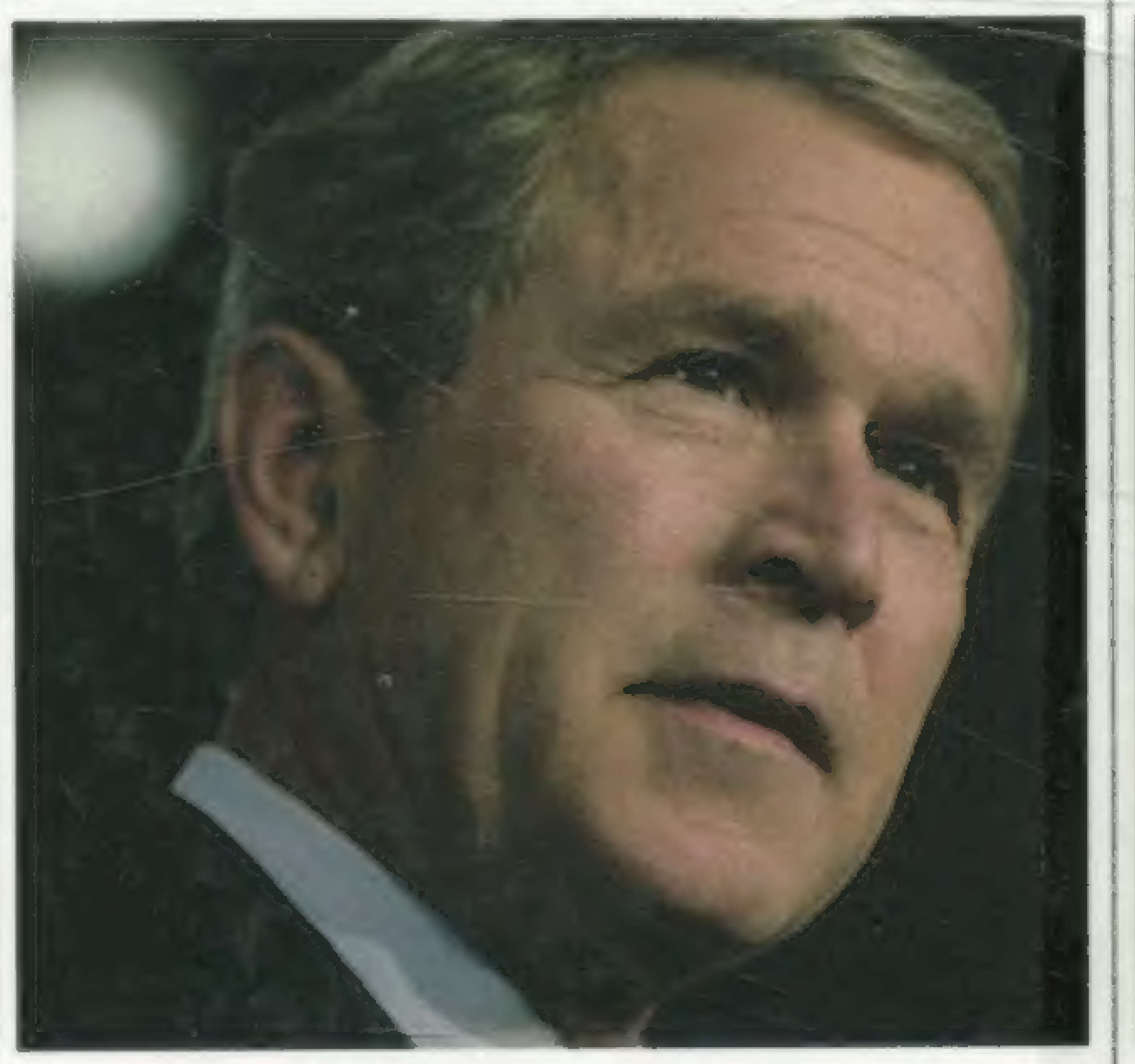
رئاسة الإرهاب

القانون والقضاء داخل إدارة بوش


جاك جولد سميث

المدير الأسبق لمكتب الاستشارات القانونية التابع لوزارة العدل

رئاسة
الإرهاب

من مؤلفات جاك جولد سميث

Who Controls the Internet? Illusions of a Borderless World

بالتعاون مع Tim Wu

The Limits of International Law

بالتعاون مع Eric Posner

رئاسة الإرهاب

القانون والقضاء
داخل إدارة بوش

جاك جولد سميث



العنـــوان: رئـاســـة الإرهـــاب
القانـون والقضــاء داخــل إدارة بـــوش

تأليــف: جـاك جولـــد سميـــث

ترجمـة: أحمـد عبـد المنعـم يوســف

إشــراف عــام: داليـــا محمـــد إبراهيـــم

Original English title: The Terror Presidency
(Law And Judgment Inside The Bush Administration).



الترقيم الدولي: 977-14-4293-7 رقم الإيداع: 2008/10326 الطبعة: 1 أغسطس 2009

الإدارة العامة:
21 شارع أحمد عرابي - المهندسين - الجيزة
تليفون: 33466434 - 02 33472864
فاكس: 02 33462576

المركز الرئيسي:
80 المنطقة الصناعية الرابعة 6 أكتوبر
تليفون: 38330287 - 02 38330289
فاكس: 02 38330296

مركز التوزيع:
18 شارع كامل صدقي الفجالة القاهرة
تليفون: 25909827 - 02 25908895
فاكس: 02 25903395

فرع الإسكندرية:
408 طريق الحرية رشدي
تليفون: 03 5462090

فرع المنصورة:
13 شارع المستشفى الدولي التخصصي
متفرع من شارع عبد السلام عارف مدينة السلام
تليفون: 050 2221866

خدمة العملاء: 16766

Website: www.nahdetmisr.com
E-mail: publishing@nahdetmisr.com – customerservice@nahdetmisr.com
rights@nahdetmisr.com

إلى شخصـــــي

«كون الصلاحيات الرئاسية - بما هي عليه من شمولية وحدود غير واضحة - تمثل مزايا عملية ومخاطر جسيمة في آن واحد على الأمة فإن ذلك سيخلف أثره القوي على كل من عمل كمستشار قانوني للرئيس في المراحل الانتقالية والأوقات التي يسودها القلق العام».

- القاضي المعاون ووزير العدل الأسبق روبرت جاكسون معلنًا تأييده للحكم الصادر فى قضية Youngstown Sheet & Tube Co. V. Sawyer, 343 U.S 579 (1952)

المحتويـــــات

مقدمة

اعتاد كبار المسئولين بوزارة العدل تعليق صور وزراء العدل السابقين على جدران مكاتبهم. وقد تأهلت لهذا الشرف بصفتي مديرًا لمكتب الاستشارات القانونية بالوزارة، وهو منصب شغلته منذ خريف عام 2003 وحتى استقالتي بعد أقل من عشرة أشهر في يوليو من عام 2004. وعلى الرغم من أن الكثيرين خارج الحكومة لا يعرفون الكثير عن هذا المكتب فإنه يتمتع بمكانة رفيعة داخلها حيث يعد بمثابة كبير الاستشاريين للرئيس ووزير العدل فيما يخص قانونية القرارات الرئاسية. وهذا المكتب الصغير الذي يعمل به اثنان وعشرون محاميًا يحدد ما إذا كانت أكثر خطط الحكومة أهمية وحساسية قانونية أم لا، وبناء عليه هل يمكن تنفيذها أم لا.

وحينما توليت منصبي في مكتب الاستشارات القانونية بوزارة العدل في العام الثالث من تولي بوش الرئاسة في فترته الأولى، كانت الجدران قد شغلت بصور لأشهر من شغلوا منصب وزير العدل. فعلى الجدار قبالة مكتبي في مكتب الاستشارات القانونية كانت هناك لوحة لم يكن أحد يرغب فيها غيري، كانت لإليوت ريتشاردسون وزير العدل الثالث في إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون. فقد كان ريتشاردسون محاميًا بارعًا شغل منصب وزير العدل لمدة خمسة أشهر قبل أن يستقيل ضمن «مذبحة مساء السبت» إثر فضيحة ووترجيت. ففي يوم السبت

الموافق العشرين من أكتوبر عام 1973، أصدر نيكسون أمرًا لريتشاردسون بإقالة المدعي الخاص في قضية ووترجيت أرشيبالد كوكس الذي استدعى نيكسون للاستجواب بشأن شرائط سجل عليها محادثات جرت في المكتب البيضاوي بالبيت الأبيض. ولكن ريتشاردسون كان قد تعهد لمجلس الشيوخ خلال جلسات اعتماد تعيينه بأنه «لن يبطل أو يتدخل في قرارات المدعي الخاص»؛ ولذلك أخبر نيكسون أنه يفضل أن يستقيل على أن ينفذ أوامره. وفي المكتب البيضاوي رد عليه نيكسون غاضبًا: «يؤسفني أنك تصر على تفضيل التزاماتك الشخصية على الصالح العام». وكان جواب ريتشاردسون: «لا أستطيع أن أقول سوى أنني أعتقد أن استقالتي هي ما يخدم بحق الصالح العام»، وكان ذلك آخر لقاء جمع بين نيكسون وريتشاردسون. [1]

وفي البداية لم أنتبه كثيرًا لذلك البريق في نظرة ريتشاردسون من خلف النظارة الكبيرة الحجم في الصورة. ومع ذلك، فبعد مرور شهرين على تسلّم مهام منصبي، بدأت أفكر كثيرًا في وزير العدل التاسع والستين، فخلال هذه الأسابيع الثمانية تم إطلاعي على عدد من أخطر عمليات مكافحة الإرهاب في الحكومة، وكانت كل عملية من هذه العمليات مدعمة بآراء كتبها من أتـوا قبلي في هذا المنصب. وانتهيت بعد أن استوعبت تلك الآراء إلى أن بعضها تشوبه عيوب كبيرة: حجج واهية ومبالغة وعدم دقة في تأكيد السلطات الدستورية غير العادية للرئيس. ولقد شعرت ببالغ القلق حينما اكتشفت أن بعضًا من أهم سياسات مكافحة الإرهاب لدينا تستند إلى أسس قانونية مشوهة للغاية. وبدأت أدرك حينها أنه لن يمكنني أن أساند تلك الآراء أو أؤكد صحتها مرة أخرى- رغم علمي أنه سيطلب مني ذلك في النهاية.

وكان رد فعلي الأول تجاه هذه الآراء هو كتابة استقالتي — وتلك هي الأولى من بين ثلاث استقالات مماثلة كتبتها خلال الأشهر التسعة ونصف الشهر التي قضيتها في المنصب. والسبب الأساسي الذي دفعنى لذلك هو أنني لم أعتقد أن البيت الأبيض أو وزير العدل سيرحبان بمديرٍ جديد لمكتب الاستشارات يشكك في الإطار القانوني لعملهم المهم في مكافحة الإرهاب

على مدى العامين الماضيين. كما فكرت بأنانية أكثر حيث انتابني القلق من أن أوحل يدي في تلك الفوضى فيلوث ذلك سمعتي المهنية بغض النظر عما أفعله في المستقبل. ولكنني سرعان ما أدركت أنني لا يمكن أن أستقيل؛ إذ كنا في غمار حرب فقد فيها كثيرون حياتهم وغامر العشرات بسمعتهم المهنية باتخاذ قرارات شائكة أثناء الحرب. فقد كنت أعلم أنني قبلت منصبًا صعبًا في وقت عصيب وتعهدت بأن أحافظ على قوانين الولايات المتحدة، فلم يكن بمقدوري أن أهرب ببساطة عند أول بادرة للمتاعب؛ ولذلك قررت أن أحاول إصلاح تلك الآراء لإنقاذ أكبر قدر من السياسات التي قد يدعمها تحليل قانوني معقول، وقد كنت على ثقة تامة في ديسمبر من عام 2003 أن هذا القرار سيضعني على مسار تصادم مع رؤسائي، لكنني رأيت أن ذلك يتسق أكثر مع القسم الذي أديته عند تولي منصبي ومع مسئولياتي المهنية، وأن رؤسائي سيعلمونني بالموعد الذي سيتعين عليّ فيه الرحيل عن منصبي.

وبعد سبعة أشهر والعديد من المواجهات، كنت قد رحلت بالفعل. وهذا الكتاب يتضمن ما تعلمته خلال الوقت القصير الذي أمضيته كمدير لمكتب الاستشارات القانونية بوزارة العدل، وما كنت أتمنى معرفته عندما بدأت ذلك العمل وما علمتني إياه الخواطر التي دارت بذهني منذ أن استقلت في صيف عام 2004، كما يتضمن التحديات غير المسبوقة التي لم يقدرها الكثيرون بعد؛ وهي التحديات التي يضعها المتطرفون من المسلمين أمام مؤسسة الرئاسة. لقد كان كل العاملين في الإدارة الأمريكية - الذين لديهم تصريح بالاطلاع على الملفات الاستخباراتية الشديدة السرية بشأن التهديدات الإرهابية على الولايات المتحدة - خائفين من حدوث هجوم مميت آخر، ومن عدم معرفة كيف يحولون دون وقوعه.. وقد خلق هذا الخوف ضغوطًا هائلة تسببت في تطويع القوانين إلى أقصى حد من أجل منح الرئيس السلطات التي كان يراها ضرورية للحيلولة دون مرور الولايات المتحدة بيوم آخر كيوم الحادي عشر من سبتمبر، وتلك الضغوط لم تكن جديدة؛ فبعض أعظم رؤسائنا، مثل توماس جيفرسون، وأبراهام لينكولن، وفرانكلين روزفلت، قاموا بلي عنق القوانين في أوقات الأزمات. ولكن على النقيض منهم، فإن الرئيس بوش تصرف في وقت

أصبحت فيه الكثير من الجوانب المتعلقة بصلاحيات الرئيس بشأن قرارات الحرب مكبلة بفعـل قيود جنائية معقدة، وأصبح فيه المسئولون بالحكومة يتخوفون كثيرًا من أن القرارات الفردية التي يتخذونها في غمرة الحرب قد تؤدي إلى محاكمتهم من قبل المستشارين المستقلين أو وزارات العدل بالإدارات اللاحقة أو المحاكم الأجنبية أو الدولية.

هذه الضغوط المزدوجة التي يمثلها من جانب الخوف من عدم بذل الجهد الكافي للحيلولة دون وقوع هجوم آخر، ومن جانب آخر الخوف المساوي له باحتمال المغالاة في الإجـراءات والقرارات مما قد يودي بأصحابها أمام المحاكم أو هيئة محلفين كبرى - هي السبب وراء القرارات السياسية القانونية المثيرة للجدل التي تصدرها إدارة بوش بشأن برنامج مراقبة الإرهابيين واتفاقيات جنيف والمحاكم العسكرية وأساليب الاستجواب ومعتقل جوانتانامو وغيرها. وفي الدفاع عن بعض هذه القرارات وانتقاد البعض الآخر، يقدم هذا الكتاب دراسة للدور المحوري المستغرب والمؤسف أحيانًا الذي لعبه المحامون في تحديد سياسات مكافحة الإرهاب، كما يحاول الكتاب أن يقدم شهادة متعاطفة توضح الضغوط النفسية غير العادية الواقعة على عاتق مسئولي القطاع التنفيذي وهم المسئولون بصفة شخصية عن منع وقوع الهجمات الإرهابية التي يستعصي فهمها والتي قد تودي بحياة الآلاف، كما يسعى هذا الكتاب لتناول ردود أفعال إدارة بوش تجاه هذه الضغوط من منظور تاريخي؛ وذلك بمقارنة الفترة الرئاسية الأولى لبوش في عصر ما بعد الحادي عشر من سبتمبر بفترات رئاسية أخرى حدثت فيها أزمات أيضًا، خاصة الفترات التي تولى فيها الرئيسان روزفلت وأبراهام لينكولن الرئاسة.

ولا يمكنني الحديث عن الكثير من ذكرياتي وخبراتي في الحكومة، فالكثير مما تعلمته يجب أن يظل محفوظًا خلف جدران سميكة تحوي معلومات سرية ولا يمكن الكتابة عنه لسنوات طويلة إن أمكن الكتابة عنه أصلًا. ورغم تلك المعوقات أعتقد أني أستطيع إيضاح موضوعات ومناقشات ومشاكل مهمة سادت القطاع التنفيذي منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وستستمر في

ذلك في المستقبل المنظور. وبهذا يتبع الكتاب تقليدًا قديمًا لدى مسئولي وزارة العدل ومحامين آخرين في القطاع التنفيذي بالإدارة الأمريكية شعروا أنه من الضروري للشعب الأمريكي أن يعرف كيف ولماذا اتخذت القرارات الحاسمة أثناء توليهم مناصبهم في الإدارة الأمريكية. [2]

رئاسة

الإرهاب

الفصـــل الأول

الوظيفـــة الجديـــدة

يحتـــل مبنى وزارة العدل الذي يحمل اسم روبرت كينيدي مساحة مربع سكني كامل بين شارعي بنسلفانيا وكونستيتيوشن؛ أي على بعد نصف المسافة تقريبًا بين البيت الأبيض ومبنى الكونجرس. وإذا اجتزت أحد الأبـواب المزخرفة المصنوعة من الألمونيـوم والبالـغ طولها عشريـن قدمًا لتصـل للمبنى المكون من ستة طوابق الذي يمتد على مساحة مليـون قدم مربع والمستخـدم في بنائـه حجر الكلس، وأخذت أحد مصاعده الخمسة والعشريـن إلى الطابـق الخامس، فستصل إلى مركز القوة في وزارة العدل- مقر وزير العـدل والنائـب العام (الذي يمثل الحكومة أمام المحكمة العليا) ومدير مكتب الاستشارات القانونية. [1]

وهناك وجدت نفسي في يوم الاثنين، السادس من أكتوبر من عام 2003، في مراسم تعيين نظمت على عجالة في قاعة الاجتماعات الخاصة بوزير العدل جون أشكروفت في الدور الخامس، وكانت هذه المراسم بحضور زوجتي ونجليّ الصغيرين وقلة قليلة من الأصدقاء في وزارة العدل. وطلب إليّ أشكروفت أن أؤدي اليمين وهو يحمـل إنجيـلًا كبيرًا أسود اللون في يديـه، وأنا أردد وراءه: «أن أدعم وأدافع عن دستور الولايات المتحدة ضد كل أعدائها داخل وخارج البلاد»، وبعد أن أديت القسم أصبحت «مساعد وزير العدل لإدارة مكتب الاستشارات القانونية» رقم خمسة وعشرين في تاريخ وزارة العدل.

ويقع جناح مكتب وزير العدل وجناح مكتب مدير مكتب الاستشارات القانونية عادة بجوار بعضهما البعض ويمكن التنقل بينهما عبر رواق خلفي ضيق؛ ويرمز ذلك إلى علاقة العمل الوثيقة بينهما. ومع ذلك، فحينما انتهت مراسم تنصيبي السريعة لم أذهب إلى جناح المكتب المتاخم لمكتب وزير العدل. ففي عام 1993، شغل معاون وزير العدل وبستر هابل الصديق المقرب لعائلة الرئيس بيل كلينتون والرجل الثالث في الوزارة الجنـاح المهيب المتاخم لمكتب وزير العدل ونقل مكتب الاستشارات القانونية إلى نهاية الردهة على بعد خمسين ياردة. [2]

واستمر ذلك الترتيب خلال تولي كلينتون الرئاسة. وحينما صار جون أشكروفت وزيرًا للعدل منح حجرات مكاتب مكتب الاستشارات القانونية التقليدية لمدير مكتبه ديفيد آيرز. ولم يكن آيرز محاميًا بل كان مستشارًا سياسيًّا أمضى ثلاثة عشر عامًا في مبنى الكابيتول هيل، وفي السنوات الست الأخيرة منها كان مدير الحملة الانتخابية للسيناتور أشكروفت ومدير مكتبه ومعاونه المخلص. وفي العامين اللذين سبقا وصولي للوزارة، حقـق آيرز شهـرة عامـة لكونه «الحارس السياسي» لأشكروفت فأقحم نفسه في قرارات السياسة القانونية الخاصة بوزارة العدل؛ لضمان توافقها مع اتجاهات أشكروفت السياسية،[3] كما كان يعتقد أن آيرز كان يحدّ من وصول المحامين لأشكروفت، فقد جـرت العـادة على أن مدير مكتب الاستشارات القانونية كان يعقـد الكثير من الاجتماعـات أسبوعيًّا مع وزير العدل لتقديم الإحاطات القانونيـة له، وكان هـذا يتم بشكل يومي عادة، ولكن جاي بايبي الذي شغل هذا المنصب قبلـي لم يجتمـع بأشكروفـت لتقديـم المشورة له سوى مرات قليلة خلال الأشهـر الثمانية عشر التي قضاها في منصبه.

وفي واشنطن تمثل الجغرافيا أحد عناصر القوة؛ فالتقارب التقليدي بين مكتب الاستشارات القانونية ومكتب وزير العدل يعكس تأثير المكتب ومكانته داخل الوزارة، ويؤكد ما يشتهر به المكتب بأنه مكتب «محامي وزير العدل»[4] وبينما كنت أستعد لجلسات اعتماد تعييني في بداية صيف عام 2003 تحدثت

إلى مسئولين سابقين من مكتب الاستشارات القانونية بشأن مهام المنصب، وقد أعرب الذين عرف منهم أمر اتخاذ آيرز من جناح مكتب الاستشارات التقليدي مقرًا له - عن دهشتهم بل مرارتهم لمثل هذا الأمر؛ فلقد كان من المؤسف أن تخصص إدارة الرئيس كلينتون مكانًا خاصًا لصديق شخصي مقرب للرئيس حتى ولو كان محاميًا ويشغل رسميًا منصبًا أعلى في الوزارة، ولكن مما زاد الطين بلة أن يمنح وزير العدل الجمهوري مقر مكتب الاستشارات لمستشار سياسي لا يحمل شهادة في القانون، وهو الأمر الذي وصفه المسئولون السابقون بمكتب الاستشارات القانونية بأنه دليل على أن «أيام المجد» التي كان يتمتع بها المكتب قد ولّت وأدبرت، والأكثر شؤمًا من ذلك أنه إشارة على تراجع القانون في هذه الوزارة لصالح السياسة.(5)

ولكن كل هذه المؤشرات لم تضعف حماسي للمنصب الجديد الذي أديت يمينه في أول إثنين من شهر أكتوبر، ولم أنتبه كثيرًا إلى أن مكتبي يبعد خمسين ياردةً وليس عشرًا فقط عن مكتب وزير العدل؛ إذ كنت أخدم بلادي في وقت حرب، في واحدٍ من أهم المناصب القانونية بالحكومة، وكنت أعمل مع مجموعة من ألمع المحامين في السلطة التنفيذية، كما كنت أقضي وقتًا طويلاً في إيجاد حلول لمسائل قانونية معقدة أثارتها الحرب على الإرهاب وهي قضية تمثل محور اهتمامي الأكاديمي وخبرتي.

ومن جهات عديدة، لم أكن خيارًا محتملاً لإدارة الرئيس بوش لشغل منصب مدير مكتب الاستشارات القانونية بوزارة العدل؛ فأنا من مواليد عام 1962 من ممفيس بولاية تينيسي، ووالدتي كانت ملكة جمال المراهقات بولاية أركنساس، ووالداها كانا يديران ملهى ليليًا مشهورًا في غرب ممفيس على ضفاف نهر الميسيسيبي في الولاية نفسها، وكان والدي ينتمي لعائلة ثرية معروفة في ممفيس، لكنه أضاع ثروته في سن مبكرة وتزوج والدتي وطلّقها مرتين، وقضى بقية حياته في بيع السيارات والصيد، ووالدتي تزوجت مرتين؛ الأولى كانت من جراح أعصاب في لافاييت بولاية لويزيانا والثانية من أحد المسئولين

التنفيذيين باتحاد سائقي الشاحنات، وكانت له علاقات مع المافيا واسمه تشاك أوبراين؛ الذراع اليمنى لجيمي هوفا، وأحد المتهمين الرئيسيين بالضلوع في مؤامرة اختفائه، وقد ظل في دائرة الاتهام عشرات السنين، وقد درست في المرحلة الجامعية بجامعة واشنطن آند لي، كما درست لمدة عامين في جامعة أكسفورد بمنحة من جدي، ثم في كلية الحقوق بجامعة ييل التي دخلتها من دون أي آراء مسبقة عن القانون، لكنني غدوت نموذجًا نمطيًا للمحافظين في آرائي بعد رد فعلٍ حادٍّ تجاه المنهج السياسي الإصلاحي للجامعة والنهج التشريعي اليساري. وبعد أن عملت مساعدًا لقاضي الاستئناف الفيدرالي المحافظ جاي هارفي ويلكنسون والقاضي بالمحكمة العليا أنتوني كينيدي مارست المحاماة بشركة محاماة كبيرة في العاصمة واشنطن قبل أن أصبح أستاذًا للقانون.

ولم تكن الخبرات الأكاديمية كافية قطُّ لمنحي المكان الأبرز في مكتب الاستشارات القانونية بوزارة العدل؛ إذ كان من بين الجمهوريين الذين شغلوا المنصب قبلي قاضيان بالمحكمة العليا هما (وليام رينكويست وأنتونين سكاليا) ووزير العدل بإدارة الرئيس جورج بوش الأب (وليام بار) وسياسيون محافظون بارزون، مثل ثيودور أولسون ومايكل لوتيج. وهذه القائمة اللامعة لا تعني سوى شيء واحد، هو أن منصب مدير مكتب الاستشارات القانونية بوزارة العدل أحد أكثر المناصب القانونية المرغوبة في واشنطن الزاخرة بالمحامين، كما أني لم أكن أتمتع حينها بالمؤهلات السياسية المعروفة اللازمة للمنصب؛ فقد كنت محافظًا، ولكن ليس لديّ أي علاقة بأي سياسي من الحزب الجمهوري، ولم أتبرع بأموالٍ قط لأي مرشح جمهوري أو للحزب، ولم أنضم مسبقًا لحشود المحامين الجمهوريين الذين تدفقوا على فلوريدا لمساعدة الرئيس جورج بوش الابن في صراعه المحموم أمام آل جور في الانتخابات الرئاسية، بل إنني لم أسع من الأساس للحصول على منصب في مكتب الاستشارات القانونية بوزارة العدل.

وقبل عام في ربيع عام 2002، أقنعني جيم هاينز كبير المحامين بوزارة الدفاع (البنتاجون) بأن آخذ إجازة من العمل بكلية الحقوق بجامعة شيكاغو؛ حيث

كنت أعمل أستاذًا للقانون وذلك لأعمل معه في وزارة الدفاع. وقد سمع هاينز عني عن طريق عدد من الأشخاص منهم جون يوو وهو صديق وأستاذ للقانون في كلية الحقوق بجامعة كاليفورنيا في بيركلي وقد عمل يوو مع هاينز عن قرب في قضايا لها علاقة بالحرب بحكم منصبه الرفيع كنائب في مكتب الاستشارات القانونية بالوزارة (وكان يمثل في منصبه الرجل الثاني). وكنت ويوو عضوين في مجموعة من المثقفين المحافظين الذين أطلق عليهم «السياديون الجدد» في مجلة فورين أفيرز. وقد أثارت تلك المجموعة شكوكًا بشأن التأثير المتزايد للقانون الدولي على القوانين الأمريكية.[6] وكانت اعتراضاتي الأكاديمية على هذا الاتجاه تستند إلى الحاجة لسيطرة الديمقراطية على المعايير التي تحكم السلوك الأمريكي، وقد عارضت دراساتي النشاط القضائي الذي سمح بإقامة دعاوى قضائية دولية بشأن حقوق الإنسان في المحاكم الأمريكية، وانتقدت التطورات التي يشهدها «القانون الدولي العرفي» الذي زعم قدرته على إلزام الولايات المتحدة بالقوانين الدولية التي لا يقرها الزعماء السياسيون داخل الولايات المتحدة، كما دافعت دراساتي - على أساس الشرعية الديمقراطية والصالح العام الأمريكي - عن رفض الولايات المتحدة الدخول في معاهدات، مثل معاهدة نظام روما الأساسي التي تأسست بموجبها المحكمة الجنائية الدولية، وبروتوكول كيوتو الذي يحد من انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري.

وكان لهاينز الأراء نفسها بشأن هذه القضايا، كما أعجب بالتحليلات والمقالات التي قمت بكتابتها تأييدًا للمحاكم العسكرية. واعتقد هاينز أنه يمكنني مساعدته في العمل في سلسلة من القضايا الجديدة التي واجهتها وزارة الدفاع بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ ولذلك فقد عرض عليّ منصب «المستشار الخاص» له. وفي سبتمبر من عام 2002، انتقلت أنا وزوجتي ونجلي إلى شقة صغيرة في منطقة ألكساندريا بولاية فيرجينيا.

وخلال عملي في وزارة الدفاع أوكل إليّ هاينز سيلًا من المشاكل القانونية المذهلة التي لا تنتهي والمتعلقة بالدفاع الصاروخي والمعتقلين

بجوانتانامو والمحاكم العسكرية وغزو واحتلال العراق والأمم المتحدة وغير ذلك الكثير.

واستهواني العمل وتعلمت الكثير ولكن لم يكن لديّ طموحات في وزارة الدفاع أبعد من منصبي المجهول نوعًا ما. وفي مارس عام 2003 وبعد سبعة أشهر من العمل في البنتاجون، أخبرت هاينز أنني سأغادر الوزارة في فصل الصيف وسأعود للعمل الأكاديمي في الجامعة، وكانت زوجتي تنتظر طفلنا الثاني وكنا قد قررنا الانتقال من جامعة شيكاغو لجامعة فيرجينيا؛ لأنها أقرب لبيت عائلتها بولاية كارولينا الشمالية.

وفي ذلك الوقت تقريبًا استقال جاي بايبي من منصبه كمدير لمكتب الاستشارات القانونية بوزارة العدل ليصبح قاضيًا فيدراليًّا بولاية نيفادا. وكان اختيار البيت الأبيض الأول لجون يوو ليخلف بايبي وبالفعل صار يوو مديرًا للمكتب في يونية من عام 2001، وكان يوو خبيرًا في الأمور المتعلقة بصلاحيات الرئيس بشأن قرارات الحرب، ولكن خلال الأشهر الأولى من توليه مهام منصبه لم يكن هذا الموضوع ملحًّا. ومنذ الحادي عشر من سبتمبر من عام 2001 تحول يوو فجأة لواحدٍ من أهم المحامين في الحكومة الأمريكية وعضو في مجموعة كتومة تحتفظ بآرائها مشكلة من خمسة أفراد ولديها سلطات هائلة على سياسات الإدارة الأمريكية في الحرب على الإرهاب.

وتشكلت مجموعة «مجلس الحرب» كما كانوا يطلقون على أنفسهم من مستشار البيت الأبيض ألبرتو جونزاليس، ومستشار نائب الرئيس ديفيد أدينجتون، وهاينز، ونائب جونزاليس الأول (ومدير مكتب الاستشارات القانونية سابقًا في إدارة بوش الأب) تيم فلانيجان، ويـوو. وكان مجلس الحرب يجتمع كل بضعة أسابيع إما في مكتب جونزاليس في البيت الأبيض وإما سرًّا في مكتب هاينز بوزارة الدفاع، وكانت المجموعة تخطط لوضع استراتيجية قانونية للحرب على الإرهاب، وكانت تقوم بذلك في بعض الأحيان كتمهيد للتعامل مع محامي وزارة الخارجية الأمريكية ومجلس الأمن القومي وهيئة الأركان المشتركة التي عادة ما تكون ضالعة في قرارات قانونية مشتركة بين الأجهزة

الحكومية ومتعلقة بالحرب على الإرهاب. وفي أحيان أخرى، كان يتم ذلك كتمهيد لاستبعاد أي عملية مشتركة بين الأجهزة الحكومية استبعادًا تامًّا. كما استبعد مجلس الحرب جاي بايبي مدير مكتب الاستشارات القانونية بوزارة العدل والـذي كان يرأس يوو آنـذاك. ولم يكن بايبي قد وصل لمكتب الاستشارات القانونية إلا بعد عدة أشهر من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ولم تكن لديه خبرة كبيرة في القضايا المتعلقة بالحرب، وقد رشحه البيت الأبيض لشغل منصب قاضٍ فيدرالي وذلك بعد وصوله لمكتب الاستشارات القانونية بوقت قصير. وغالبًا ما كان بايبي يفوض المهام المتعلقة بالحرب على الإرهاب والخاصة بالمكتب إلى يوو ونائب آخر له وهو باتريك فيلبين.

ولعب يوو دورًا محوريًّا في مجلس الحرب. وكان واحدًا من أكبر المعوقات أمام إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش في الرد على هجمات الحادي عشر من سبتمبر - هو وجود عددٍ كبيرٍ جدًّا من القوانين الجنائية المحلية والدولية التي وضعت بعد حرب فيتنام والتي حكمت العديد من الصلاحيات الرئاسية في الحرب. وهذه القوانين التي تتعلق بالمراقبة الإلكترونية وآليات الاستجواب وكل أشكال معاملة المحتجزين ومحاكمتهم هي التي منعت مسئولي أجهزة الاستخبارات الأمريكية المضادة من الرد بالصورة العنيفة التي كان يراها البيت الأبيض مناسبةً بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وكان دور يوو رئيسيًّا في مواجهة تلك المشكلة (القوانين). وعلى عكس باقي أفراد مجلس الحرب فقد كان يوو نائبًا لمدير مكتب الاستشارات القانونية، ولديه سلطة لإبداء آراء قانونية ملزمة للقطاع التنفيذي للحكومة الأمريكية. وهكذا وبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر كتب يوو - بالتنسيق مع مجلس الحرب وبالتعاون في كثير من الأحيان مع فيلبين الذي كان أحد المحامين المهمين بالمكتب ولكنه لم يكن عضوًا بمجلس الحرب نفسه - آراءه القانونية واحدًا تلو الآخر ليـقـر بها كل الجوانب المتعلقة بالجهود العدائية التي تبذلها الإدارة الأمريكية في الحرب على الإرهاب، وقد طمأنت هذه الآراء مسئولي مكافحة الإرهاب؛ لعلمهم أنه ليس من السهل أن يمثلوا أمام القضاء لاحقًا لمحاكمتهم على قرارات صدقوا عليها.

وهذه الآراء جعلت يوو شخصًا لا غنًى عنه بدرجة كبيرة للبيت الأبيض بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ومنحته نفوذًا هائلًا داخل الإدارة الأمريكية. ومن المؤسف بالنسبة ليوو أن تعاونه الوثيق مع جونزاليس وأدينجتون في العمل أسفر عن بغض رئيسه المباشر وزير العدل جون أشكروفت له؛ فلم يكن أشكروفت على علاقة حسنة بالبيت الأبيض وخاصة جونزاليس الذي يعد منافسه في التأثير على السياسة القانونية داخل الإدارة؛ فقد كان جونزاليس محامي جورج بوش لأكثر من عـقدٍ من الزمن، وكان مقربًا له للغاية ومخلصًا له بشدة حتى بعد توليه الرئاسة، واعتقد هو وآخـرون في البيت الأبيض أن أشكروفت كان أحيانًا ما يروج لبرنامجه السياسي ذي التوجهات المحافظة اجتماعيًّا وذلك على حساب برنامج الرئيس؛ ولذلك فقد كان أشكروفت وآيرز في المقابل لا يثقان في جونزاليس؛ حيث مارس – بسبب علاقته بالرئيس – سيطرة غير عاديــة على القرارات السياسية القانونية، التي كانت عادة من صميم عمل وزير العدل. وكان هناك صدامٌ دائمٌ تقريبًا بين أشكروفت وجونزاليس، عادةً ما ينتهي بفوز جونزاليس؛ فقد أحبط جونزاليس جهود أشكروفت في تبني موقفٍ صارمٍ ضد نظام التمييز الإيجابي وكان ذلك أمام المحكمـة العليـا، وقاد جهـود إنشــاء المحاكـم العسكرية التي طالما عارضها أشكروفت، كما أوقف محاولات أشكروفت لتطبيق تفسير صارم لحقوق حمل السلاح المذكورة في التعديل الثاني للدستور الأمريكي.

وشكّل الصراع على من يخلف بايبي معركة أخرى في الحرب الدائرة بين أشكروفت وجونزاليس، فقد كان يوو رسميًّا يعمل تحت رئاسة أشكروفت، وكانت آراؤه القانونية تصدر بإشراف من وزير العدل، ولكن فعليًّا كان يعمل مع جونزاليس، وكان يوو يقابل أشكروفت أكثر مما كان يقابله بايبي إلا أنه كان يأخـذ تعليماتــه في المقام الأول من جونزاليس، وكان أحيانًا ما يقدم آراءه له، إضافة إلى استشارات شفهية أخرى دون تدخل كامل من وزير العدل، وكان ذلك الأمر بمثابة إهانة مفهومة لأشكروفت الذي أثار قلقه الاستشارات والآراء القانونية التي كان يقدمها يوو باسم وزير العدل؛ ولذلك، فحينما أراد البيت

الأبيض ترقية يوو ليدير مكتب الاستشارات القانونية وقف أشكروفت حجر عثرة حيال ذلك معلنًا رفضه.

وأدرك جونزاليس وأدينجتون أهمية يوو لمجلس الحرب ولاستراتيجية الإدارة الأمريكية في الحرب على الإرهاب بوجه أعم، وأرادا تقديم التماسٍ بشأن قرار أشكروفت للرئيس؛ وهو الشخص الوحيد القادر على إلغاء قراره، ولكن أشكروفت قال لمدير مكتب الرئيس بوش آنذاك وهو أندرو كارد إن يوو ليس مؤهلاً لإدارة مكتب الاستشارات القانونية بوزارة العدل، ولم يتضح ما إذا كان أشكروفت يعتقد فعلاً أن يوو لم يكن مؤهلاً أم أنه فعل ذلك للقضاء على فرص يوو في الوصول للمنصب لأسبابٍ أخرى، ولكن في جميع الأحوال نجحت مساعي أشكروفت، ورفض كارد رفعَ الأمر - بشأن هذا الصراع - للرئيس واعتمد اعتراض أشكروفت على تعيين يوو في المنصب، وفجأة ظهر احتياج مجلس الحرب لشخص آخر يحل محل يوو.

وما إن علم يوو بقرار كارد حتى اتصل بي في مكتبي بالبنتاجون بالقسم D. وبينما كان يقول لي إن أشكروفت قضى على فرصه في الوصول للمنصب وأنه أوصى البيت الأبيض بتعييني في منصب مدير مكتب الاستشارات القانونية، اقتحم هاينز مكتبي وطلب إليّ أن أغلق الهاتف فورًا. وقال لي في حماس: «أعلم أنك متشوق للعودة للتدريس، لكنني أعتقد أنك على وشك تلقي فرصة مذهلة لخدمة البلاد». وقال إنه أوصى البيت الأبيض بشدة بتعييني في المنصب ويتعين عليّ قبوله إذا عرض، وبينما كنا نتحدث عن معنى هذا الكلام دق هاتفي مرة أخرى؛ كان مساعد جونزاليس يطلب إليّ الحضور للبيت الأبيض فورًا.

وضعت سماعة الهاتف وارتديت معطفي وخرجت من مقر البنتاجون إلى محطة مترو الأنفاق هناك حيث استقللت القطار عبر نهر بوتوماك واجتزت ثلاثة مربعات سكنية حتى وصلت إلى البيت الأبيض، ولم أحضر أي شيء معي ولا حتى سيرتي الذاتية. وقد ذهبت إلى البيت الأبيض من قبل لكنني لم أدخل قط جناح مستشار البيت الأبيض الضيق في الجناح الغربي بجوار جناح

كارل روف الأصغر حجمًا، واصطحبني أحد مساعدي جونزاليس إلى مكتب ديفيد ليتش، نائب جونزاليس، الذي كان يجلس إلى مكتبه، وكان ليتش شخصًا ودودًا وكنت أعرفه منذ سنوات وقت أن كنا نعمل معًا لدى القاضي جاي ويلكنسون في محكمة الاستئناف، وكان دائمًا لطيفًا معي، وعندما دخلت إليه وجدت كلًا من جونزاليس وديفيد أدينجتون يجلسان هناك حول مكتبه، وكنت قد قابلت الرجلين لفترة وجيزة من قبل إلا أنني لم أتبادل معهما حوارًا مطولاً قبل ذلك، وصافحت الجميع وكنت جالسًا على الأريكة المقابلة للمكتب في نهاية الحجرة عندما بدأ ليتش الحوار.

سألني ليتش: «من هنري بيريت؟»، وكان سؤاله بنبرة اتهامية إلى حد ما.

ولم أعلم لماذا يسألني أنا هذا السؤال، فقلت: «إنه عميد كلية شيكاغو كينت للحقوق، وعالم معروف جدًا متخصص في مجال الإنترنت».

وجاء سؤال ليتش التالي: «لماذا تبرعت بمبلغ ثمانمائة دولار لحملته الانتخابية؟».

وهنا انتابني خوف شديد؛ حيث كانت إحدى وظائف ليتش بصفته نائب مستشار البيت الأبيض اختبار المرشحين للمناصب السياسية، وكنت قبل بضعة أعوام قد قدمت أول وآخر إسهاماتي المالية في ذلك الوقت كتبرع في حملة انتخابية لبيريت الذي كان حينها مرشحًا لمجلس النواب عن الدائرة العاشرة لإلينوي، ولم يكن بيريت جمهوريًا. بل كان ديمقراطيًا، وديمقراطيًا ليبراليًا للغاية. وأوضحت أن بيريت كان صديقًا وأنه طلب مني بصفة شخصية أن أتبرع لحملته الانتخابية.

فسألني ليتش: «لماذا إذن لم تتبرع من قبل في حملة انتخابية لمرشح جمهوري؟»، وتابع سؤاله: «هل أنت جمهوري؟».

بدا السؤال عدائيًا، لكنني كنت أعلم أن ليتش يعرف انتماءاتي الحزبية وآرائي القانونية، وشعرت أنه سألني هذا السؤال بهذه الطريقة لمساعدتي، وقلت له إني أعتبر نفسي محافظًا وجمهوريًا إلا أنني لم أهتم كثيرًا من قبل بالسياسة

ولم يخطر لي مطلقًا أن أتبرع لأي حملة انتخابية حتى طلب مني بيريت ذلك. وقلت لنفسي أثناء هذا الحوار: «إنتي لن أحصل على هذه الوظيفة»، ولكن مجرى الحديث تغير حينها بصورة مفاجئة، وتكلم جونزاليس للمرة الأولى من موقعه في أحد أركان الغرفة قائلاً: «جاك، إن مهمتي هي إبقاء الرئيس بمنأى عن المشاكل القانونية»، واستطرد قائلاً: «أنا أعتمد على مدير مكتب الاستشارات القانونية للتأكد من تحقيق ذلك» وقد أومأت رأسي موافقًا غير أنني لم أقل شيئًا. وبدأ جونزاليس بعد ذلك بطرح أسئلة؛ حيث أراد أن يعرف ما إذا كنت خبيرًا بالأمور المتعلقة بصلاحيات الرئيس بشأن قرارات الحرب، وقوانين الحرب، والإرهاب، والقانون الدولي، واعتقدت أنه يعرف إجابات تلك الأسئلة - من هاينز ويوو وليتش - وإلا لما كنت موجودًا بالغرفة. وعلى أية حال، فقد أكدت له أنني خبير بتلك الأمور، وقلت إني عملت بكل تلك القضايا حين كنت أعمل مع هاينز وقمت بتدريسها بجامعة شيكاغو وكتبت عنها كثيرًا، وأشرت إلى كتاب كان موجودًا على الرف كنت قد أعطيته إلى ليتش منذ بضعة أشهر وهو الكتاب الذي شاركت في كتابته وكان عبارة عن سجل للحالات والقضايا المتعلقة بقانون العلاقات الخارجية وهو القانون نفسه الذي كانت تدور الأسئلة حوله، وقد بدت الأمور حينها أنها تسير على ما يرام.

وبعد مرور بضع دقائق أخرى من الأسئلة السهلة التي كان يطرحها جونزاليس، تحدث ديفيد أدينجتون أخيرًا. كان أدينجتون صاحب الحضور الأقوى بالغرفة – وهو رجل ضخم، يرتدي نظارة كبيرة، ذو لحية شيباء مهيبة، وقد كان ينصت إلى إجاباتي باهتمام بالغ، وكان يعرف في النظام البيروقراطي بأنه أكثر المحامين الموجودين بالإدارة معرفةً ودهاءً وتمسكًا برؤية المحافظين؛ فهو من هؤلاء الأشخاص الذين إذا قالوا الشيء أو فعلوه وجدوا دعمًا كاملاً من نائب الرئيس ذي السلطة؛ وهو أحد هؤلاء الأشخاص الذين سحقوا الخصوم البيروقراطيين. ولقد عرف هاينز أدينجتون منذ أن عملا معًا تحت إدارة وزير الدفاع ريتشارد تشيني بإدارة الرئيس بوش الأب؛ حيث كان أدينجتون صديق هاينز المقرب. أما عن يوو، فقد تحدث نيابة عن أدينجتون بنبرة وقور بصفته

رجلًا ذا علم وآراءٍ شديدة التحفظ بشأن القضايا المتعلقة بالقانون الدولي وصلاحيات الرئيس بخصوص قرارات الحرب، وكان يوو يحكي لي كثيرًا عن أدينجتون وهو يتخلص من صعاليك القانون بالإدارة الذين كانوا يعوقون سياسات الرئيس العدائية المناهضة للإرهاب؛ لذلك عندما تحدث أدينجتون كنت أتوقع استجوابًا حادًّا منه كأحد الخبراء في مجالي الذين لهم على الأرجح آراء أكثر تحفظًا مني.

فقد قال: «لقد رأيت أن محكمة الاستئناف للدائرة الثانية قد استشهدت بمقالك المنشور في دورية *Harvard Law Review*»، وقد كان يشير إلى قرار أصدرته المحكمة الفيدرالية في نيويورك مؤخرًا، وكان هذا القرار يذكر أعمالي الأكاديمية كمرجع في سياق تضييق الخناق على إقامة قضايا حقوق الإنسان الدولية في النظام القانوني الأمريكي، وقد فوجئت بأن أدينجتون يعلم بأمر هذه القضية، وازدادت دهشتي عندما نُمي إلى علمي أنه على دراية بتفاصيل الجدل المثار في مقالي؛ فقد كان من المدهش أن يكون رجل بمثل مكانته السياسية على دراية كبيرة بذلك الجدل الأكاديمي الملتبس نسبيًّا. ولكن علمت فيما بعد أن هذا هو أدينجتون وتلك هي عادته؛ فقد كان يهتم كثيرًا بالتأثير المتزايد للقانون الدولي على النظام القانوني في الولايات المتحدة، وكان يتعقب القضايا والدراسات الخاصة بهذه القضية عن قرب. ومما يثير المزيد من الدهشة أنه كان يتولى إجراء عملية البحث بنفسه دون الاستناد إلى أية ملخصات يقدمها له طاقم من المساعدين، فلم يكن لديه أي طاقم من العاملين أصلاً ولم يكن يعاونه سوى موظفٍ واحدٍ يأتي للعمل معه في الفترة الصباحية في يوم واحد من كل أسبوع. وفيما عدا ذلك، فقد كان أدينجتون يضطلع بكل أعباء العمل وحده.

ومضينا، أنا وأدينجتون، في مناقشتنا الودية حول سياسات إدارة بوش القانونية المناهضة للإرهاب، وكنت أوافق على معظم السياسات التي كنت على دراية بها وأؤيدها، مثل موقف الإدارة الحاسم حيال المحكمة الجنائية الدولية، وبصورة أعم شكوكها في مدى نفوذ المؤسسات الدولية، وكذلك تصنيف

الصراع مع تنظيم القاعدة، والجماعات التابعة له على اعتباره «حربًا»، والسلطة العامة المخولة للرئيس في أوقات الحرب التي تمكنه من اعتقال مقاتلي العدو ومحاكمتهم أمام محكمة عسكرية، واتخاذ القرار بحرمان مقاتلي تنظيم القاعدة وطالبان من حق معاملتهم بصفة أسرى الحرب التي تكفلها لهم اتفاقية «جنيف»، ومدى مشروعية غزو العراق منذ شهر مضى.

إلا أننا لم نتحدث عن الأمور التي كنت أجهلها في ذلك الحين، مثل برنامج مراقبة الإرهابيين التابع لوكالة الأمن القومي، أو ما وصفه الرئيس بوش في وقتٍ لاحقٍ بنظام الاستجواب «القاسي» لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. ولم نتحدث أيضًا عن النقاط التي أختلف فيها مع سياسة الإدارة – وهي النقاط التي كان هاينز يعلم بأمرها، ولكن من الواضح أنه لم يفض بشأنها للبيت الأبيض. وبينما كنت أعتقد أن الحكومة تستطيع اعتقال مقاتلي العدو، كنت أظن كذلك أنها تحتاج للمزيد من الإجـراءات الدقيقة من أجل تحديدهم واعتقالهم، وكنت منكبًا على العمل في هذه القضية منذ وصولي إلى البنتاجون. وكثيرًا ما جادلت هاينز باستفاضة بأن الإدارة يجب أن تعتنق فكرة المراجعة القضائية لقرارات السياسة القانونية المتخذة إبان أوقات الحرب بدلاً من أن تقاومها، ولم أستطع أن أفهم سبب فشل الإدارة في العمل مع الكونجرس – الذي يسيطر على زمام شئونه حزبها- لوضع كل سياستها المناهضة للإرهاب على أسس قانونية أكثر عقلانية. ولقد أعربت عن انتقاداتي، ولكن للمرة الثانية إلى هاينز فقط، بشأن الأمور التي كنت أنظر إليها على أنها تأكيدات مطلقة غير ضرورية على السلطة الرئاسية في المسودة الغامضة الخاصة برأي مكتب الاستشارات القانونية التي كتبها جون يوو، والتي قد طلب هاينز مني الاطلاع عليها منذ بضعة أشهر مضت ولكن لم تظهر أي من نقاط الاختلاف هذه خلال المقابلة الشخصية التي أجريت معي في البيت الأبيض.

وبينما استرسلنا في مناقشتنا التي صارت تحدوها مشاعر الود بشكل متزايد، اتضح أن من يجرون معي المقابلة الشخصية قد توصلوا إلى قرارهم. وأخيرًا، سألني جونزاليس عما إذا كنت لا أزال راغبًا في تلك الوظيفة المتاحة في

مكتب الاستشارات القانونية، وأجبته بأنني لا أزال مهتمًا بالوظيفة إلا أنني أخبرته بأنه يجب أن أتحدث مع زوجتي ونتداول في هذا الأمر خلال مهلة يوم. فسألني حينذاك عما إذا كان هناك شيء من الماضي من شأنه أن يسبب حرجًا للرئيس أو يقف عقبة أمام قبولي في المنصب، وكان هناك شيء واحد فقط قد مر بذهني حينها وهو أن زوج أمي كان الذراع اليمنى لجيمي هوفا، وكان لفترة طويلة موضع شك في موضوع اختفاء هوفا. وحدقت أعين الجميع نحوي بنظرات الدهشة لسماعهم ذلك، لكنهم، وكما فوجئت، سرعان ما توصلوا إلى أن ذلك لن يشكل أي مانع. ولقد كان هؤلاء الرجال في أمسّ الحاجة إلى شخص يتميز بالكفاءة والإخلاص ليشغل الدور الذي كان يتقلده يوو، ولم تكن تبرعاتي المادية لأحد المرشحين الليبراليين الديمقراطيين ولا صلتي العرضية مع المافيا لتقف كحجر عثرة في الطريق.

وقال جونزاليس: «يا جاك، لكي تحصل على هذه الوظيفة يجب أن تقنع وزير العدل بأن يساندك». واستطرد قائلا: «إنني لا أفهم السبب، لكن أشكروفت لا يحبني، ولسوف يرتاب فيك؛ لأن اسمك قد جاء من مكتبي»، وقد تحدثنا قليلاً عن أصدقاء لي في وزارة العدل من الذين قد يشهدون في صالحي عند أشكروفت، وعن الكيفية التي قد أتعامل بها مع موقف لقائي الشخصي معه، ثم قام جونزاليس وأدينجتون وصافحاني وغادرا الغرفة وتركاني أتحدث مع ليتش عن سلسلة الأحداث الرائعة التي أحضرتني إلى مكتبه.

وبعد إقناع زوجتي بأن وظيفة مكتب الاستشارات القانونية مهمة لبقائنا في واشنطن لبضع سنوات أخرى قادمة، وجدت نفسي بعد ذلك بيومين واقفًا وحدي في الطابق الخامس من مبني وزارة العدل في غرفة جدرانها مكسوة بالخشب تقع بين حجرة اجتماعات وزير العدل وجناح مكتبه.

وكان لقائي التالي بجون أشكروفت وديفيد آيرز ومعاون آخر مقرب – لقاءً يتسم بالتوتر، وكان انطباعي عن أشكروفت أنه رجل ساحر وناكر لذاته، وبدا أن آيرز رجل حاد الطباع وشكاك. وبعد استغراقي مع أشكروفت في الذكريات عن جامعة شيكاغو (حيث درس في كلية الحقوق، وحيث كنت أنا لا أزال أستاذًا،

رغم أنني قد كنت في إجازة)، وصل وزير العدل إلى القضية الوحيدة التي يهتم بها هو وآيرز وهي: إبقاء وزير العدل في معترك الأحداث، وشرح الرجلان مرارًا كيف أنه من المهم بالنسبة لمدير مكتب الاستشارات القانونية أن يحصل على إجازة عن المشورة القانونية التي يقدمها من وزير العدل - خاصة - المشورة الموجهة إلى البيت الأبيض. وفهمت أن مدير مكتب الاستشارات القانونية يتحدث بناءً على طلب من وزير العدل، فقلت لهم مؤكدًا إنني لن أفعل أي شيء ذي أهمية بدون علم وزير العدل المسبق وموافقته. والتمست من وزير العدل الحصول على المزيد من سبل الاتصال به وأكثر مما حظي به جاي بايبي، ووافقوا بكل حماس، ولم يسألني أشكروفت وآيرز أية أسئلة عن القانون الدولي، أو الإرهاب، أو أي أسئلة أخرى تبين مدى كفاءتي لهذا المنصب؛ حيث إن كفاءتي قد اتضحت لهم على نحو معقول في هذا الوقت؛ فقد أرادوا وببساطة أن يتأكدوا من أنني سوف أبقيهم على دراية بالاستشارات التي سأقدمها للبيت الأبيض.

وبعد اللقاء، تناولت الغداء مع صديق قديم هو هيو بيت الذي كان مساعد وزير العدل المسئول عن قسم مكافحة الاحتكار، والذي حاول التأثير على مكتب أشكروفت من أجلي. وفي أحد المطاعم بالقرب من وزارة العدل، ضحكت عندما أعطاني بيت هدية لتهنئتي بما تمنى هو؛ أن يكون إيماءة بالموافقة من وزير العدل على ترشيحي، وكانت الهدية عبارة عن قرص فيديو رقمي عليه فيلم *Being There* الذي يتناول فكرة انتهاز الفرص (بطولة بيتر سيلرز)، ويحكي عن بستاني بسيط يقطن مكانًا منعزلاً، ومن خلال سلسلة من الأحداث غير المتوقعة، وبمساعدة عدة تصريحات تافهة يخطئ الآخرون فهمها، متصورين أنها تحمل فراسات فكرية عميقة، يتحول إلى مستشار متمكن لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي اليوم التالي، سمعت تصريحات لصالحي من مكتب وزير العدل، وتلقيت ترشيح الرئيس لمنصب مدير مكتب الاستشارات القانونية بعد بضعة أسابيع، وبعد جلسة اعتماد تعييني التي خلت من الأحداث المثيرة وبعد

الانتظار طوال فصل الصيف، قام مجلس الشيوخ باعتماد تعييني في الثالث من أكتوبر من عام 2003.

وبعد ثلاثة أيام، وبعد مرور ساعات قليلة على أدائي اليمين أمام وزير العدل لتقلد المنصب، تلقيت اتصالاً هاتفيًا من مستشار البيت الأبيض ألبرتو جونزاليس، وكان جونزاليس هو الرقيب على السياسات القانونية للإدارة، والذي سيصبح أهم عميل لديّ وأكثرهم إلحاحًا.

وقال جونزاليس بعد تهنئته السريعة على منصبي الجديد: «جاك، نحن نريدك أن تقرر ما إذا كانت اتفاقية جنيف الرابعة تحمي الإرهابيين في العراق» أم لا، وأضاف بلكنته - لكنة أبناء تكساس المتكلفة الجوفاء - ونحتاج الإجابة في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز نهاية الأسبوع.

وجاء تساؤل جونزاليس عن الوضع القانوني للإرهابيين في العراق كتساؤل نمطي لمكتب الاستشارات القانونية، وبعد ستة أشهر من سقوط بغداد اشترك فلول البعثيين ومقاتلو تنظيم القاعدة في هجمات مميتة على جنود الولايات المتحدة في العراق بشكل متزايد، وكان البيت الأبيض يساوره القلق، وكانت وظيفتي هي تحديد نطاق مساحة الحرية المتاحة لجيش الولايات المتحدة ووكالة الاستخبارات المركزية في محاربة المنشقين، بما يتماشى مع مقتضى القانون.

وقد يبدو غريبًا أن يقوم هذا المكتب الغامض الذي يضم عشرين محاميًا من محامي وزارة العدل بالبت في تلك المسألة البالغة الأهمية بدلاً من المحكمة. ولكن في الحقيقة، فإن معظم المسائل القانونية المتعلقة بسلوك السلطة التنفيذية فيما يخص شئون الحرب والاستخبارات لا تصل إلى المحكمة أبدًا، أو أنها تستغرق عدة سنوات لتصل إليها بعد أن تكون السلطة التنفيذية قد تصرفت بما يحلو لها. وفى هذه الحالات، تحدد السلطة التنفيذية لنفسها ما يتطلبه القانون، وما إذا كانت إجراءاتها تتسم بشرعية قانونية أم لا. ومن الناحية النظرية، يجب أن يقوم الرئيس نفسه بتفسير القانون كجزءٍ من واجبه الدستوري الذي يملي

عليه «تطبيق [القانون] بإخلاص»، وذلك لأنه يتعين عليه معرفة ما يتطلبه القانون قبل أن يتمكن من تنفيذه. ولكن دائمًا ما يقوم الرئيس والكونجرس بتفويض هذه السلطة لوزير العدل الذي يقع على عاتقه واجب «تقديم المشورة والرأي بشأن مسائل القانون عندما يطلب منه رئيس الولايات المتحدة ذلك».(7) ومنذ منتصف القرن العشرين، يقوم وزير العدل المنشغل على الدوام بتفويض مهمة الاستشارات القانونية الموكلة إليه إلى مكتب الاستشارات القانونية.

ومن الأمور الحاسمة من أجل تحقيق الإدارة السليمة لحكومتنا أن يمارس مكتب الاستشارات القانونية السلطة المخولة إليه بحكمة وعلى الوجه الأمثل. وعندما استخدم جون أدامز المقولة الشهيرة: «حكومة تخضع للقوانين وليس للرجال» الواردة في دستور ماساتشوستس لعام 1780، كان يتحدث عن الحاجة إلى الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولا سيما عن فكرة أنه «لا يحق مطلقًا للسلطة التنفيذية ممارسة السلطات التشريعية والقضائية أو أي منهما».(8) وعلى الرغم من ذلك فعندما تقوم السلطة التنفيذية بالعمل خارج نطاق المحاكم، تتقلد دور كلٍّ من مفسر القانون ومنفذه، وهنا تكمن الخطورة التي أشار إليها آدامز وهي تفسير القانون بانتهازية لخدمة أهدافها. وهناك مؤسسات أخرى عديدة بجانب المحاكم يمكنها التحقيق في هذا الاتجاه، مثل الكونجرس والصحافة وجمهور الناخبين، ولكن مكتب الاستشارات القانونية يعتبر نفسه المؤسسة التي تقف على جبهة المعترك والمسئولة عن التأكد من أن السلطة التنفيذية المضطلعة بتنفيذ القانون ملتزمة به هي أيضًا.

والخطر هنا، بالطبع، هو أن مكتب الاستشارات القانونية يقبع داخل السلطة التنفيذية السياسية ذاتها، ولا يخضع للكثير من القوانين الفعلية التي تملي عليه تصرفاته، فضلًا عن أنه ليس لديه إلا مساحة ضئيلة أو منعدمة من الرقابة أو المصداقية العامة. ولضمان ألا ينحدر مكتب الاستشارات القانونية ليواجه الكابوس الذي أنذر به آدامز، فقد قام المكتب بتطوير بضعة معايير ثقافية قوية عن أهمية إمداد الرئيس بالمشورة القانونية الموضوعية غير السياسية، كما لو أنه محكمة مستقلة داخل السلطة التنفيذية، وينبغي على مكتب الاستشارات

القانونية- طبقًا لما أقر به مجموعة من المحامين الذين عملوا به إبان إدارة كلينتون- أن يقدم «تقييمًا دقيقًا وصادقًا للقوانين المطبقة، حتى لو قيدت تلك المشورة سعي الإدارة وراء السياسات المنشودة».(9) و قد أكد وليام بار الذي كان مديرًا لمكتب الاستشارات القانونية ووزيرًا للعدل في إدارة بوش الأب فيما بعد - كلامهم قائلًا: «يتطلب كوني مستشارًا قانونيًا كفئًا [للرئيس] أن أتوصل إلى محصلات قانونية صائبة، حتى لو لم تكن تلك المحصلات في بعض الأحيان هي التي يعتبرها البعض - الأفضل سياسيًا».(10) وقد اعتنقت وجهة نظر مماثلة بشأن مسئوليات مكتب الاستشارات القانونية أثناء جلسات اعتماد تعييني أمام اللجنة القضائية لمجلس الشيوخ في يولية من عام 2003. فقد قلت لهم: «إن هدفي الرئيسي، إذا تم اعتمادي مديرًا لمكتب الاستشارات القانونية، سيكون مواصلة التقاليد الرائعة للمكتب في تقديم المشورة القانونية الموضوعية غير الخاضعة لأية اعتبارات سياسية».(11)

وما إن تسلمت المنصب حتى اكتشفت ضغوطًا على الجانب الآخر جعلت من الصعب أن يتم تحقيق هذه الرؤية لمنصب مكتب الاستشارات القانونية، وكان أحد الأسباب أنه لم يكن من قبيل المصادفة أن يختارني البيت الأبيض لإدارة مكتب الاستشارات القانونية، وقد لاحظ وليام رينكويست مدير مكتب الاستشارات القانونية سابقًا والذي أصبح فيما بعد رئيسًا للقضاة أن «أي رئيسٍ وأي وزيرٍ للعدل يحتاج ألا يكون مرءوسوه المباشرون محامين أكفاء فحسب بل أن تكونَ وجهات نظرهم متوافقة سياسيًا وفلسفيًا مع سياسات الحكومة».(12) وكما اتضح من مقابلتي الشخصية في مكتب ديفيد ليتش، فقد قام البيت الأبيض بتوظيفي في الأغلب؛ لأنني كنت أتشارك مع كبار مسئولي الإدارة في افتراضاتهم الأساسية ونظرتهم العامة وأهدافهم، وأن هذا «التوافق الفلسفي بيننا» سيشكل قراراتي القانونية كمدير مكتب الاستشارات القانونية، تمامًا كما هو الحال مع أي محامٍ في أية إدارة.

والتوافق الفلسفي مع الإدارة أمر شرعيٌّ؛ لأن مكتب الاستشارات القانونية- بحسب قول المسئولين المحنكين من مكتب الاستشارات القانونية في إدارة

كلينتون- يخدم كلًّا من مؤسسة الرئاسة وموظف معين؛ هو الرئيس المنتخب ديمقراطيًّا والذي يخوله الدستور السلطة التنفيذية.. وأنا أتفق مع هذه العبارة.[13] ويقول إليوت ريتشاردسون، بناءً على ما تجلّى له في الوقت القصير الذي قضاه في منصب وزير العدل في إدارة ريتشارد نيكسون، ومتحدثًا عن الموضوع نفسه: «إن المشورة المقدمة للرئيس يجب أن تتضمن البعد السياسي في رؤيتها بشكلٍ واضح، بلا أدنى اعتبار لأي انتقاص يلحق بالكلمة السياسية».[14]

ويعني تضمين البعد السياسي في الرؤية أن يكون مكتب الاستشارات القانونية غير محايد بشكلٍ كامل فيما يتعلق بجدول أعمال الرئيس. فقد كنت لأعمل جاهدًا لإيجاد طريقة تتيح للرئيس تحقيق غاياته وخاصةً في مسائل الأمن القومي. وكلما كنت أقدم المشورة إلى البيت الأبيض كان أحد الإجراءات المقترحة يتسبب في إشكالية قانونية، وكنت أحاول اقتراح طرق لتحقيق أهدافه من خلال وسائل بديلة ومشروعة قانونًا.

ووصلت أيضًا إلى الاعتقاد بأنه ينبغي أن يحظى الرئيس بما وصفه روبرت جاكسون، وهو أحد وزراء العدل في عهد الرئيس فرانكلين روزفلت بأنه «وجه الاستفادة من وجود الشك المعقول تجاه القانون»، وقال جاكسون أيضًا عندما كان يعبر عن رأي لا يزال ينطبق بنفس القدر على مكتب الاستشارات القانونية حتى يومنا هذا إن وزير العدل لا ينبغي أن يتصرف كقاضٍ، ويمنع الحكومة من أن تخوض في نزاعات معقولة.[15] وقد أشار جاكسون أيضًا إلى أنه لم يكن «حرًّا تمامًا في الدفاع عن موقفٍ لا يمكن الدفاع عنه قانونًا لمجرد أنه موقف العميل الخاص به، كما لو كان يمارس دور المحامي الخاص»؛ وهذا لأنه «الموظف القانوني التابع لحكومة الولايات المتحدة»، وهو يحمل «مسئولية تجاه أطراف أخرى غير الرئيس».[16] إن المشورة القانونية الموجهة إلى الرئيس من قِبل وزارة العدل لا تماثل تلك المشورة التي يقدمها محامٍ خاص ولا تماثل حكمًا محايدًا سياسيًّا صادرًا عن المحكمة بشكل قضائي بل هي أمر حتمي غير مريح يتأرجح بينهما، كما أنه لا يتعين على مكتب الاستشارات القانونية النظر في المشاكل القانونية بالطرق نفسها التي تعمل بها المحاكم، ويعتقد غالبية الأمريكيين (بمن

فيهم غالبية المحامين) أن القانون هو ما تقره المحاكم، كما أنهم يساوون ضمنيًّا التفسير القانوني بالتفسير القضائي، لكن السلطة التنفيذية لا تخضع للقيود المؤسسية نفسها مثل المحاكم، وخاصةً في قضايا الأمن القومي؛ حيث تساعد معلومات الرئيس الفائقة المستوى ومسئولياته المختلفة تمامًا - في تشكيل منظور فريد.[17] وبالإضافة إلى ذلك، فبالنسبة للعديد من القضايا المتعلقة بصلاحيات الرئيس ليست هناك سوابق قضائية تحكم الموقف. فلم تحسم المحكمة العليا قطّ ما إذا كان الرئيس يستطيع استعمال القوة في خارج البلاد من طرف واحد وبدون تفويض الكونجرس، أو ما إذا كان الرئيس يستطيع إنهاء المعاهدات، أو نطاق الامتيازات التنفيذية، أو العديد من المسائل الجوهرية المتعلقة بسلطاته. وما قاله روبرت جاكسون منذ خمسة وخمسين عامًا لا يزال معمولًا به أثناء فترة عملي في هذا المنصب: «فالقاضي، مثل المستشار التنفيذي، قد يندهش لمدى الافتقار إلى وجود سلطة غير غامضة ونافعة فعليًّا تطبق على المشاكل الملموسة للسلطة التنفيذية، وهي المشاكل التي تعرب عن وجودها بشكلٍ حقيقي».[18] وعندما يكتب مكتب الاستشارات القانونية آراءه ليدعم بها سلطة رئاسية شاملة في هذه السياقات - كما فعلت مكاتب الاستشارات القانونية من كلا الحزبين بشكل متواصل - فإنه يستشهد غالبًا بسوابق السلطة التنفيذية (متضمنة آراء وزير العدل وآراء مكتب الاستشارات القانونية) مثلما يستشهد بآراء المحكمة. وسوابق السلطة التنفيذية هذه هي «القانون» بالنسبة للسلطة التنفيذية على الرغم من أنه لا يتم أبدًا فحصها أو التصديق عليها من قبل المحاكم.

وليس من المستغرب أن مكاتب الاستشـارات القانونيـة من الحزبين دائمًا ما تمسكت بمفاهيم راسخة عن صلاحيات الرئيس. ويقدم مكتب الاستشارات القانونية في عهد كلينتون مثالاً يحتذى بـه؛ فقـد حاول المحامـون الذيـن عملوا في مكتب الاستشارات القانونية من عام 1993 إلى عام 2000 تعديل ما كانوا يتصورون أنه تصور مفـرط للعدوانية من قبل مكتب الاستشارات القانونية الجمهوري السابق بشأن صلاحيات الرئيس وقد نجحوا في بعض القضايا،[19]

ولكن فيما يتعلق بقضايا الحرب والأمن القومي كانت الضرورات المؤسسية والسوابق القضائية هي تقريبًا ما ينتصر دائمًا. ونحن نميل إلى أن نتناسى أن إدارة كلينتون، إبان عهدها، كانت تشجب بسبب ما أسماه العالم السياسي ديفيد جراي أدلر بـ «الادعاءات المستبدة» للإدارة في الشئون العسكرية.[20] وكتب مكتب الاستشارات القانونية لإدارة كلينتون آراء عديدة تقول بأن الرئيس يمكنه أن يتجاهل قوانين المجلس التشريعي (الكونجرس) التي تؤثر على صلاحياته باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة أو تؤثر على سلطاته الرئاسية ذات الصلة.[21] وقد صادق المكتب على برنامج التسليم الأصلي التابع لوكالة الاستخبارات المركزية والخاص باختطاف الناس من إحدى الدول وأخذهم إلى أخرى لاستجوابهم وتقديمهم للمحاكمة وتلقي العقوبة.[22] وقد وافق المكتب أيضًا على استخدام القوى العسكرية بتفويض من الرئيس ودون الرجوع للكونجرس في كلٍّ من البوسنة وهاييتي وكوسوفو. وكان قصف كوسوفو، على وجه الخصوص، مثيرًا للجدل بسبب نطاق الهجوم؛ ولأنهم بدءوا دون موافقة الكونجرس، ولأنهم استمروا رغم الرفض الأكيد من مجلس النواب على التصديق على تصرفهم والذي كان بموجب التعادل الذي حققه التصويت 213 إلى 213 صوتًا. وكما أشار أدلر، فقد كانت الحرب على كوسوفو هي «المرة الأولي في تاريخنا التي قام فيها الرئيس بشن الحرب رغم الرفض المباشر من الكونجرس حيال التصديق على شنها»[23] فضلًا عن أنها تمثل المرة الأولى والوحيدة التي تجاوز فيها الرئيس حدود قيود قانون صلاحيات الحرب لعام 1973.[24]

والمقصد من وراء ذلك هنا ليس أن مكتب الاستشارات القانونية في عهد كلينتون يماثل مكتب الاستشارات القانونية في عهد بوش الابن؛ لأنه لم يكن كذلك؛ فلقد كان مكتب الاستشارات القانونية لإدارة كلينتون عادة ما يلجأ إلى السلطات العسكرية الرئاسية العدوانية لأغراض إنسانية في الأساس وليست أمنية، وكانت حججه لاستخدام تلك السلطات أكثر تعقلًا من تلك التي استخدمها مكتب الاستشارات القانونية للرئيس بوش الابن، وكانت تعتمد أكثر على تخويل السلطة من الكونجرس. ولكن هذه الاختلافات لا تحجب حقيقة

أن محاميّ كلينتون – مثل جميع محامي مكتب الاستشارات القانونية ووزراء العدل على مدى عقود كثيرة – كانوا يتحركون وفق رؤية الرئاسة وحاجتها الماسة للتصديق على مزيد من الصلاحيات الرئاسية الأقوى، خاصة أثناء الحرب أو الأزمات، ولا يتحركون وفق ما تمت الموافقة عليه رسميًا من خلال المحكمة العليا، أو ما هو مقبول عمومًا في الأكاديمية القانونية أو من قبل الكونجرس.

وقد يبدو أن الضغوط غير المعتادة على مكتب الاستشارات القانونية، وتصرفاته الموالية للرئيس، علاوة على عدم وجود رقابة حقيقية – أمورٌ تناقض فكرة أن مكتب الاستشارات القانونية يستطيع إلزام الرئيس بسيادة القانون؛ وهذا هو الموضع الذي تصبح فيه المعايير الثقافية في المنصب أمورًا حاسمة. وما أكثر أهمية من ذلك هى معايير عدم الانحياز والنزاهة المهنية التي تنتشر داخل نسيج مكتب الاستشارات القانونية وتسمو فوق إدارات حاكمة بعينها.

إن حلف القسم المقدس لتقلد هذا المنصب والقلق المهني القوي «لفعل الصواب» يساعد محامي مكتب الاستشارات القانونية على مقاومة الضغوط الناجمة عن عواقب معينة عندما يعتقدون أن القانون يتطلب القيام بخلاف ذلك. وقد كنت غالبًا أشعر أنني مسئول عن الحفاظ على سمعة ونزاهة مكتب الاستشارات القانونية ووزارة العدل بالطرق التي تتجاوز مصالح حكومة بوش، وقد اعتقدت كذلك أنني كنت أخدم الرئيس حتى عندما لم تحظ مشورتي القانونية بقبول البيت الأبيض؛ وهذا لأن الرئيس يضطلع بواجب دستوري يحتم عليه تنفيذ القانون بإخلاص؛ وكذلك لأن التحايل على القانون غالبًا ما يؤدي إلى مأزق سياسي. وقد أكد لي الكثير ممن سبقوني في هذا المنصب أهمية أن أقول «لا» للبيت الأبيض من حين لأخر، وقد أخبرني والتر ديلينجر، مدير مكتب الاستشارات القانونية في عهد كلينتون، مرددًا آراء زعماء مكتب الاستشارات القانونية من كلا الحزبين: «إنك لن تؤدي عملك جيدًا ولن تخدم مصالح عميلك إذا وافقت على كل شيء يريد العميل القيام به دون تفكير».

ولكل هذه الأسباب وجدت نفسي – عندما توليت منصبي بمكتب الاستشارات القانونية – أتعامل مع ما وصفه جريفين بيل وزير العدل في عهد

الرئيس جيمي كارتر بأنه التمزق بين «واجب تحديد القيود القانونية للعمل التنفيذي بطريقة محايدة، ورغبة الرئيس في أن يحصل على المشورة القانونية التي تساعده على القيام بما يشاء».[25] وكان هذا التمزق المتواصل دائمًا يسيطر عليّ بشكل غير عادي بعد الحادي عشر من سبتمبر، عندما أراد الرئيس إنقاذ الآلاف من أرواح الأمريكيين، ولم تكن هناك وصفة سحرية لتوحيد العوامل السياسية المشروعة ومطالب سيادة القانون؛ فيجب أن يكون مدير مكتب الاستشارات القانونية محاميًا حذرًا، ويجب عليه إصدار أحكام جيدة، كما يجب أن يكون واضحًا في استقلاليته، وأن يحافظ على ثقة رؤسائه، وأن يساعده الرئيس في إيجاد طرق قانونية لتحقيق غاياته، خاصةً فيما يتعلق بالأمن القومي. وقد اعتمد نجاح مكتب الاستشارات القانونية – على مر السنين – على قدرته على تحقيق التوازن بين هذه الاعتبارات المتنافسة: الحفاظ على التزامه بالقانون وفي الوقت نفسه إيجاد وسيلة لإقرار الأفعال الرئاسية إن أمكن ذلك.

وعندما أخذت بعين الاعتبار السؤال الذي طرحه جونزاليس عليّ في الأسبوع الأول من تسلّم العمل، كان حدسي يخبرني أن اتفاقيات جنيف هي التي تمنح الحماية القانونية ـ متضمنة الحماية من التعذيب والإكراه البدني ـ لبعض الإرهابيين في العراق على الأقل. وفي فبراير من عام 2002، قرر الرئيس بوش ، وكان صائبًا وفق رأيي، أنه في مسألة صراعنا مع القاعدة وفي أفغانستان فإن اتفاقية جنيف الثالثة التي يعمل بها مع أسرى الحرب لا تمنح الإرهابيين في تنظيم القاعدة أو أعضاء طالبان الذين لم يرتدوا الزي الرسمي أو يمتثلوا لقوانين الحرب – صفة أسرى الحرب. ولكن كان سؤال جونزاليس عما إذا كانت هناك اتفاقية أخرى من اتفاقيات جنيف – ويقصد الاتفاقية الرابعة التي تحكم شئون واجبات سلطة الاحتلال ومعاملة المدنيين – تكفل أية حقوق قانونية للإرهابيين في العراق، ووافق الجميع على أن هذه الاتفاقية تنطبق على حربنا التقليدية مع العراق. ولكن الشروط المعقدة للاتفاقية الرابعة قطعت

علينا العديد من مختلف الاتجاهات؛ إذ تنكر الاتفاقية بوضوح حق الحماية للمواطنين المدنيين من الشعوب المحايدة والمتحالفة. لكنها تسبغ، على الأقل، بعض الحمايات القانونية على «الجواسيس والمخربين» وهم فئة من المحاربين يمكننا اعتقاد أنها تشمل الإرهابيين. لكن أي إرهابيين نقصد؟ أهم فلول حزب البعث المعروفون باسم فدائيي صدام، أم جنود القاعدة ومعظمهم ليسوا من المواطنين العراقيين الذين يقاتلون تحت لواء القيادي الأردني المعروف بـ«أبو مصعب الزرقاوي»؟

ولقد كنت قد تدارست هذه الأسئلة لفترة في البنتاجون؛ حيث اختلف خبراء القانون العسكري المحنكون إبان ذلك الوقت بشأن ما إذا كانت الاتفاقية الرابعة تحمي كل الإرهابيين في العراق، أم بعضهم، أم لا تقدم الحماية لأي إرهابي. وقد كان باتريك فيلبين الذي كان يشرف على مكتب الاستشارات القانونية في الشئون التي تتعلق بالإرهاب منذ أن غادر يوو قبل ذلك بخمسة أشهر، يعمل على القضايا نفسها طوال الصيف مع محامي وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية ومجلس الأمن القومي. وقرب نهاية الأسبوع الأول من بدئي العمل، أجمع المحامون العاملون بالحكومة على أن الاتفاقية تقضي بحماية كل العراقيين، بما في ذلك العراقيون الأعضاء في تنظيم القاعدة أو أي جماعة إرهابية أخرى، ولكنها لا تحمي الإرهابيين في تنظيم القاعدة القادمين من الدول الأجنبية، والذين دخلوا العراق بعد أن بدأ الاحتلال.[26] وقمت بمراجعة عملهم وبعد مناقشات كثيرة، وتحليلاتي المستقلة، وافقت.

وكان أول ما فعلت هو عرض قراري على أشكروفت وزير العدل. وعلى العكس من سمعته في بعض المحافل، كان ديفيد آيرز مدير مكتب أشكروفت مديرًا رائعًا، فقد حرص على أن يجعلني أرى أشكروفت في أحيانٍ كثيرة ولفترات طويلة كلما كنت أحتاج ذلك، وعلى النقيض من سمعته كرجل سياسي، كان أشكروفت محاورًا ذكيًا يأخذ القضايا القانونية بجدية وكان ماهرًا في المناقشات القانونية، وعندما تحدثنا كان أشكروفت وآيرز مندهشين من أن

يحظى أي إرهابي في العراق بحقوق الحماية التي تكفلها اتفاقية جنيف، وطلب مني أشكروفت أن أقدم تفسيرًا للأساس الذي جعلني أتوصل إلى هذه المحصلة وسبب كوني متأكدًا من أنني على حق. فقد أكد لي أنه قطع وعدًا للرئيس بأن يجعل وزارة العدل تبذل قصارى جهدها لتمنح الرئيس أقصى قدر من حرية التصرف، ضمن ما يقتضيه القانون، للتحقق من الإرهاب الذي يمارسه المتطرفون من المسلمين. ولتأكيد ذلك، أخبرني أن جورج تينيت مدير وكالة الاستخبارات المركزية (الذي عصف قراري الوشيك في وجهه كالريح، كما تلقاه من محاميه كما افترض) اتصل به ليؤكد له أهمية «المرونة» في تعقب وإيقاف المتمردين في العراق.

وأطلعت أشكروفت على جوانب تحليلي القانوني، وأخبرته أن العديد من المحامين المحنكين من إدارات متعددة قاموا بفحص مسألة اتفاقية جنيف، وأننا بذلنا ما في وسعنا لإيجاد طرق لتوفير المزيد من المرونة، لكن في النهاية وافق الجميع على أن الإرهابيين العراقيين يتمتعون بحق قانوني يكفل لهم الحماية، وأخبرت أشكروفت أيضًا أن أي انتهاك لاتفاقيات جنيف في العراق قد يجعلنا عرضة للعقاب بمقتضى قانون جرائم الحرب الداخلي؛ فوافق على المحصلة التي توصلت إليها ولم يضغط عليّ أكثر من ذلك.

وأخبرني فيلبين عندما كنا نتجه بالسيارة من وزارة العدل إلى البيت الأبيض لنفسر لجونزاليس وأدينجتون سبب توصل الإدارة إلى محصلة وجوب حماية الإرهابيين العراقيين «أنهم حقًّا سيستشيطون غضبًا»، وقال فيلبين: «إنهم لن يتفهموا قرارنا، فلم يسبق أن قال لهم أي أحد (لا) مطلقًا»، وكان فيلبين محقًّا.

فقد قال جونزاليس في هدوء وهو مستقر على كرسيه المعتاد ذي الذراعين عندما لقيته في مكتبه القابع في الجناح الغربي: «جاك، أنا لا أفهم كيف يتسنى أن يحصل الإرهابيون الذين ينتهكون قوانين الحرب على حماية قوانين الحرب». وكان جونزاليس هادئًا مسالمًا يؤمن بالقدر، ولم يثر قطّ أو يجزع، حتى تجاه الأخبار السيئة أو الضغوط، وطلب مني بطريقة مهذبة أن أطلعه على نصوص اتفاقيات جنيف التي تؤيد رأيي؛ ولذا سحبت كتابي ذا اللونين الأسود والأحمر

والجامع لقوانين الحرب، وأشرت إلى الفقرات التي استندنا إليها من أجل منح الحماية القانونية لكل المواطنين العراقيين في العراق المحتل، وظل جونزاليس مقطب الجبين، لكنه لم يواصل إلحاحه.

وإذا كان يبدو على جونزاليس الحيرة والقلق إلى حد ما، فإن ديفيد أدينجتون كان يميّز من الغيظ بشكلٍ واضح، وكان يصرخ قائلاً: «لقد قرر الرئيس بالفعل أن الإرهابيين لن يحظوا بالحماية التي تمنحها اتفاقية جنيف»، وأضاف: «وأنت لا تستطيع التشكيك في قراره»، مشيرًا إلى قرار الرئيس في فبراير من عام 2002 بحرمان المعتقلين من القاعدة وطالبان – من الحمايات المكفولة لأسرى الحرب أو أي حمايات أخرى تكفلها الاتفاقية الثالثة لجنيف، ووضحت أني أتفق مع قرار الرئيس الصادر في عام 2002، ولكن موقف الإرهابيين في العراق كان مختلفًا من الناحية القانونية؛ حيث إن اتفاقية جنيف الرابعة المختلفة تمامًا، والتي لا يسع قرار الرئيس أن يتحكم بها، كانت تنطبق على الموقف هناك.

وبعد مرور بعض اللحظات غير السارة، غادرتُ أنا وفيلبين البيت الأبيض. وبينما كنا عائدين إلى وزارة العدل، كنت أفكر في مسئوليات منصب مكتب الاستشارات القانونية في عصر الإرهاب، فقد أصدرت لتوّي قرارًا بمنح الحماية القانونية للإرهابيين الذين يقتلون جنود الولايات المتحدة ويهددون مشروع العراق. ففي الإدارة المنكبّة على الدفع بالجهود المناهضة للإرهاب إلى أقصى حد يتيحه القانون، صار مكتب الاستشارات القانونية – لما يتمتع به من سلطة في تقرير حدود القانون – صانع السياسات الذي يقف على جبهة المعترك في الحرب ضد الإرهاب.

الفصـــل الثانـــي

الرئيـــس القائـــد الذي ورّطـــه القانـــون

في الأيام التي أعقبت قراري فيما يتعلق بحقوق الحماية التي تكفلها اتفاقية «جنيف» للإرهابيين في العراق، كنت أتعجب لماذا تقبّل وزير العدل والبيت الأبيض مشورتي القانونية بدلاً من تجاهلها، وكانت أفكاري تميل إلى فرانسيس بيدل وزير العدل الرابع لفرانكلين روزفلت، والذي كانت صورته (إلى جانب صورة إليوت ريتشاردسون) معلقة لعدة شهورٍ في مكتبي داخل مكتب الاستشارات القانونية.

وكان فرانسيس بيدل واحدًا من أبرز المحامين في عصره؛ إذ إنه قد تخرج في كلية الحقوق بجامعة هارفارد، وعمل مساعدًا للقاضي أوليفر ويندل هولمز، ثم قاضيًا فيدراليًّا، ثم تولى منصب النائب العام قبل أن يصبح وزيرًا للعدل ثم أصبح لاحقًا أحد القضاة في المحاكمة التي عقدت بنورمبرج لقادة الحركة النازية، وقد كان كذلك أحد أعضاء الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية (ACLU)، وكان بوجهٍ عام «يحظى باحترام الليبراليين الأمريكيين» بحسب قول جيوفري بيريت[1] المؤرخ الّذي اهتم بتسجيل كل ما يتعلق بخطة «نيو ديل».* وعقب أسبوع واحد من الهجمات التي استهدفت بيرل هاربور في السابع من ديسمبر 1941، تحدث فرانسيس بيدل في مكتبة الكونجرس عن الحاجة إلى حماية الحريات المدنية

* خطة أطلقها الرئيس روزفلت بهدف إنعاش الاقتصاد إبان فترة الكساد الكبير. (المراجع)

أثناء الحرب، وشرح ذلك قائلاً: «إن الحرب تمتحن مدى قدرة [حرياتنا] المتاحة على الصمود». واستطرد قائلا: «ورغم أننا خضنا حروبًا من قبل، ولم تُقيّد فيها حرياتنا الشخصية، فقد مرت فترات من الانتهاكات المشينة، حينما كانت مشاعر الهيستريا والخوف والكراهية في أوجها وحينما كانت تعاني الأقليات من سوء معاملة وحشية ومنافية للقانون، فكان يتحتم على كل شخص يأبه لتوافر الحرية أن يقاتل في سبيلها ولأجل الشخص الآخر وإن كان يختلف معه في الرأي». ويصف روجر بالدوين مدير الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية خطاب بيدل قائلاً إنه: «تصوغه أفصح الكلمات العملية التي نطقت بها أي شخصية عامة عن الحقوق المدنية إبان الحرب».[2]

وبعد شهرين من الإدلاء بذلك الخطاب، أذعن بيدل إلى ما دعاه الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية لاحقًا بأنه: «أسوأ حادثة انتهاك سافر لجميع الحقوق المدنية في تاريخنا شهدها المواطنون الأمريكيون»، وكان يقصد حينها إقصاء اليابانيين عن الساحل الغربي واعتقال ما يزيد على مائة ألف منهم، كان من بينهم ما يزيد على سبعين ألفًا من المواطنين الأمريكيين ذوي الأصول اليابانية.[3] وفي البداية، اعترض بيدل على برنامج الإقصاء، وأخبر الرئيس روزفلت بأن وزارة العدل تعارض ذلك «ولن تسمح تحت أية ظروف بإجلاء المواطنين الأمريكيين»، وهو ما وصفه بيدل بأنه قرار غير قانوني علاوة على أنه «تصرف أرعن وغير ضروري وينطوي على وحشية لا داعي لها»،[4] لكن الرئيس روزفلت تجاهل مشورة بيدل. وفي التاسع عشر من فبراير 1942، أخذ بمشورة وزير الحرب هنري ستيمسون وقام بتحكيم «عقله العسكري» من أجل التوقيع على أمر تنفيذي للتصديق على تفعيل برنامج الإقصاء.[5]

وقال بيدل لاحقًا: «لا أظن أنه كان يبالي كثيرًا لمدى خطورة هذه الخطوة أو لعواقبها الوخيمة»؛ فقد تصرف روزفلت من مبدأ أن «الحقوق يجب أن تنصاع لضرورات الحرب». وكان يظن أن «الحقوق تأتي بعد النصر في الأولوية وليس قبله»؛ ذلك لأنه كان يظن أن الدستور الأمريكي لا يمنع ما تتطلبه المقتضيات العسكرية.[6] وما إن اتخذ الرئيس هذا القرار حتى استدرك بيدل تفكيره وقال: «أظن أنه لا ينبغي أن أعارض ذلك بعد الآن».[7] وبالتالي قدم بيدل دعمه لقرار

الرئيس ونقل بمحض إرادته إلى وزارة الحرب السلطات القانونية اللازمة لتنفيذ أوامر الرئيس.(8)

فلماذا تكون تجربة بيدل مختلفة للغاية عن تجربتي؟ إن بيدل وهو من المدافعين عن الحريات المدنية انصاع للأوامر حينما تجاهل روزفلت وهو «بطل الحريات» مشورته بشأن شرعية اعتقال عشرات الآلاف من الأمريكيين المخلصين في الولايات المتحدة. وبعد ستة عقود أخرى، أذعن وزير العدل والبيت الأبيض المحافظان إلى مشورة قانونية من أحد مساعدي وزير العدل المحافظين حول وجوب حماية الإرهابيين الذين كانوا يقتلون الجنود الأمريكيين في العراق – وهي مشورة اعتقدوا أنها سوف تعرقل مسيرة الحرب على الإرهاب، فما الذي تغير فيما بين عامي 1942 و2003؟

في وقت متأخر من عشية يوم الثاني من يونية عام 1919، كان كل من فرانكلين روزفلت وزوجته إليانور يستقلان السيارة في طريقهما إلى منزلهما في آر. ستريت بالعاصمة واشنطن عقب حفل عشاء كانا مدعوين إليه، حينما سمعا صوت انفجارٍ مروِّع؛ حيث قام أحد الفوضويين بتفجير نفسه عن طريق الخطأ بينما كان منهمكاً في وضع قنبلة على الدرجات الأمامية من السلم الخاص بمنزل وزير العدل ألكساندر ميتشل بالمر الذي كان يقطن في المنزل المقابل لعائلة روزفلت في الشارع نفسه. وقد أدت القنبلة إلى تدمير واجهة منزل بالمر، كما هشمت كل النوافذ في هذا المبنى، وقد تناثرت أشلاء جسد هذا الفوضوي في جميع أنحاء المنطقة المحيطة. وبينما كانت عائلة روزفلت تقترب من منزلهم، شاهدوا الدماء التي لطخت الدرجات الأمامية لمنزلهم وسمعوا الصرخات المنبعثة من الداخل؛ فهرع هذا الرجل الذي صار رئيسًا في المستقبل إلى داخل منزله مهرولاً فوق درجات السلم (وقد حدث ذلك قبل أن تصيبه عدوى شلل الأطفال)، فوجد جيمس الابن الوحيد من بين أبنائه الذي كان موجودًا بالمنزل في ذلك الوقت، وكان واقفًا مرتديًا بيجامته وسط زجاج النافذة المهشم. وقد قال جيمس لاحقًا متذكرًا هذا الموقف: «لن أنسى مطلقًا كيف فقد والدي رباطة جأشه على غير المعتاد منه عندما وجدني واقفًا

عند النافذة»، وأضاف: «لقد جذبني ليحتضنني فاعتصرني بشدة حتى كاد يحطم ضلوعي».[9]

وعقب مواساة جيمس وتهدئته، اندفع روزفلت خارجًا ليعبر الشارع، وكانت عائلة بالمر تستعد للنوم في خلفية المنزل عندما انفجرت القنبلة فلم يصبهم أي مكروه. وعند وصول رجال الإطفاء والعملاء الفيدراليين إلى موقع الحادث، كان روزفلت يجمع فتات المنشورات الممزقة المعادية للحكومة، والتي كان قد كتبها «المقاتلون الفوضويون» (The Anarchist Fighters) وقد تناثرت أجزاؤها في أرجاء المكان عقب الانفجار، وبدأ يدرك أن هذا التفجير كان جزءًا من مخطط أكبر.[10] وفي هذا المساء، قام الفوضويون بتنفيذ سبع عمليات تفجير أخرى في مدن مختلفة عبر أنحاء الولايات المتحدة؛ فأعلن بالمر وزير العدل أن هذه التفجيرات هي «محاولة لنشر الذعر في البلاد». وبمساعدة تتقد بالحماس من جيه إدجر هوفر البالغ من العمر أربعة وعشرين عامًا، والذي عينه بالمر ليقود قسم الاستخبارات العامة الجديد التابع لوزارة العدل، بدأ بالمر في مقاضاة ومراقبة وقمع وتهجير الآلاف من الشيوعيين والاشتراكيين والفوضويين المشتبه بهم والعديد من مثيري الرأي العام المناهضين للحكومة، ولقد سميت هذه الفترة لاحقًا بـ «الذعر الأحمر» (Red Scare).[11]

وقد انتهت تلك الفترة في صيف عام 1920، ولكن حادث التفجير الإرهابي الذي وقع في آر. ستريت والذي أشعل فتيل هذه الفترة قد رسّخ المخاوف التي طالما كانت تخالج روزفلت من ناحية المخربين من فئة الطابور الخامس داخل الولايات المتحدة. وقد نبت أول جذور هذه المخاوف أثناء فترة خدمة روزفلت كوكيل وزارة البحرية أثناء إدارة الرئيس ويلسون، عندما كان روزفلت يشرف على عملية البحث العدواني التي كان يشنها مكتب الاستخبارات التابع لوزارة البحرية ضد عملاء الاستخبارات الألمان السريين المشتبه بهم في تهمة الهجوم على مرافق تخزين الأسلحة الأمريكية قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى وأثناءها.[12] وعندما صار روزفلت رئيسًا للدولة، تزايدت مخاوفه تجاه الإرهابيين، وبعد أسبوع واحد من غزو ألمانيا لبولندا في الأول من سبتمبر 1939، أصدر أمرًا بتعزيز سلطات مكتب التحقيقات الفيدرالي الداخلية؛ وذلك

لإجراء تحريات في أنحاء البلاد لاكتشاف «التخريب» الذي حدث قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى وإجهاضه.[13] وعندما أفاد تقرير مكتب التحقيقات الفيدرالي في الشهور الأولى من عام 1940 بأن الجواسيس النازيين والعملاء المخربين كانوا يمارسون أنشطتهم في جميع أنحاء الولايات المتحدة، قام روزفلت بتنبيه الأمة.[14]

فعندما كان النازيون يجتاحون فرنسا وبلجيكا وهولندا، أعلن روزفلت في السادس والعشرين من مايو 1940 في إحدى خطبه التي كانت تبث في الإذاعة ضمن سلسلة من الخطب تحمل عنوان «دردشة قرب المدفأة» (fireside chat): «أن التهديد الذي يواجه أمننا القومي اليوم لا يتعلق بالأسلحة العسكرية فقط»، وأضاف: «نحن على دراية بطرق الهجوم الجديدة، حصان طروادة، وأعضاء الطابور الخامس الذين يخونون أمة لم تتخذ احتياطاتها تحسبًا للخيانة. ففي هذه الاستراتيجية الجديدة يلعب الجواسيس والمخربون والخونة الأدوار الرئيسية».[15]

ثم وقع الهجوم الياباني على بيرل هاربور فأعلن فرانك نوكس وزير البحرية للشعب بعد أسبوع واحد من تلك الواقعة: «أعتقد أن أكثر أعمال الطابور الخامس تأثيرًا طوال فترة الحرب بأكملها هي تلك التي تمت في هاواي».[16] وقد قامت اللجنة التي يرأسها أوين روبرتس القاضي بالمحكمة العليا بتعميق المخاوف حيال الفئة اليابانية القائمة بأعمال التخريب وذلك عندما خلصت في أواخر يناير 1942 إلى أن العديد من اليابانيين الذين يقطنون هاواي قد ساعدوا في التخطيط للهجوم على بيرل هاربور.[17] وفي غضون شهر من وقوع حادثة بيرل هاربور، قام صحفيون بارزون وسياسيون بالساحل الغربي وضباط تنفيذ القانون- تعبيرًا عن المخاوف العامة من وقوع ضربات جوية يابانية أو مخططات إنزال عسكري- بملاحقة الرئيس بمطالبهم القوية بشأن تطهير الساحل الغربي من المتآمرين اليابانيين.[18] وفي الوقت نفسه، كانت القوات العسكرية اليابانية تحقق سلسلة من النجاحات المبهرة في منطقة المحيط الهادي، وكانت الغواصات اليابانية تغرق السفن الأمريكية قبالة الساحل الغربي؛ فأدت هذه الأحداث إلى تأكيد مصداقية تقارير الاستخبارات التي كان روزفلت يتلقاها بشأن مخططات لشن هجوم ياباني على كاليفورنيا، كما أدت إلى التعجيل

بضرورة الاستماع إلى مشورة الجنرال جون إل ديويت وهو قائد الساحل الغربي الذي أفاد بأن الأمريكيين اليابانيين كانوا «منظمين وعلى أهبة الاستعداد من أجل تنفيذ عمل مدبر».[19]

وقد ذهب كل من بيدل وجيه إدجار هوفر مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى أنه ليست هناك أية أدلة دامغة على خيانة الأمريكيين اليابانيين، وقد ثبتت صحة رأيهما لكن بعد فوات الأوان؛ إذ إن قرار روزفلت بتجاهل مشورتهما والإصغاء إلى التحذيرات الزائفة كان يستند إلى مشاعر عنصرية معادية للعرق الياباني - كما قال العديد من المؤرخين، ولكن الدوافع التي سيطرت على روزفلت وقادته العسكريين كانت شعورًا قويًّا بالمسئولية لحماية البلاد، وخوفًا ملحًّا من الإرهابيين المرابطين بالداخل، وندمًا مؤلمًا على عدم اتخاذ الإجراءات الصارمة والكافية في مواجهة الهذر الاستخباراتي الذي سبق حادثة بيرل هاربور والذي كان يشير - فيما يبدو - إلى وقوع حادث مؤسف كما ظهر لاحقًا. وعلى حد تعبير فرانسيس بيدل «فلم ينس [العسكريون] أنهم هوجموا بغتةً وأنهم «ليسوا مستعدين للمرور بهذا الموقف المؤسف مرة ثانية أو المخاطرة».[20] وما إن فشل الرئيس بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة في منع ذلك الهجوم المفاجئ الذي شنته العناصر ذات الأصول اليابانية - حتى أصبح يعتقد أنه لا يستطيع أن يغض الطرف عن المطالبة الشعبية بتوفير الأمن خاصة أن قادته العسكريين أصروا على ضرورة إجلاء اليابانيين من أجل حماية البلاد.

ولكن سيكون من الخطأ أن نستنبط من حلقة الإجلاء الياباني أن روزفلت لم يكن يبالي بالقيود القانونية على سلطاته إبان وقت الحرب؛ فلقد كان روزفلت محاميًا قرأ الوثائق القانونية والقضايا وكان يشغل المحامين اللامعين الملتفين حوله بالمناقشات القانونية، وفي بعض الأحيان كان يقوم بتنقيح محصلاتهم أو رفضها،[21] فضلًا عن أنه كان يحترم الدستور الأمريكي وكان حساسًا تجاه اتهامات إساءة استغلال السلطة التنفيذية، ورغم أنه لم يكن معاديًا للقانون في حد ذاته، فقد كان يهزأ مما أسماه بـ «التقيد الحرفي بالقانون» وكان وفقًا لما قاله روبرت جاكسون: «متشككًا جدًّا في الحجج القانونية»؛[22] فقد كان روزفلت يرى أنه ينبغي تأويل القوانين والدستور بمرونة وعقلانية بما يتوافق مع أغراضهما

العامة؛ وذلك لتلبية الضرورات الملحة للعصر؛ ولذا لم تتلاءم تأويلات المحامين الفنية للأفكار القانونية المجردة مع عقله العملي البرجماتي أو نزعاته التجريبية خاصة في أوقات الأزمات.

وكان يحق لروزفلت أن يفكر على هذا النحو؛ حيث كان القانون الذي يحكم مساحة السلطة الرئاسية أثناء عصره سياسيًّا إلى حد كبير أكثر من كونه قيدًا قضائيًّا عليها. وعندما كان يفكر في تطويع القانون، لم ينتابه القلق من أن يقاضيه أو يحاكمه أحد، أو من أن يتحتم عليه أن يبرر تصرفاته أمام هيئة محلفين كبرى أو محكمة دولية. ولكنه، بدلًا من ذلك، كان يخشى رد فعل الصحافة، والكونجرس، بل أكثر من أي شيء آخر كان يخشي رد فعل الشعب الأمريكي؛ فكان روزفلت يخشى توجيه لائحة الاتهام له ومحاكمته أمام الكونجرس وليس أمام محكمة قضائية؛ إذ إن العملية الديمقراطية حينها هي التي ستلعب دور القاضي لا المحاكم. وكان يسعى وراء مشورة وزير العدل المستنير؛ حيث إن القيام بذلك هو عين الصواب ولأن ما يثار من جدالات قانونية كان معيارًا محتملًا لما يثار من جدالات سياسية. ولكن عندما تجاهل الرئيس وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة مشورة بيدل «المتقيدة حرفيًّا بالقانون» ظنًّا منه أن مسئولياته تحتم عليه أن يقوم بما هو ضروري ليكسب الحرب، كانت السياسة هي العقوبة الوحيدة المحتملة.

وكان روزفلت أيضًا يتصرف في كنف ثقافة قانونية سمحة قد صرنا لا نعرفها تقريبًا في يومنا الحاضر، فقد كانت تلك الفترة تسبق حرب فيتنام، أي قبل اكتشاف حركة الجاسوسية الداخلية التي قام بها هوفر، وقبل فضيحة ووترجيت. وكانت الصحافة والكونجرس والمثقفون في ذلك الحين يكنّون احترامًا أكبر للسلطة التنفيذية والسلطة العسكرية، وكان ذلك الوقت أيضًا هو العصر الذي سبق ثورات الحريات المدنية القضائية في الستينيات والسبعينيات، عندما كان اهتمام أمريكا بالحريات السياسية والمدنية أقل بكثير. وفي عام 1942، وكما صرح المؤرخ مايكل بلكناب: «لم تكن الدولة ولا القادة السياسيون وكبار المثقفين، ولا المؤسسات من أمثلة الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية من المدافعين عن الحريات المدنية فعليًّا في توجهاتهم».[23]

ولم تجسد أي حلقة من حلقات التاريخ هذه الثقافة القانونية الضائعة بصورةٍ أفضل من مصير ثمانية من المخربين النازيين الذين تم إلقاء القبض عليهم في الولايات المتحدة في أواخر شهر يونية 1942. وكان أحد النازيين الثمانية مواطنًا أمريكيًّا، وقد ارتحلوا على متن غواصة من فرنسا ليرسوا على شواطئ جزيرة لونج بنيويورك والساحل الشمالي لفلوريدا، وكانت مهمتهم هي نتاج فكر هتلر نفسه الذي كان يريد شل قدرات الولايات المتحدة الإنتاجية العسكرية وتحطيم الروح المعنوية للمواطنين الأمريكيين. وكانت مهمة المخربين هي تفجير مصانع للألومنيوم، وخطوط السكك الحديدية وأهوسة القنوات المائية، والمصانع الهيدروكهربية والجسور، وكان لديهم كذلك مخططات لـ«تفجيرات مزعجة» ستتم في بعض محطات السكك الحديدية والمتاجر الكبرى التي كان يمتلكها اليهود.[24] وعقب وصولهم إلى الولايات المتحدة سرعان ما قام أحدهم بتسليم نفسه للسلطات عندما خشي أن يخونه زملاؤه الآخرون أو أن يكتشف أمره المسئولون بالولايات المتحدة الأمريكية. وفي النهاية، تمكن مكتب التحقيقات الفيدرالي من الإمساك بالسبعة الآخرين. وفي السابع والعشرين من يونية، أعلن هوفر القبض عليهم على الملأ لكنه ادعى، كذبًا، أن إلقاء القبض عليهم كان نتاجًا لقيام مكتب التحقيقات الفيدرالي باختراق النظام النازي؛ فكان رد فعل الشعب هو الفرحة العارمة والرغبة القوية في الانتقام. وقد أفادت صحيفة الواشنطن بوست قائلة: «وعلى الفور تعالت بين أعضاء الكونجرس صيحات المطالبة بأن تتخذ العدالة مجراها بسرعة مع هؤلاء المخربين — وذلك بتوقيع عقوبة الإعدام عليهم إذا سمح القانون بذلك».[25] وكان الرأي العام يفضل إعدام المخربين بواقع فارق في نسبة الأصوات 10-1.[26]

وعندما علم روزفلت بإلقاء القبض على المخربين، ألحّ على بيدل أن تتم محاكمتهم محاكمة عسكرية لا تقف فيها الضوابط الإجرائية المعتادة عقبةً في الطريق، وأن تكون العدالة سريعة النفاذ، وأن يتسنى توقيع عقوبة الإعدام عليهم. وكان رأي روزفلت: «أن مثل تلك الجرائم تكون على الأرجح أكثر خطورة من أي جريمة أخرى في القانون الجنائي». وكان رد بيدل: «أن عقوبة الإعدام تجب بناءً على العرف وبناءً على الخطورة البالغة للهدف من وراء الحرب و بناءً على

الكيان الأساسي للحكومة الأمريكية»[27] وكان بيدل قلقًا بشأن قرار صادر عن المحكمة العليا عقب «الحرب الأهلية» في قضية «*Ex Parte Milligan*» وهو قرار يحظر انعقاد أي محاكمة عسكرية في الولايات المتحدة ما دامت المحاكم المدنية مفتوحة ومتاحة للعمل، ولكن روزفلت كان قد عقد العزم بالفعل. واستنادًا إلى اثنين من البيانات الرئاسية الموجزة، قام بيدل بتشكيل لجنة عسكرية لا تتقيد بأية إجراءات مكتوبة أو قوانين جنائية.

وقد جاء تصريح الرئيس الذي أعلنه على الملأ والذي يقضي بتشكيل لجنة عسكرية لمحاكمة المخربين ليحظى حسبما أفادت صحيفة نيويورك تايمز: «بقبول عام في أنحاء واشنطن، وكذلك في جميع أنحاء البلاد». ولقد «هدّأ المخاوف التي كانت تساور الكثيرين ممن كانوا على دراية باحتماليات التأجيل والنقاط الفنية التي تعرقل المحاكمات المدنية».[28]

وبدأت محاكمة المخربين العسكرية في الثامن من يولية في إحدى قاعات الاجتماع الخاصة بمكتب التحقيقات الفيدرالي في الطابق الخامس من مبنى وزارة العدل – وهي نفس القاعة التي صارت مكتبي بعد واحد وستين عامًا، وبعد العديد من التجديدات. وتم انعقاد المحاكمة في سرية تامة، وكانت النوافذ مغطاة بستائر سوداء ثقيلة لتحجب ضوء النهار تمامًا. فالمحاكمة العلنية كما أشارت صحيفة ذا نيشن معبرة عن الحكمة التقليدية ستكون غنية بالتأكيد بالمعلومات التي يمكن أن تكون ذات قيمة بالنسبة للعدو، خاصة للمخربين الآخرين الذين مازالوا مطلقي السراح. ووضع الأمريكان في كل مكان ثقتهم في السلطة التنفيذية التي سوف تدير المحاكمة السرية.[29] وكتب آرثر كروك في صحيفة نيويورك تايمز: «إن مكتب التحقيقات الفيدرالي يؤكد الحاجة إلى السرية كما إن محامي الإدارة يقرون بشرعية الإجراءات القانونية»، وأضاف آرثر معبرًا عن موقفه المخلص حيال الحكومة وهو موقف غير وارد الحدوث اليوم: «ما لم يؤدِّ ذلك إلى انتهاكات واضحة، فمن المستبعد أن تتم إثارة شكوك واسعة النطاق حول أي من وجهات النظر المطروحة».[30]

وخلال الأسبوع الثالث من بدء المحاكمة السرية، أعلنت المحكمة العليا أنها ستقوم بعقد جلسة صيفية خاصة للنظر في جملة الالتماسات التي تقدم بها المخربون بموجب أوامر الإحضار (habeas corpus)،* والتي يطعنون بها في شرعية اللجنة العسكرية. وقد ورد في صحيفة نيويورك تايمز: «أن القرار باللجوء إلى المحكمة العليا لم يلق استحسانًا من الرأي العام في واشنطن»، بل على العكس، هناك سخط شديد هنا على هذه الفترة الزمنية الطويلة التي أهدرتها [المحاكمة العسكرية وهي ثلاثة أسابيع]».[31] وقد كانت صحيفة ديترويت فري برس أقل تحفظًا حيث أعلنت أن الواقع يتطلب منا إقامة حائط من الأحجار وإحضار فرقة من فرق الإعدام بالرصاص، وليس هذا الإفراط في العبارات المضللة القائمة على ادعاء الفضيلة الزائف بشأن تطبيق الحقوق المدنية على مجموعة قد اندست بيننا لكي تقترف جرائم التفجير والحرق والقتل.[32]

وكان روزفلت كذلك غير مسرور وأخبر وزير العدل: «أريد شيئًا واحدًا مفهومًا بوضوح يا فرانسيس».. «لن أسلمهم. لن أسلمهم لأي مارشال في الولايات المتحدة مسلح بأي أمر من أوامر الإحضار. هل هذا مفهوم؟»[33] وفهم بيدل الرسالة وقال: «مفهوم بوضوح» كما ذكر في مذكراته، ولكنه أشار إلى أن كلمات روزفلت «لم تسهل الأمر على وزير العدل الذي كان تحت وطأة التزام خاص بالقانون، حتى إذا كانت هذه الكلمات تحمل إليه صدى تاريخيًا عن بعض من أسلافه عسيري المراس الذين قاوموا في أوقات الأزمات ما كانوا يعتبرونه تدخلًا قضائيًا فيما يجب على الرئيس القيام به».[34] وفهمت المحكمة العليا هذه الرسالة أيضًا. وقال رئيس القضاة هارلن فيسك ستون عندما علم بأن روزفلت هدد بإعدام النازيين بغض النظر عن قرار المحكمة العليا: «إن هذا لشيءٌ مخيف».[35] وفي غضون بضعة أيام، أكدت المحكمة شرعية اللجنة العسكرية.

وتنفست الدولة الصعداء، وكتبت واشنطن بوست: «إن التعامل مع [المخربين] في المحاكم المدنية سوف يكون عونًا كبيرًا لهتلر، وسيكون ذلك أمرًا غير مقبولٍ»، «فلن نسمح بأن نقدم لعدونا، في وضعنا الحاضر، أدنى

* تنص على أن لكل شخص معتقل الحق في إحضاره أمام محكمة كي ينظر القاضي في قانونية حبسه ويجب إطلاق سراحه إذا قررت المحكمة عدم وجود سند قانوني لاعتقاله. (المراجع)

مساعدة»،[36] وأعلنت المحكمة العسكرية السرية المنعقدة بدون محلفين أن المخربين مذنبون وذلك عقب ثلاثة أيام من إعلان المحكمة العليا حكمها، وخلال فترة أقل من أسبوع لاحق تم إعدام ستة من المخربين الثمانية بالكرسي الكهربائي، وقام روزفلت بتخفيف الحكم الصادر ضد الاثنين الآخرين. وهنأت الدولة نفسها بهذا الالتزام بمبادئ القانون خلال المحنة التي استمرت لمدة ستة أسابيع منذ إلقاء القبض على المتهمين وحتى توقيع العقوبة عليهم، كما تفاخرت صحيفة نيو ريبابليك في مقال رئيس التحرير المعتاد: «حتى أثناء وقت الحرب وحتى مع الأعداء، نحن لا نتخلى عن القواعد الأساسية للحفاظ على حقوق الأفراد».[37]

وبعد ستة عقود زمنية لاحقة، انشغل الرئيس والدولة للمرة الثانية بالهجمات الإرهابية التي استهدفت أرض الوطن، ولكن كان هناك شواغل أخرى جديدة أيضًا. ففي مارس من عام 2005، أصدرت وزارة الدفاع «استراتيجية الدفاع القومي للولايات المتحدة»، وقد أشارت الاستراتيجية في وصفها لـ «نقاط الضعف» التي تعانيها الولايات المتحدة في «بيئة الأمن المتغيرة» – إلى أن القوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة كـ«دولة أمة» ستواجه دائمًا التحديات من قبل أولئك الذين ينتهجون استراتيجية الضعفاء باستعمال المنتديات الدولية والإجراءات القضائية والإرهاب.[38]

فلماذا تضع وزارة الدفاع الأمريكية العتية المنظمات الدولية والقضاة على قدم المساواة مع الإرهاب باعتبارهم خطرًا يتهدد الأمة ؟ ومن هم «الضعفاء»؟ ولماذا تشعر الوزارة بالقلق البالغ بشأن سياساتها القانونية؟ تعود الإجابة عن هذه الأسئلة إلى ثلاثة عقود مضت، وتقتفي أثر خبرات رجل واحد عن كثب — وهو المستشار السابق للأمن القومي ووزير الخارجية هنري كيسنجر.

ففي أغسطس من عام 1970، كان فيليب بيريجان – وهو قسيس كاثوليكي وأحد المحتجين المشهورين المناهضين للحرب على فيتنام – يقضي فترة عقوبة في سجن بنسلفانيا الفيدرالي بتهمة إحراق ملفات المطلوبين لتأدية الخدمة العسكرية. وتآمر بيريجان على سبيل الفكاهة في خطاب مع ستة من

أصدقائه ممن هم خارج السجن على اختطاف كيسنجر كعقوبة لجرائم الحرب التي اقترفها في فيتنام،[39] وقد أدين بيريجان بتهمة تهريب خطابات خارج السجن الفيدرالي، بينما فاز محط غيظه - كيسنجر - بجائزة نوبل للسلام عام 1973 لدوره في إنهاء حرب فيتنام، وقد استمر لعقودٍ احتجاج مؤيدي السلام على قرارات السياسة الخارجية التي اتخذها كيسنجر، ولكن رجل الدولة الواقعي لم يلق أي بالٍ تقريبًا لكلماتهم التي كانت تفتقر إلى دعم أي من القوى المهيمنة. وكانت حركة حقوق الإنسان الدولية الحديثة لا تزال في مهدها، ولم يكن من الواضح أن كيسنجر قد انتهك أية قوانين فعلية، ولم يكن هناك أي محاكم لتطبيق هذه القوانين على أية حال.

وبحلول عام 2002، تغيرت الأمور، إذ أوضحت المذكرات والفضائح الحكومية التي انكشف النقاب عنها على مدار الأعوام حقيقة تورط كيسنجر في حوادث التفجير بكمبوديا، والمذابح الباكستانية في بنجلاديش وغزو إندونيسيا لتيمور الشرقية، والأدهى من ذلك كله تورطه في «عملية كوندور»، والجهود الوحشية التي قامت بها فرق الموت التابعة لدكتاتوري أمريكا الجنوبية، والتي كانت تهدف إلى الإطاحة بخصومهم السياسيين الماركسيين.. وقد تعالت تلك الكلمات بأصوات مدوية وغاضبة عندما تزايدت أعداد المحتجين المهمشين منذ السبعينيات ليصيروا جبهة عتية تندد بإفلات كيسنجر من العقوبة. وفي عام 2001، قامت صحيفة فيلاج فويس بنشر خبر تحت عنوان «ميلوسيفيتش آخر في مانهاتن: كيف يمكنك القيام بما لن تفعله الحكومة: ألقوا القبض على هنري كيسنجر» *(Manhattan's Milosevic: How You Can Do What the Government Won't: Arrest Henry Kissinger)* وهو دليل إرشادي لعمليات إلقاء القبض التي سيقوم بها المواطنون والإجراءات القضائية التي سيتخذونها ضد كيسنجر، وكتب الصحفي كريستوفر هيتشنز: «محاكمة هنري كيسنجر» *(The Trial of Henry Kissinger)*، وهو اتهام متحيز لكنه مفعم بالحيوية للدور الذي لعبه كيسنجر في الأحداث المثيرة للجدل التي وقعت في السبعينيات.[40] وفي العام التالي، ظهر فيلم وثائقي بالعنوان نفسه وانتشر في أرجاء أمريكا وحقق نجاحًا مذهلاً.

وكان هذا الهجوم الكاسح من كل حدبٍ وصوب على كيسنجر مقياسًا لمدى ما وصلت إليه ثقافة حقوق الإنسان منذ السبعينيات، وكانت اتفاقيات هلسنكي لعام 1975 التي تفاوض فيها كيسنجر عندما كان يشغل منصب وزير الخارجية، تتضمن مبادئ لحقوق الإنسان منحت المنشقين عن الإمبراطورية السوفيتية أداة تنظيمية وتحفيزية تتحدى القمع السوفيتي. وقد جعل جيمي كارتر حقوق الإنسان تشغل بؤرة الاهتمام في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، كما شجعت أعمال النضال المناهض لسياسة التمييز العنصري، ومظاهرات ميدان تيانانمن، وفرق الموت في أمريكا الجنوبية، والإبادة الجماعية التي قام بها بول بوت قائد الحركة الشيوعية بكمبوديا - شجعت على تشكيل شبكة عالمية من أنصار حقوق الإنسان.

وقد استغلت عشرات المنظمات غير الحكومية الممولة تمويلًا قويًا، مثل منظمة العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش تأثير قناة سي إن إن، ثم الإنترنت فيما بعد، وأصبحت هيئات رقابية قوية وناقدة لكل ما يجري من انتهاكات لحقوق الإنسان وأصبحت كذلك بمثابة المؤيد الرئيسي لما يدعى بفلسفة «القضاء على احتمالية الإفلات من العقوبة»، وقد أضفت الصحافة المصداقية على هذه المنظمات غير الحكومية من خلال الروايات الإخبارية التي تناولت تقاريرهم واقتطفت من سطور انتقاداتهم. وفي الوقت ذاته، أطلقت نهاية الحرب الباردة بارقة الأمل في أن نرى عالمًا يقوم على أنظمة ديمقراطية ليبرالية تحت حكم القانون الذي تسوده روح الاكتراث بحقوق الإنسان. وقد حفزت العولمة والمحكمة العليا الأكثر محافظة العديد من موالي اليسار الأمريكي من الأكاديميين على استبدال دستور الولايات المتحدة بقانون حقوق الإنسان الدولي باعتباره ينبوع التقدميَّة.

إلا أن هذا التوجه كان يعوزه إيجاد طريقة لتطبيق هذه المعايير، فقد كان هناك الكثير من القوانين القائمة، فالمعاهدات والأعراف الدولية لطالما كانت تحكم سلوكيات أوقات الحرب لعدة قرون زمنية وهي تتضمن: معاملة السجناء والمدنيين، وما هو مقبول من الأسلحة والتكتيكات العسكرية، وحقوق الأطراف المحايدة. وما شابه ذلك. ولكن قوانين الحرب، كما يطلقون عليها، غالبًا ما كانت تبجل في كثيرٍ من الأحيان بانتهاكها عندما يحمى وطيس المعركة؛ وذلك لأنه لم

يكن هناك رادع ليمنعهم. وكان الكثيرون يتمنون أن تصير محاكمات نورمبرج وطوكيو لمجرمي الحرب التي تلت الحرب العالمية الثانية أمثلةً يحتذى بها لتطبيق الحظر على ارتكاب جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان. ولكن العقود الزمنية التي تلت تلك المحاكمات تشهد على استمرار قادة الدول في ارتكاب جرائم الحرب أثناء الحرب وضد المدنيين من أبناء شعبهم، وصارت محاكمات نورمبرج وطوكيو تبدو، يومًا بعد يوم، مثالاً لم ولن يتكرر على «عدالة المنتصر» بدلًا من أن تصير بداية حكم القانون لساحة الأحداث الدولية، كما كان يتمنى الكثيرون.

ومع بزوغ فكرة الولاية القضائية العالمية بدأ أخيرًا رتق فجوة تطبيق القانون، والولاية القضائية العالمية هي السلطة المخولة لأي محكمة في أي دولة لكي تحاكم المدنيين التابعين لدولة أخرى، بمن في ذلك مسئولو الحكومة، بتهمة ارتكاب جرائم انتهاك سافر لحقوق الإنسان، وذلك بغض النظر عن المكان الذي تم فيه ارتكاب تلك الجرائم. وقد بدأ تداول هذه الفكرة عبر أرجاء محافل حقوق الإنسان منذ الحرب العالمية الثانية ولكنها حظيت بدفعة كبيرة مع وقوع حدثين من الأحداث المهمة في الثمانينيات، وكان الحدث الأول هو قضية جرت في عام 1980 في نيويورك وتدعى «فيلارتيجا» *(Filartiga)* وقد سمحت لمواطن من دولة باراجواي بمقاضاة مسئول من باراجواي قام بتعذيب ابنه في باراجواي. وقد وصف هارولد كوه عميد كلية الحقوق في جامعة ييل هذا القرار بأنه لحركة حقوق الإنسان الدولية بمثابة قرار قضية «السيد براون ضد مجلس شئون التعليم» *(Brown V. Board of Eduaction)*.[41] وقد أشعلت تلك القضية الفتيل لتبدأ موجة من قضايا الولاية القضائية العالمية في الولايات المتحدة، والتي كانت تطالب بتعويضات مالية، وكانت مرفوعة ضد مسئولين في حكومات أجنبية بزعم ارتكابهم جرائم التعذيب، وجرائم الحرب، وجرائم ضد الإنسانية في خارج الولايات المتحدة.

وجاءت الدفعة الثانية للولاية القضائية العالمية عندما بدأ السيد بالتسار جارزون، وهو قاض إسباني، في التحقيق في الحروب القذرة التي كانت تدور في أمريكا الجنوبية في السبعينيات. وفي عام 1998، استعمل السيد جارزون الولاية القضائية العالمية حتى يتسنى له الحصول على حق تسليم أوجوستو بينوشيه إلى

حكومة إسبانيا، وهو الدكتاتور السابق في دولة شيلي وقائد حركة «عملية كوندور»؛ إذ كان في زيارة إلى لندن لإجراء عملية جراحية في ظهره. وطلب السيد جارزون من شرطة لندن إرسال أوجوستو بينوشيه إلى إسبانيا ليمثل أمام المحكمة بتهمة تعذيب وقتل التشيليين بتشيلي أثناء السبعينيات. وحكم مجلس اللوردات حكمًا كان نقطة التحول، بقانونية مفهوم الولاية القضائية العالمية وبحتمية أن تقوم إنجلترا بتسليم أوجوستو بينوشيه إلى إسبانيا.(42) وعقب عام من المشاحنات القانونية الإضافية، أرسلت إنجلترا أوجوستو بينوشيه إلى تشيلي؛ لأنه لم يكن بحالة صحية تسمح له بالمثول أمام المحكمة.(43) ولكن السابقة التي خلفتها قضية أوجوستو بينوشيه قد ظلت مسطرة في الكتب بمثابة مؤشرٍ على انتصار كبير لحركة مبدأ «القضاء على الإفلات من العقوبة»، ولم تعد الحصانة السيادية تقف عقبة لتعرقل محاكمة مسئولي الحكومة بتهمة الانتهاك السافر لحقوق الإنسان.

وقد ارتجَّ كيسنجر لاقتراب جارزون من الحصول على حق تسليم بينوشيه إلى بلاده رجةً شديدةً لدرجة لم يتمكن هيتشنز أو صحيفة فيلاج فويس من تحقيقها. وقد تحدث كيسنجر محذرًا في مقاله الدفاعي «مخاطر الولاية القضائية العالمية» (The Pitfalls of Universal Jurisdiction) الذي نشره في صحيفة فورين أفيرز في يولية 2001 (44) وقال: «إن سابقة قضية بينوشيه، إن تسنى تطبيقها حرفيًا سوف تسمح للطرفين في النزاع العربي الإسرائيلي، أو أولئك المشتبكين في أية خلافات دولية أخرى حامية الوطيس بأن يلجأوا لعرض معاركهم على ساحة المحاكم الدولية المختلفة عن طريق ملاحقة خصومهم من خلال استغلال حق المطالبة بتسليم الأفراد إلى بلادهم»، وأضاف قائلًا: «إن مخاطر مبدأ الولاية القضائية العالمية تكمن في أنها تدفع الجهود المبذولة صوب حافة الهاوية بما يهدد باستبدال طغيان الحكومات بطغيان القضاة، ومن الناحية التاريخية، فقد كانت دكتاتورية أصحاب الفضيلة تؤدي في كثير من الأحيان إلى عقد محاكم التفتيش، بل حتى مطاردة المنشقين».

وقد جاء مقال كيسنجر ردًا على أوامر الاستدعاء للمثول أمام المحكمة التي وصلته في مايو من عام 2001، عندما كان في زيارة فرنسا لإلقاء خطاب ما. فطلب القاضي الفرنسي روجيه لو لوار من كيسنجر أن يدلي بشهادته في أحد

التحقيقات الدائرة بشأن مصرع المواطنين الفرنسيين في «عملية كوندور»، وغادر كيسنجر البلاد بسرعة.[45] وبعد فترة لاحقة في نفس ذلك الصيف، استخدمت المحاكم في تشيلي والأرجنتين القنوات الدبلوماسية لكي تستجوب كيسنجر بشأن عملية كوندور، وفي العام التالي استحكم الخناق القضائي حول عنقه. وفي مارس من عام 2002، ألغى كيسنجر خطابه المعتزم في البرازيل عقب أن طلبت المجموعات اليسارية من المدَّعين أن يعتقلوه ويستجوبوه — في موضوع عملية كوندور للمرة الثانية.[46] وفي لندن في الشهر التالي، قام نفس القاضي الإسباني الذي حاول تقديم بينوشيه للمحاكمة أن يحصل على إذن شرطة لندن لاستجوابِ كيسنجر فيما يتعلق بمعلوماته بشأن عملية كوندور. وما إن حظي هذا الإذن بالرفض من الناحية التقنية حتى قام ناشط حقوق الإنسان المدعو بيتر تاتشيل بالمطالبة بإصدار تصريح بإلقاء القبض على كيسنجر من جراء «جرائم الحرب» التي ارتكبها في فيتنام ولاوس وكمبوديا. ورفض القاضي نيكولاس إيفانز هذا المطلب؛ نظرًا لأن بيتر تاتشيل لم يكن يستطيع «في الوقت الراهن» أن يقدم قرائن «اتهام دقيق كما ينبغي» ضد كيسنجر. وقال تاتشيل للصحافة بكل تفاؤل: «إن ذلك يترك أمامي الاحتمال قائمًا بأنه قد يمنحني هذا التصريح بأمر إلقاء القبض على كيسنجر يومًا ما في المستقبل، إذا عاودت الكرة مرةً أخرى مستندا إلى أدلة أكثر تفصيلًا».[47]

وعلى الصعيد العام، فقد كان رد فعل كيسنجر متعقلاً حيال هذه الخدع القانونية المتزايدة، وقال لجمهور لندن أثناء رحلته في إبريل من عام 2002: «إن القرارات المتخذة في المكاتب العليا عادة ما يكون فارق الأصوات الموافقة عليها 49 - 51؛ ولذلك فمن الممكن جدًّا أن تحدث أخطاء»، وقال كذلك: «إن القضية هنا هي مدى ملاءمة اللجوء للمحاكم كوسيلة للبت في الأمر بعد مرور ثلاثين عامًا من وقوع الأحداث».[48] وتظاهر كيسنجر في حديثه بأنه لا يعترض من حيث المبدأ على التعاون مع هؤلاء القضاة وقال: «إن موقفي كالتالي: إذا كانت حكومة الولايات المتحدة تعتقد أنه من الملائم بالنسبة لي أن أجيب عن بعض الأسئلة التي سيطرحها قضاة أجانب بشأن سلوكيات السياسة الأمريكية، فلسوف أتعاون إلى أقصى حد ممكن».[49]

إلا أن كيسنجر، على الصعيد الشخصي، قد آلمته اللطمة التي أصابته بغتة، وخاصة لأنه كان يعتقد أن حكومة الولايات المتحدة لا تقدم له ما يكفي من المساعدة؛ فقرر الاتصال بصديق قديم منذ أيامه في الحكومة وهو كبير موظفي البيت الأبيض في عهد الرئيس جيرالد فورد، ووزير الدفاع الحالي: دونالد رامسفيلد.

وكان رامسفيلد قلقًا بالفعل بشأن هذه المشكلة التي تندرج تحت ما يعرف بـ«الحرب القانونية»، وهي الفكرة التي كانت مطروحة للمناقشة في البنتاجون طوال سنوات. ويقصد بالحرب القانونية «استراتيجية حسن استعمال أو إساءة استعمال القانون كبديل للوسائل العسكرية التقليدية لتحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات الحربية» وذلك وفقا لتشارلز دونلاب البريجادير جنرال بالقوات الجوية الذي نشر هذه العبارة في كل المحافل.[50] وعليها يقوم الأعداء، مثل تنظيم القاعدة، من الذين لا يستطيعون أن يباروا الولايات المتحدة في قدراتها العسكرية بتوجيه الانتقادات إليها – بدلًا من تحديها – على ارتكاب انتهاكات قانونية مزعومة، وخاصة انتهاكات حقوق الإنسان أو انتهاك قوانين الحرب، فهم يختبئون في المساجد حتى يتسنى لهم شجب قيام الولايات المتحدة بتدمير أماكن العبادة الدينية عندما يهاجمونها. وهم يصفون مصرع المدنيين بأنه «جرائم حرب» حتى عندما تكون تلك الوفيات مقبولة من الناحية القانونية على اعتبارها «خسائر جانبية»، أو أنهم يشكون – كذبًا – من أنهم قد تعرضوا للتعذيب، وكما نعلم الآن أن الدليل الإرشادي للتدريبات في تنظيم القاعدة ينصحهم بادعاء ذلك، ويؤتي مبدأ الحرب القانونية أُكُلَه؛ نظرًا لأنه يتلاعب بشيء يُكِنّ له الأمريكيون التقدير؛ ألا وهو احترام القانون.

وقد نظر رامسفيلد إلى ملاحقة كيسنجر المؤرقة من هذا المنطلق، ولكنَّ هناك منعطفًا جديدًا هنا وهو أن «العدو» الضعيف الذي يستعمل أسلحة قانونية غير متكافئة لم يكن تنظيم القاعدة، ولكنه كان حلفاء أمريكا ممن لهم دوافع مختلفة من أوروبا وأمريكا الجنوبية وكذلك محافل حقوق الإنسان التي كانت تدعم طموحاتهم في تحقيق الولاية القضائية العالمية، وقد رأى رامسفيلد هذا النوع من الحرب القانونية كاختبار عسير محتمل للقوة العسكرية الأمريكية، كما رأى القضية من منطلق شخصي للغاية أيضًا فقد كان يقود وزارة الدفاع ليخوض

حربًا مثيرة للجدل ضد تنظيم القاعدة وأنصارها، بل إنه كان على وشك أن يورط الوزارة في إعلان حرب أكثر إثارة للجدل على العراق. وحتى قبل اكتشاف فضائح الانتهاكات التي وقعت في سجن أبو غريب وفي الأماكن الأخرى، استعمل الأوروبيون ونشطاء حقوق الإنسان عبارات جرائم الحرب الطنانة لينتقدوا ما يحدث من اعتقالات في سجن خليج جوانتانامو والمحاكم العسكرية. وكان رامسفيلد يعتقد أن خصومه غير القادرين على قمع القوة العسكرية الأمريكية سوف يعتمدون بصورة متزايدة على أسلحة الحرب القانونية بدلاً من ذلك. وعلى اعتباره ناقد «أوروبا القديمة» المكروه من الجميع بصورة كبيرة فيمكن أن يتوقع أنه على رأس قائمة المستهدفين.

وبعد أن وردت إلى وزير الدفاع أخبار من كيسنجر، طلب من جيم هاينز وهو محامي البنتاجون التابع له أن يقوم بتحليل الأمر وإيجاد حلٍ لما أسماه رامسفيلد «الطغيان القضائي على السياسة الدولية». وعقب طلب رامسفيلد ذهبت إلى وزارة الدفاع في سبتمبر 2002 لكي أتقلد منصب مستشار هاينز الخاص. وعلى اعتباري من رواد النقاد الأكاديميين للعديد من جوانب حركة حقوق الإنسان الدولية، كنت الشخص المثالي لهذه المهمة، فقام هاينز بسرعة بتحويل هذا الأمر إليَّ.

وقد جاء في مستهل إحدى المذكرات التي كتبتها نيابة عن رامسفيلد ما يلي: «إبان ربع القرن الماضي، انكبَّ عدد من الشعوب المختلفة، والمنظمات غير الحكومية، والأكاديميين، والمنظمات الدولية، وأعضاء آخرين من «المجتمع الدولي» – على نسج شبكة من القوانين الدولية والمؤسسات القضائية التي تهدد مصالح حكومة الولايات المتحدة الأمريكية اليوم»، وقد استأنفت سياق المذكرة قائلاً: «لكن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية استهانت استهانة شديدة بهذا التهديد، وافترضت خطأً أن مواجهة هذا التهديد ستؤدي إلى ما هو أسوأ»، وأضافت المذكرة: «إذا لم نعالج المشكلة بشكل مباشر، فإنها ستستمر في التفاقم. وتعد هذه القضية قضية ملحة بصورة خاصة؛ وذلك بسبب التحديات غير العادية التي نواجهها أثناء الحرب على الإرهاب».

وقد أوضحت الأمر قائلاً إن الولايات المتحدة كانت النصير الأول لقوانين الحرب الدولية وقانون حقوق الإنسان الدولي. وقد حجبت الخلافات

والانتهاكات الأخيرة مدى تفاني الجيش الأمريكي في الالتزام بقوانين الحرب وأخذها على محمل الجد؛ حيث إن الجيش يقتني أدلة إرشادية دقيقة عن كلّ جانب من جوانب الحرب، ويدرِّب جنوده تدريبًا دقيقًا على الالتزام بقوانين الحرب، كما يرسل الجيش محامين يطلق عليهم نواب الأحكام العسكريون إلى المعركة جنبًا إلى جنب مع القادة العسكريين. ويقوم المحامون بالتدقيق في كل سلاح يقوم الجيش الأمريكي باستخدامه وكذلك الموافقة عليه مقدمًا، ويسري الأمر نفسه على أغلب الأهداف التي يتم استخدام تلك الأسلحة ضدها.

ولسوء الحظ، لا تستطيع جهود وزارة الدفاع المبذولة للامتثال إلى قوانين الحرب أن تمنع النقد الفتّاك الذي تتلقاه الأنشطة العسكرية الأمريكية. فغالبًا ما يتم كتابة قوانين الحرب باستخدام مصطلحات مبهمة، كما أنها عرضة لتأويلات مختلفة. فهي تحظر، على سبيل المثال، حدوث خسائر «بصورة غير متكافئة» و«الاعتداء على الكرامة الشخصية» — وهذه المصطلحات يمكن أن تعني أشياء مختلفةً جدًّا بالنسبة إلى فئات مختلفة من الناس، ويمكن وبسهولة أن يتم استخدامها كأسلحة بلاغية. وقد تجلت القدرة على التلاعب بالقانون الدولي بصورة واضحة في ربيع عام 2003 عندما قامت مجموعة من العراقيين بالتقدم بشكاوى إلى السلطة القضائية؛ إعمالاً لقانون الولاية القضائية العالمية، لمحكمة بلجيكية ضد جورج بوش الأب، وكولن باول، ونورمان شوارزكوف نظرًا لجرائم الحرب المزعومة ضدهم أثناء حرب الخليج عام 1991، وقد قامت مجموعة مماثلة بتقديم شكوى جنائية ثانية في الشهر التالي ضد رامسفيلد وتومي فرانكس بسبب جرائم الحرب المزعومة التي تم ارتكابها أثناء الغزو الأخير للعراق.

وقد انتقل رامسفيلد إلى جانب الهجوم على الفور، وأخبر المراسلين الصحفيين بأنه من الممكن أن نجتمع في مكانٍ آخر، و كان يلمِّح إلى أنه من الممكن نقل مقر منظمة الناتو (حلف شمال الأطلسي) إلى دولة أخرى إذا وافقت بلجيكا على الدعاوى القضائية المرفوعة ضد زعماء منظمة حلف شمال الأطلسي، وأضاف: «يجب أن تعلم بلجيكا أن هناك عواقب لأعمالها».[51] وسرعان ما راجعت بلجيكا قانون الولاية القضائية العالمية واستبعدت المحاكمات المنعقدة ضد مسئولي الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن القلق انتاب رامسفيلد والآخرين

أكثر من ذي قبل بشأن الطغيان القضائي على شئون الحرب. وقد كان لا يزال هناك العديد من قوانين الولاية القضائية العالمية الواردة في الكتب في أوروبا، كما قد توفر الحرب الطويلة على الإرهاب عددًا لا يحصى من الفرص أمام المدَّعين الأجانب العدوانيين، وخاصةً بعد أن يترك المسئولون الأمريكيون مناصبهم وتتقلص حصاناتهم الحكومية.

ولم تكن المحاكم الأجنبية هي ما يقلق رامسفيلد فحسب بل المحاكم الدولية أيضًا، مثل تلك المحكمة التي أقامها مجلس الأمن القومي التابع للأمم المتحدة عام 1993 لمقاضاة مرتكبي جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة. وقد زعمت منظمة العفو الدولية أنه أثناء حملة كوسوفو عام 1999، ارتكبت بلدان منظمة حلف الناتو (حلف شمال الأطلسي) «انتهاكات خطيرة لقوانين الحرب» بقصف شبكات الكهرباء ومحطة للتلفزيون وبقتل المدنيين عن طريق الخطأ.[52] وقد أخذت محكمة يوغوسلافيا في لاهاي هذه التهم على محمل الجد. وبعد تحقيق مستفيض، قررت المحكمة أنَّ الاتهامات التي تقدمت بها منظمة العفو الدولية لا تبرر المحاكمة، ولكن لم يحدث هذا سوى بعد أن قامت المدَّعي الرئيسي برفض نصيحة مساعديها.

وقد أشعلت المحاكمة الوشيكة في المحكمة الدولية التي أنشأتها الولايات المتحدة القلق حول المحكمة الجنائية الدولية التي استهلت عملها في يولية 2002؛ حيث تعقد المحكمة الجنائية الدولية جلسات المحكمة وتقوم بتعيين مدَّع لا يدين بالفضل إلى أي حكومة، كما أنها تضع نظامًا قضائيًا لا يخضع لأي إشراف سياسي رقابي فعلي، فإذا قام مدَّعي المحكمة الجنائية الدولية المستقل بتوجيه التهم ضد المسئولين الأمريكيين بدعوى ارتكاب جرائم الحرب أو جرائم ضد الإنسانية، فإنه يتحتم على الدول الأعضاء التي يصل عددها حاليًا إلى 104 دول بالالتزام باعتقالهم وإرسالهم إلى المحكمة الجنائية الدولية لمقاضاتهم. وقد عارضت إدارة كلينتون المحكمة الجنائية الدولية، ويرجع ذلك في المقام الأول لافتقارها إلى المسئولية السياسية. ولكن على الرغم من ذلك قام الرئيس كلينتون بتوقيع معاهدة المحكمة الجنائية الدولية قبل أن يترك منصبه الرئاسي مباشرة؛ لأنه أراد التلويح بإشارة تفيد دعمه لهذا

المشروع وفتح المجال لإمكانية قيام الولايات المتحدة بإقرار المعاهدة لاحقًا. وتصميمًا من الرئيس بوش على القيام بعكس هذا التصرف الذي له أهمية رمزية، طلب الرئيس بوش «إلغاء التوقيع» على المعاهدة مباشرة بعد توليه السلطة. وكتب جون بولتون وكيل وزير الخارجية إلى الأمم المتحدة بشأن معاهدة المحكمة الجنائية الدولية قائلاً إن الولايات المتحدة «لا تعتزم أن تصبح طرفًا» من أطراف معاهدة المحكمة الجنائية الدولية، وأضاف: «وليس عليها أية التزامات قانونية» نتيجة لتوقيع كلينتون.(53) وللتأكيد على خطورة التهديد الذي تشكله المحكمة الجنائية الدولية على المصالح الأمريكية، قام الكونجرس عام 2002 بتمرير قانون حماية الجنود الأمريكيين (American Servicemembers' Protection Act)، والمعروف بين العوام بأنه «قانون غزو لاهاي» (Hague Invasion Act) لأنه يخوِّل إلى الرئيس استخدام «كلِّ الوسائل الضرورية والملائمة» لإطلاق سراح أي مواطن أمريكي تقوم المحكمة الجنائية الدولية باعتقاله.(54)

ويعتقد قلة من الناس من خارج الحكومة الأمريكية أن المواطن الأمريكي ستتم دائمًا جرجرته أمام المحكمة الجنائية الدولية، ويشعر معظم مراقبي المحكمة الجنائية الدولية بالحيرة إزاء هذه المقاومة العنيفة من الولايات المتحدة. ويكمن السبب الرئيسي للمعارضة - كما أوضحت في مذكرتي لرامسفيلد ـ في أن «مسئوليات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية العالمية الاستثنائية تجعلها عرضة لخطر غير متكافئ يتمثل في ادعاءات المحكمة الجنائية الدولية». وعلى خلاف الدكتاتوريين الخبثاء الذين يختبئون وراء أسوار السيادة الوطنية، فإن مئات الآلاف من القوات الأمريكية تنتشر في أرجاء العالم؛ ولذا فهم ربما يكونون عرضة لإلقاء القبض عليهم بسهولة وإحضارهم إلى لاهاي وخاصةً في عالم يزخر بالمشاعر المعادية بشدة لأمريكا. وحتى إذا لم يمثل أي متهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، فإن المحكمة الجنائية الدولية ما تزال قادرة على أن تتسبب في عواقب للحرب القانونية بكونها منتدًى عموميًّا من أجل النقد وإصدار الأحكام على الأعمال العسكرية الأمريكية. وقد أوضحت في مذكرتي المقدمة إلى رامسفيلد أن «المحكمة الجنائية الدولية هي في الأساس محاولة قامت بها الشعوب الضعيفة عسكريًّا، والتي تسيطر على

مفاوضات المحكمة الجنائية الدولية، لإعاقة الأمم القوية عسكريًّا». فليس من قبيل المصادفة أن تكون الدول التي لم تنضم إلى المحكمة الجنائية الدولية هي كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا، والهند، وإسرائيل.

وفي عام 2003، قام رامسفيلد بتوزيع مذكرتي التي تدور حول «الطغيان القضائي على السياسة الدولية» في مجلس الأمن القومي، وطالبه باتخاذ الإجراءات اللازمة. وقد تبع ذلك عدة سنوات من الاجتماعات في مجلس الأمن القومي فيما بين المحامين والنوّاب، ولكن ذلك لم يسفر عن أية خطط ملموسة؛ حيث إن مبدأ الحرب القانونية يتفوق بميزة تكتيكية مهمة على النزاع الحربي وهي: تجلي المستوى الأخلاقي الرفيع به، وقد جادلت وزارة الخارجية بأنَّ أي جهد تبذله الولايات المتحدة لمعارضة مؤسسات العدالة الدولية التي تزداد قوة يومًا بعد يوم قد يبدو وكأنها تقر بتهمتها لتدافع عن نفسها ردًّا على الاتهامات نفسها بجرائم الحرب التي أرادت أن تتحاشاها، كما أكدت وزارة الخارجية أن هذا الجهد يعتبر أيضًا ضربًا من النفاق؛ حيث إن الولايات المتحدة استخدمت مؤسسات حقوق الإنسان بأسلوب عدواني - بما في ذلك دعاوى الولاية القضائية العالمية - من أجل التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الأمم الأخرى. وقد عارضت وزارة العدل أيضًا أي حملة من الحملات المناهضة لقانون الولاية القضائية العالمية من منطلق أن ذلك سيعرض للخطر قدرتها على إقامة محاكماتها باستغلال الولاية القضائية العالمية ضد الزعماء الأجانب والإرهابيين.

وقد ظل مجلس الأمن القومي قلقًا حيال تهديد القضاة الأجانب، ولكن عند مواجهة النزاعات البيروقراطية، وللانشغال بالمخاوف الأعتى، لم يستطع تحديد ما يجب عمله نحو ذلك؛ لذا بحلول شهر مارس من عام 2005، قام رامسفيلد بالتصرف وحده، وأرسى مؤشرًا في استراتيجية الدفاع القومي يفيد بأنه، على الأقل، قد فهم التهديد الذي يفرضه «الضعفاء ممن يستغلون المحافل الدولية، وإجراءات العمليات القضائية، والإرهاب» على الولايات المتحدة.

ولم تكن فقط القوانين الدولية والمحاكم الأجنبية هي سبب القلق الذي كان لابد أن ينتاب إدارة بوش، فقد شقت أعداد كبيرة من القوانين المحلية

طريقها إلى ساحة المعركة هي أيضًا. وبعد أن حكمت المحكمة العليا في أغسطس من عام 1942 بأن اللجنة السرية العسكرية التي شكلها فرانكلين روزفلت والتي أصدرت الحكم على المخربين النازيين الثمانية الذين تم إلقاء القبض عليهم كانت لجنة قانونية، تهكمت صحيفة «نيشن» التحررية من أنه «إذا قامت المحكمة العليا بقبول طلبات التماس [المخربين] فإن الجنود الأمريكان يجب أن يخوضوا المعارك بأوامر مثول رسمية بدلاً من البنادق وكذلك بحفنة من مذكرات الاستدعاء في أحزمة خراطيش الذخيرة الخاصة بهم».[55] وبعد أربعة أشهر من الحادي عشر من سبتمبر، صارت دعابة الحرب العالمية الثانية واقعًا حقيقيًا. وفي فبراير من عام 2002 قدم مكتب الاستشارات القانونية إلى وزارة الدفاع رأيه القانوني المكون من ثلاثين صفحة ويحمل عنوان «القيود القانونية المحتملة التي يمكن تطبيقها على استجوابات الأشخاص الذين تأسرهم القوات المسلحة الأمريكية في أفغانستان» [56] (Potential Legal Constraints Applicable to Interrogations of Persons Captured by U.S Armed Forces in Afghanistan) وتبدو المذكرة نذير شؤم للاستجوابات العدوانية التي وقعت، لكنها في الحقيقة كانت تحليلًا تفصيليًا للطرق المعقدة التي يتم بها تطبيق قاعدة «ميراندا» الشهيرة (لديك الحق في أن تلتزم الصمت) على ساحة المعركة في أفغانستان.

وبالإضافة إلى القواعد الدستورية، زحفت القوانين الجنائية المحلية أيضًا إلى معترك الحرب، ويمكننا أن نجد أحد الأمثلة الشهيرة على ذلك في مذكرة الخامس والعشرين من يناير 2002 التي كتبها مستشار البيت الأبيض جونزاليس إلى الرئيس بوش ليوضح له سبب اعتقاده في أنه يجب على الرئيس أن يستنتج أن اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب لا تنطبق على النزاع الدائر مع تنظيم القاعدة وطالبان.[57] وقد اشتهرت مذكرة جونزاليس بسبب تصريحها بأن الحرب على الإرهاب «تجعل القيود الصارمة التي فرضتها اتفاقية جنيف بشأن استجواب سجناء العدو قيودًا عديمة الجدوى، كما تجعل بعض شروطها التي تتطلب أن يحصل الأعداء المأسورون على بعض الرفاهيات، مثل امتيازات توافر منفذ لتقديم الأغذية، وعملات نقدية (أي: مقدم من رواتبهم الشهرية)، وعدد

من الألبسة الرياضية الموحدة، والأدوات العلمية ـ تجعلها كلها أمورًا غريبة»، ولكن المغزى الحقيقي من المذكرة يكمن في حجة جونزاليس بأن الرئيس يجب أن يحكم بأن اتفاقية جنيف لا تنطبق على هذه الحالة؛ وذلك لتقليص التهديدات الخطيرة بدرجة كبيرة وهي المتعلقة بإمكانية عقد محكمة جنائية محليًا بموجب قانون جرائم الحرب». فيفرض قانون جرائم الحرب عقوبات جنائية (ويتضمن ذلك عقوبة الإعدام) على انتهاكات الشروط الواردة في اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب أو قوانين أخرى من قوانين الحرب. وقد أوضح جونزاليس أن «الإصرار على أن اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب لا تنطبق على هذه الحالة سوف يوفر لنا حماية حقيقية ضد أي خطأ في التفسير أو التطبيق» بشأن قانون جرائم الحرب؛ حيث إن ذلك «يوفر قرينة منطقية من الناحية القانونية» هي أن القانون لا ينطبق على هذه الحالة، ويوفر دفاعا قويًا ضد أي محاولة مستقبلية للمحاكمة».(58)

إنه لمن المستحيل أن نتصور أن يكتب أي من فرانسيس بيدل أو روبرت جاكسون مذكرة إلى فرانكلين روزفلت حول كيفية تفادي احتمالية المحاكمة لأي من قراراته المتخذة وقت الحرب والتي يعتبر الهدف منها هو الحفاظ على حالة المرونة ضد الخصم الجديد والقاتل. إن هذا لمن المستحيل؛ لأنه في عام 1942 لم يقم القانون ولا الثقافة القانونية بتمثيل أي تهديد حقيقي للأنشطة الرئاسية العدوانية. وعلى الرغم من ذلك فبين عام 1942 والوقت الذي كتب فيه جونزاليس مذكرته تغير القانون والثقافة القانونية تغيرًا جذريًا؛ حيث شهدت البلاد عدة ثورات تدعو إلى حرية التعبير عن الرأي، والقانون الجنائي، والحقوق المدنية، والعدالة العسكرية، وصارت الدولة أكثر التزامًا بالسلطة واستقلال المحاكم، حتى في أوقات الحرب. وقد أدت حركات التمرد والفضائح التي انكشفت خلال الستينيات والسبعينيات إلى أن يفقد الشعب الأمريكي، والصحافة، والمحققون الجنائيون ثقتهم وإيمانهم في مسئولي السلطة التنفيذية. وردًا على هذه الأحداث، قام الكونجرس بفرض قيودٍ أكثر حزمًا واستيفاءً على مسئولي السلطة التنفيذية مقارنة بكل ما قامت به المحاكم الدولية والقوانين الدولية. وقد صدرت القوانين الجنائية المحلية واللوائح المعقدة لكي تحكم العديد من

جوانب السلطة الرئاسية في شئون الحرب، كما حرص على وضعهم قيد التنفيذ مصفوفة متكاملة من ممثلي الادعاء العام، والمستشارين المستقلين، والرقباء على الأخلاقيات، والمفتشين العموم (وهم محققون داخل كل وكالة تنفيذية من الذين يدينون بولاء شديد للكونجرس).

وقد كان أشهر القيود القانونية أثناء حقبة السبعينيات هو قانون صلاحيات الحرب، الذي حاول تقييد الاستخدام الرئاسي للجيش الأمريكي في غياب موافقة الكونجرس. وعلى الرغم من ذلك فقد لعب هذا القانون دورًا صغيرًا فيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ لأن الرئيس بوش سعى للحصول على تفويض من الكونجرس قبل استخدام القوة ضد تنظيم القاعدة وأنصارها. لكن كان لقانون التنصت على المكالمات الهاتفية المحلية لعام 1978، وقانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية أثر كبير؛ حيث تطلّب من الرئيس وأتباعه، خشية الزج بهم إلى السجن، أن يحصلوا على إذن من محكمة خاصة للتنصت على كلّ اتصال إلكتروني للعملاء الأجانب المشتبه بهم، بما في ذلك الأعداء إبان الحرب، في الولايات المتحدة. وقد بدأ الكونجرس في السبعينيات والثمانينيات أيضًا بفرض قيود معقّدة جدًّا و متزايدةً على وكالات الاستخبارات التي صارت عرضة للخضوع للعقوبات الجنائية، وقد استمر تجريم شن الحرب حتى عام 1994، عندما جرم قانون التعذيب إحداث «الألم الجسماني أو العقلي المبرح أو المعاناة»، و كذلك عندما فرض قانون جرائم الحرب في عام 1996، والذي كان موضع البحث في مذكرة جونزاليس، قيودًا جنائية واجبة التنفيذ على معاملة المعتقلين، وظروف الاعتقال، وإجراءات المحاكمة، والاستهداف العسكري لممتلكات العدو، علاوة على اعتبارات أخرى.

وكان هناك العديد من الأسباب الجيدة وراء هذه القوانين ووراء العديد من القوانين المماثلة؛ فقد انتهك نيكسون امتيازات منصبه من أجل غايات شخصية. وانشغل مكتب التحقيقات الفيدرالي، ووكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة الأمن القومي في أنشطةٍ، مثل التجسس على المواطنين الأمريكيين لصالح المكاسب السياسية، واغتيال الزعماء الأجانب – وهو الأمر الذي كان يتجاوز نطاق سلطاتهم في بعض الأحيان، وينتهك القيم الأمريكية المتأصلة.

وعلى الصعيد الدولي، فقد منيت الأمم في القرن العشرين بسجل مخزٍ من الانقياد لاقتراف جرائم الحرب، والتعذيب، والجرائم ضد الإنسانية، خاصةً ضد المدنيين الأبرياء. ويعد استئصال هذه الشرور من خلال تفعيل القانون الجنائي المحلي أحد أهداف حركة حقوق الإنسان – وهو هدف كانت الولايات المتحدة نفسها تشارك فيه على مر العصور. ويبدو من الصعب أن نتعاطف مع الفكرة التي استحوذت على جونزاليس بشأن تفادي المحاكمة من جراء انتهاك هذه القوانين. فلم لا يقوم ببساطة بالامتثال لها؟

وقد أجابت مذكرة جونزاليس في الخامس والعشرين من يناير عن هذا السؤال؛ إذ إنها تتناول اتفاقية جنيف الثالثة، فأورد جونزاليس: «تضع طبيعة الحرب الجديدة أهمية كبرى للعوامل الأخرى، مثل القدرة على استقاء المعلومات بسرعة من الإرهابيين الذين وقعوا في الأسر ومموليهم لتلافي وقوع أي أعمال وحشية أخرى ضد المدنيين الأمريكيين».[59] ويشير جونزاليس مع تعميم أكبر إلى أنه «من الصعب التنبؤ بالاحتياجات والظروف التي يمكن أن تطرأ أثناء مسيرة الحرب على الإرهاب».[60] ونظرًا لوقوعها تحت ضغط شديد عندما كانت تحاول الحيلولة دون وقوع هجمة ثانية من عدو تعجز عن رؤيته أو فهمه بصورة حصيفة – كانت هذه الإدارة حذرة كي لا تقيِّد يديها بالقوانين الجنائية المبهمة التي تم تصميمها لكي تحكم الحروب التقليدية بين الأمم، والتي تم تدوينها قبل استحداث الإنترنت، والهواتف الخلوية، وأسلحة الدمار الشامل الصغيرة.

ولقد كانت المشكلة الأساسية التي شغلت جونزاليس وصحبته تكمن في أن العديد من القوانين التي تجرم شن الحرب – مثل القوانين الدولية التي تم الاستناد إلى بعضها – كانت عرضة لتأويلات عديدة. فكتب جونزاليس إلى الرئيس: «إن بعض التعبيرات اللغوية المستخدمة في اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب غير قاطعة؛ فهي تحظر على سبيل المثال الاعتداء على الكرامة الشخصية والمعاملة اللاإنسانية». وأضاف جونزاليس: «ومن الصعب أن نتنبأ بثقة بالسلوكيات التي ربما تعتبر انتهاكاتٍ للشروط المتعلقة باتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب».[61] وربما يكون قد أضاف قائلاً إنه كان هناك بضع سوابق

قضائية وذلك لكي يعطي معنى لهذه القوانين، وخاصةً عند تطبيقها على ممثلي الإرهاب غير الحكوميين.

وقد أدت هذه الشكوك بجونزاليس إلى القلق من أن يقوم المدّعي العام غير الودود تجاه الإدارة باستخدام القانون الجنائي لمعاقبة مسئولي إدارة بوش الذين تصرفوا بشكل عنيف للحيلولة دون وقوع الهجوم التالي. وقد أخبر جونزاليس الرئيس بأنه «من الصعب توقع دوافع ممثلي الادّعـاء العام والمستشارين المستقلين الذين قد يقررون في المستقبل متابعة توجيه الاتهام بجرائم لا قرينة لها».[62] ولقد كانت هذه هي الطريقة المهذبة للإشارة إلى الثقافة القانونية لمرحلة ما بعد فضيحة ووترجيت، وما بعد فضيحة إيران كونترا، وما بعد فضيحة مونيكا لوينسكي التي يقوم فيها المستشارون المستقلون، والمفتشون العموم، والرقباء على الأخلاقيات بملاحقة المسئولين السياسيين بعد مرور سنوات طويلة من تركهم مناصبهم. وعلى الرغم من أن جونزاليس لم يقلق بشأن قيام وزارة العدل بقيادة أشكروفت بالإشارة إلى هذه القضايا، فقد انتابه القلق بشأن وزارة العدل في الإدارة اللاحقة الموالية لحزب آخر والتي قد تحاكم المسئولين على قراراتهم المتخذة وقت الحرب و التي لم تكن تتفق مع رأيها.

ولقد تم توجيه الانتقاد إلى مذكرة جونزاليس واعتبارها مؤامرة لارتكاب جرائم الحرب. وتفيد إحدى وجهات النظر الخيرة والواقعية أنَّ مستشار الرئيس كان يحاول مساعدة عميله لتلافي مخاطر حركة تجريم شن الحرب التي ثارت عقب فضيحة ووترجيت. وقد واجه الرئيس بوش مقتضيات يتطلبها الحفاظ على الأمن القومي وكانت تشابه تلك المقتضيات التي واجهها روزفلت. لكن للمرة الأولى في التاريخ، قوبل التزام الرئيس المطلق بأن يقوم بكل ما يتطلبه الأمر لحماية الأمة من هذا الهجوم الكاسح بأن وجد نفسه في عش الدبابير مكبلاً بمجموعة من القيود الجنائية المعقدة المفروضة على سلطاته التقليدية التقديرية في وقت الحرب؛ تلك القيود التي كان البيت الأبيض يخشى أن يتم تفسيرها لاحقًا تفسيرًا قاسيًا في سياق ثقافتنا السياسية القطبية المتقلبة. ويعتقد العديد من الناس أن إدارة بوش كانت إدارة لا تبالي بالقيود القانونية المفروضة إبان الحرب، لكن العكس هو الصحيح؛ فقد كانت الإدارة مكبلة بسبب القانون،

ومنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، اكتظت أحداث هذه الحرب بالمحامين حتى الموت. فقد انتبهت الإدارة إلى القانون، ولم يكن السبب في هذا هو أنها تريد ذلك، ولكن بالأحرى لأنه لم يكن لديها خيارٌ آخر.

وقد يكون من الصعب أن نصدق أن مسئولي السلطة التنفيذية الذين يخاطر العديد منهم بحياته من أجل حماية الأمة، يولون اهتمامًا للقانون الجنائي، وإجراءات التحقيق، بل حتي بالزج في السجن، لكنهم يهتمون بذلك ولدرجة كبيرةً. ففي خلال العامين اللذين قضيتهما في خدمة الحكومة، شهدت المسئولين الكبار والبيروقراطيين في البيت الأبيض وفي جميع أرجاء الإدارة يعربون عن قلقهم على الملأ من أن يفرض المحقّقون الذين يتصرّفون في بيئة سياسية مختلفة عن تلك التي اتخذ فيها القرار – عقوبات جنائية على قرارات فردية قد تم اتخاذها عندما حمي وطيس المعركة. ولم يعتقد هؤلاء الرجال والنساء أنهم كانوا يخرقون القانون، بل إنهم قاموا في الحقيقة باتخاذ خطوات استثنائية لضمان أنهم لم يخرقوه. ومع ذلك كان القلق ينتابهم؛ لأنه من الممكن أن تتم محاكمتهم في محيط مختلف عن المحيط الذي تصرفوا فيه، ولأن عملية التحقيق الجنائية عملية غامضة ومخيفة ولأن أجور المحامين يمكن أن تتسبب في خسائر مالية مدمرة، ولأنه يمكن أن ينتج عن التحقيقات شعور بالخزي وإساءة للسمعة ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى إنهاء مستقبل الشخص مهنيًا، حتى وإن خرج من ذلك التحقيق «بريئًا».

فلماذا إذن يقتربون حتى من الخط القانوني الفاصل؟ ولماذا المخاطرة بالسمعة، والثروة، وربما بالحرية؟ لم لا يمارسون اللعبة بطريقة آمنة دون مخاطرة؟ لقد كان العديد من مسئولي مكافحة الإرهاب يفضلون اللعب الآمن بلا مخاطرة قبل هجمات سبتمبر، عندما أسهمت إدانة وتجريم شن الحرب وأعمال الاستخبارات في إشاعة حالة من الجمود وتحاشي خوض المخاطر وهي الحالة التي سادت البيت الأبيض ومجتمع الاستخبارات. إلا أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر جعلت طريقة اللعب الآمن بدون مخاطر – غير مجدية على الإطلاق.

الفصل الثالث

الخوف ومكتب الاستشارات القانونية

في صبيحة أحد أيام ربيع عام 2004 ذهبت إلى البيت الأبيض لنقل أخبار سيئة. فلشهور، كنت أحاول أنا وباتريك فيلبين إيجاد طريقة للتوصل إلى مبادرة حاسمة لمكافحة الإرهاب على أسس قانونية سليمة. ومع ذلك، فقد انتهينا خاليي الوفاض، واجتمعنا للتو بألبرتو جونزاليس وديفيد أدينجتون لنوضح لهما أن وزارة العدل لا تستطيع أن تدعم مشروعية المبادرة.

وجاء رد فعل ديفيد أدينجتون، وبه شيء من الاشمئزاز، وقال: «إذا كان حكمكما سيصدر بتلك الطريقة، فإن أيديكما ستتلوث بدماء المائة ألف شخص الذين سيموتون أثناء شن الهجوم التالي».

وقد عكس رد أدينجتون الغاضب المخاوف العميقة التي كانت تساور إدارة بوش. فقد كان الرئيس كل صباح يرى «مصفوفة تهديدات» تتضمن، كما يصفها مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي روبرت مولر، «كل التهديدات الموجهة للولايات المتحدة خلال الأربع وعشرين ساعة الماضية».[1] ويمكن أن تشتمل هذه المصفوفة على العشرات من الصفحات، وتتضمَّن التحذيرات المستنبطة من عشرات البلايين من المكالمات الهاتفية الأجنبية ومن رسائل البريد الإلكتروني التي تتناقل حول أرجاء العالم كل يوم، وكذا التحذيرات المتلقاة من أعداد كبيرة من المخبرين، ومن صور القمر الصناعي، ومن المصادر

الأخرى، حيث تلخص كل تهديد جديد يعرب عن نفسه، بداية من الاتهامات الواضحة الزيف إلى التحذيرات الموثوق بها حول أسلحة الدمار الشامل المفجعة والهجمات التقليدية في الولايات المتحدة والدول المتحالفة حول العالم. ولكل تهديد من التهديدات، تدرج المصفوفة الأهـداف المحتملة ومعلومات بشأن المجموعة التي تخطط للهجوم فضلًا عن تحليل لمدى مصداقية هذا التهديد وملاحظات حول الإجراءات التي تم اتخاذها للرد على ذلك.[2]

وإنـه لمن الصعوبة بمكان المبالغة في التأثير الذي تخلفه الموجات المتواصلة لتقارير التهديدات تلك على قـرارات أفـراد السلطة التنفيذية المسئولين عن حماية حياة الأمريكيين. وقد كتب جورج تينيت في مذكراته المسماة «في قلب العاصفة» *(At The Center of the Storm)* مسجلًا موقف كل شخص عرفته ممن كانوا يقرءون مصفوفة التهديدات بشكل روتيني وقال: «إنك لا تستطيع ببساطة أن تجلس حيث كنت أجلس وتقرأ ما كان يمر عبر مكتبي كل يوم و لا تشعر بأي شيء فيما عدا الذعر حتى الموت مما كان ينبئنا به ما نقرأ»، وأضاف: «يمكنك أن تقود نفسك إلى الجنون عندما تصدق كل أو حتى نصف مما ورد في «مصفوفة التهديدات»».[3] وقد كان ردّ فعل جيم بيكر الذي كان حتى فترة قريبة رئيس مكتب السياسة الاستخباراتية والمراجعة - مماثلاً، وقد أخبرني بأن قراءة المصفوفة كل يوم هو «بمثابة أن تكون محاصرًا في غرفة تستمع إلى موسيقى ليد زيبلين الصاخبة». وبعد فترة، تبدأ في «المعاناة من العبء الحسّي» وتصبح «مذعورًا» من التهديد.[4] ويقول جيم كومي نائب وزير العدل السابق، وهو من أكثر الأشخاص الذين عرفتهم في الحكومة حصافةً، إن القراءة عن الخطط التي تدور حول الهجمات الكيميائية والبيولوجية والنووية على مدار الأيام والأسابيع والسنوات تجعلك تتخيَّل التهديد حادًّا جدًّا لدرجة أنه يصبح هوسًا».[5]

ومن بين الأسباب التي تجعل التهديدات تؤدي إلى الشعور بالذعر الذي يوشك أن يصير ضربًا من ضروب الهوس هو أنه على الرغم من إنفاق مئات

المليارات من الدولارات، والجهود التي يبذلها آلاف من الناس على مدار الساعة، وسنوات من التعلُّم، فإن الحكومة لا تمتلك «المعلومات الاستخباراتية الكافية لاتخاذ إجراء قانوني» بشأن من الذي سيقوم بتوجيه الضربة إلينا، أو أين، أو متى.[6] وأثناء الحرب العالمية الثانية، كان فرانكلين روزفلت يقوم مرتين في اليوم بزيارة «غرفة الخرائط» التي تكتظ بمخططات عملاقة للكرة الأرضية تحدث باستمرار وهي مغطّاة بالدبابيس الملوَّنة ذات الأشكال المختلفة وطبقات من البلاستيك مرسومة بألوان زيتية تمثل أحجام ومواقع القوات والطائرات والسفن التابعة للحلفاء والأعداء، بالإضافة إلى موقع كلٍّ من تشرشل وستالين. وطبقًا للمؤرخ دوريس كيرنز جودوين،[7] فقد قام روزفلت بإنشاء الخرائط حتى «يتمكن من أن يتصور مسار تقدم الحرب»، وقد كانت غرفة الخرائط مؤشرًا تقريبيًّا للمسار الجغرافي للحرب؛ حيث حوت أخطاء في تمثيل المسارات، وكشفت القليل عن نوايا العدو، ولم تساعد كثيرًا في توقُّع الهجمات المفاجئة. لكنها زودت فرانكلين روزفلت بصورة واضحة عن موقع الألمان واليابانيين والوجهة التي كانوا سيذهبون إليها.

ولم يكن لدينا تلك الرفاهية نفسها مع عدونا الجديد، ويشجب الجنرال جورج مارشال في كتاباته عن الحرب العالمية الأولى «الغموض المزمن» للحرب ويقصد بذلك «الندرة أو الغياب الكلي للمعلومات الموثوق بها» حول قوة العدو وخططه،[8] لكن إمكانية التطور المستمر للعدو في الحرب الحالية يرفع من مستوى الغموض المزمن ليتعدي آفاقًا جديدة. ويقارن جيم بيكر بين مهمة إيقاف عدونا ومهمة حارس المرمى في لعبة كرة القدم الذي «يجب أن يوقف كل تسديدة، حيث يربح العدو إذا أحرز هدفًا واحدًا». ويقول بيكر إن المشكلة تكمن في أن «حارس المرمى لا يستطيع رؤية الكرة؛ لأنها غير مرئية، وكذلك اللاعبون – فهو لا يعرف عددهم، أو مكانهم، أو كيف يبدون. وهو أيضًا لا يعرف أين تقع الخطوط الجانبية – حيث إنها غير واضحة وتتغير بشكل دائم، مثلها مثل قواعد اللعبة نفسها؛ حيث إن اللاعبين غير المرئيين قد يطلقون سلاحهم غير المرئي «من أمام المرمى، أو من خلفه، أو من أي اتجاه آخر، فحارس المرمى لا يعرف على وجه التحديد».[9] وقد افتقر أدينجتون وحراس المرمى الآخرون

في جميع أنحاء الحكومة إلى المعلومات التي يحتاجونها للاضطلاع بمسئولية حماية الأمة. وقد اجتمعت رغبتهم في وجود معلومات استخبارات كافية مع معرفتهم بما يمكن أن يحدث لتسفر عن تبني موقف مضطرب عدواني يفترض وقوع أسوأ الاحتمالات بشأن التهديدات ويعتنق مبدأ «السلامة خير من الندم» للتصدي لها.

وقد أثار اثنان من العوامل هذا القلق في ربيع عام 2004 عندما قمت أنا وفيلبين بنقل الأخبار السيئة إلى البيت الأبيض، أولهما: أن الحكومة كانت قد بدأت تتلقى معلومات عن تهديدات إرهابية وكانت تلك المعلومات أكثر إثارة للذعر من أي وقتٍ مضى منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، طبقًا لما قاله مدير وكالة الاستخبارات المركزية آنذاك جورج تينيت.[10] وثانيهما: أن لجنة الحادي عشر من سبتمبر كانت تستعد لاستجواب كل من كونداليزا رايس، وجون أشكروفت، وروبرت مولر، وجورج تينيت عبر التلفزيون الوطني بشأن كل الأمور التي اتضح فيما بعد أنه كان بوسعهم القيام بها لمنع هجمات الحادي عشر من سبتمبر ولكنهم لم ينفذوها. وقد قام توماس كين، الممثل الجمهوري باللجنة، بتلخيص وجهة نظره حول الشواهد التي توافرت قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر لمجلة نيويورك تايمز قائلاً: «لم يكن هذا أمـرًا حتمي الحدوث»[11] ومن طريقة اللجنة في التلويح بإصبع الاتهام اتضح لكل مسئول من مسئولي مكافحة الإرهاب في الحكومة أنه سيقع عليه، كما سيقع على الرئيس في النهاية، اللوم بقسوة من الشعب الأمريكي للإخفاق في الحيلولة دون وقوع الهجوم الثاني. وكانت العبارة التي تتكرر دائمًا من قبل اللجنة، والكونجرس، والناقدين من كل الأقلام – هي أنه يتحتم على الحكومة أن تكون أكثر جموحًا في مواجهة التهديد الإرهابي، أي أن تكون أكثر تخيلاً وعدوانيةً وأقل خوفًا من خوض المخاطر، وقد استوعبت إدارة بوش هذه الرسالة.

ولم تكن برسالة جديدة. وقد وجه الرئيس بوش حديثه إلى رئيسي، جون أشكروفت، أثناء اجتماع مجلس الأمن القومي في الثاني عشر من سبتمبر 2001 قائلاً: «لا تدع ذلك يحدث مرة ثانيةً أبدًا».[12] وقد حددت هذه الجملة البسيطة

المسار الذي ستسير عليه وزارة العدل بقيادة أشكروفت في كل أمر ستقوم به عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر. ولم يكن بوش يخبر أشكروفت أن يبذل ما بوسعه لمنع هجوم آخر، لكنه كان يخبره أن يوقف الهجوم التالي، مهما كلفه الأمر. وقد كان للأمر الذي أصدره الرئيس الذي هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، أبلغ الأثر على وزير العدل، الأمر الذي أظهره لي بعد ذلك بسنوات عند إقرار أعمال مكافحة الإرهاب العدوانية أو عند حثه لي على إقرارها. وخلال عهد أشكروفت والمستشارين الكبار الآخرين، أصبحت مهمة الرئيس الشخصية وهي كبح الإرهاب الذي يمارسه المتطرفون من المسلمين مهما كلف الأمر مهمة كل فرد من أفراد الإدارة. وبالنسبة لمسئولي مكافحة الإرهاب داخل إدارة بوش فقد كانت جلسات الاستماع التي عقدتها لجنة أحداث الحادي عشر من سبتمبر مجرد تأكيد عام صاخب - بعد سنوات من أحداث الحادي عشر من سبتمبر - على توجيهات الرئيس.

وقد وصف رون سوسكيند هذا الموقف بأنه «مذهب الواحد بالمائة»؛[13] حيث ينسب تأثيره إلى مرسوم نوفمبر 2001 الذي أصدره نائب الرئيس تشيني إلى وكالة الاستخبارات المركزية، والذي كان ينص على أنه يجب أن يتم التعامل مع التهديدات ذات نسبة الاحتمالات المنخفضة على أنها مؤكدة. لكن على الرغم من أن سوسكيند يرصد الموقف الذي تبنته الحكومة بدقة، فإنه يسيء فهم مصدره وأهميته. فلم يكن هذا الموقف نتيجة لتعليمات استثنائية من بوش وتشيني بالخروج للحرب؛ إذ إن مصدره أعمق من ذلك بكثير، ولا يقتصر على تلك الفترة الرئاسية. فهو بالأحرى، ناتج عن نفس مجموعة العوامل التي دفعت روزفلت لاتخاذ إجراءات شديدة العدوانية لاعتقال اليابانيين لمواجهة تهديدات المخربين التي لا تذكر، مقارنة بالتهديدات التي تلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وتعد توجيهات الرئيس إلى جون أشكروفت ومذهب الواحد بالمائة ردود أفعال طبيعيةً للسلطة التنفيذية المسئولة كليًا عن حماية أمن الشعب الأمريكي، بيد أنها كانت تجهل - إلى حد كبير - أين أو كيف سيحدث الهجوم الإرهابي التالي، ولهذا السبب فقد أدينجتون صوابه عندما أخبرته هو

وجونزاليس بأنني لا أستطيع أن أبارك المبادرة التي آمنوا بحتميتها لمنع الهجوم التالي.

بالنسبة لهؤلاء الذين يعرفون كيف يعمل مكتب مستشار البيت الأبيض، سيبدو من الغريب جدًّا أن يكون مستشار نائب الرئيس موجودًا في الغرفة عندما نقلت مشورة وزارة العدل القانونية إلى ألبرتو جونزاليس. وقد وضع فرانكلين روزفلت وظيفة مستشار الرئيس عام 1941 وفي أثناء السنوات الستين التالية ازدادت أهمية «المكتب الاستشاري» كمستشار رئاسي لكل الأمور، ومراقب أخلاقي، وقناة اتصال بين البيت الأبيض ووزارة العدل التي تزداد مهنيتها واستقلالها، ومنسِّق لسياسة الإدارة القانونية.

وفي وقت ما إبان هذه الفترة، قام كذلك نائب الرئيس بتوظيف محام لتقديم المشورة له، ولكن لم يحدث قط في أي إدارة سابقة أن يلعب مستشار نائب الرئيس دورًا قويًّا في عمليات ذلك المكتب الاستشاري الذي يتمتع بالقوة، وقد تغير ذلك في فترة رئاسة بوش الابن عندما تم دمج مكتب نائب الرئيس الصغير في الهيكل الوظيفي التابع للرئيس. وقد عكس هذا الترتيب الجديد التأثير البالغ لنائب الرئيس تشيني على الرئيس بوش مما جعل أدينجتون نمطًا مختلفًا تمامًا لمستشار نائب الرئيس؛ حيث كان هو الشخص الذي تلقى كل الوثائق الحكومية المهمة التي أرسلت إلى ألبرتو جونزاليس، كما كان هو الشخص الموجود دائمًا داخل الغرفة متى قام جونزاليس بمناقشة المسائل القانونية المهمة. ومن بين حوالي مائة اجتماع عقدت في مكتب جونزاليس لمناقشة قضايا الأمن القومي، لا أتذكر سوى اجتماع واحد فقط لم يحضره أدينجتون.

وقد أراد جونزاليس حضور أدينجتون في الغرفة؛ لأن أدينجتون كان يعلم الأشياء التي لا يعلمها هو. فقد جاء جونزاليس إلى واشنطن بعد أن عمل لفترة محامي شركات ثم قاضيًا بمحكمة ولاية في تكساس. ولم يكن قد أمعن النظر في ما يخص صلاحيات الرئيس وقت الحرب، أو قانون الأمن القومي، أو القانون الدولي، فضلًا عن أنه لم يكن لديه أية خبرة بسياسة واشنطن البيروقراطية،

أو علاقات البيت الأبيض بالكونجرس. لكن هذه الموضوعات كانت تشكل جوهر خبرة أدينجتون، ففي السنوات العشرين التي تقع ما بين عام 1981 وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، كان أدينجتون محاميًا في وكالة الاستخبارات المركزية، وكبير استشاريي لجان الاستخبارات والعلاقات الدولية بمجلس النواب، كما كان مساعدًا خاصًّا في البيت الأبيض في فترة رئاسة ريجان، والمستشار الجمهوري بلجنة إيران كونترا، ومساعدًا خاصًّا ومستشارًا عامًّا لاحقًا لديك تشيني عندما كان وزيرًا للدفاع. وقد أمدت هذه التجارب أدينجتون بمعرفة عن قانون الأمن القومي أشمل من أي شخص آخر في السلطة التنفيذية؛ مما جعله واحدًا من أبرع المعالجين لبيروقراطية السلطة التنفيذية المعقدة، كما منحته أيضًا نفوذًا كفلها له جونزاليس الذي اتجه أول ما اتجه إلى أدينجتون للحصول على أجوبة للمسائل القانونية الصعبة التي انبثقت بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

ولم يكن قرب أدينجتون من جونزاليس هو المصدر الوحيد لقوته، فقد جاءت القوة أيضًا من الدعم التام من رئيسه؛ حيث كان النائب المهيب للرئيس. وقد عرف أدينجتون تشيني وعمل معه عن قرب لمدة عشرين عامًا تقريبًا. ولم أعرف قط أن قام أدينجتون بالاعتماد على سلطة تشيني، لكنه كان من الواضح للجميع أنه كان «عين، وأذن، وصوت» تشيني – على حد تعبير النائب العام الأسبق تيد أولسون.[14] فعندما كان أدينجتون يتكلم في مكتب جونزاليس، كان الجميع يعلمون ما سيقوله نائب الرئيس إلى الرئيس قبل اتخاذ القرار النهائي.

وقد اكتملت قوة أدينجتون المستمدة من رؤسائه بما تمتع به من جدية وصرامة في التعامل مع القضايا السياسية مثل: شئون الرئاسة، وشئون فصل السلطات، وشئون هزيمة الإرهابيين. وقد عمل أدينجتون بجدية كأي شخص في الحكومة، كما كان دائمًا مستعدًا للاجتماعات استعدادًا جيدًا. وقد أمدته سنوات عمله بالحكومة بمعرفة أكثر بكثير من تلك التي كانت لديَّ حول العديد من الأشياء، وخاصةً حول كيف نجحت البيروقراطية. وقد أمدتني سنواتي

الأكاديمية بخبرة حول المسائل القانونية المتعلقة بالحرب والإرهاب؛ مما ساعدني على أن أرى أن قيادة أدينجتون لهذه القضايا، رغم كونها مثيرة للإعجاب فقد كانت مثيرة للاستغراب في كثير من الأحيان؛ حيث امتزجت معرفة أدينجتون التي كانت تبدو فائقة مع مزاج عنيف، وأسلوب ساخر، وقد أدى تأييد نائب الرئيس الضمني إلى جعله محاميًا مخيفًا ونافذًا.

ولذا لم أفاجأ عندما كان رد فعل أدينجتون الأول على أخباري السيئة هو توجيه وابل من النقد اللاذع بشأن يدي التي ستتلوث بالدماء. فقد عرفت كيف قام هو والمسئولون الكبار الآخرون بالنظر إلى عواقب قراري قبل أن أقوم بتقديمه بفترة طويلة؛ ولهذا قمت أنا وفيلبين بإرهاق عقولنا لشهور. وغالبًا ما كان يقول مايكل هايدن، المدير العام السابق لوكالة الأمن القومي، والمدير الحالي لوكالة الاستخبارات المركزية، إنه «كان سيشعر بالإزعاج إذا [لم يقم] باستخدام السلطة الكاملة التي يسمح بها القانون» بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وإنه «كان سيستغل ما تسمح به القوانين إلى أقصى حد».[15] وقد تخللت وجهة نظر هايدن السلطة التنفيذية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وعلى ضوء المطالب العامة الواضحة لاستخدام العنف لإيقاف التهديد الإرهابي وافقت على ذلك؛ فقد كانت وظيفتي هي التأكد من أن الرئيس يمكن أن يتصرف وفق المعايير المحددة للمشروعية، لكن حتى إذا كانت هذه المعايير مبهمة، فإنها تحدد المناطق التي تقع بوضوح خارج حدود القانون. وقد فرض الكونجرس قيودًا على ما أراد أن يقوم الرئيس بعمله هنا، ولم نستطع أنا أو فيلبين ببساطة أن نجد أي حجّة معقولة يمكنه من خلالها أن يتجاهل هذه القيود.

وقد كان لأدينجتون وجهة نظر مختلفة؛ فقد قال متسائلاً: «هل تقول لي بأن الدستور لا يخول للرئيس السلطة للقيام بما يعتقد أنه ضروري لمنع أي هجوم؟». فقد كان أدينجتون يظن أن الدستور يخول للرئيس هذه السلطة. فقد اعتقد أن سلطة الرئيس تتيح له تلبية مسئولياته الرئاسية. وحيث إنه سيتم إلقاء اللوم على عاتق الرئيس بسبب الهجوم التالى على الوطن، فيجب أن يمتلك

بموجب الدستور السلطة للقيام بما يعتبره ضروريًّا لوقفه، بغض النظر عما يقوله الكونجرس.

وفي التعبير عن وجهة النظر هذه، كان أدينجتون يمثل نائب الرئيس وفي النهاية الرئيس نفسه، وقد شعر هؤلاء الرجال بنفس واجبات المسئولية التي قادت روزفلت والعديد من الرؤساء الآخرين للعصف بالقيود الناتجة عن «الالتزام بحرفية القانون» والمفروضة على السلطة الرئاسية أثناء أوقات الأزمات. وقد شعرت أيضًا بهذه الضغوط، وفهمت التداعيات الشخصية للقرار القانوني المكبل لليدين الذي قد يؤدِّي إلى حدوث هجوم آخر ناجح؛ ولهذا حاولت بجدٍ مساعدة البيت الأبيض لفعل ما أراد فعله. لكن كان لديَّ مسئوليات أخرى أيضًا؛ فقد كنت الشخص المكلف بتفسير القيود القانونية التي لم يتحتم على أيِّ رئيس من قبل في أوقات الأزمات الوطنية أن يقف في مواجهتها قبل ذلك مطلقًا. ولأن العديد من القوانين كانت قوانين جنائية، ولأننا كنا نتصرَّف وفق ثقافة تتقيد بحرفية القانون؛ لذا عندما قلت «لا» لم يستطع رؤسائي تجاهلي بنفس السهولة التي تجاهل بها الرئيس روزفلت مستشاري وزارة العدل.

وقد أخبرت جونزاليس وأدينجتون بعد أن هدأ الأخير أن «الرئيس حر في إطلاق أحكامه ضدي إذا أراد».

ولم تكن هذه أخبارًا؛ فقد كان كل من جونزاليس وأدينجتون يدركان جيدًا أن الرئيس كان يتربع على قمة السلطة التنفيذية وأنه يمكنه نظريًّا أن ينقض أيِّ قرار اتخذه مكتب الاستشارات القانونية وأن يضع سياسةً قانونيةً للسلطة التنفيذية. لكن نقض قرارات مدير مكتب الاستشارات القانونية لم يكن أمرًا سهلًا من الناحية العملية، وخاصة منذ كان البيت الأبيض يعتمد بشدة على موافقة مكتب الاستشارات القانونية طوال العامين ونصف العام الماضيين. وقد أخبرني مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي بوب مولر ذات مرة بأن «مكتبك خبير في الشئون القانونية، أما الرئيس فلا»، وكان يوضح بقوله هذا السبب في شعوره بالاضطرار لاتباع الرأي القانوني الصادر عن مكتب الاستشارات القانونية حتى إذا لم يوافق الرئيس. فالرئيس ليس محاميًا كما أن موظفيه القانونيين الصغار غير

معدين الإعداد الجيد للقيام بالبحث والتحليل الدقيقين اللازمين لمواجهة المشاكل القانونية المعقدة. حتى إذا قرر الرئيس بناء على مشورة محامي البيت الأبيض أن تحليل مكتب الاستشارات القانونية كان خاطئًا، فإن مجرد تفكير مكتب الاستشارات القانونية بطريقة أخرى سيقتضي وقفة جادة من قبل المسئولين المطالبين بالتصرُّف ضد الآراء الصادرة عن مكتب الاستشارات القانونية. وقد يعتقدون أن التحليل القانوني الصادر عن مكتب الاستشارات القانونية كان أكثر نزاهة وشمولاً، ومن ثم فهو تفسير أفضل للقانون. وإذا كان هناك خلاف على أحد القيود الجنائية، فقد يشعرون بالقلق من أن الاعتماد على الإجازة القانونية من قبل الرئيس في مواجهة رأي مكتب الاستشارات القانونية قد لا تحترمه وزارة العدل المستقبلية في إدارة مختلفة عند تحديد ما إذا كان سيتم تقديم أحد المسئولين للمحاكمة أم لا.

وقد قلت بأنه «من الممكن أيضًا أن يقوم الرئيس بتجاهل القانون، وأن يتصرف خارج إطاره»، وقد نظر كل من جونزاليس وأدينجتون إليَّ كما لو كنت مجنونًا. وقد أكدت لهم أنني لا أحث الرئيس على أن يخرق القانون، ولكنني أقوم ببساطة بإعلام مستشاريه القانونيين بأنه كانت هناك سوابق قانونية جديرة بالاحترام، تعود إلى تأسيس الأمة، تم فيها تحدي القيود القانونية أثناء أوقات الأزمات. وقد كتب توماس جيفرسون إلى أحد أصدقائه في عام 1810 قائلًا: «مما لا شك فيه أن الحرص الشديد على اتباع القوانين المكتوبة إحدى المزايا الرفيعة للمواطن الجيد، لكنها ليست الأفضل على الإطلاق. وتعد قوانين الضرورة والبقاء وحماية الوطن في وقت مواجهة الخطر – هي الأهم من ناحية الالتزام بها. ولكن أن نفقد بلادنا بسبب التمسك الدقيق بالقانون المكتوب، فسيكون هذا إهدارًا للقانون نفسه، فقدًا للحياة، والحريات، والملكيات الخاصة وكل أولئك الذين يتمتعون بذلك معنا؛ لذا فإنه لمن السخف التضحية بالغاية من أجل الوسيلة».(16)

وقد كان جيفرسون يكتب سيرًا على منهج سلطة الامتياز التي ترجع إلى الفيلسوف الإنجليزي صاحب النفوذ: جون لوك الذي كان يعتقد أن الواجب

الأول للقائد هو حماية وطنه، وليس اتباع القانون. لكن كان هناك تحذير مهم من هذا الامتياز، وقد أبلغت جونزاليس وأدينجتون به أيضًا. ولمنع إساءة استخدام القانون، فإنه يجب على القائد الذي يتجاهل القانون أن يقوم بذلك علنًا، ليلقي بنفسه تحت رحمة الكونجرس والناس حتى يتسنى لهم أن يقرّروا ما إذا كان الأمر الطارئ شديدًا بما فيه الكفاية لتبرير خرق القانون، ولقد أشار جيفرسون إلى أنه «قد يكون من الصعب تمييز الخط الفاصل بين القضايا، ولكن المسئول الجيد عليه رسمه على مسئوليته، ملقيًا بنفسه تحت سلطة عدالة بلاده ومدى استقامة دوافعه».[17] وقد تسبب الاعتراف العام بالأعمال المخالفة للقانون والتحقيق السياسي فيها بعد اكتشاف الحقيقة إلى تحديد إطار هذا الامتياز الرئاسي الخطير وصبغه بالشرعية.

ولم يهتم جونزاليس وأدينجتون وعملائهما بوجهة النظر تلك على الإطلاق؛ فقد اعتقدوا أن أعمالهم كانت قانونية، وحتى إذا لم يعتقدوا ذلك، فإنهم لا يستطيعون أن يقرّوا بالخطأ علنًا، كما يتطلب منطق سلطة الامتياز؛ لأن القيام بذلك يحذّر العدو من جهودنا المبذولة ضد الإرهاب. لكن بخلاف هذه النقاط، فإن الأعمال الرئاسية المخالفة للقانون لم تكن ببساطة فكرة عملية في عام 2004 كما كانت في عام 1810، أو 1861، أو 1942؛ فهي لم تكن ملائمة لنفس الأسباب التي من أجلها لم يعد فهم روزفلت السياسي للقانون والمحامين خيارًا متاحًا. فقد أصبح التشريع المبالغ فيه لحالة الحرب، بعد فضيحة ووترجيت، وما ترتب عن ذلك من انتشار المحققين الجنائيين - أمرًا راسخًا ويمثل تهديدًا لدرجة أن فكرة التصرف بطريقة مخالفة للقوانين نفسها كانت مرفوضة وغير قابلة للنقاش تمامًا، حتى في أوقات الأزمات. فقد كان لابد للرئيس القيام بما يجب عليه فعله لحماية البلاد، كما كان لا بد أن يجد المحامون المخرج القانوني لما قام به.

وربما قام المحامون بعمل ذلك عن طريق إعادة تفسير القوانين لجعلها أكثر تسامحًا، أو بوضع إطار سلطة الرئيس بصفته القائد العام للقوات المسلحة بشكل يمنع تدخل الكونجرس.

لكن كثيرًا ما كان أدينجتون يعتمد على فكرة أسهل كانت متضمنة في سؤاله العدائي الأصلي لي وهي أن الدستور يمكن الرئيس من ممارسة سلطات الامتياز لفعل ما هو ضروري في حالات الطوارئ لحماية البلاد. ونحن، رغم ذلك، نمر في الواقع بحالة طوارئ؛ حيث نمر بها منذ أعلن الرئيس بوش في الرابع عشر من سبتمبر 2001 قائلاً: «هناك حالة طوارئ وطنية بسبب الهجمات الإرهابية على مركز التجارة العالمي بنيويورك، وعلى نيويورك، والبنتاجون، وبسبب التهديدات المستمرة الحالية بشن هجمات أخرى على الولايات المتحدة».[18]

ولا تعد فكرة منح الهيمنة الطارئة لسلطة تنفيذية بفكرة مجنونة - كما فسرها البعض. فربما حصل أدينجتون على الفكرة من أبراهام لينكولن، وهو الرئيس الذي كن له الإعجاب وتدارس حياته بعناية، والذي كان محور نقاشنا في أغلب الأحيان. وردًّا على أزمة الانشقاق التي بدأت عندما أطلقت القوات الكونفيدرالية النار على حصن سامتور، زوّد لينكولن عدد الجيوش واقترض المال من رصيد الولايات المتحدة، وهما السلطتان اللتان أعطاهما الدستور للكونجرس، وقد علّق أوامر الإحضار في العديد من الأماكن بالرغم من أنّ أكثر الخبراء الدستوريين، في ذلك الوقت وحتى الآن، كانوا يعتقدون أنّ الكونجرس هو الوحيد الذي يمكن أن يقوم بعمل هذا، وقد فرض لينكولن الحصار على الجنوب بدون موافقة واضحة من الكونجرس؛ وسجن آلاف المتعاطفين مع الجنوب ومشعلي الحرب بدون أيّ تهمة أو إجراءات قانونية؛ كما تجاهل الأمر القضائي الصادر عن رئيس المحكمة العليا بإطلاق سراح سجين تم احتجازه بشكل غير قانوني.[19]

ولم يقم أيّ رئيس قبل ذلك، أو منذ أن قام لينكولن بفعلته، بمثل هذا التجاهل للتقاليد الدستورية، ربما لأنه لم يقم أيّ رئيس بمواجهة مثل هذا التهديد الوشيك لوجود الأمة. ومع ذلك فقد أبلغ لينكولن الكونجرس بكلّ هذه الأفعال، ودافع عما قام به علنًا على اعتباره ضرورة لمواجهة الأزمة، وطلب من الكونجرس التصديق عليها. وقد أخبر لينكولن الكونجرس في خطابه الذي ألقاه

في الرابع عشر من يولية 1861، والذي اتفق تمامًا مع نموذج «لوك –جيفرسون»، أن العديد من هذه الإجراءات «سواء كانت قانونية تمامًا أو لا، تمت المخاطرة بها تحت شعار ما بدا أنه مطلب شعبي وضرورة عامّة، مع وجود الثقة في ذلك الوقت كما هي الآن في أنّ الكونجرس سيقوم بالتصديق عليها بسهولة».[20]

ولكن في النهاية تجاوز لينكولن الامتياز المحدد من قبل كل من لوك وجيفرسون ووضع البذور لفكرة مختلفة تمامًا وأكثر خطورة؛ وهي أنه يحق للرئيس بموجب القانون أن يقوم بفعل ما يرى أنه ضروري لحماية الأمة. يتطلب الدستور من كلّ المسئولين الفيدراليين القسم على «دعم هذا الدستور» لكنّه يتطلب من الرئيس وحده القسم على بذل أفضل ما بوسعه، لـ«الحفاظ على دستور الولايات المتحدة وحمايته والدفاع عنه»، وقد اعتقد لينكولن أن هذا القسم الخاص يخوله «واجب [دستوري من نوع خاص] وهو الحفاظ، بكل الوسائل الضرورية، على تلك الحكومة وتلك الأمة التي يعد فيها ذلك الدستور هو القانون الأساسي»، وقد اعتقد «أنّ الإجراءات، وإن كانت غير دستورية، قد تصبح قانونية إذا أصبحت ضرورية للحفاظ على الدستور من خلال حماية الأمة».[21]

ويقول المؤرخ آرثر إم شليسينجر أن هذا كان «أسلوبًا مبتكرًا تمامًا».. «فبينما كان جيفرسون مثل لوك يرى السلطة الطارئة كسلاح خارجي يتعدى حدود الدستور، كان لينكولن يرى أنّ الأزمات جعلت من تلك السلطة الطارئة بشكلٍ ما سلطة دستورية».[22] لقد كان من الإبداع قيام فرانكلين روزفلت، والذي قام أيضًا بدراسة لينكولن عن قرب، بهذا العمل. وفي أواخر صيف عام 1942، كان روزفلت يخطّط لأول عملية هجومية تحالفية كبيرة والتي تدعى «طورش» حيث تم وضع خطة غزو شمال إفريقيا؛ حتى يهيمن على البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، فقد واجه روزفلت مشكلة أكثر حساسية وإلحاحًا بكثير في الوطن: وهي التضخم الاقتصادي، وتم تشريع قانون طارئ للتحكم بالأسعار في وقت سابق من ذلك العام وهو ما منع الحكومة من أن تحظى بسلطة فرض الحد

الأعلى المناسب لسعر المزارع. وقد كانت النتيجة زيادة حادة في سعر المواد الغذائية الأساسية، الأمر الذي أثقل كاهل الأسر الفقيرة بشكل أقوى.

وقد لاحظ المؤرخ كينيث ديفيس أن «المجهود الحربي ككل يمكن أن ينجو من الفشل الذريع في عملية «طورش» ولكنه لا يستطيع أن ينجو من التضخم الاقتصادي السريع التقلب الذي نتعرض لخطره الآن».[23] ومع ذلك، واجه روزفلت الكونجرس، الذي كان يرفض إعادة النظر في قوانين مراقبة الأسعار في الفترة التحضيرية للانتخابات النصفية لعام 1942، وبعد إجراء المباحثات مع مستشاريه، هدَّد الكونجرس لدفعه للتحرك، مخبرًا إياه في عيد العمال بأنه إذا لم يقم بإلغاء قانون مراقبة الأسعار قريبًا، فإنه سيتجاهله. وقد حذر روزفلت الكونجرس مستخدمًا كلمات مماثلة تقريبًا لتلك التي غالبًا ما كان أدينجتون يخاطبني بها قائلًا: «يمتلك الرئيس السلطات، وفقًا للدستور ووفقا لقوانين الكونجرس التي تخول له أن يأخذ الإجراءات الضرورية لتفادي الكارثة التي تتعارض مع الفوز بالحرب» وقال أيضًا: «في حالة ما إذا أخفق الكونجرس في التصرف وبشكل مناسب، فسأتحمل أنا المسئولية، كما سأقوم أنا بالتصرف.[24] وقد أذعن الكونجرس بعد مرور شهرٍ واحد.

ومن ثم لم يكن أدينجتون يخاطر كليًا عند التفكير في أن الرئيس بوش، مثل فرانكلين روزفلت وإبراهام لينكولن، كان لديه الحق وفقًا للدستور لأن يقوم بعمل اللازم لحماية البلاد في حالات الطوارئ. لكن أدينجتون ذهب بهذه الفكرة إلى أبعد مما ذهب إليه كل من روزفلت ولينكولن؛ فقد قام مستشارو روزفلت بحثّه على اللجوء إلى سلطة الطوارئ التي يتمتع بها لتجاهل قانون مراقبة الأسعار حتى دون أن يستشير الكونجرس. لكن على الرغم من أن روزفلت كان له وجهة نظر واسعة النطاق بشكل غير عادي حول سلطاته الرئاسية، فقد كان «يرفض بشدة»، طبقًا لديفيس، أن يتخذ الخطوة التي كانت تعتبر «وظيفة تشريعية دستورية طبيعية» خاصة أنه كان من الواضح أن التحكم بالأسعار لا يقع ضمن سلطاته العسكرية؛[25] ولذا قام روزفلت بعمل تسوية: حيث أكد على سلطة الطوارئ الاستثنائية، لكن بالطريقة التي أجبرت الكونجرس نفسه على التصرف.

فقد قام لينكولن بادعاء وممارسة سلطات الطوارئ المماثلة ولكنه كان أيضًا مراعيًا لامتيازات الكونجرس وقواعد الدستور. فقد طالب بسلطة الطوارئ لممارسة السلطات التي احتفظ بها الكونجرس لنفسه، لكنه قام بذلك فقط حتى يتسنى للكونجرس الانعقاد، بدعوة من لينكولن، حتى يصدِّق على أعماله أو يرفضها.

ولم يكن لدى أدينجتون مثل هذه الميول، بل على العكس من ذلك فقد شرع هو ورئيسه قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر في إلغاء ما رأوا أنه تدخل غير شرعي للكونجرس في السلطة التنفيذية «الأحادية»* استمر على مدى عقود طويلة. وقد حازت عبارة «السلطة التنفيذية الأحادية» والتي كانت محور المناقشة لوقت طويل، شهرة استخدام واسعة لأول مرة في الثمانينيات عندما استخدمت إدارة ريجان الفكرة للتضييق على محاولات الكونجرس الرامية إلى تقييد سلطة الرئيس من خلال تنصيب مسئولين ومكاتب تنفيذية لا تخضع لتوجيهات الرئيس السياسية. وقد بدأ الصحفيون منذ خريف عام 2004 استخدام تعبير «السلطة التنفيذية الأحادية» لتوضيح وجهة نظر تشيني وأدينجتون المختلفة للغاية والتي تنص على أن الكونجرس لا يستطيع تقييد امتيازات القائد الأعلى بشكل مبالغ فيه أثناء وقت الحرب. وصرحت دانا ميلبانك الصحفية بجريدة واشنطن بوست في أول مقال صحفي رئيسي يستخدم التعبير بالأسلوب الجديد — صرحت قائلة: «حتى في البيت الأبيض الذي عرف عنه ولاؤه للفلسفة المحافظة، فإن أدينجتون معروف بأنه من الأنصار الموالين للفلسفة الغامضة التي تدعى بالنظرية التنفيذية الأحادية التي تؤيد وجود رئيس يتمتع بسلطات غير تقليدية.[26]

وبعد فترة (ولكن ليس في البداية)، بدأ البيت الأبيض في استخدام عبارة «السلطة التنفيذية الأحادية» ليس فقط في معناها التقليدي المستخدم في

* المقصود بالأحادية أن الرئيس وحده هو المسئول عن السلطة التنفيذية وأنه لا يمكن للكونجرس أن يملي عليه أفعاله وقد ثار الجدل بشأن أحقية الكونجرس في التدخل في السلطة التنفيذية بسبب الاختلاف في تأويل المادة 2 من الدستور الأمريكي. (المراجع)

الثمانينيات ولكن أيضًا في شكلها الأحدث الأكثر عدوانية. ففي أحد بيانات التصديق الشهيرة، على سبيل المثال، والتي كان لأدينجتون بلا شك يد فيها، أعلن الرئيس أنّه سيفسر القيود التي فرضها قانون معاملة المعتقلين لعام 2005 (The 2005 Detainee Treatment Act) على سلطاته في استجواب المعتقلين «على نحو يتفق مع السلطة الدستورية للرئيس التي تتيح له الإشراف على السلطة التنفيذية الأحادية وبصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، وعلى نحو يتفق مع القيود الدستورية المفروضة على السلطة القضائية، وهي القيود التي ستساعد الكونجرس والرئيس في تحقيق هدفهما المشترك؛ وهو حماية الشعب الأمريكي من الهجمات الإرهابية الأخرى».[27]

وترجع الجذور الأولية لوجهات النظر التي انتهت إلى بيان التصديق هذا الصادر عام 2005 إلى السبعينيات، عندما كان ريتشارد تشيني كبير موظفي البيت الأبيض في عهد الرئيس جيرالد فورد أثناء العامين الأخيرين من فترة رئاسته، وهو التوقيت الذي كان فيه الكونجرس الذي أصبح عنيفًا بعد أحداث ووترجيت - منشغلاً في وضع العديد من القوانين التي كبلت أيدي الرئيس بشكل يدعو للضيق في عالم ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وقد كان تشيني بجانب الرئيس أثناء الفترة التي قال عنها لاحقًا إنها «أحلك أوقات الفترة الرئاسية الحديثة من حيث السلطة والشرعية»، كما أنه قضى بقيّة حياته المهنية العامّة المتميزة في محاولة إعادة الرئاسة إلى ما رأى أنه مكانتها الشرعية».[28] ولقد بدأ أدينجتون في اعتناق وجهات نظر مماثلة عندما كان محاميًا صغيرًا في وكالة الاستخبارات المركزية في أوائل الثمانينيات. ويتذكّر الزملاء في وكالة الاستخبارات المركزية أدينجتون كشخص هادئ ومثقف نسبيًّا، بعيدًا كل البعد عن بيروقراطية تقطيب الجبين الصفيقة التي أصبح عليها لاحقًا. لكن كانت خبرته في التعامل مع القيود غير المسبوقة التي فرضها الكونجرس، للمرة الثانية في السبعينيات، على وكالة الاستخبارات المركزية والرئاسة هي التي قادت أدينجتون للاعتقاد، بحسب ما قال أحد المحامين الكبار السابقين في وكالة الاستخبارات المركزية، بأنه «قد تم إضعاف الرئاسة بشدة» وأنه من «المفترض في السلطة التنفيذية أن تكون قوية جدًّا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية».[29]

وبحلول عام 1987، كان كل من تشيني وأدينجتون متوافقين بكل ما تحمله الكلمة من معنى فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية، فكانت لهما نفس الرؤية بشأن تقرير الأقلية الصادر عن اللجان التابعة للكونجرس التي تحقق في قضية إيران - كونترا.

وتعود فضيحة إيران - كونترا إلى الجهود التي بذلها أوليفر نورث في البيت الأبيض لتحويل إيرادات البيع السري للأسلحة إلى إيران لدعم قوات الكونترا الثورية بنيكاراجوا، ومن ثم التحايل على الحظر الذي فرضه الكونجرس على تخصيص أموال لهذا الغرض. وقد ذكر تقرير الأغلبية الصادر عن لجنة التحقيق الناقدة أن «مجموعة صغيرة من المسئولين الكبار اعتقدوا أنّهم هم وحدهم من يعرفون الصواب». وكان هؤلاء الرجال «يعتبرون معرفة الآخرين في الحكومة بأفعالهم بمثابة تهديد لأهدافهم». [30] وذهب تقرير الأغلبية إلى أنّ السياسات التي عمل بها في عملية إيران-كونترا كانت نتاج «السرية، والخداع، واستنكاف القانون»، علاوة على «ازدراء جهود الكونجرس لأداء دور الإشراف الدستوري في مجال السياسة الخارجية».[31]

وقد اختلف تقرير الأقلية بشدّة مع ذلك؛ حيث زعم هذا التقرير الذي تم إصداره باسم ريتشارد تشيني الذي كان نائبًا آنذاك وباسم سبعة آخرين من أعضاء الكونجرس، بينما بحثه ديفيد أدينجتون وهو أحد مستشاري اللجنة - زعم أنّ تقرير الأغلبية اعتمد على «النظرية التي تذهب إلى المبالغة في نطاق سلطات الكونجرس فيما يخص السياسة الخارجية؛ الأمر الذي يعد في حد ذاته جزءًا من المشكلة». وقد أوضح تقرير الأقلية أنّ الكونجرس كان ينبغي أن يلام للسياسات التي انتهجها بشأن إيران - كونترا، والتي كان السبب فيها ما شعر به البيت الأبيض من «إحباط مشروع حيال السلطة التشريعية لإساءة استخدامها للسلطة وترددها».[32] ثم بدا التقرير في تقديم نقاش علمي رائع شغل اثنتين وعشرين صفحة ليبين أنّ الكونجرس قد تجاوز سلطته في التضييق على الرئاسة. وقد أشار التقرير إلى أنّ «وجهة النظر غير المحدودة لسلطة الكونجرس بدأت الانتشار في السبعينيات، في أعقاب حرب فيتنام»، ثم استشهد بمائتي عام من

التاريخ الدستوري لإثبات أنّ وجهة النظر تلك كانت خطأ.[33] وقد خلص تقرير الأقلية إلى أن «الكثير، إن لم يكن كل الأفعال التي قام بها ممثلو الحكومة الأمريكية والتي تم الادعاء بأنها تتعارض مع تعديلات بولاند، كانت مصونة دستوريًّا ضدّ أي قيود يفرضها الكونجرس»، وإلى أن «السلطة التنفيذية لم تكن ملزمة بالانصياع للمساعي غير الدستورية الرامية إلى تقييد سلطات الرّئيس».[34] وبعد مرور عشرين عامًا تقريبًا، وفي ذروة الخلاف حول برنامج مراقبة الإرهابيين لإدارة بوش الابن يشير تشيني مرة أخرى بكل فخر إلى تقرير الأقلية الغامض على أنه تقرير «جيد جدًّا من حيث عرض وجهة نظر قوية بشأن امتيازات الرئيس فيما يتعلق بالتصرّف خاصةً في أمور السياسة الخارجية والأمن القومي».[35]

وبعد مرور بضع سنوات على قضية إيران - كونترا، قدم وزير الدفاع تشيني، وفقًا لتوجيهات مستشاره العام ديفيد أدينجتون، تصورًا مماثلًا واسع النطاق بشأن السلطة الرئاسية؛ ففي تقديمه المشورة إلى الرئيس بوش الأب رأى أن الدستور يخول له السلطة لغزو العراق دون تفويض من الكونجرس. وقد أدلى تشيني بشهادته أمام الكونجرس على أن الرئيس بوش لم يطالب «بأيّ تفويض إضافي من الكونجرس» قبل مهاجمة العراق.[36] وقد قال تشيني لاحقًا: «لم أكن متحمسًا للذهاب إلى الكونجرس للمطالبة بتفويض إضافي للسلطة»، وأضاف: «لقد كنت قلقًا من أنّهم ربما يصوّتون بـ«لا» وهو الأمر الذي قد يجعل الحياة أكثر صعوبة علينا»،[37] وكان ذلك استباقًا مثاليًّا للحجج التي سينجح بها بعد عقد من الزمان في إقناع إدارة بوش الابن بعدم السعي للحصول على دعم الكونجرس في شن الحرب على الإرهاب.

وقد ذكر أن كولن باول قال إن ديفيد أدينجتون «لا يهتمّ بالدستور».[38] إذا كان باول قد قال هذا، فقد كان مخطئًا، فدائمًا ما كان بحوزة أدينجتون نسخة بالية من الدستور في جيب معطفه، وغالبًا ما كان يخرجها ويقتبس منها بكل فخر واعتزاز. وقد بدا أنه هو ورئيسه تشيني مهتمين للغاية بالدستور ولكن بالشكل الذي فهماه عليه؛ ولهذا فقد قاتلا بضراوة لإرجاع الرئاسة إلى ما رأيا أنه مكانتها الدستورية الشرعية؛ ولذا أخبر تشيني والرئيس كبار المساعدين

في مستهل فترته الرئاسية الأولى بأن الرؤساء السابقين «أضعفوا» السلطة الرئاسية، وأنّهم أرادوا «إعادتها» إلى مكانتها حتى يتسنى لهم أن «يقوموا بتسليم رئاسة أقوى بكثير» إلى من سيخلفونهم.[39] وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، استخدم جونزاليس وأدينجتون هذه الكلمات كتعويذة سحرية عندما كنّا نقرّر ما إذا سنكون عدائيين في الحرب على الإرهـاب وإلـى أي حد سنتمادى.

وقد كان هذا الالتزام الضمني نحو توسيع نطاق السلطة الرئاسية هو ما ميز إدارة بوش عن إدارتي لينكولن وروزفلت؛ فلم يواجه أيّ من لينكولن وروزفلت القيود التي واجهها الرّئيس بوش والتي فرضها الكونجرس على القرارات الرئاسية. ومن ثم، فإن حاجتهما لتأكيد الامتيازات الرئاسية أمام الكونجرس لم تكن ملحة كبوش. لكن لم يكن أيّ من لينكولن أو روزفلت من أصحاب أيديولوجية محددة للسلطة التنفيذية. وكان لينكولن دائمًا يشعر بالقلق حيال مزاعمه غير المسبوقة للسلطة الرئاسية؛ ولذا فقد قام ببذل جهود عامة متقنة لتوضيحها، كما أنه أراد دعم الكونجرس بشكل دائم تقريبًا. أما روزفلت فكان أقل خجلاً حول ممارسة سلطات الرئيس الواسعة. لكنّه كان يتحرى المشورة على نطاق واسع قبل ممارستها، كما أنه كان يستخدم السلطة كسبيل أخير لتحقيق ما اعتقد أنه كان غاية ضرورية، وليس كجزءٍ من برنامج عدواني لتوسيع نطاق السلطة الرئاسية لمجرد امتلاكها فقط.

ولم يشعر أي من نائب الرئيس تشيني وديفيد أدينجتون، وبالتالي الرئيس بوش وألبرتو جونزاليس بتأنيب الضمير في هذا الموضوع؛ إذ لديهم التزام مشترك نحو توسيع نطاق السلطة الرئاسيـة التي كانوا ولفتـرة طويلـة متلهفين لتطبيقها. وليس من الصائب القول، كما فعـل البعـض، إن هؤلاء الرجال استغلوا هجمات الحادي عشر من سبتمبـر لتطبيـق أجنـدة متطرفـة تلبـي مصالح الرئيس، فقد كان مفهومهم المستغرب عن الامتيازات الرئاسية قـد أثّـر على كلّ شيء قاموا بفعله للتصدي للتهديد اللاحق لأحداث الحادي عشر من سبتمبر.

لقد كانت مواجهتي مع ديفيد أدينجتون هذا الصباح في مكتب مستشار البيت الأبيض واقعة صغيرة في إحدى القصص التي تتم الاستهانة بها في الحرب على الإرهاب: الصراع اليومي داخل إدارة بوش بين خشية وقوع هجوم آخر، وهو الأمر الذي يجعل المسئولين يبذلون أقصى جهدهم لمنعه، والخوف الموازي من انتهاك القانون؛ مما يثبط رغبتهم في الحيلولة دون وقوعه. فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، شعرت إدارة بوش بالخوف على أمن الأمة بقدر الخوف الذي شعر به فرانكلين روزفلت. ولكن مفهوم روزفلت السياسي حول القيود القانونية كان قد تلاشى بشكل كبير. وبحلول عام 2001، تم تغييره بمفهوم قانوني متشدد حول القيود غير المسبوقة المفروضة على الرئاسة وقت الحرب. فعندما بدأ الرّئيس بوش وكبار مستشاريه إصدار الأوامر بشأن القيام بالأعمال العدوانية التي اعتقدوا أنها ضرورية لأحوال ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر - مثل الأعمال العسكرية السرية، والمراقبة، والاعتقال، والاستجواب، والمحاكمات العسكرية، وما شابه ذلك - صادفوا هذه القيود للمرة الأولى وانخرطوا في صراع كبير.

ولم تكن المشكلة الرئيسية تكمن في مواجهة كبار المسئولين للخطر القانوني المحتمل، ولكنها كانت تكمن في القلق الكبير لهؤلاء المسئولين حول انتهاك القانون والمثول فيما بعد أمام هيئة محلفين كبرى أو في محكمة. ولكنّهم رغبوا كالمعتاد في تحمّل المخاطر لتحقيق المسئوليات الهائلة التي اضطلعوا بها لحماية البلاد، كما اعتقد العديد منهم، ضمنًا على حسب اعتقادي، أنّه من المحتمل أن يتم العفو عنهم إذا تعدوا الحدود عن طريق الخطأ في تنفيذ أوامر الرّئيس.

لقد تمثلت المشكلة الرئيسية في التأثير الذي تركته عملية تقنين الحرب والاستخبارات على صغار المسئولين في وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي، ولا يستطيع البيت الأبيض أن ينفّذ خططه للقضاء على القاعدة بدون تعاون الجيش والاستخبارات البيروقراطيين. ولكن في الثمانينيات والتسعينيات أصبحت هذه الأنظمة البيروقراطية - وخاصةً في

مجتمع الاستخبارات - غير راغبة في تحمّل المخاطر من الناحية المؤسسية. وقد كانت التحقيقات التي أجراها كل من تشرش وبايك في السبعينيات وفضيحة إيران-كونترا في الثمانينيات قد علمت مجتمع الاستخبارات القلق مما استنكرته إحدى الدراسات الصادرة عن مجلس العلاقات الخارجية عام 1996 ووصفته بأنه «عقوبة رجعية الأثر»؛ وهذا يعني أنه مهما كان الدعم السياسي والقانوني الذي يحصل عليه موظف الاستخبارات قبل المشاركة في الأعمال العدوانية، فإنه سيقع تحت طائلة العقوبة بعد قضاء مهمته، وذلك من خلال مجموعة متنوعة من القواعد التي تم وضعها في بيئة سياسية مختلفة.[40] وقد أخبرت ميليسا بويل ماهل، وهي موظفة ميدانية لوكالة الاستخبارات المركزية بالشرق الأوسط - زملاءها شبه مازحة: «قد نتناول الأمور ببساطة إذا تسلمنا في الوقت الذي نكون فيه مكلفين بالعمل في برنامج سرّي - رسالة التوبيخ مع الأوامر الصادرة؛ نظرًا لأن تسلّم إحدى هذه الرسائل قد بات أمرًا حتميًا».[41]

وقد عزز هذا الحذر المتزايد حشد المحامين الذين ظهروا في الجيش والمؤسسة المخابراتية لترجمة القوانين المتضاعفة وتوفير غطاء لأولئك الذين تمت مطالبتهم بالتصرف بالقرب من الحدود القانونية. وفي السبعينيات، كان ما لدى وكالة الاستخبارات المركزية مجرد حفنة من المحامين. ولكن بينما ازدادت القيود القانونية حول أنشطة وكالة الاستخبارات المركزية، وعلى الرغم من الاختزال الكبير في عدد الموظفين في التسعينيات، ارتفع عدد المحامين بوكالة الاستخبارات المركزية تدريجيًا، حتى وصل اليوم إلى ما يزيد على مائة، وقد ازداد عدد المحامين في وزارة الدفاع بدرجة أكبر بكثير أثناء هذه الفترة، حتى بلغ في وقتنا الحالي أكثر من عشرة آلاف، لا تشمل الجنود. وكلما ازداد عدد المحامين ازداد تأثيرهم. وقد ازداد سعي القادة وموظفي الاستخبارات الذين يسعون إلى تجنب «العقوبة رجعية الأثر»، إلى الحصول على موافقة المحامين قبل بدء العمل. فإذا قال المحامي «لا» فإن للمسئول العذر المثالي لعدم تنفيذ العمل المسند إليه، أما إذا قال المحامي «نعم» فيكون للمسؤول حصانة قوية من المساءلة القانونية أو الزج في السجن، ومن ثم أصبح الحصول على رأي المحامين وسيلة من وسائل تفادي كلٍ من اللوم والسجن.

ويعتبر المحامون بطبيعتهم وبما يتلقونه من تدريب زمرة حذرة من البشر، وكلما ازدادت قوّتهم ازداد حذرهم. وقد شكا السيناتور بوب جراهام، الديمقراطي البارز في لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ، بعد مرور عام واحد على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أثناء جلسات التعيين لسكوت مولر في منصب المستشار العام لوكالة الاستخبارات المركزية قائلًا: أعلم من خلال عملي في هذه اللجنة على مدى السنوات العشر الماضية أن المحامين في وكالة الاستخبارات المركزية قد حادوا في بعض الأحيان عن المخاطرة عند تقديمهم المشورة لعملائهم». وقد شعر السيناتور جراهام والعديد من الآخرين في لجان استخبارات مجلسي الشيوخ والنواب في كلا الطرفين بالغضب الشديد حول ما أطلق عليه جراهام «المحاماة الحذرة» في وكالة الاستخبارات المركزية. وقد أخبر جراهام مولر: «أننا لسوء الحظ، لا نعيش في الأوقات التي كان يمكن أن يقول فيها المحامي (لا) لعملية ما فقط ليلعب بالطريقة الآمنة»، حيث «نحتاج إلى فئة متميزة من المحامين العدوانيين الذين يقدمون المشورة القانونية الدقيقة والصحيحة، لا نحتاج المحامين الذين يقولون (لا) لعملية قانونية فقط؛ لأنه من الأسهل عليهم أن يضغطوا على المكابح». هذا هو ما خلص إليه جراهام من خلال مطالبة مولر بتقديم «مشورة قانونية تحقق السبق وتمكّن العاملين من أداء وظائفهم بسرعة وبعدوانية ضمن حدود القانون والتشريع».(42)

ويكشف مقال السيناتور جراهام معضلة محامي الأمن القومي الرئيسية؛ إذ يتم انتقاده لحذره المفرط، وضغطه على المكابح، وللعبه بالطريقة الآمنة في عالم خطير لا يمكن فيه الخوف من المجازفة. لكنّه في الوقت نفسه يكون حريصًا على تقديم مشورة قانونية «سليمة، دقيقة» ضمن «حدود» القانون. وإنه لمن المستحيل في أغلب الأحيان القيام بكلا الأمرين؛ ذلك لأن القوانين التي تحكم وكالات الاستخبارات في أغلب الأحيان لا تكون واضحة بل مليئة بالتعقيدات. وعندما يسأل عملاء الاستخبارات المحامين عما إذا كانت أعمال مكافحة الإرهاب العدوانية قانونية، لا تثب الأجوبة الواضحة دائمًا من صفحات القانون الأمريكي. وغالبًا يكون أفضل ما يمكن أن يقوم به المحامي هو تحديد

درجات المخاطر القانونية، والنصح بأنه كلما اقترب العميل من القضايا المعقدة التي تنتمي لفئة المحرمات القانونية، ازداد الخطر القانوني الذي سيتعرض له، حتى عندما يكون القانون واضحًا، فإن المحامين أحيانًا ما يقدمون تفسيرات مبهمة لخدمة جدول أعمال منفصل. وبينما سيقوم بعض المحامين باستخدام المراجعة القانونية كفرصة لإقحام معتقداتهم حول مدى ملاءمة العمل المقترح، أو لخدمة المصالح المؤسساتية البيروقراطية الخاصة بهم، فسيحاول آخرون حماية ظهورهم؛ تحسبًا لحدوث أي خطأ وذلك بإعطاء أجوبة غير قاطعة في الوقت الذي يمكن أن تكون فيه إجاباتهم القاطعة هي الأكثر ملاءمةً. ومهما كان مصدر المشورة القانونية، فإن الضعيف منها يصيب الرجال والنساء ممن يطالبون باتخاذ إجراء عدواني ويريدون معرفة مدى قانونية ما هم على وشك القيام به — بالحنق — وإذا ما سمعوا أحد المحامين الحكوميين يتحدّث عن الأمور المبهمة ودرجات الخطر، تجدهم يترددون على نحو مفهوم وبشكل واضح، وخاصة إذا كانت القوانين الجنائية معمولًا بها.

ولم يكن المحامون هم المساهمين الوحيدين في سياسة تجنب المجازفة؛ فقد كان المفتشون العموم أيضًا يطبقون أحيانًا «العقوبة رجعية الأثر» على المحامين أنفسهم، الأمر الذي يجعل المحامين أكثر حذرًا من المعتاد. ويقوم المفتش العام التابع لكل وكالة بمراجعة ممارسات الوكالة من حيث الإهمال، والاحتيال، وسوء الاستخدام، كما يمكن أن يقوم المفتشون العموم بعمل التحقيقات الجنائية وعمل الإحالات الجنائية إلى وزارة العدل. ويقوم العديد منهم أيضًا بتطبيق معايير قيمة، والتي تكشف الممارسات السيئة وتوصي بالتحسينات. وقد قام المفتش العمومي بوزارة العدل، على سبيل المثال، بعمل رائع أثناء الفترة التي قضيتها هناك. ومع ذلك، فقد كان لى تجربة مختلفة مع مكتب المفتش العام لوكالة الاستخبارات المركزية، ففي أحد التحقيقات بشأن بعض المسائل القانونية التي كنت أعرف عنها الكثير عن محققي وكالة الاستخبارات المركزية من المفتشين العموم، انتقد محققون بمكتب المفتش العام لوكالة الاستخبارات التفسيرات القانونية المعقدة التي وضعها المحامون في مكتب المستشار العام لوكالة الاستخبارات المركزية تحت وطأة الظروف

الصعبة. وقد رأيت المحققين على أنهم مدعون عدوانيون يسعون لاصطياد فريستهم بدلاً من كونهم مراقبين محايدين متعاونين يحاولون تحسين عمل الوكالة. وعندما سألتهم ما إذا كانوا يشعرون بالقلق من أن يكون لهذا الموقف تأثير مخيف، وضار على المحامين بوكالة الاستخبارات المركزية، ومن ثم على الوكالة نفسها، أجابوا بأن ذلك ليس من شأنهم. ويمكنني فقط أن أتخيّل التأثير المدمّر لهذا الموقف على المحامين بالوكالة الذين ضغط عليهم السيناتور جراهام والآخرون بشكل يومي حتى لا يشاركوا في «المحاماة الحذرة».

وقد اجتمعت كلّ هذه العوامل لخلق ثقافة تعجيزية تقوم على تجنب المجازفة وذلك في الجيش، والمؤسسات الاستخباراتية على وجه التحديد قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وردًّا على تفجيرات القاعدة للسفارات الأمريكية عام 1998 في دار السلام بتنزانيا، ونيروبي بكينيا، فقد أصدر الرّئيس كلينتون عدة تفويضات سرية لوكالة الاستخبارات المركزية للعمل مع عناصر من القبائل الأفغانية لأسر أسامة بن لادن، وقتله إذا لزم الأمر. وقد كان أسامة بن لادن في مرمى بصر وكالة الاستخبارات المركزية، لكن كل شخص في وكالة الاستخبارات المركزية يعلم بأمر القرار التنفيذي رقم 12333، الصادر في السبعينيات والذي يحظر الاغتيالات. كما عرف كلّ شخص أيضًا مصير روبرت باير، الضابط الأمريكي بوكالة الاستخبارات المركزية الذي تم استدعاؤه، في خضم تنظيم المعارضة ضد صدام حسين في عام 1995، إلى الوطن إلى لانجلي لمواجهة نهاية مستقبله المهني وتحقيق مكتب التحقيقات الفيدرالي بتهمة التآمر لقتل صدام حسين.[43] ويعد هذا أحد الأسباب الذي أصرّ من أجلها جورج تينيت وكبار المديرين الآخرين بوكالة الاستخبارات المركزية على أن يكون البيت الأبيض واضحًا بلا أي غموض فيما يتعلق بما تم تفويض وكالة الاستخبارات المركزية لعمله بشأن بن لادن. وقد أشار ستيف كول في كتابه «حروب الأشباح» *(Ghost Wars)* الذي يعد أكثر الكتب شموليةً لتاريخ ونشاط وكالة الاستخبارات المركزية في أفغانستان قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر - قائلاً: «إن المديرين بوكالة الاستخبارات المركزية يتقيدون من

المنطلق التاريخي بقراءة [تفويضاتهم] المكتوبة بشكل حرفي» وأضاف: «وعندما لم تكن الكلمات واضحة، كانوا يوصون ضبّاطهم بالحذر في الميدان».[44]

ولم يأت التفويض الواضح الذي أرادته وكالة الاستخبارات المركزية قطّ، وقد وافق مكتب الاستشارات القانونية في عهد كلينتون على أن حظر عملية الاغتيال لا ينطبق على الأهداف العسكرية، مثل أسامة بن لادن الذي شكّل تهديدًا وشيكًا للولايات المتحدة الأمريكية، [45] وحتى ذلك الحين كان كل شيء على ما يرام. لكن بعد ذلك ظهر الغموض؛ حيث عارض المحامون بوزارة العدل والبيت الأبيض عملية قتل غير مقيدة تنفذ ضد بن لادن، وأباحوا قتله فقط إذا كان الأمر ضروريًا للدفاع عن النّفس أثناء اعتقاله بشكل قانوني. وقد كان هذا التباين سيئًا بما فيه الكفاية من منظور وكالة الاستخبارات المركزية، ولكن ازداد الأمر سوءًا برفض المحامين توضيح معنى الدفاع عن النّفس، أو ما يتعلق بمدى خطورة التهديد الذي يجب أن يمثله بن لادن قبل إمكانية البدء في عملية وكالة الاستخبارات المركزية. وطبقًا لكول، فقد أدى «حجم التذبذب» في التفويض إلى قلق وكالة الاستخبارات المركزية حيث إنه «إذا فسدت عملية في أفغانستان، فإنه سيتم اتهامهم بالتصرّف خارج نطاق المذكرة»[46]. وقد قاد الخوف من العقوبة رجعية الأثر – والذي نتج عن التفويضات القانونية الحذرة – وكالة الاستخبارات المركزية إلى التخلّي عن العملية العسكرية السرية.[47]

وفي هذه الحادثة والعديد من الحوادث الأخرى قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أخفق ضبّاط الاستخبارات الذين اعتراهم الخوف من المحامين الحذرين– في اتخاذ الإجراءات التي ربّما كانت لتمنع هجمــات الحادي عشر من سبتمبر. وقد كانت وكالة الاستخبارات المركزية، بحسب ما ورد في تقريــر لجنة الحــادي عشــر من سبتمبـر، «تتجنـب المخاطـرة كمؤسســة»، كما شكل القانون والمحامون جزءًا كبيرًا من المشكلة؛[48] حيث إنه لم يجد تشجيع كبار المسئولين في وكالة الاستخبارات المركزية لضبّاطهم لشـراء بوليصـة تأمين المسئوليـة المهنيـة لتغطيـة المصروفـات القضائيـة التي سيتـم تحملهـا فـي التحقيقـات الجنائيـة المتوقعـة والتحقيقـات الأخـرى ذات الصلـة.[49] ويقـول

جيفري سميث،[50] مستشار عام سابق بوكالة الاستخبارات المركزية: «أعتقد أنه لمن المزعج جدًّا أن نمتلك نظامًا حكوميًّا يطالب الشباب من الرجال والنساء بالذهاب إلى الخارج وتحمّل المخاطر الهائلة من أجله وبعد ذلك يقول عذرًا، بالمناسبة، ربما قد تحتـاج للحصول على التأمين اللازم للحصول على مستشار لأننا قد نقرّر أن نحاكمك غدًا لما نطالبك بعمله اليوم»، ويقول روبرت بايـر الذي كان يحتـل منصبًا يمكنـه من معرفة الأمر - إن الإشارة التي يرسلها التأمين واضحة: «لا تقبل بالمهام الخطرة. لا تشتـرك في أيّ انتهاك أو انتهاك محتمـل للقانـون الأمريكـي؛ فقـط لا تقـم بفعل ذلك؛ فالأمر لا يستحق حيث لا تستطيع تحمّل نفقات المحامين. ولن تؤيدك المنظمة وعليك القبول بمهمة آمنة لطيفة؛ ولذا لا تقحم نفسك في الأخطار».[51]

أما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بالطبع، بدا التهديد الإرهابي مختلفًا كثيرًا، كما ازداد الضغط على وكالة الاستخبارات المركزية للمخاطرة. ولكن ظلت كلّ العوامل المؤسسية التي كانت تسهم في الإبقاء على فكرة اجتناب المخاطرة في موضعها، ووقفت عقبة أمام استراتيجية التصرف الفردي العدوانية للبيت الأبيض. ومن هنا صار مكتب الاستشارات القانونية أمرًا ضروريًّا. وأكثر من أي وكالة في الحكومة، فإن مكتب الاستشارات القانونية يوفر الغطاء القانوني اللازم للتغلّب على أسلوب تجنب المخاطرة البيروقراطي الذي يحث عليه القانون، وقد أخبرني أحد كبار المدّعين العموم بوزارة العدل ذات مرّة «أنه لمن المستحيل عمليًّا محاكمة شخص ما اعتمد بثقة على رأي مكتب الاستشارات القانونية، حتى إذا اتضح أن هذا الرأي كان خطأً»؛ و ذلك لأن مكتب الاستشارات القانونية يتحدث بالنيابة عن وزارة العدل التي تقوم بدورها بالمحاكمة بشأن انتهاكات القانون الجنائي. فإذا قام مكتب الاستشارات القانونية بتفسير أحد القوانين للسماح بفعل مقترح فإن وزارة العدل لن تحاكم أولئك الذين يعتمدون على هذا القرار. وحتى بالنسبة للمستشارين المستقلين فإنهم سيواجهون المتاعب إذا حاولوا ملاحقة أي شخص اعتمد بعقلانية على رأي مكتب الاستشارات القانونية. ويطبق هذا حتى إذا أثبتت المحكمة أن رأي مكتب الاستشارات القانونية كان خطأً. ومن نتائج حصول مكتب الاستشارات

القانونية على السلطة لتفسير القانون هي السلطة لمنح المسئولين الحكوميين ما يعد بشكل فعال عفوًا مقدّمًا عن الأعمال التي كادت تتخطى حدود القوانين الجنائية المبهمة. ويعد هذا هو الجانب الثاني لسلطة مكتب الاستشارات القانونية على قول (لا) ولوقف العمليات الحكومية؛ حيث تعد أحد أكثر السلطات البالغة الأهمية والخطورة في الحكومة: سلطة توزيع البطاقات المجانية للخروج من السجن.

وعلى الرغم من ذلك، فكما يتضح من مشورة عام 1998 الغامضة لاغتيال بن لادن، فإن مكتب الاستشارات القانونية كان يمكن أن يكون قليل الفائـدة إلى البيت الأبيض في فترة رئاسة بوش الابن بدون وجود شخص ما في المكتب يرغب في كتابة الآراء الواضحة والصارمة التي تدعم البرنامج الرئاسـي العدواني لمكافحة الإرهاب. وبفعل القدر، كان الشخص الوحيد في الحكومة الذي شارك تشيني وأدينجتون في وجهتـي نظر كلٍّ منهما حول السلطة الرئاسية وهو جون يوو - جالسًا في مكتب الاستشـارات القانونيـة يوم الحادي عشر من سبتمبر. (لقد كان الأمر بفعل القدر لأن أدينجتون وتشيني لم يعرفـا يوو قبل مجيئه إلى الحكومة، ولم تكن لهم علاقة بوضعه في مكتب الاستشارات القانونية). لقد كان يوو أكاديميًا بارزًا امتلك في مـداد قلمه الواثق كلّ السوابق الحاسمة منذ عصر التأسيس، والحرب الأهلية، والحرب العالمية الثانية وهي السوابق اللازمة لمساعدة الإدارة في الرد على تنظيم القاعدة. وبصفته خبيرًا في الحروب الرئاسية، فقد عرف عنـه براعتـه في صياغة الحجج المستقاة من التاريخ لدعم سلطة الرّئيـس في استخـدام القوة العسكرية بدون تفويض من الكونجرس. وقد اعتقـد أنّه عندما يقـوم الدستـور بتقليـد «السلطـة التنفيذيـة» للرئيـس، فإن ذلك يوفـر له كلّ السلطات العسكرية التي امتلكهـا مـلك إنجلتـرا فيمـا عـدا تلك المتوافـرة تمامًا للكونجـرس. وقـد اعتقد كذلك أنّ الكونجرس لا يستطيع أن يحدّ من سلطات الرّئيس العسكرية الواسعـة النطـاق، بمـا في ذلك حقــه في الردّ على الهجمـات الإرهابيـة والتهديدات.

وقد حددت المذكرة التي أرسلها يوو إلى البيت الأبيض في الخامس والعشرين من سبتمبر 2001، والتي كان عنوانها «سلطة الرّئيس الدستورية لشن عمليات عسكرية ضدّ الإرهابيين والشعوب التي تدعمهم» (The President's Constitutional Authority to Conduct Military Operations Against Terrorists and Nations Supporting Them) مسار كل الأمور فيما بعد.[52] وبعد مرور أسبوعين فقط على الهجمات، وبينما كان مثقلاً بعشرات الواجبات الطارئة الأخرى، استطاع يوو وضع وثيقة مؤلّفة من عشرين صفحة جمعت أكثر من مائة سلطة من الدستور، والقوانين، والممارسات الرئاسية، والآراء القضائية وذلك لإظهار أنه يمكن للرئيس أن يقوم من الناحية القانونية بـ«نشر القوة العسكرية الوقائية ضدّ المنظمات الإرهابية أو الدول التي تأويها أو تدعمها، سواء أكان من الممكن ربطهم بالأحداث الإرهابية الخاصة بالحادي عشر من سبتمبرأم لا.[53] ولا يعد هذا المقترح مثيرًا للجدل في حد ذاته إلى حد كبير؛ وذلك لأن الرؤساء استخدموا الجيش الأمريكي لمدة طويلـة للردّ على التهديـدات المختلفة للمصالح الأمريكية في الخارج، لكن يوو لم يكن قد انتهـى من ذلك. وبالاتفـاق الكامل مع أدينجتون، فقد أخذ خطوة كبيرة للأمام لكنها غير مدعومـة، واستنتـج أنّ الكونجرس يمكن ألا يفعل شيئًا لكبح سلطة الرّئيس للردّ على التهديد الإرهابي. وقد جادل يوو دون ذكر النص القانوني المستند إليه، أن السلطة الأولى في الحكومة (الكونجرس) لا يستطيع «فرض أيّ قيود على قرارات الرّئيس بالنسبة إلى أيّ تهديد إرهابي، أو حجم القوة العسكرية الّتي ستستخدم في الردّ، أو الطريقة، أو التوقيت، أو طبيعة الردّ؛ وذلك لأن هذه القرارات، تحت مظلة دستورنا، تقع في نطاق سلطة الرئيس وحده».[54]

وقد كان يوو يعتبر هبة من الله بالنسبة للبيت الأبيض الذي يهتم بشدة بشئون الإرهاب ويواجه مجموعة غير مسبوقة من العوائق القانونية التي تحول دون التحرك. فبالتنسيق عن كثب مع مجلس الحرب، أصدر العديد من الآراء القانونية بشأن كلّ الموضوعات المتعلقة بالإرهاب وأقر عليها بوضوح مما شجع جبهة البيروقراطية المترددة.

الفصـــل الرابـــع

عندمـا يضـع المحامـون سياسـة الإرهـاب

فـــي السادس والعشرين من سبتمبر 2002، وبعد ثلاثة أسابيع من بدئي العمل في وزارة الدفاع قمت بزيارة القاعدة البحرية الأمريكية التي تقع على مساحة خمسة وأربعين ميلًا مربعًا في خليج جوانتانامو بجنوب شرق كوبا (GTMO). وفي الليلة السابقة، بينما كنت أنا وزوجتي نتناول العشاء، اتصل بي مساعد جيم هاينز ليبلغني أن هناك مكانًا خاليًا على الطائرة التي كان هاينز سيستقلها ذهابًا إلى كوبا في صباح اليوم التالي. وبعد تسع ساعات من ذلك الاتصال، انتقلت بالسيارة إلى قاعدة أندروز للقوات الجوية في ميريلاند، حيث أقلعت أنا واثنا عشر فردًا آخرون بعد الفجر مباشرة بطائرة نفاثة من طراز جلفستريم إلى كوبا، وكان هذا اليوم هو عيد ميلادي الأربعين.

وكان الهدف من وراء تلك الرحلة هو استعراض المنشآت المعدة للمحتجزين من طالبان والقاعدة ممن هم رهن الاعتقال العسكري التابع للولايات المتحدة. وعلى متن الطائرة، تعرفت إلى العديد من الممثلين القانونيين البارزين في الإدارة، وكان من بينهم ديفيد أدينجتون وباتريك فيلبين وجون ريزو (والذي كان في ذلك الوقت الرجل الثاني مباشرة في وكالة الاستخبارات المركزية ويضطلع حاليًا بدور نائب المستشار العام للوكالة) كما التقيت أيضًا أليس فيشر (التي صارت الآن رئيس الشعبة الجنائية في وزارة

العدل) والعديد من المحامين في البنتاجون. وبعد أكثر من ثلاث ساعات تقريبًا، وصلنا إلى كوبا الاستوائية، واستغرقت رحلة العبّارة عشرين دقيقة لعبور خليج جوانتانامو، وركبنا حافلة في رحلة وجيزة إلى مخيم دلتا، وهو ملحق الاعتقالات الجديد. وبعد الاستماع إلى تقرير إحاطة موجز عن عمل المخيم من المسئولين العسكريين، تفقدنا أحد مباني الاعتقالات سيرًا على الأقدام، وقد كان المبنى يحتجز نيفًا وعشرين سجينًا يرتدون الزي البرتقالي في زنزانات متشابكة، وكانت كل زنزانة منها تحتوي على سرير وحوض ومرحاض ونسخة من القرآن، وقد تجاهلنا بعض المعتقلين بينما حدق البعض فينا بنظرات فارغة، ورمقنا البعض بنظرة تنم عن غضب لم أشهده من قبل، وشهدنا بعد ذلك جلسة استجواب دائرة وتجولنا في المرافق الطبية التابعة للمخيم، وشاهدنا بقعة الأرض التي كانت عملية الإنشاء على وشك أن تبدأ فيها في مبنى سوف يخصص لإسكان اللجان العسكرية، ثم أخذنا الحافلة ثم العبارة في رحلة العودة إلى الطائرة، وبعد ثلاث ساعات لاحقة وصلنا، وتركنا الجزيرة.

ولم تعد صحبتنا مباشرة إلى واشنطن. وبدلاً من ذلك، طرنا إلى كارولينا الجنوبية لزيارة أحد السجون العسكرية وهو السجن البحري الأمريكي في تشارلستون، ولم نكن هناك لمشاهدة عشرات البحارة الذين يقضون فترة عقوبتهم بتهم ارتكاب القتل والاعتداء، ولكننا توقفنا لرؤية جوزيه باديلا؛ وهو المواطن الأمريكي الذي تم القبض عليه في الثامن من مايو 2002 في مطار أوهير الدولي بشيكاغو لصلته بكبار مسئولي تنظيم القاعدة في أفغانستان وباكستان، ولنيته المزعومة – على حد تعبير أشكروفت وزير العدل – لأن يقوم «بإعداد وتفجير جهاز انبعاث إشعاعي أو ما يعرف بالقنبلة القذرة في الولايات المتحدة».[1] وقد أرسلت الحكومة جوزيه باديلا في البداية إلى نيويورك وقامت باحتجازه على اعتباره «شاهد عيان رئيسيًا» فيما يتعلق بتحقيقات هيئة المحلفين الكبرى في قضية هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وقد عينت محاميًا للدفاع عنه. وعلى

الرغم من ذلك فبعد مرور شهر واحد، أشار الرئيس بوش إليه على أنه «مقاتل عدو» وجاء اعتقاله بدون توجيـه أي اتهـام له أو انعقاد محاكمة حيث إنه كان «من الضروري» أن يتم منعـه من تقديم المساعدة لتنظيم القاعدة في جهودها لتوجيه هجمات على الولايات المتحدة أو قواتها المسلحة أو موظفي حكومتها الآخرين أو مواطنيها،[2] ثم قامت الحكومة بنقل باديلا إلى السجن البحري في تشارلستون، حيث قبع في زنزانة بجناح خاص به وتم حرمانه من تلقي أي دعم قانوني.

وبعد جولة طويلة استغرقت ساعة من الوقت وبعد الاستماع لتقرير الإحاطة في السجن البحري بتشارلستون القائم على أحدث الطرز، عادت صحبتنا إلى المطار وعدنا على متن طائرة جلفستريم مرة أخرى، لكننا لم نكن متوجهين إلى وطننا. وبينما حل المساء، طرنا إلى سجن بحري آخر، ولكن هذه المرة في نورفولك، لرؤية مواطن أمريكي آخر من مقاتلي العدو، وهو ياسر حمدي، وقد تم اعتقاله في عام 2001 في أفغانستان حيث كان مقاتلًا فى صفوف طالبان، وتم اعتباره واحدًا من مقاتلي العدو وإرساله إلى خليج جوانتانامو. وعندما اكتشف جيش الولايات المتحدة أنه قد ولد في باتون روج بولاية لويزيانا، وعلى ذلك فهو يعتبر مواطنًا أمريكيًا، تم نقله إلى السجن البحري في نورفولك. وبمقارنـة هذا السجن بالسجن الآخر في تشارلستون، كان سجن سفينة نورفولك كابوسًا؛ فقد كانت غرفـة تقديم تقارير الإحاطة تتسم بمظهر وروح ورائحة أحد الفصـول المدرسيـة في عهـد الخمسينيـات، وكان المرفـق بأكملـه يبـدو مظلمًا وقديمًا. وبعد الاستماع لتقريـر الإحاطـة الموجـز بشـأن ملابسـات اعتقـال ياسر حمـدي وبعد أن علمنا أنه لم يحظ بفرصة الاتصال سوى بعدد محدود جدًّا من البشر خلال الأشهر الستة الماضية، توجهنا متعثرين عبر الممرات القاتمة إلى مركز قيادة مخفر الحراسة لنلقي نظرة على ياسر حمدي نفسه. واحتشد كبار محامي الإدارة حول جهاز التلفزيون الصغير الذي كان أبيض وأسود وذا دائرة مغلقـة، وكان الجهـاز مثبتًا في الركن الخلفي من الغرفة، ليشاهدوا ياسر حمدي

الذي كان يناهز بالكاد الـ 22 عامًا ــ وكـان يومها يصـادف عيـد ميـلاده أيضًا[3] ــ وقـد كان ياسر جالسًا في ركن زنزانتـه الصغيرة الواقعة في جناح غير مستخدم من السجن، وكان متقوقعًا على نفسه متخذًا وضع الجنين، وبدا كما لو كان نائمًا.

وقبل أن أشاهد ياسر عبر جهاز التلفزيون ذي الدائرة المغلقة، لم يكن لديّ أي تعاطف معه؛ حيث إنني قد علمت أنه قد تطوع ليحارب من أجل طالبان الغاشمة.

ولكن مشاهدة ياسر في هذا السكون على شاشة التلفزيون الأبيض والأسـود المهتـزة أثـرت فيّ، فقـد شعـرت أن ثمـة خطأ ما، وأنـه من المبالغ فيه ومما لا داعي له أن يتم اعتقال جندي مشـاة في الثانيـة والعشريـن من عمره في زنزانة ضيقة بأبعد مكان داخل سجن متهالـك، في عزلـة شبـه تامـة عن أي اتصال مع البشر وبدون إتاحـة الاتصـال بمحام. قلت محدثًا نفسي: «لمثل هـذه المواقـف وضعـت أوامـر الإحضـــار» وأنا أشعـر ببعـض الحـرج من المشاعر الرقيقـة التي انتابتني.(وأوامر الإحضار إجـراء قضائـي يتيح للقاضـي التحقق من مشروعيـة الاعتقـالات المنفـذة). وعلى الفـور، أدركـت أن رد فعلـي ليس في محله، فإن قانونية اعتقال ياسر حمدي لم تكن هي محـل تساؤلي ولم يكـن لديّ شـك في حـق الإدارة القانونـي في اعتقالـه بـدون توجيه تهمة أو محاكمة (كما أثبتـت المحكمـة العليـا بعـد عشريـن شهرًا)، مثلما فعل الرئيس فرانكلين روزفلت عندما اعتقل ما يزيد على أربعمائة ألف من أفراد الجيشين الألماني والإيطالي، وكان من بينهم العديد من المواطنين الأمريكيين في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية.[4] ما كان يشغلني حقًا هو: هل من الحكمة أن يتم الاعتقال بهذا الأسلوب وفي تلك الظروف؟

تلك الوخزة العابرة في عيد ميلادي الأربعين كانت البداية لاستبصار خطأ مميز ارتكبته إدارة بوش في حربها على الإرهاب. ففي القضية تلو الأخرى

امتلكت الإدارة حججًا قانونية قوية لكنها في نهاية الأمر ارتكبت أخطاء تتعلق بسياستها في معالجة تلك القضايا. ومن العجيب أن تلك الأخطاء كان سببها هو تقيدها الزائد بحرفية القانون، وتغيير القرار السياسي بالتحليل القانوني للأمور في كثير من الأحيان، والتفاني الشديد في العمل على توسيع السلطة الدستورية للرئيس.

أول القرارات التي اتخذتها الإدارة في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر وأكثرها أهمية هو القرار الذي اتخذته في يوم الحادي عشر من سبتمبر ذاته، فلعقود كانت نظرة الحكومة الأمريكية الرسمية للإرهاب هي مشكلة عدم تطبيق للقانون، ولكن عندما أبلغ أندرو كارد الرئيس بوش في صبيحة يوم الحادي عشر من سبتمبر أثناء زيارته لمدرسة ابتدائية بمدينة ساراسوتا أن أمريكا تتعرض للهجوم، قرر الرئيس أن الصراع مع الإرهاب الذي يمارسه المتطرفون من المسلمين لابد من النظر إليه على أنه حرب. وقال بوش لبوب وودوارد: «لقد أعلنوا الحرب علينا ولقد قررت في تلك اللحظة أننا سوف نحارب».(5) وقال بوش مخاطبًا الكونجرس والشعب الأمريكي بعدها بتسعة أيام: «إن حربنا على الإرهاب تبدأ بتنظيم القاعدة لكنها لا تنتهي عنده. لن تنتهي حتى يتم كشف وإيقاف وهزيمة كل جماعة إرهابية على وجه الأرض».(6)

تعرضت فكرة «الحرب على الإرهاب» ذاتها لكثير من الهجوم داخل وخارج الولايات المتحدة خاصة خارجها، ويزداد تحولها مع الوقت لفكرة قديمة. ويقول منتقدو الفكرة إن الصراع مع القاعدة وغيرها من التنظيمات الإسلامية الإرهابية لا يرقى لكونه حربًا وإنما يسمى حربًا على سبيل المجاز، كالحرب على المخدرات أو الفقر أو الجريمة، ويضع بروس أكرمان أستاذ القانون بجامعة ييل صيغة نموذجية لتعريف الحرب فيقول: «إن التعريف التقليدي للحرب هو أنها حالة من العداء بين سلطات ذات سيادة، فالحرب مع أفغانستان والحرب مع

العراق كانتا حربين، أما الصراع ضد أسامة بن لادن والقاعدة فليس كذلك».[7] وفي المقابل، فإن الإرهاب يعد تكنيكًا ولا يمكننا محاربة تكنيك. ويضيف أكرمان: «إننا إذا أعلنا الحرب على تكنيك فنحن نفتح بذلك طريقًا خطرًا ونخول الرئيس سلطة التحرك لمواجهة تهديدات غير محددة من دون الحاجة لتحديدها».[8]

إن تلك الانتقادات تبين الدواعي الموجبة للقلق من استخدام إطار الحرب لمواجهة إرهابيين لا يمثلون أي حكومة وليس لهم زي يميزهم في صراع يبدو لا نهائيًا. والحرب، في حقيقة الأمر، لا يقتصر أمر شنها على الدول المستقلة فحسب، فالقانون الدولي يقر بأن المنازعات المسلحة (كما يطلق على الحروب في العصر الحديث) قد تكون بين دولة وأفراد لا يمثلون دولة ما.[9] والتاريخ الأمريكي يعج بالرؤساء الذين استخدموا القوة الحربية الكاملة لمحاربة جماعات لا تمثل حكومات، مثل القراصنة وثورة الملاكمين الصينيين والثوري المكسيكي بانشو فيلا. ومن الأمثلة الحديثة أن مكتب الاستشارات القانونية في إدارة الرئيس كلينتون أقر سرًا في التسعينيات أن الولايات المتحدة في صراع مسلح مع القاعدة،[10] وقد أقر بذلك على اعتبار أنه شرط أساسي قبل مضي الإدارة في جهودها للقبض على أسامة بن لادن وقتله إذا تطلب الأمر.

ورغم اللغة الطنانة التي تستخدمها إدارة بوش فإن «الحرب على الإرهاب» ليست حربًا ضد تكتيك. فقد وضع الكونجرس الخطوط العريضة للحرب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بثلاثة أيام حينما خوّل للرئيس سلطة استخدام «كل القوى اللازمة والملائمة» — وهي العبارة التقليدية التي تخول للرئيس جميع الصلاحيات العسكرية في وقت الحرب — ضد الدول والتنظيمات والأفراد المتسببين في أحداث الحادي عشر من سبتمبر،[11] كما أقر الكونجرس سلطة الرئيس الدستورية المستقلة عن موافقة الكونجرس «للتحرك لردع واتقاء أعمال الإرهاب الدولي ضد الولايات المتحدة».[12] وتلك السلطة هي التي

استخدمها بيل كلينتون لإطلاق صواريخ التوماهوك على أفغانستان والسودان عام 1998 ردًا على هجمات القاعدة ضد السفارات الأمريكية في إفريقيا. هذان المصدران للسلطة – الكونجرس والدستور – يبيحان الحرب ليس فقط على الإرهاب كتكتيك بل على الأفراد أو الدول أو الجماعات المحددة التي ترتكب أعمالًا إرهابية ضد الولايات المتحدة أو التي تهدد بالقيام بذلك في القريب العاجل، إن هذه الحرب أصعب من سابقاتها من حيث التحديد الدقيق لعدو متغير دومًا لا يتميز بزي معين. ولكن الكونجرس لم يجز الحرب ضد الجيش الجمهوري الأيرلندي أو نمور التاميل بسيريلانكا أو منظمة إيتا بإقليم الباسك، وجماعات أخرى كثيرة لا تهدد الولايات المتحدة، كما أن الرئيس لا يمتلك السلطة الدستورية لاستعمال القوة العسكرية ضد تلك الجماعات.

ربما يكون من الأفضل في عام 2007 وما بعده التوقف عن استخدام تعبير «الحرب على الإرهاب»؛ إما لأنه تعبير مضلل يقود الشعب للاعتقاد بأننا نحارب تكتيكًا، وإما لأنه كما قال دونالد رامسفيلد في عام 2006 «يخلق حالة من توقع النصر والنهاية السريعة للحرب في خلال ثلاثين أو ستين دقيقة [وكأنها] تمثيلية تلفزيونية»، أو كما أعلنت وزارة الخارجية البريطانية في الوقت نفسه تقريبًا لأن استعمال الخطاب العسكري في حد ذاته يقوي شوكة الإرهاب ويدعو لشن هجمات إرهابية، أو لأي سبب آخر.[13] وأيًا كان أسلوب الخطاب المناسب فإن كلًا من الكونجرس والرئيس قررا في سبتمبر 2001 أن الصراع مع القاعدة والتنظيمات الإسلامية الإرهابية الموالية لها لابد من النظر إليه من المنظور القانوني للحرب، وقد أعاد الكونجرس التأكيد على ذلك الإقرار عام 2006، كما أعلنت المحكمة العليا في العام نفسه أن الولايات المتحدة في «نزاع مسلح» مع القاعدة.[14]

اختارت حكومتنا استخدام الإطار القانوني للحرب؛ لاعتقادها بعد الحادي عشر من سبتمبر أن القوة العسكرية لازمة لهزيمة القاعدة – ليس كحل كامل

أو حتى كحل مبدئي وإنما كجزء ضروري من الحل. لقد فشل نهج إنفاذ القانون الذي اتبعته الولايات المتحدة لمدة ثماني سنوات لمواجهة الإرهاب الذي يمارسه المتطرفون من المسلمين تزامنًا مع تفجيرات مركز التجارة العالمي عام 1993، ذلك التوجه الذي تجاهل إعلان أسامة بن لادن للحرب عام 1996 والذي استمر رغم تعرض الولايات المتحدة لهجمات شرسة من القاعدة حول العالم وعلمها بمخططات لارتكاب أعمال أكثر شراسةً داخل الولايات المتحدة.[15] إن حجم هجمات الحادي عشر من سبتمبر من حيث الخسائر في الأرواح والمشكلات الاقتصادية والضغوط النفسية، والعلم الوثيق المفاجئ بجهود القاعدة للحصول على أسلحة الدمار الشامل ولارتكاب أعمال إرهابية متعاظمة بهدف إقامة إمبراطورية ثيوقراطية تعدى كونه مجرد مخالفة للقانون الجنائي وتطلب ردًّا أكثر جدية وقوة من الترحيل والمحاكمة والسجن لمرتكبيه. لقد تطلب ولو جزئيًّا خليطًا من العمل العسكري وشبه العسكري والضربات الوقائية والتهديدات الرادعة والمراقبة للتمكن من القبض على قادة الإرهاب وتعجيزهم وتدمير معسكرات التدريب وأنظمة الاتصال والتحكم التي يستخدمونها وكشف النقاب عن معلومات استخباراتية قيمة.

إن قرار الحكومة بالتحرك من خلال إطار الحرب لم يعن فقط أو حتى في المقام الأول استخدام القوة العسكرية في المعركة، فإن عدسة الحرب تحمل في طيتها سلطات قانونية مهمة رأتها الحكومة ضرورية لهزيمة القاعدة وأصدقائها. إن أكثر تلك السلطات وضوحًا هي سلطة قتل جنود العدو بلا عقوبة للقاتل، وكانت الولايات المتحدة قد بدأت بالفعل في إثبات سلطة الحرب تلك قبل الحادي عشر من سبتمبر بزمن طويل، ولقد كان أحد الأسباب التي دعت بيل كلينتون للحصول على قرار من مكتب الاستشارات القانونية عام 1998 مفاده أن الولايات المتحدة في حالة «نزاع مسلح» مع القاعدة – أن يتجنب هو وكل من له يد معه في مهمة الإمساك بـ«بن لادن» وقتله الاتهام بخرق قوانين القتل أو حظر

الاغتيالات.[16] أعتقد (ولكن لا أعلم يقينًا) أن وزارة العدل في حكومة كلينتون استخدمت منطقًا مماثلًا يتعلق بسلطة الحرب عندما أقرت برنامج تسليم المعتقلين في التسعينيات.[17] والهدف الرئيسي من ذلك البرنامج هو الإمساك بكبار قادة القاعدة في بلد ما ثم نقلهم لدولة من دول الشرق الأوسط لتتم محاكمتهم وتنفذ عقوبتهم هناك.

وبعد الحادي عشر من سبتمبر احتاجت الولايات المتحدة برنامجًا أكثر شمولاً من برنامج التسليم؛ لحاجتها إلى تعجيز ليس فقط قيادة القاعدة ولكن أيضًا حركة طالبان وكل أعضاء القاعدة والموالين لها الذين يمثلون تهديدًا على الولايات المتحدة، واستقرت الحكومة على سلطة تقليدية أخرى خاصة بوقت الحرب وهي سلطة اعتقال جنود العدو بدون تهمة أو محاكمة حتى ينتهي النزاع المسلح.

إن سلطة الاعتقال - كما أوضحت المحكمة العليا في فتواها الصادرة عام 2004 والمؤيدة لاعتقال ياسر حمدي - تعد «حدثًا أساسيًا ومقبولاً في زمن الحرب» تم تصميمه لـ «منع الأفراد الذين يتم اعتقالهم من العودة لساحة المعركة والتسلح مرة أخرى».[18] فعندما شرعت الولايات المتحدة وحلفاؤها في اعتقال المئات من حركة طالبان ومقاتلي القاعدة في أفغانستان وباكستان وغيرها اعتقلتهم على الأساس ذاته، والذي اعتقلت وفقه مقاتلي العدو في الحروب السابقة.

في البداية كان يتم احتجاز الآلاف من أسرى العدو المعتقلين في سجون مؤقتة داخل وحول أفغانستان — في قلعة مبنية من الطين يعود بناؤها إلى القرن التاسع عشر تعرف بقلعة جانجي بالقرب من مزار الشريف، أو في سجن بمنطقة شيبارغان أو في مطار قندهار أو في قواعد عسكرية أمريكية مؤقتة حول أفغانستان أو حتى على متن السفن الحربية ببحر العرب.[19] ولكن في غضون شهر من غزو أفغانستان كان من الواضح أن تلك السجون المؤقتة لن تفي بالغرض وخاصة لاحتجاز معتقلي طالبان والقاعدة الأكثر خطورة من غيرهم، وقد

بدأت جماعات حقوق الإنسان الشكوى من أحوال تلك السجون وتنامت الضغوط لإطلاق سراح الجنود المشاة، ولكن هاجس الإدارة الأساسي كان الأمن. في أواخر نوفمبر من عام 2001 قامت مجموعة من مقاتلي طالبان حديثي الاعتقال في قلعة جانجي باستخدام أسلحة مخفاة لقتل عميل الاستخبارات الأمريكية جوني سبان وآخرين وسيطروا على المكان لمدة أسبوع قبل أن تتم السيطرة عليهم في واحدة من أكثر المعارك وحشيةً في الحملة العسكرية على أفغانستان، وتعرضت سجون أخرى لنيران القناصة المستمرة أو لإشاعات عن هجمات وشيكة أو محاولات للهرب. وبات واضحًا أن المقاتلين المتعصبين المتطوعين في تلك الحرب كانوا مختلفين عن المجندين في الحرب العالمية الثانية الذين كانوا يفضلون أمان الأسر في معسكرات أسرى الحرب على خطر الوجود في ساحة المعركة. فالمقاتلون الإسلاميون لم يتوقفوا عن القتال حال أسرهم وإنما يستخدمون أية وسيلة متاحة لهم لقتل أعدائهم.[20] «أخرجوهم من هنا!». هكذا قال الجنرال تومي فرانكس لكبار مسئولي البنتاجون معللًا بأنه لا يستطيع توفير الحماية الكافية في وجود مقاتلي القاعدة وطالبان الذين يتمتعون بأكبر قدر من العزيمة.[21]

تلك كانت الخلفية لقرار استخدام جوانتانامو معتقلًا لاحتجاز المعتقلين الخطرين (على الرغم من احتجاز أكثرهم خطورة و«قيمة» في مواقع سرية بأماكن أخرى).[22] لقد فكر البنتاجون في أماكن أخرى بالإضافة إلى جوانتانامو ومنها القواعد العسكرية داخل الولايات المتحدة وفي جزيرة جوام، ولكن تلك القواعد كانت أهدافًا سهلة نسبيًا للهجمات الإرهابية وستؤدي إلى إفزاع المواطنين الأمريكيين وقد تعرضهم للخطر، كما أن الاحتجاز في تلك القواعد أكثر عرضة للمساءلة القانونية؛ لحدوثه على أرض أمريكية على النقيض من جوانتانامو الذي يتميز بالعزلة وجودة الحراسة. ولكونه من الناحية الموضوعية لا يقع على أرض أمريكية فقد بدا رهانًا جيدًا لتقليل احتمالات المساءلة

القضائية إلى أدنى مستوى. وكانت حسابات مماثلة قد دفعت الولايات المتحدة لتسكين ما يزيد على أربعين ألفًا من سكان القوارب من مواطني كوبا وهاييتي في القاعدة البحرية في التسعينيات لمنعهم من المطالبة باللجوء السياسي وهو ما كان سيحق لهم إذا ما وجدوا على أرض أمريكية.[23] ولكن الدعوى القانونية المرفوعة لتجنب التعرض للمساءلة القضائية في حالة جوانتانامو لم تكن محكمة؛ ففي مذكرة موجهة إلى جيم هاينز في الثامن والعشرين من شهر ديسمبر 2001، خلص باتريك فيلبين وجون يوو إلى أن أي محكمة أمريكية قد «لا تتمكن على نحو سليم من قبول أي من طلبات أوامر الإحضار المقدمة من قبل عدو أجنبي معتقل» في جوانتانامو، لكنهما أضافا أنه «بسبب عدم حسم المحاكم الأمر نهائيًّا. فإننا نحذر من إمكانية قبول إحدى محاكم المقاطعات لذلك الطلب».[24] وهذه الشبهة القانونية كانت أحد الأسباب وراء وصف دونالد رامسفيلد لجوانتانامو قبلها بيوم واحد بأنه «أقل الأماكن السيئة [المتاحة] سوءًا»، وأردف قائلاً: «إن مساوئه مع ذلك تبدو ضئيلة بالنسبة للبدائل الأخرى».[25]

ولقد خططت الولايات المتحدة ليس لاعتقال مقاتلي طالبان والقاعدة في جوانتانامو فحسب بل – كما أعلن الرئيس بوش في الثالث عشر من نوفمبر 2001 – لمحاكمة بعضهم أمام لجان عسكرية؛ فاللجان العسكرية تفتقر إلى وجود المحلفين والضمانات الإجرائية الأخرى التي تصاحب المحاكمات المدنية الاعتيادية؛ لذا فهي من الأدوات التقليدية التي تستخدم وقت الحرب لمحاكمة مجرمي الحرب سريعًا مع الحفاظ على سرية الأدلة وتقليل جهود الدعاية المضادة من قبل المتهمين، وهما اعتباران ذوا أهمية كبرى عندما يكون العدو من الإرهابيين. وقد استخدمت اللجان العسكرية بكثرة خلال الحرب العالمية الثانية والحرب الأمريكية الإسبانية والحرب الأهلية الأمريكية وحرب عام 1812 والحرب الثورية. واستنادًا إلى توصية قانونية قدمها باتريك فيلبين عضو مكتب الاستشارات القانونية تمت صياغة الأمر الذي أصدره بوش

بتشكيل لجنة عسكرية على غرار الأمر الذي أصدره روزفلت لتكوين لجنة عسكرية لمحاكمة ثمانية مخربين نازيين.[26] وقد أقرت المحكمة العليا بالإجماع المحاكمة العسكرية للنازيين المدنيين وكان من ضمنهم مواطن أمريكي. وكانت تلك سابقة قوية لمحاكمة مقاتلي العدو الأجانب الذين لا يرتدون زيًّا عسكريًّا أمام لجنة عسكرية في جوانتانامو. وقد أخبرني براد برينسون لاحقًا وهو محامٍ بالبيت الأبيض شارك في اللجان في خريف عام 2002 أنهم «استخدموا المفردات نفسها التي استخدمت في الأمر الذي أصدره روزفلت والتشريع نفسه الذي أصدره الكونجرس كما حصلوا على إجماع المحكمة العليا، وهو وضع مثالي بالنسبة لمحامٍ يقدم لموكله مشورة قانونية».[27]

وقد حملت صلاحيات الرئيس الحربية الاستثنائية فيما يخص اعتقال جنود طالبان والقاعدة في جوانتانامو ومحاكمة بعضهم أمام لجان عسكرية - حملت في طياتها بعض القيود المحتملة والمتمثلة في قوانين الحرب وكم المعاهدات الدولية والأعراف التي تحكم السلوكيات خلال الحرب. وأكثر تلك المعاهدات صلةً بالأمر هي اتفاقية جنيف الثالثة التي أعطت حماية قانونية لجنود العدو المأسورين الذين يلتزمون بالحد الأدنى من متطلبات معينة من قانون الحرب، مثل تمييز نفسه من المدنيين وحمل سلاحه علنًا. وفي فبراير 2002، قرر الرئيس بوش أن مقاتلي القاعدة لا تنطبق عليهم صفة أسرى الحرب؛ حيث إن اتفاقيات جنيف تطبق فقط على الحروب بين الدول لا على الحروب مع الجماعات المتعددة الجنسيات التي لا تمثل دولة مثل تنظيم القاعدة، كما قرر أن أفغانستان (والتي كانت طالبان تقاتل بالنيابة عنها) وإن كانت طرفًا في اتفاقية جنيف إلا أن صفة أسرى الحرب لا تنطبق على مقاتلي طالبان لعدم ارتدائهم زيًّا عسكريًّا وعدم حملهم السلاح بشكل علني وغيرها من المتطلبات التقليدية للحرب.

وخلاصة الأمر أن أحدًا من المعتقلين في الحرب على الإرهاب لن يتلقى معاملة أسرى الحرب أو أي نوع آخر من الحماية القانونية التي تكفلها قوانين

الحرب. وتلك كانت نتيجة مرضية للإدارة الأمريكية التي كانت ترغب في الإبقاء على المرونة في مواجهة عدو من نوع جديد ذي إمكانات غير معروفة؛ واستجواب المعتقلين بطريقة لا يجوز استخدامها مع أسرى الحرب، ولتجنب أي انتقاد لاحقًا يستند إلى قانون جرائم الحرب الذي ينفذ فقط في حالة تطبيق اتفاقيات جنيف. ولكن كان هناك سبب آخر أكثر أهمية وراء قرار الإدارة بحرمان معتقلي القاعدة وطالبان من الحماية التي يحصل عليها أسرى الحرب بموجب اتفاقية جنيف الثالثة، وهو التفسير الصحيح للاتفاقية ويتمثل في موقف الولايات المتحدة التقليدي لتوفير أفضل حماية ممكنة لجنودنا وللمدنيين الأبرياء. ولم يكن هذا مجرد تفسير مناسب بل وجهة نظر مبنية على مبادئ تبناها عديدون (ومنهم كثير من أفراد حكومة بوش) منذ الثمانينيات، أي قبل مولد القاعدة وطالبان بزمن طويل.

وفي خلال حكم الرئيس ريجان ثارت معركة مختلفة حول منح الإرهابيين الحمايات الخاصة بأسرى الحرب وذلك أثناء اتخاذ قرار بموافقة أو رفض الولايات المتحدة لتعديلات على اتفاقيات جنيف تعرف بالبروتوكول الأول. فتلك الحمايات التي تكفلها اتفاقيات جنيف صُممت لإعطاء الجنود دافعًا للقتال بطريقة تقلص المعاناة في صفوف العسكريين والمدنيين على حد سواء؛ فالجندي إذا ارتدى زيه العسكري والتزم في القتال بقوانين الحرب فإنه سيعامل بطريقة حسنة إذا تم أسره، ولكنه إذا ارتدى ملابس عادية (كما يفعل الإرهابيون) واختبأ وسط المدنيين فإنه يعرض حياة الأبرياء للخطر ويخادع جنود العدو؛ ولذا فإنه لن يتمتع بأي من الحقوق التي تكفلها اتفاقية جنيف إذ اعتقل. وفي السبعينيات، حاولت الحركات المسماة بحركات التحرير الوطنية، بقيادة مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية - تغيير هذا الفهم لقوانين الحرب في البروتوكول الأول؛ وذلك بتوسيع دائرة الحماية المكفولة لأسرى الحرب لتشمل جميع المقاتلين بما في ذلك من يختبئون وسط المدنيين (مثلما يفعل أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية). وقد تواءمت تلك المحاولات مع أجندة حركة حقوق

الإنسان الوليدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر الراعي التقليدي لقوانين الحرب. فقد رأى كلا الفريقين في البروتوكول الأول فرصةً لإضافة معايير أكثر صرامةً لحقوق الإنسان إلى قوانين الحرب عن طريق رفض المطالب التقليدية الخاصة بالمعاملة بالمثل في اتفاقية جنيف وكذلك عن طريق التأكد من «عدم وجود ثغرات» في الحمايات الأساسية المكفولة للمقاتلين بمن فيهم أشدهم شراسة وتحديًا للقانون.

وكان دوجلاس فيث هو الذي قاد المعارضة ضد البروتوكول الأول؛ حيث كان وقتها مسئولًا متوسطًا مغمورًا بوزارة الدفاع في حكومة الرئيس ريجان، ثم صار بعد ذلك بخمسة عشر عامًا نائبًا مثيرًا للجدل لوزير الدفاع دونالد رامسفيلد لشئون السياسة. وقد جادل فيث داخل البنتاجون قائلًا إن محاولة تعديل اتفاقيات جنيف «تطيح بمئات السنين من القانون والأخلاقيات إذا ما تم الإقرار بأن المقاتل المسلح لا يمكنه دائمًا تمييز نفسه عن غير المقاتلين ومنحه صفة المقاتل على أية حال».[28]

وأضاف قائلًا: «بما أن لب الإجرام الإرهابي هو محو التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين فسيكون من الصعب أن يتماشى قبول البروتوكولات مع سياستنا الحالية لمحاربة الإرهاب». ولقد أقنع فيث رؤساءه في وزارة الدفاع بأن الولايات المتحدة لا ينبغي لها أن تقبل البروتوكول الأول، وكان ضمن أولئك الرؤساء ليس فقط وزير الدفاع كاسبر واينبرجر وهيئة الأركان المشتركة وإنما كولن باول (المساعد العسكري لواينبرجر أيضًا، الذي صار بعدها وزيرًا للخارجية في إدارة بوش) ووليام هوارد تافت الرابع (نائب وزير الدفاع الذي عين بعد ذلك المحامي الأول بوزارة الخارجية في عهد كولن باول)، كما اقتنع بذلك جورج شولتز وزير الخارجية في ذلك الحين؛ فسحب تأييد إدارته للاتفاقية وكتب للرئيس ريجان قائلاً: إن البروتوكول الأول «سيمنح حماية قانونية للإرهابيين ولحركات التحرير الوطنية على حساب غير المقاتلين، وذلك عن طريق منح صفة المقاتلين وأسرى الحرب لمحاربين غير نظاميين لا يرتدون زيًا موحدًا وهي الصفة الوحيدة التي

تميزهم عن غير المقاتلين».[29] وقد قبل ريجان هذه التوصية وأخبر مجلس الشيوخ بأن الولايات المتحدة لا تستطيع قبول البروتوكول الأول لكونه يتضمن «عيوبًا جوهرية وغير قابلة للإصلاح» قد «تعرض المدنيين للخطر في وقت الحرب».[30]

أما الصحافة، والتي كانت مناوئة لنظام ريجان بشكل عام، فقد تبنت هذه الفكرة أيضًا؛ ففي مقال افتتاحي بعنوان (Denied: A Shield for Terrorists) قالت صحيفة نيويورك تايمز إن «الاتفاقية قد تضفي على الإرهابيين الصفة القانونية لأسرى الحرب»، ووصفت ذلك بأنه «ثغرة خطيرة»، واتفقت مع ريجان في أن البنود التي تمنح الإرهابيين حقوق اتفاقية جنيف تتضمن «عيوبًا جوهرية وغير قابلة للإصلاح» ويجب رفضها.[31] وأظهرت جريدة واشنطن بوست رد فعل مشابهًا؛ فجادلت في مقال افتتاحي تحت عنوان (Hijacking the Geneva Conventions) ضد فكرة إعطاء صفة أسير حرب أو أي صفة مقاتل أخرى للإرهابيين، وأقرت بأن رفض ريجان تعديلات اتفاقيات جنيف وراءه سبب صحيح وهو تحديدًا أننا «لا يجوز ولا ينبغي أن نعترف بالجماعات الإرهابية ونوفر لها الحماية كثمن لإحراز تقدم في القانون الإنساني»،[32] ولم يوافق مجلس الشيوخ بتاتًا على الاتفاقية وأبلغت وزارة الخارجية الجانب السويسري المدعم للاتفاقية بأن الولايات المتحدة قررت عدم الموافقة عليها.

وعندما قررت إدارة الرئيس بوش في أوائل عام 2002 رفض إعطاء قوات القاعدة وطالبان الحماية القانونية التي تكفلها اتفاقيات جنيف، كانت تعمل بمقتضى الموقف الذي تبنته الولايات المتحدة طويلاً وهو عدم إعطاء صفة أسرى الحرب للإرهابيين ومقاتلي العدو الذين لا يرتدون زيًّا عسكريًّا ولا يحملون السلاح علنًا. وعكس الاعتقاد السائد فإن هذا القرار لم يكن محل خلاف داخل الإدارة الأمريكية، فقد تلقى تأييدًا كاملًا ليس فقط من وزارة العدل وإنما من وزارتي الدفاع والخارجية أيضًا. وكتب ويل

تافـت المستشـار القانونـي لوزارة الخارجيـة في فبرايـر 2002 أن «جميـع المحامين اتفقوا على أن جنود القاعدة أو طالبان ليس مفترضًا أنهم أسرى حرب».[33]

ولقد ثار بالفعل خلاف حادٌ داخليًا حول أسباب هذا الاستنتاج، وطرح جون يوو فكرة أن طالبان لن تتلقى معاملة أسرى الحرب؛ لأن أفغانستان دولة مفككة وبالتالي لا تستحق حمايات اتفاقيات جنيف إطلاقًا.[34] وقد رفضت وزارة الخارجية هذا التبرير بشدة، وكذلك فعل البنتاجون؛ حيث عارض رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال ريتشارد مايرز الهادئ الطباع فكرة يوو بشدة، فحسبما قال دوجلاس فيث فإن مايرز كان مؤمنًا بأن «اتفاقيات جنيف كانت متأصلة في الثقافة العسكرية الأمريكية» وأن «صورة الجندي الأمريكي مرتبطة بالاتفاقيات» وأننا «مثلما نريد أن تعامل قواتنا إذا ما أُسرت حسب اتفاقيات جنيف فلابد أن نشجع احترام القانون من خلال اتباعنا نحن له كنموذج يحتذى به».[35] وساند فيث الجنرال مايرز وجادل مع رامسفيلد أن استخـدام علـة «الدولة المفككة» كسبب يعود بنا إلى المعايير المسيسـة المتحيزة بالبروتوكول الأول الذي رفضته الولايات المتحدة عن حق قبلها بعشرين عامًا.[36] لم يعتقد أو يجادل هؤلاء الرجال بأن جنود طالبان ينبغي أن يحظوا بالحماية المكفولـة لأسرى الحرب وإنما رأوا أهمية التأكيد على سريان الاتفاقيـة على الصـراع مع أفغانستان وهو صراع تقليدي بين دولتين حتى وإن أنكرت الولايات المتحدة على جنود طالبان الحقوق التي تكفلها الاتفاقية، وقد وافق رامسفيلد في النهاية.[37]

ولم تسفر تلك المناظرة عن أي شيء بالنسبة للمعتقلين. وفي أواخر يناير 2002، كان كولن باول مصيبًا في قوله لألبرتو جونزاليس بأن كلا الاتجاهين — اتجاه إقرار اتفاقيات جنيف الذي تبنته وزارتا الدفاع والخارجية واتجاه اعتبار أفغانستان «دولة مفككة» الذي تبنته وزارة العدل ـ يوفران تلك المرونة العملية نفسها في كيفية التعامل مع المعتقلين بما فيها كيفية استجوابهم، كما أن كليهما

«يسمح لنا بعدم إعطاء القاعدة وطالبان المزايا الممنوحة لأسرى الحرب» وأشار إلى أن «أيًّا من الاتجاهين لا يؤدي إلى أي مخاطرة كبيرة بشأن تعرض المسئولين الأمريكيين للمساءلة القضائية في الداخل».[38] ومع ذلك، فقد أصر باول أن فكرة «الدولة المفككة» «ستقلب ما يربو على قرن من السياسة والممارسة الأمريكية في تأييد اتفاقيات جنيف رأسًا على عقب، وستقلل من شأن الحمايات التي يوفرها قانون الحرب لقواتنا، وستثير رد فعل سلبيًّا على المستوى الدولي».[39] وفي نهاية الأمر تبنى الرئيس بوش موقف وزارتي الدفاع والخارجية.[40]

وهكذا بحلول شهر فبراير 2002، كانت الإدارة قد توصلت إلى استراتيجية قانونية محكمة تضعف بها شوكة الإرهابيين، وأجاز الكونجرس قرار الحرب ومنح الرئيس الصلاحيات التقليدية للحرب كما امتلك الرئيس صلاحيات حربية مستقلة بصفته القائد العام للقوات المسلحة.

ومارس الرئيس تلك الصلاحيات التقليدية لاعتقال جنود العدو وربما محاكمتهم محاكمة عسكرية، واختار خليج جوانتانامو ليكون الموقع الرئيسي للاعتقال وهو مكان استخدمه رؤساء آخرون لأغراض مشابهة، كما تبنى الموقف الأمريكي التقليدي الذي يذهب إلى أن اتفاقيات جنيف لا تكفل حمايات أسرى الحرب للمقاتلين الذين لا يرتدون زيًّا عسكريًّا ولا يلتزمون بقوانين الحرب، وقد بدا الأساس القانوني لسياسات مكافحة الإرهاب قويًّا داخل الإدارة الأمريكية.

ولكن لم يكن هذا على الإطلاق هو الشكل الذي بدت عليه الأمور خارج الإدارة؛ فقد اعترض الجميع بشدة من الصحافة وكذا المثقفون وجماعات حقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر وحلفاء الولايات المتحدة على تلك القرارات التي كانت تعتبر عادية خلال الحرب العالمية الثانية. فالطبيعة غير المألوفة لهذه الحرب والتغيرات الموسعة في الثقافة القانونية جعلت

الممارسات التي كان لا خلاف عليها في زمن الحرب سابقًا ـ تبدو الآن مثيرة للجدل وغير قانونية بشكل كبير بل حتى متشددة.

فالكثير من الأمريكيين بالإضافة إلى معظم حلفائنا لم يروا أننا في حرب (أو أنه ينبغي علينا الدخول في حرب) مع الإرهابيين من المسلمين، وبالتالي لم يروا أن الاعتقال العسكري والمحاكمات العسكرية أدوات ملائمة للرئيس كي يستخدمها. وهناك أسباب كثيرة لوجهة نظرهم تلك ولكن خلاصة الأمر أنهم ببساطة لم يثقوا في ادعاء الإدارة بأن خطر الإرهاب يستدعي ردًّا عسكريًّا شاملًا؛ وذلك لأن حكم الشعب على قانونية أفعال الرئيس يتأثر بإدراكه للمخاطر المحتملة. فعندما تكون الدولة في حالة حرب مؤكدة وتعتقد أن مستقبلها في خطر تظهر الممارسات التي كانت تبدو غير صحيحة في وقت السلم ضرورية وبالتالي قانونية في وقت الحرب. ونسبيًّا لم يشتك إلا القليل عندما وضع الرئيس لينكولن الآلاف من مناهضي الحرب مثيري الاضطرابات في السجن بدون تهمة أو محاكمة، أو عندما استخدم الرئيس روزفلت المحاكمة العسكرية مع اتباع قدر ضئيل من التفاصيل الإجرائية. ولكن حين يصل الأمر إلى حرب تبدو مزيفة أو تهديد يبدو مبالغًا فيه فإن الصلاحيات الرئاسية في وقت الحرب (مثل الاعتقال والمحاكمات العسكرية) ينظر إليها المواطنون والسياسيون والمحاكم بعين الشك، بغض النظر عن قانونية تلك الصلاحيات.

وإلى أن انتهت الأعمال العدائية فقد خضعت فكرة الاعتقال العسكري بدون تهمة أو محاكمة لتدقيق خاص؛ ففي الحرب التقليدية يرتدي الجنود زيًّا عسكريًّا ويمكن التنبؤ بوقت انتهائها (أو على الأقل يستطيع المرء تخيل نهاية الحرب وكيف ستكون)، أما في هذه الحرب فجنود العدو لا يرتدون زيًّا عسكريًّا وقد تؤدي جهود اعتقالهم أو قتلهم على الأرجح لتعريض حياة المدنيين الأبرياء للخطر أو قتلهم بطريق الخطأ إذا ما قورنت بالحروب التقليدية. (إن استفزاز الدول لإيذاء المدنيين الأبرياء أحد عناصر الإرهاب، وإحدى

المزايا التي يسعى إليها الإرهابيون من وراء اختبائهم وسط المدنيين). وبالطبع حدثت أخطاء في الحروب السابقة ولكن القلق الحقيقي الذي سببه إخفاق عدونا المقصود في الالتزام بقواعد الحرب التقليدية — هو احتمال وقوع أخطاء أكبر في هذه الحالة وبالتالي ستكون أكثر ظلمًا. وبما أن هذه الحرب ليس لها نهاية بينة فإن الخطأ في تحديد هويات العدو يمكن أن ينتج عنه اعتقال غير محدد المدة وبالتالي ظالم بشكل وحشي لمجرد الخطأ في تحديد انتساب شخص ما لعضوية جماعة إرهابية.

سبب آخر للشك في كل ما يتعلق بجوانتانامو هو — وللمرة الأولى — أن معظم جنود العدو الذين نحتجزهم هم من مواطني دول حليفة. وما زاد هذا الوضع الحرج سوءًا هو أن الحلفاء لم يقبلوا الإطار العسكري الذي استخدمناه لتبرير استهداف واعتقال ومحاكمة المقاتلين، كما لم يكن فهمهم لاتفاقيات جنيف كفهمنا لها.

لقد ربحت إدارة الرئيس ريجان إحدى المعارك عندما رفضت تعديلات البروتوكول الأول لاتفاقيات جنيف في عام 1987، لكنها خسرت الحرب حيث إن كل حلفائنا تقريبًا قبلوا البروتوكول الأول في عام 2001 وصاروا يرون تطبيق الحمايات القانونية على جميع المقاتلين، بمن فيهم الإرهابيون، ضرورة مطلقة. وقد اجتمعت هذه العوامل لإعطاء صورة عن جوانتانامو للأوروبيين مغايرة تمامًا للصورة التي رسمها محامو الإدارة الأمريكية؛ فعندما اعتقلت الولايات المتحدة مئات الآلاف من أسرى الحرب الألمان في الحرب العالمية الثانية بدون محاكمة لم يزعج ذلك البريطانيين ولا الفرنسيين، فتلك كانت حربًا حقيقية اتفق فيها كل الحلفاء على الحاجة للعمل العسكري وكان اعتقال أسرى الحرب بدون محاكمة مهمة عسكرية شرعية، كما أنه كان يتفق مع مفاهيمهم عن القانون الدولي، وفي جميع الأحوال لم يأبه أحد للنازيين. ولكن حين رأى البريطانيون والفرنسيون مواطنيهم معصوبي الأعين يرتدون بزات برتقالية وتحت الاعتقال في جوانتانامو بعد الحادي عشر من سبتمبر بلا تهمة أو محاكمة كان لهم موقف

آخر؛ فقد كانت الولايات المتحدة تمارس صلاحيات الحرب ضد مواطنين بريطانيين وفرنسيين في حين لم يكن لها الحق في ذلك، وفعلت ذلك بطرق مخالفة لما تراه تلك الدول متطلبات قانونية في زمن الحرب تحت أي ظرف.

وعلى الصعيد الداخلي، ثارت مشكلات مشابهة تتعلق بالفهم؛ فقد وقعت هجمات الحادي عشر من سبتمبر داخل الولايات المتحدة ولكن الكثير ممن قد يؤيدون تدعيم صلاحيات الحكومة في ساحة المعركة في وقت الحرب ثاروا بشدة عندما اعتقلت إدارة بوش جوزيه باديلا – وهو المواطن الأمريكي الذي قمت بزيارته في تشارلستون – في مطار أوهير عندما كان يرتدي ملابس مدنية ووصفته بأنه من مقاتلي العدو. ولم يشك أحد (بما فيهم المحكمة العليا) عندما استخدم روزفلت سلطاته العسكرية لاعتقال ومحاكمة وإعدام المخربين النازيين الذين قبض عليهم مرتدين ملابس مدنية في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، على الرغم من أن أحدهم وهو هربر هاوبت كان مواطنًا أمريكيًا.

ولكنّ هاوبت والمتآمرين معه اعترفوا بأنهم نازيون وتم العثور على أزيائهم العسكرية وتفهم الجميع خطورة الأمر، أما باديلا فلم يعثر له على أي زي وكانت علاقته بالقاعدة وخطورته محل تساؤل. إن العمل العسكري في الولايات المتحدة ضد شخص يرتدي ملابس مدنية يخالف أعمق المحظورات في نظامنا الدستوري ويلقي بعبء كبير من الشك – وهو عبء تضخمه الظنون التي يحملها كثير من الناس عما إذا كانت هذه حربًا بحق وعما إذا كان التهديد مبالغًا فيه.

تلك المستجدات في الحرب على الإرهاب مثلت تحديًا رهيبًا لأي إدارة رئاسية تمارس صلاحيات الحرب التقليدية ضد الإرهابيين من المسلمين الذين لا يمثلون دولًا ولكن إدارة بوش تسببت في تفاقم تلك المشكلة. إن أحد الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة هو اختصار الإجراءات بالنسبة لاتفاقيات

جنيف؛ ففي الوقت الذي كان فيه من المناسب إنكار حقوق أسرى الحرب بالنسبة لمقاتلي القاعدة وطالبان كان هناك تساؤل كبير حول ما إذا كان المعتقلون في جوانتانامو هم فعلًا أعضاء في طالبان أو القاعدة. وقد نصت اتفاقيات جنيف على أن تقوم «محكمة مختصة» بتقييم مدى استحقاق المقاتلين الفرديين لحمايات أسرى الحرب حال وجود «أي شك» في صفتهم.[41] وقد رفضت الولايات المتحدة اتخاذ هذا الإجراء مع المعتقلين معللةً ذلك بأن الرئيس بنفسه وضع «تحديد جماعي لصفتهم على درجة من التنبه أعلى من ذلك الذي تصوره واضعو اتفاقيات جنيف» وهو ما صرح به ويل تافت في مارس 2002.[42] وأيًّا كانت الحيثيات القانونية لهذا الردّ فإنه لم يكن كافيًا لإجابة هذه التساؤلات بشأن عدم انتماء أفراد معينين لمقاتلي العدو وكونهم مزارعين أبرياء تم جمعهم من أفغانستان. وبالنسبة للشريحة المرتابة من الشعب الأمريكي ومعظم حلفاء الولايات المتحدة كان الأمر يبدو وكأن هناك قاضيًا واحدًا مهتمًّا بمصالحه الشخصية يرسل عشرات من الناس لاعتقال غير محدد المدة بدون اتباع أقل قدر من الإجراءات اللازمة.

وقد أسهم ذلك الاختصار في الإجراءات مبكرًا فيما رأته الحكومات الأوروبية وجماعات حقوق الإنسان والصفوة الإعلامية «ثقبًا أسود قانونيًا» في مسألة جوانتانامو؛ فقد رأوا في جوانتانامو منطقة أمريكية تخلو من القانون يمارس فيها الأمريكيون قوة اعتباطية متعسفة ضد الإرهابيين. وقد أسهمت الإدارة في هذه النظرة برفضها لسنوات عديدة بعد الحادي عشر من سبتمبر أن تعترف بأي قيود قانونية ملزمة بالنسبة لجوانتانامو. وقد جادل ويل تافت في وزارة الخارجية خلال النقاش الذي كان دائرًا في عام 2002 حول اتفاقيات جنيف أن الولايات المتحدة ينبغي أن تعترف بأن «المادة الثالثة من الاتفاقيات» — والتي تتضمن أدنى قدر من الحماية في وقت الحرب والموضوعة في الأصل للحروب الأهلية — تنطبق على جوانتانامو تبعًا لعرف القانون الدولي، وأنا أعتقد أن

كلام تافت مطٌّ للقانون. فعلى ضوء رفض إدارة ريجان للبروتوكول الأول في عام 1987، لا تستطيع الولايات المتحدة - في رأيي- الالتزام بأي قوانين عرفية للحرب لمنح حماية قانونية للإرهابيين المعتقلين في جوانتانامو. وعلى النقيض من ذلك، فلم يكن اعتقاد تافت غير مبرر تمامًا ولكن لم يكن أساسه متطلبات القانون العرفي للحرب بقدر ما كان أمورًا ملحة أخرى تشمل الاهتمام بشرف وانضباط المسئولين العسكريين في وزارة الدفاع (حيث كان تافت مسئولاً كبيرًا في السابق)، واهتمام وزارة الخارجية بردود أفعال الدول الحليفة على غياب الحماية التي يكفلها قانون الحرب عن جوانتانامو، بالإضافة إلى فلسفة «اللا ثغرات» المستلهمة من البروتوكول الأول التي تخللت التفكير في قوانين الحرب حتى وإن لم تكن حكومة الولايات المتحدة قد اعتنقت تلك الفلسفة رسميًّا.

وقد اختارت الإدارة أن تدفع بحرية التصرف القانوني إلى مداها ورفضت ما تنص عليه قوانين الحرب من قيود ملزمة بشأن معاملة المعتقلين. وقد اكتفى الرئيس بوش بدلاً من ذلك بمعاملة المعتقلين «بطريقة إنسانية متناسبة مع الضرورة العسكرية وبأسلوب يتفق مع مبادئ جنيف».[43] وهي صيغة تبدو جيدة لكنها مبهمة للغاية حيث لم تترجم إلى معايير سلوكية ملموسة وتركت كل الأمور الصعبة المتعلقة بالمعاملة «الإنسانية» و«المتناسبة» مع أهواء مسئولين مجهولين.

لقد كانت الشكوى حول «الثقب الأسود القانوني» موجهة لجوانتانامو ولكن مصدر الشكوى كان أكثر جوهرية وخاصةً في أوروبا. وقد صرح تشارلز جرانت مدير مركز الإصلاح الأوربي في يناير 2002 بأن «الكثير من رد الفعل الأوربي على جوانتانامو لم يكن بسبب اهتمام الناس بمشاعر المعتقلين هناك، وإنما لأنه يمسّ وترًا حساسًا وهو القلق الأوروبي بشأن عدم اعتقاد أمريكا في القانون الدولي وعدم اعتقادها في إخضاع نفسها للقواعد أو المنظمات أو الأعراف التي تحد من حرية تصرفها».[44] إن إنكار صفة أسرى الحرب على

المعتقلين ومحاكمتهم محاكمة عسكرية تفتقر إلى الضوابط المدنية الطبيعية ـ يبدو متفقًا مع رفض أمريكا الانضمام لبروتوكول كيوتو وسحب توقيعها على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية وإلغائها معاهدة حظر الصواريخ الباليستية مع روسيا وما يعتبره الأوروبيون أسلوب رعاة البقر الأمريكي في عدم الاكتراث بحظر القانون الدولي لعقوبة الإعدام.

لقد كان الوضع كالآتي عندما أتيت للعمل بوزارة الدفاع في خريف عام 2002: مارست إدارة بوش صلاحيات الحرب التقليدية بثقة ولكن تلك الصلاحيات كانت محل ارتياب شديد يزداد يومًا بعد يوم من قبل الحلفاء والصحافة والكونجرس وبعض أفراد الإدارة، خاصة وزارة الخارجية والمحامين العسكريين.

وكان رئيسي في العمل جيم هاينز المحامي الأول للبنتاجون يشعر بحساسية تجاه الشكاوى المتزايدة. وقد كان مقتنعًا مثلي بأن الإدارة لديها حجة قانونية قوية فيما يخص سياسات الاعتقال والمحاكمات العسكرية بجوانتانامو، لكنه شعر أيضًا أن الثقافة القانونية في القرن الحادي والعشرين ومستجدات الحرب على الإرهاب تتطلب ضوابط أكثر دقة وتفصيلًا من مثيلاتها في الحرب العالمية الثانية فيما يخص الاعتقالات والمحاكمات العسكرية.

واتضح أن المحاكمات العسكرية أصعب في التنفيذ مما كان يتخيل هاينز أو غيره، وبعد مرور ست سنوات على إصدار بوش أوامره بعقد محاكمات عسكرية لم تعقد محاكمة واحدة بعد. وفي الواقع لم يكن لدى أي من المشاركين في ذلك القرار لبوش في نوفمبر 2001 أدنى فكرة عن مدى صعوبة بناء نظام جديد تمامًا للمحاكمة من لا شيء. ففي عهد روزفلت، أصدر الرئيس قراره، والذي كان في صفحة واحدة، وتشكلت المحكمة العسكرية وبدأت العمل بعد أيام قلائل من إصداره، ولكن قرار بوش استلزم أن تعمل نصف

دستة من محامي وزارة الدفاع تقريبًا لعدة سنوات لوضع القانون وتنقيته من البيروقراطية ونشره في مئات من الصفحات تحوي القواعد والإجـراءات والتعريفات التي يتطلبها القانـون الدولي والأمريكي والمفاهيم الاجتماعية الأشمل عن العدالة في المحاكمـات العسكريـة في القرن الحادي والعشرين. ولكن أتت إحدى العقبـات الكبرى من داخل وزارة الدفـاع نفسهـا؛ حيـث ألقـى بعـض المحامين العسكريين الأوفيـاء لنظامهـم القانونـي المتقـدم - المتمثل في القانون الموحد للقضاء العسكري - الحاجـز تلـو الآخـر في طريـق تطويـر المحاكـم العسكريـة. وحتـى بعـد هـذا الجهـد الجبار رأى الكثيـر مـن المحاميـن العسكرييـن وكثيـر من أعضاء المؤسسة القانونية أن المحاكمات العسكرية غير عادلة من الأساس.

وتعرض نظام المحاكمات العسكرية لسنوات من التحديات القانونية وفي النهاية رفضته المحكمة العليا عام 2006. وكان من الصعب كذلك وضع نظام اعتقال طويل الأجل خاص بالحرب المستجدة على الإرهاب. وعندما وصلت إلى وزارة الدفاع، طلب مني هاينز أن أتوصل إلى نظام يقلل إلى أدنى حد الخطأ في تحديد مقاتلي العدو ويضمن عدم اعتقال الجيش إلا لمن تثبت حقًّا خطورته. كان هناك الكثير من الأسئلة الصعبة عن مدى التمثيل القانوني المسموح به للمعتقلين، وكيفية السماح لهم بإحضار أدلة جديدة، وكيفية إثبات خطورتهم في المستقبل، وأسئلة أخرى مشابهة. وأسفرت مجهوداتي وجهود آخرين تحت إشراف هاينز عن التوصل إلى خطة شبيهة لتلك التي أرغمت إدارة بوش على تبنيها بعد ذلك بسنوات تحت ضغط من المحكمة العليا، ولكن لم تنفذ تلك الخطط في عامي 2002 و2003. وكانت معارضة البيت الأبيض ووزارة العدل لأي توسع في حقوق المعتقلين - ولو من باب الحرص - أحد العوائق. بينما كان العائق الأخر هو بول وولفويتز نائب وزير الدفاع الذي عهد رامسفيلد إليه بالإجابة عن التساؤلات حول المعتقلين في جوانتانامو، وقد كره وولفويتز إصدار قرارات تتعلق بأمور المعتقلين وتجاهل ببساطة مقترحات هاينز حول هذا الموضوع.

وقادني الوقت الذي أمضيته في البنتاجون إلى الشك في مقدرة وزارة الدفاع على صياغة سياسات طويلة الأجل لتعجيز الإرهابيين بدون موافقة الكونجرس التي تضفي عليها الشرعية، وقد كانت السوابق التي حدثت في الحرب العالمية الثانية في غاية النفع. ولكن كان هناك الكثير من الشكوك المزعجة المتعلقة بكيفية تطبيق تلك السوابق على صراع مختلف تمامًا من صراعات القرن الحادي والعشرين - تلك الشكوك التي استغلها النقاد، وكثير منهم من أعضاء الكونجرس، بنجاح متزايد. وكان أمام الإدارة خياران في تلك المرحلة: إما أن تتمسك بالعمل بشكل فردي في مواجهة النقد المتزايد مراهنة على أن المحاكم (التي لم تكن عدائية بعد) ستذعن للتحديثات التي أدخلها الرئيس على أنظمة الحرب العالمية الثانية، وإما أن تطلب دعمًا صريحًا من الكونجرس لسياسات الاعتقال والمحاكمات العسكرية. وكان القاضي جاكسون قد كتب في رأيه الشهير في قضية يونجستاون *Youngstown* المتزامنة أن «الرئيس عندما يعمل بموجب تفويض صريح أو ضمني من الكونجرس فإن سلطته تكون قصوى ومدعمة بأقوى الافتراضات وأوسع مدى للتفسير القضائي».[45] فإشراك الكونجرس في الأمر سيضع لأي أمر ينشأ عن تلك الممارسات أساسًا قانونيًا صلبًا يتناسب مع هذا النوع الجديد من الحروب كما سيقلص العديد من الشكاوى عن مدى الشرعية.

وقد اختارت الإدارة أن تعمل بشكل فردي، ولم أفهم لماذا قامت بهذا الاختيار أثناء عملي بوزارة الدفاع عامي 2002 و2003. ولكن بعدما انضممت لمكتب الاستشارات القانونية في أكتوبر 2003 وبدأت حضور اجتماعات البيت الأبيض اكتشفت السبب: كان البيت الأبيض يخشى أن يتم تقييد أيدي الرئيس بطريقة تحول بينه وبين عمل ما يراه ضروريًا لحماية الشعب الأمريكي — وهي خشية نابعة من ولاء غير مفند لمفهوم عجيب عن السلطة التنفيذية.

لقد كان أحد الاجتماعات التي تم ترتيبها على عجل في أواخر فبراير 2004 نموذجًا لدستة أو أكثر من الاجتماعات التي حضرتها (وعلى ما أظن لكثير من

الاجتماعات قبل انضمامي لمكتب الاستشارات القانونية). طلب جونزاليس من مجموعة من المحامين الاجتماع في مكتبه لتقييم تداعيات إعلان المحكمة العليا أنها ستعيد النظر في الموافقة التي أصدرتها إحدى المحاكم الأدنى بشأن اعتقال ياسر حمدي بدون اتهام أو محاكمة، وقال بول كليمينت وكيل النائب العام تيد أولسون وأفضل أبناء جيله من محامي المحكمة العليا إن ذلك الإعلان خبر سيئ وعلل ذلك بأنه على الرغم من صلابة موقفنا القانوني فإن المحكمة العليا قد لا تقبل تطبيق الاعتقال التقليدي في زمن الحرب على حرب غير محددة الأجل وغير واضحة المعالم كالحرب على الإرهاب.

وسألت: «لماذا لا نذهب إلى الكونجرس ونجعله يوقع بالموافقة على نظام الاعتقال بالكامل؟» معللاً بأنه سيكون من الصعب على المحكمة العليا أن ترفض نظامًا للاعتقال الحربي حاصلًا على موافقة صريحة من الكونجرس. وأيد كليمينت رأيي، كما أيده جون بيلينجر المستشار القانوني لكونداليزا رايس وجيم هاينز المستشار العام لوزارة الدفاع. لقد طرح هؤلاء الرجال هذا الرأي من قبل، ودائمًا ما قوبلوا بالرفض، مثل ما كان على وشك أن يحدث لي.

ورد أدينجتون متسائلاً: «لماذا تحاول التفريط في سلطة الرئيس؟» فقد كان يعتقد أن طلب مساعدة الكونجرس في حد ذاته يوحي بأن الرئيس في حاجة إلى موافقة تشريعية ولا يستطيع التصرف بمفرده وهو ما يناقض توجهات البيت الأبيض. وظن أدينجتون أن صلاحيات الرئيس ستتقلص إذا ما رفض الكونجرس أن يعطي الرئيس الدعم الذي يطلبه، خاصة إذا حاول الكونجرس الحد من صلاحيات الرئيس بطريقة ما. لقد رفض الكونجرس في الشهر الذي أعقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر منح الرئيس التفويض الذي طلبه لاستخدام القوة وقانون مكافحة الإرهاب the Patriot Act ورأى أدينجتون أن الأمور ستزداد سوءًا في عام 2004 وما بعده.

وكان أدينجتون دائمًا يطرح سؤالين بسيطين كلما اقترح أحدهم أن يتعاون البيت الأبيض مع الكونجرس لإزالة أي محظور قانوني أو لإقرار تشريع ما: «هل لدينا الصلاحيات القانونية لعمل ذلك بمفردنا؟» (أي باستخدام سلطة الرئيس وحده) و«هل من المحتمل أن يحد الكونجرس من الاختيارات المتاحة أمامنا بطريقة تعرض حياة الأمريكيين للخطر؟». وفي الاجتماع الخاص بمسألة ياسر حمدي ـ وفي كثير غيره ـ اتفق الجميع على أن الرئيس لديه حق شرعي لاعتقال جنود العدو أثناء الحرب. ولم يكن بمقدورنا أن ننكر أن الكونجرس قد يحد من صلاحيات الرئيس بحيث تصبح مهمشة أو أن ذلك الحد ـ كما هو متصور ـ قد يؤدي إلى الإفراج عن أحد المعتقلين أو الإخفاق في الحصول على معلومات تؤدي إلى هجمة إرهابية أخرى.

وبالطبع كانت هناك حجة مضادة واضحة: التوجه الفردي بلا هوادة في حرب مستجدة قد يؤدي بنا إلى الخسارة في المحكمة العليا بطريقة تقيد صلاحيات الرئيس بشكل أشد مما قد يفعله الكونجرس وبالتالي تعريض حياة الأمريكيين للخطر بشكل أكبر (إن كان لنا أن نفكر بهذا الشكل)، وتلك الحجة كانت على الأقل تحمل قدرًا من قوة التأثير. وكلما هددت المحكمة العليا بإعادة النظر في إحدى سياسات الإدارة نحو الإرهاب تمكن بول كليمينت من الحصول على تنازلات صغيرة من البيت الأبيض. فعلى سبيل المثال، خلال الاجتماع الخاص بقضية ياسر حمدي وافق البيت الأبيض على دفع الجهود المبذولة لإقرار حمايات إجرائية أكثر رسمية للمعتقلين، مثل التي صاغها هاينز ومرءوسوه قبل ذلك بأكثر من عام.

ونسبيًّا ستتراكم خطوات صغيرة من هذا النوع على مدى سنوات لتوفر حمايات ذات أهمية لمعتقلي جوانتانامو، ولم يسعد أدينجتون قطّ بتلك التطورات لكنها على الأقل كانت قرارات من صنع السلطة التنفيذية وحدها وبالتالي تتماشى مع موقفه الأصلي وهو عدم تلبية رغبات الكونجرس، كما كانت

تتماشى مع منظوره قصير المدى للأمور؛ فقد كان أدينجتون يستيقظ كل صباح مهيأ للدخول في معركة مع الإرهابيين ويركز على تجنب وقوع هجمات إرهابية في ذلك اليوم أو الأسبوع، وليس على ما قد يحدث في العام المقبل أو الذي يليه. «سنتعامل مع ذلك الأمر حينما يكون ذلك ضروريًا». كان هذا هو رده إذا تساءل أحدهم عن احتمال حدوث صعوبات لاحقًا بسبب استخدام العنف الزائد في الوقت الراهن.

وذات مرة، عبر أدينجتون عن موقفه العام من تسوية الخلافات مع الكونجرس قائلًا: «سنضغط ونضغط ونضغط حتى تجبرنا قوة أكبر على التوقف»؛ لقد كان مفهومه للسلطة (ورئيسه أيضًا حسبما أظن) يتمثل في غياب القيود، وكان هؤلاء الرجال يؤمنون بأن الرئيس سيكون مؤهلاً بأفضل طريقة لتحديد وهزيمة العدو الجديد المميت المتغير المشكوك فيه عندما تزال كل العقبات التي تقف في طريق ممارسته سلطاته، ولم يتراءى لهم مقايضة السلطة بالقيود وأنه قد يكون من الممكن زيادة قوة الرئيس وفاعليته عن طريق قبول حدود بسيطة لأوامره؛ لضمان دعم أكبر من الكونجرس أو القضاء أو الدول الحليفة. لقد كانوا يعتقدون أن التعاون والتنازلات يعنيان الضعف ويجرئان أعداء أمريكا وأعداء السلطة التنفيذية. وعندما يتعلق الأمر بالإرهاب كانوا ينظرون إلى أي مواجهة خارج نطاق دائرة المستشارين الموثوق بهم على أنها مباراة إذا لم يفوزوا فيها فإنهم بالضرورة سيخسرون.

لقد كان عداء أدينجتون للعمل مع الكونجرس بسيطًا مقارنة بعدائه لتسوية الخلافات مع الدول الحليفة والهيئات الدولية. «ليس لهم صوت في الانتخابات» كان هذا رده الثابت إذا ما اعترض شخص ما – وغالبًا ما يكون جون بيلينجر هو هذا الشخص– على إحدى السياسات (أو على عدم وجود سياسة لأمر ما)؛ لأنها ستثير احتجاجات الدول الحليفة.

وتكمن وراء عنجهية أدينجتون الساخرة نظرية دقيقة عن العلاقات الدولية؛ فقد نظر أدينجتون ــ حسبما استنتجت ــ نائب الرئيس والرئيس إلى الصراعات

مع الدول الحليفة – خاصة الأوروبيين – كشيء لا يمكن تجنبه أو تجاوزه. ومما قوى هذا الاعتقاد ما جاء في المقال المؤثر الذي كتبه روبرت كاجان في يونية 2002 بعنوان «القوة والضعف» (Power and Weakness) والذي كان يتم تداوله بشكل واسع داخل الإدارة عندما التحقت بها في سبتمبر 2002 وجاء فيه: «عندما يتعلق الأمر بوضع الأولويات القومية وتحديد التهديدات والتحديات وتصميم وتنفيذ سياسات الخارجية والدفاع فإن الولايات المتحدة وأوروبا تفترقان في الطريق».[46] فالولايات المتحدة القوية عسكريًا هي من وجهة نظره مكرسة استراتيجيًا لحفظ السلام والأمن عن طريق العمل الأحادي الجانب والإكراه وبطبيعة الأمر فهي مناهضة للقيود التي يفرضها القانون الدولي على قوتها، أما أوروبا الضعيفة عسكريًا فهي، على النقيض من ذلك، مكرسة استراتيجيًا لحفظ السلام والأمن باستخدام القانون الدولي والمنظمات الدولية ومن خلال الإقناع والمفاوضات.

وقد أضفى مقال كاجان هيكلاً منظمًا لما كان تفكيرًا بديهيًا بالفعل لدى كبار مسئولي الإدارة الأمريكية. وتحت تأثير ذلك المقال وتسلحًا بعلمهم أن الأوروبيين أنفسهم يتجاهلون القانون الدولي عندما يصطدم بمتطلبات الأمن القومي (كما حدث في كوسوفو في صيف 1999)، نظر البيت الأبيض إلى الخلافات العامة الحادة حول القانون الدولي على أنها الناتج الحتمي لاختلاف القدرات والأهداف الاستراتيجية. وقد بدا «المجتمع الدولي» معارضًا تمامًا لاتجاه محاربة الإرهاب عسكريًا وهو الاتجاه الذي رأته الولايات المتحدة ضروريًا، ولم تكن الإدارة تلقي بالاً لذلك المجتمع على أية حال فلم يكن هناك مجال لأي حل وسط.

ودعم هذا الموقف اعتقاد أدينجتون ومؤيديه أنه ليس هناك ثمن استراتيجي حقيقي لعدم قبول حلول وسط أو إذا كان هناك ثمن فهو بسيط. واعتقدوا أن رد الفعل الشعبي الساخن ضد جوانتانامو والمحاكم العسكرية هو من قبيل اللغط الأجوف الذي ليس له سوى تأثير ضئيل على الحرب ضد الإرهاب. ففي

الوقت الذي كان فيه الحلفاء يشكون علنًا بمرارةٍ كان الحلفاء أنفسهم يتعاونون بشدة خلف الكواليس في أمور مثل تقاسم المعلومات الاستخباراتية وقطع الطريق على تمويل الإرهاب وهما مجالان يحققان لهم مكسبًا كبيرًا. كما كان الحلفاء أنفسهم الذين يعارضون الولايات المتحدة بسبب جوانتانامو يقاومون سرًّا جهود الولايات المتحدة التي كانت تبذلها لسنوات طويلة خلف الكواليس لإعادة المعتقلين الخطرين بجوانتانامو لبلادهم ليتم اعتقالهم بها.[47] وهذا الموقف الذي يتسم بالنفاق قاد الولايات المتحدة إلى تفسير خطاب الحلفاء شديد اللهجة عن القانون الدولي للحرب على أنه معركة قانونية استراتيجية تسببت فيها خلافات أكبر – عن غزو العراق وبروتوكول كيوتو والمحكمة الجنائية الدولية وما شابه –، وهي خلافات لن تتبدد مهما فعلت الولايات المتحدة في خليج جوانتانامو. وتستثنى إنجلترا وأستراليا دائمًا بسبب علاقة الرئيس بوش الوثيقة بتوني بلير وجون هوارد ولكونهما حليفتين حقيقيتين تقدمان تضحيات ملموسة لمساندة الولايات المتحدة. ولكن العناية المفرطة والجدية التي تعامل بهما الجميع مع شكاوى الإنجليز والأستراليين أدتا إلى إبراز عدم الاهتمام النسبي بالشكاوى العلنية للدول الأخرى.

ودائمًا كان موقف أدينجتون المتشدد بعدم الخضوع يسود عندما يجتمع المحامون في مكتب ألبرتو جونزاليس لمناقشة الجانب القانوني للسياسات. وخلال تلك الاجتماعات كان جونزاليس يجلس هادئًا على كرسي مكتبه ويوجه الأسئلة بين الحين والآخر لكنه يستمع معظم الوقت في حين يتعارك أدينجتون المتذمر مع أي شخص يسعى إلى اللين. لقد كانت مسئولية جونزاليس أن يحدد النصيحة التي سوف يقدمها للرئيس بعد أن يناقش المحامون فيما بينهم المسائل القانونية المتعلقة بالسياسات. ولم أعرف أنه اختلف مع أدينجتون إلا مرة واحدة في مسألة لا أستطيع الحديث عنها وقد تجاوز الرئيس رأي جونزاليس وأيد موقف أدينجتون بشأنها.

«عندما ينظر التاريخ للوراء، أود أن أكون ممن فعلوا الشيء الصائب الرشيد وليس بالضرورة الشيء المتبع في حينها الذي يتفق وجماليات اللحظة» تلك كانت كلمات دوجلاس فيث لجيفري جولدبرج في مجلة نيويوركر عام 2005، مشيرًا إلى قراراته المثيرة للجدل في البنتاجون،[48] وهو الموقف ذاته الذي اتخذه ديفيد أدينجتون من القرارات القانونية الصعبة المتعلقة بالإرهاب. ولقد كان لدى محامي نائب الرئيس ذي النفوذ الواسع ـ معتقدات راسخة عن السلطة التنفيذية وعن سلامة مواقفه القانونية وعن طبيعة ومدى خطورة التهديد الإرهابي وما يلزم لإفشال ذلك التهديد. وكان يرى أن الآخرين لديهم معلومات عن ذلك التهديد أقل من تلك التي يمتلكها البيت الأبيض ولم يكن دافعهم هو كيفية حماية الشعب الأمريكي على أفضل وجه وإنما دوافع أخرى. وكان يؤمن بأن القيادة الحقة في مواجهة القرارات الصعبة تتطلب منه عمل الصواب حتى إن لم يكن مقبولًا بشكل واسع. ومع تزايد الشكاوى والضغط لتغيير المسار ازداد إصرار أدينجتون على أن ما تفعله الإدارة هو الصواب وتمسك بدفاعه بقبضة أكثر إحكامًا. وفي مرات كثيرة قابل فيها أدينجتون معارضة شديدة اعتقدت بيني وبين نفسي «أنه سيضطر للتراجع» لكنه نادرًا ما فعل ذلك، كما أنه لم يتراجع قطّ بشأن أمر يراه مهمًا إلا إذا كان يتوقع حدوث كارثة فورية لا يمكن تفاديها. أعجبتني نزاهة أدينجتون العنيدة على مضض حتى عندما بدا لي جنون حكمه على بعض الأمور.

ربما كان أغرب ما في رحلة عيد ميلادي الأربعين إلى جوانتانامو والسجون البحرية هو امتلاء الطائرة بالمحامين؛ وهي صورة مجازية مناسبة لكثير من سياسات إدارة بوش المتعلقة بالإرهاب، فلم يحدث قطّ في تاريخ الولايات المتحدة أن كان للمحامين نفوذ واسع على سياسات الحرب مثلما كان الوضع بعد الحادي عشر من سبتمبر، ولم يكن بالضرورة لدى المحامين خبرة عن

القاعدة أو الأصولية الإسلامية أو الاستخبارات أو الدبلوماسية الدولية أو حتى متطلبات الأمن القومي، ولكنهم بدوا- وخاصة محامي البيت الأبيض ووزارة العدل - وكأنهم «يمتلكون» أمورًا ذات تبعات أمنية وسياسية ودبلوماسية عميقة؛ فقد هيمنوا (ثم هيمنا نحن بعد أكتوبر 2003) على المناقشات حول الاعتقال والمحاكمات العسكرية والاستجواب وجوانتانامو وكثير غيرها من سياسات مكافحة الإرهاب المثيرة للجدل، كما لعبنا دورًا كبيرًا على غير المعتاد في الجـدال والقـرار حـول ما إذا كـان على الرئيـس أن يتعـاون مـع الكونجـرس أو الحلفاء فيما يتعلق بالأمور الأساسية التي تخص مكافحة الإرهاب وكيفية هذا التعاون.

والسبب الرئيسي لتورط المحامين لهذا الحد هو أن الحرب نفسها كانت مثقلـة بالمحاذيـر القانونية بشكل غير مسبوق. فحيثما يولي صناع القرار وجوههم يصطدمون بقوانين مقيدة للحركة تستلـزم تفسيـرًا قانونيًّا وكذلك موافقة من محام لتجنـب أي مساءلـة قانونيـة محتملـة. وحسبما قال مايكل شوير الذي كان رئيس وحدة بن لادن بالمخابرات الأمريكية لمدة طويلة للكونجرس عام 2007 فإن أي عملية تقوم بها الاستخبارات الأمريكية لابد لها من موافقة المحامين، وأضاف أنه لا يستطيع الذهاب لـدورة المياه بمقر الاستخبارات بدون محام.[49] فالوجود الدائم لمحامي الأمن القومي لحماية الظهور لا يفسر بشكل كامل مشاركتهم أغلب الوقت في صنع سياسة الأمن القومي.. إن واضعي السياسات ليسـوا بحاجـة لعمـل كـل ما يخبرهـم المحامون بأنه مسموح لهم بفعله وإنما الطبيعي أن يسألوا المحامين عن الممكن قانونًا، ثم بحسابات مختلفة يقررون أي الخيارات القانونية يستحق السعي لتنفيذه.

وهناك سبـب آخـر مبنـي على منطـق «حمايـة الظهور» ويوفر سببًا أكثر قابلية للتصديق لنفوذ المحامين غير العادي على سياسـة الإرهـاب. فبعد الحادي عشر من سبتمبر، اعتقد البيـت الأبيـض أن الرئيس بمقدوره رفض

اتباع سياسة معينة أو فعل معين قد ينقذ حياة الآلاف لو كان لديه سبب وجيه.

وبسبب شبح الحادي عشر من سبتمبر ولجنة التحقيق الخاصة به سيطر على البيت الأبيض هوس اتقاء لوم شديد يوجه إليه بعد الهجمة التالية. وعندما يرفض البيت الأبيض عمل ما قد ينقذ أرواح الأمريكيين يسأل نفسه أولاً إن كان لديه عذر مقنع يقدمه للشعب الأمريكي إذا ما أدى رفض ذلك العمل إلى خسائر في الأرواح. فإذا أشار أحد المحامين إلى أن سياسة ما أو عملًا ما سيخالف القانون، خاصة القانون الجنائي، فهذا عذر جيد للغاية، أما الخوف من إيذاء الحلفاء أو الكونجرس فلم يكن كذلك. فالسؤال عن «ماذا يجب علينا فعله؟» يتغير إلى «ماذا يجب علينا قانونًا فعله؟»؛[50] لهذا كان أدينجتون يطرح دومًا السؤالين نفسهما: «هل السياسة قانونية؟» و«هل من المحتمل أن يؤدي السعي في طلب الدعم من الآخرين إلى تقييد الرئيس وبالتالي تعريض حياة الناس للخطر؟»، وبسبب ذلك كان هناك الكثير من الضغط للعمل داخل حدود القانون، وما يقوله المحامون عن تلك الحدود هو ما يحدد معالم السياسة.

كما لجأ البيت الأبيض الواثق مما يريد فعله إلى استخدام المحامين — وخاصة محامي مكتب الاستشارات القانونية ـ كسيف لإسكات أو تأديب البيروقراطية العنيدة. وقد كان الكثيرون من أفراد الحكومة قلقين أو مستائين من تنفيذ سياسات الرئيس لمكافحة الإرهاب بعد الحادي عشر من سبتمبر؛ فقد اعترض المحامون العسكريون على المحاكمات العسكرية التي انحرفت عن الطرق المعتادة في العصر الحديث لإجراء تلك المحاكمات؛ وبالمثل اعترض بعض مدعي وزارة العدل الذين فضلوا نظام المحاكمات المدنية الذي يتولون هم مسئوليته؛ واعترضت وزارة الخارجية على بعض أجزاء نظام الاعتقال في جوانتانامو؛ كما قيل إن البعض في وكالة الاستخبارات المركزية قلقون بشأن نظام الاستجواب الخاص المتبع مع المعتقلين ذوي الأهمية. بعض الاعتراضات كان أساسها اهتمامًا حقيقيًا بخرق القانون وبعضها كان سببه خلافات حول

السياسة أو حماية البيروقراطية باستخدام لغة القانون. ولأن حكم مكتب الاستشارات القانونية على فعل ما بدا أنه قانوني يعفي أولئك الذين يستندون إلى هذا الحكم في أفعالهم من المساءلة القانونية ـ فإن ذلك الحكم يصد بكفاءة معظم الاعتراضات القانونية. وهذا الوضع لم يترك للبيروقراطيين الذين يرغبون في إيقاف أو عدم تنفيذ سياسة ما خيارًا سوى الاعتراضات السياسية التي يستطيع البيت الأبيض رفضها بسهولة أو تسريب معلومات للصحافة وهو البديل المعتاد. وبهذا الأسلوب، أعطى مكتب الاستشارات القانونية البيت الأبيض حرية أكبر لعمل ما يرغب فيه وللإصرار على أن يعمل الآخرون به أيضًا.

وهناك سبب أخير وراء الدور المهيمن الذي لعبه المحامون، فطالما أوضح الرئيس ونائب الرئيس أن الأولوية بالنسبة للإدارة المركزية هي الحفاظ على الصلاحيات القانونية الرسمية للرئيس وتوسيعها. ففي أي جدال حول السياسة المتبعة يستطيع المحامي أن يكسب ثقلًا لصالح فعل معين – غالبًا سياسة التصرف الفردي – عن طريق الجدال بأن أي فعل بديل سيؤدي إلى تقليص صلاحيات الرئيس، وقد استخدم أدينجتون بالذات هذا التكتيك بكفاءة لنقض الجهود الداعية للتعاون مع الكونجرس. فلو كان لينكولن أو روزفلت قد فعلا شيئًا في حروبهم بدون السعي للحصول على موافقة محددة من الكونجرس، فإن أي جهد تبذله إدارة بوش للحصول على موافقة الكونجرس في أمر مماثل خاص بالحرب سوف يفسر على أنه سابقة سيئة ستقلل من شأن الرئاسة، وقد أعطى هذا الأمر ذخيرة للمحامين من مناصري السلطة التنفيذية لاستخدامها في أي جدال حول السياسات.

وأيًا كان السبب فقد كان للمحامين تأثير قوي على السياسة الخاصة بالإرهاب ولم يكن معظم ذلك التأثير مفيدًا، وقد قال في ذلك مستشار الأمن القومي ستيفن هادلي – وهو نفسه محامي تلقى تدريبه في جامعة ييل – إن «في كثير من الأوقات يهيمن المحامون على مناقشاتنا ثم نتعرض للمشكلات فيما

بعد. حين يجتمع المحامون يأخذون في الاعتبار أمورًا تدخل في حيز خبرتهم ولكنهم يتركون أمورًا أخرى مهمة، مثل العلاقات العامة وسياسات الكونجرس والدبلوماسية».[51] وكان هادلي يشكو كثيرًا من دور المحامين في السنوات التي أعقبت الحادي عشر من سيتمبر، عندما كان نائبًا لكونداليزا رايس من عام 2001 حتى عام 2004، ثم عندما تولى رئاسة مجلس الأمن القومي عام 2005. ولم يكن هو وحده من يشكو؛ فقد سمعت عن شكاوى مماثلة من كونداليزا رايس ودونالد رامسفيلد.

إن المحامين «بطبيعة الحال يرجعون إلى المصادر القانونية لإيجاد الحلول [ثم] يكوِّنون ما يستطيعون من إجابات من المصادر القانونية المتاحه ثم يعلنونها على أنها الرأي القانوني». تلك كانت كلمات فيليب زيليكو المدير التنفيذي للجنة التحقيق الخاصة بالحادي عشر من سبتمبر الذي أصبح فيما بعد من كبار مستشاري وزارة الخارجية في عهد كونداليزا رايس واستمر بعدها ناقدًا عامًّا للدور الذي لعبه محامو إدارة بوش في وضع سياسة محاربة الإرهاب.[52] عندما يقدم المحامون المشورة للرئيس حول ما يجب عليه فعله في وقت الحرب فإن بعضهم غالبًا ما يخلط السلطات القانونية الرسمية التي يكتشفونها في التشريعات أو السوابق التاريخية مع المحددات الحقيقية لصلاحيات الرئيس، والتي تشمل سياق الفعل والدعم السياسي والمصداقية والسمعة. ويميل هؤلاء إلى النظر في الماضي للبحث عن مبررات بدلاً من النظر للمستقبل للبحث عن حلول. فعندما طلب منهم صياغة سياسات الاعتقال والمحاكمة في الحرب على الإرهاب بحثوا في القوانين والسوابق الخاصة بالحروب الماضية. وبما أن البيت الأبيض رفض خيار التعاون مع الكونجرس فإن كثيرًا من الخيارات السياسية العقلانية لم تكن متاحة، مثل وضع قوانين جنائية للمحاكمات العسكرية مصممة خصيصًا لمشكلة الإرهاب الحديث أو ابتكار نظام اعتقال وقائي طويل المدى تحت إشراف محكمة إرهاب قومية. وقد أرغم المحامون على التوفيق بين حرب القرن

الحادي والعشرين مع القاعدة وبين سوابق الحرب الأهلية والحرب العالمية الثانية، الأمـر الذي أغفل الفروق الشاسعة بين زمن تلك الحروب (في الستينيات من القرن التاسع عشر والأربعينيات من القرن العشرين) وزمننا الحالي.

والمثير للسخرية في هيمنة المحامين على سياسة مكافحة الإرهاب هو أن المحامين الذين لم يقدموا أداء جيدًا في صياغة القوانين انتهى بهم الأمر إلى عدم تقديم أداء جيد في مجال خبرتهم وهو المحكمة العليا. وكان أدينجتون يتنبأ غالبًا بـأن المحكمة العليا لن تنقض قرارات القائد الأعلى في وقـت الحرب. والمفاجأة أنه كان ساذجًا فيما يتعلق بالعوامل التي تؤثر على صنع القرار بالمحكمة العليا؛ فبطريقته القانونية البحتة نظر إلى العشرات من سوابق الحرب الأهلية والحرب العالمية الثانية التي تؤيد أفعال الرئيس متناسيًا أن التغيرات في السياق والثقافة قد تؤثر على قرار المحكمة العليا بالموافقة على أفعال الرئيس.

وعلى الرغم من ذلك ففي صيف 2004 بدأت المحكمة توجيه سلسلة من الهزائم للإدارة بشأن سياسة مكافحة الإرهاب. ففي أقل أحكامها سوءًا بالنسبة للرئيس أقرت المحكمة بحقه في استخدام صلاحياته العسكرية التقليدية لاعتقال ياسر حمدي حتى نهاية الصراع مع أفغانستان. ولكن المحكمة تساءلت عما إذا كان بمقدور الرئيس استخدام تلك الصلاحيات العسكرية التقليدية بدون أجل في الحرب ضد القاعدة أم لا، ولأول مرة فرضت قيودًا دستورية روتينية على الرئيس في وقت الحرب.[53] والأسوأ من ذلك لإدارة الرئيس بوش هو إعلان المحكمة في اليوم نفسه في رأي آخر –بعد الاعتراف بسابقة من الحرب العالمية الثانية اعتمدت عليها الإدارة بشدة – أن المحكمة لها سلطة التمحيص في قانونية أفعال الحكومة الخاصة بجوانتانامو.[54]

ولم تمثل تلك القرارات التي أصدرتها المحكمة العليا في يونية 2004 استجابة لمتطلبات السيطرة على السوابق القانونية بقدر ما كانت استجابة

لعوامل أوسع خارج إطار القانـون. بعـد ما يقرب من ثلاثة أعوام بعد الحادي عشر من سبتمبر بدا أن التهديــد الإرهابــي يضعف، وأصبـح الوسط القانوني في حالة من الارتياب من الطريقة المهيبة التي تثبت بها الإدارة سلطتها التنفيذية في مواجهة الشكاوى المتزايدة؛ ففي الشهرين السابقين لتلك القرارات بدا وكأن أسوأ مخاوف المنتقدين قد تأكدت عندما تم الكشف عن الانتهاكات في سجن أبو غريب وعندما أصدر مكتـب الاستـشارات القانونية رأيه حول التحقيقات والذي أفاد بأنه باستطاعـة الرئيـس غض النظر عن المحاذير القانونية بشأن التعذيب. وعلى الرغم من أن هزائم الحكومـة في المحكمة العليا كانت عناوين رئيسية بالصحف ـ فإن تلك القرارات لم تكن حقيقةً أكثر من صفعة على المعصم. ونقيضًا لخطاب المحكمة حول الحريـات المدنيـة فإنها في الوقت نفسه لم تطالب الرئيس بتغيير كثيرٍ من أفعاله بل أعطت الرئيس إشارة بأن جوانتانامـو لا يمكــن أن يكــون منطقـة خالية من القانـون وأن الرئيس ليس له سلطـة مطلقـة في إدارة الحـرب على الإرهـاب وأن المحكمة مستعدة للتدخل لفعل المزيد إذا لم تسوّ السلطة التنفيذية وضعها القانوني.

لقد أعطت قرارات يونية 2004 الإدارة الفرصة المثلى للتوجه إلى الكونجرس الذي يسيطر عليه الجمهوريون لإعطاء برنامج مكافحة الإرهاب برمته أساسًا قانونيًا أقوى وأكثر صراحة غيـر مدفـوع بسوابـق قانونيـة قديمـة. ولكـن في بعـض اجتماعاتي الحكومية الأخيـرة سـاد رأي أدينجتـون مرة أخرى؛ فقد رفض التنبؤ بما قد تفعله المحكمة العليا واستغـل حقيقـة أن المحكمة لم تطالب الرئيس عمليًا بالكثير، فقد جـادل مجـددًا بنجـاح أن الإدارة ينبغــي عليها أن تمضي في أسلـوب الدفـع ثم الدفـع ثم الدفـع حتى تجبرهـا قـوة أقـوى منها على أن تفعل خلاف ذلك. وعملت الإدارة على منـح المعتقلين المزيد من الحقوق فيما يتعلق بالإجراءات وتحسين أوضاعهم في السجن وضاعفت جهودها للإفراج عن غير الخطرين منهم في جوانتانامو، ولكنها

تمسكت برفض التوجه إلى الكونجرس لإعطاء برنامج الاعتقال أساسًا تشريعيًّا قويًّا.

وبعد ذلك بعامين ـ أي في صيف عام 2006 ـ تكلمت المحكمة العليا مرة أخرى؛ لإبطال جهود الإدارة لمحاكمة سالم أحمد حمدان السائق والحارس الشخصي لبن لادن محاكمة عسكرية.[55] لقد بذلت الحكومة الجهد مرة أخرى لتحديد السوابق القضائية من الحرب العالمية الثانية وكتبت مجددًا رأيًا متأثرًا بجو الإسراف الرئاسي والضعف البادي للتهديد الإرهابي بدلًا من رأي مبنيٍّ على تحليل مشدد للمواد القانونية. ولكن قرار المحكمة هذه المرة كان أكثر لذوعة؛ حيث حكمت بأن الإدارة ليس بمقدورها المضي قدمًا في المحاكمات العسكرية من دون موافقة صريحة من الكونجرس، كما قررت أن الحمايات القانونية الأساسية التي توفرها المادة الثالثة من اتفاقيات جنيف تنطبق على الحرب مع القاعدة ومن يتبعها من باب الالتزام بالاتفاقية، وليس —كما جادل ويل تافت في عام 2002 ـ من باب تطبيق القانون الدولي العرفي.. وفي رأيي، كان قرار المحكمة بشأن المادة الثالثة غير سليم من الناحية القانونية ولكن تبعاته كانت هائلة، فقد كان يعني أن جزءًا صغيرًا من اتفاقيات جنيف ينطبق حقيقة على الحرب ضد الإرهاب، ومنح المعتقلين حقوقًا قانونية في المعاملة الإنسانية والإجراءات القضائية أكثر مما منحتها لهم الإدارة حتى ذلك الحين. والأكثر خطورة هو ما أوحى به قرار المحكمة من أن قانون جرائم الحرب لسنة 1996، الذي حاولت السلطة التنفيذية التي كانت تخشى المستشار المستقل إلغاء تفعيله منذ عام 2002، مازال قائمًا وقابلًا للتطبيق على العديد من عناصر معاملة الإدارة للمعتقلين.

ولم أكن عضوًا في الحكومة عندما أعلن القرار بشان حمدان ولكنني علمت من تقارير الأخبار ومن الأصدقاء في الحكومة أن القرار كان بمثابة انطلاق صفارة الإنـذار داخل الإدارة في ذلك الصيف؛ فقد نقلت الصحف أن الاستخبارات المركزية تعاني قلقًا متزايدًا حول برنامجها السري الآخذ في

الظهور إلى العلن لاعتقال واستجواب المعتقلين ذوي الأهمية في مواقع سرية خارج الولايات المتحدة. وقد زاد قرار المحكمة بأن اتفاقيات جنيف وقانون جرائم الحرب ينطبقان على الحرب مع القاعدة ـ من مخاوف الاستخبارات المركزية بشأن العقوبة رجعية الأثر،[56] وقد شغلت المخاوف نفسها مجلس الأمن القومي ووزير العدل جونزاليس. وبخلاف تلك المخاوف الشخصية، أثار قرار المحكمة العليا الشكوك في الأساس القانوني لكثير من جوانب سياسات الإدارة الخاصة بالمعتقلين فيما بعد الحادي عشر من سبتمبر، مثل معاملة المعتقلين في جوانتانامو والمحاكمات العسكرية وسياسة الاستجواب. وفي جريدة نيويورك تايمز كتبت ليندا جرينهاوس عميدة صحفيي المحكمة العليا أن القرار كان «هزيمة كاسحة وصريحة للإدارة»، وأضافت أن الإعلان كان «حدثًا تاريخيًا ولحظة فاصلة في ميزان القوى الدائم التغير بين أفرع الحكومة»،[57] وكتب زميلها آدم ليبتاك بعد ذلك بأيام قلائل أن «تأثير القرار، كما أجمع المحامون الدستوريون من مختلف الأطياف السياسية، قد يدمر التبرير القانوني الأساسي الذي تقدمه الإدارة لحملتها ضد التهديد الإرهابي».[58]

لقد وصلت أخيرًا «القوة الأقوى» التي توقعها أدينجتون، وأصبح الكونجرس وحده هو القادر على إخراج الإدارة من تلك الورطة. وفي السادس من سبتمبر عام 2006، بعد شهرين من صدور قرار المحكمة العليا وقبل شهرين من الانتخابات النصفية، أرسل الرئيس بوش للكونجرس مشروع قانون يتعلق بالمحاكمات العسكرية والأمور التي تتعلق بالمعتقلين. وعندما أعلن عن مسودة القانون، وضع الرئيس رهانًا كبيرًا جدًا على التشريع ورفع حجاب السرية عن الاعتقالات والاستجوابات السرية التي تقوم بها الاستخبارات المركزية لـ«المخططين الرئيسيين لهجمات الحادي عشر من سبتمبر [وهم] رجال خطرون يمتلكون معلومات لا مثيل لها عن شبكات الإرهابيين وخططهم لشن هجمات أخرى»، كما أعلن أن إجراءات الاستجواب «البديلة» و«القاسية» التي

استخدمت مع بعض هؤلاء الرجال أدت إلى الكشف عن معلومات «أنقذت أرواحًا بريئة عن طريق مساعدتنا لإيقاف هجمات جديدة، هنا في الولايات المتحدة وحول العالم».(59) وأعلن أنه سيحضر الأربعة عشر معتقلاً الذين تحتجزهم وكالة الاستخبارات المركزية إلى خليج جوانتانامو لاحتمال محاكمتهم أمام المحكمة العسكرية التي يطلب موافقة الكونجرس عليها.

وبعد ما يزيد على ثلاثة أسابيع بقليل أقر الكونجرس ـ الذي كان تحت سيطرة حزب الرئيس (ولكن لم يظل كذلك طويلًا) ـ قانونًا منح الرئيس انتصارًا مفاجئًا؛ حيث أقر قانون المحاكم العسكرية لسنة 2006 جوانب كثيرة من نظام المحاكمة العسكرية التي أبطلتها المحكمة العليا قبلها بثلاثة أشهر، كما أعطى الرئيس أكثر من ذلك بكثير، مثل تعريف موسع لـ «المقاتل العدو غير الشرعي»، وموافقة ضمنية على الاستجواب باستخدام العنف الذي يصل إلى حد التعذيب، وحصانة ضد التعرض للمحاكمة لمن شاركوا في عمليات الاستجواب السابقة التي تجاوزت الخط المحظور، والتضييق في تفسير اتفاقيات جنيف وتعديلات قانون جرائم الحرب بشكل يقلل من تأثير قرار المحكمة العليا إلى أدنى حد، واستبعاد عملية المراجعة القضائية لأوامر الإحضار لجوانتانامو، وحظر استخدام اتفاقيات جنيف كمقياس لقانونية الاعتقالات في جوانتانامو. وقد أشار سكوت شين وآدم ليبتاك في صحيفة نيويورك تايمز إلى أن «القانون في مجمله سيعطي الرئيس سلطة على المشتبه بكونهم إرهابيين أكبر من تلك التي كان يملكها قبل صدور قرار المحكمة العليا بشأن قضية حمدان قبل ثلاثة أشهر».(60)

وقد يتصور المرء أن ديفيد أدينجتون ورؤساءه شعروا بأنهم قد أخذوا ثأرهم ولو قليلًا بعد صدور هذا القانون، فقد حارب هؤلاء الرجال بشدة داخل الإدارة ومع الكونجرس لضمان النصر بموافقة الكونجرس على قانون المحاكم العسكرية لسنة 2006؛ حيث دفعت الإدارة بالسلطة التنفيذية التي تعمل بشكل منفرد

إلى أقصى مدى طيلة خمس سنوات وعندما أرغمتها المحكمة العليا في النهاية على طلب مساعدة الكونجرس خرجت بموافقة الكونجرس على معظم ما رفضته المحكمة العليا بل أكثر منه في بعض الجوانب. وطوال تلك الفترة حققت الإدارة هدفها الأساسي وهو تجنب وقوع هجمة إرهابية ثانية داخل أرض الوطن (الولايات المتحدة).

ولكن الإدارة خسرت الكثير في الوقت نفسه؛ فقانون المحاكم العسكرية كان نصرًا؛ لأنه يتعارض فقط والتوقعات التي كانت للمحكمة العليا قبل ذلك ببضعة أشهر، ومقارنة بما كان يمكن الحصول عليه من كونجرس أكثر تعاونًا في 2002-2003 فقد خسرت الإدارة الكثير. ولو أن الإدارة قد أسست قبلاً نظامًا تشريعيًّا للحقوق القانونية في خليج جوانتانامو لكانت غير مضطرة لقبول قرار المحكمة بشأن المادة الثالثة من اتفاقيات جنيف أو قانون جرائم الحرب. فلو كانت الإدارة قد اتبعت ببساطة ما تتطلبه اتفاقيات جنيف من عقد «محكمة مختصة» غير رسمية، أو إذا كانت قد طلبت دعم الكونجرس لبرنامج الاعتقال في صيف 2004 لكان من المحتمل أن تتجنب المطالب القضائية والإجرائية الأكثر عبئًا التي أصبحت عمليًّا ضرورية تحت ضغط المراجعة القضائية التي تلت ذلك.

وكان يمكنها بالتأكيد الحصول على نظام محاكمة عسكرية أكثر موافقة لمطالبها إذا مارست ضغطًا في الكونجرس في عامي 2002 و2003 بدلاً من خريف عام 2006.

ولا أعني أن قانون المحاكم العسكرية كان خطوة سيئة، بل بالعكس كان خطوة أولى مهمة على الطريق الصحيح لوضع سياسة مكافحة الإرهاب على أساس قانوني أكثر أمنًا ورشدًا. ولكن بالنسبة للبيت الأبيض الذي يحاول تقليل القيود المفروضة على سلطة الرئيس لأدنى حد، كان القانون الجديد – مقارنة بما كان يمكن تحقيقه في 2002 و2003 – أمرًا مؤسفًا. ولكن أكثر ما يؤسف له هو الأثر الذي خلفه على وضع وسمعة السلطة التنفيذية بشكل عام؛ فلقد قيل

مئات المرات في البيت الأبيض إن الرئيس ونائبه يريدان ترك الرئاسة أقوى مما وجداها. وعلى ما يبدو أنهما فعلا عكس ذلك؛ فقد راهنا على قوة الرئاسات المقبلة فتركا وراءهما رئاسات سينظر إليها الكونجرس والقضاء حتى الهجمة الإرهابية القادمة وربما التي تليها أيضًا بعين الشك وعدم الثقة بسبب فردية العمل في عهد بوش.

الفصـــل الخامــس

التعذيــب ومــأزق المحامــاة الرئاسيــة

علمــت بانتهاكات أبوغريب للمرة الأولى في أواخر شهر إبريل من عام 2004 عبر برنامج إخباري رأيته على شاشة تلفاز منخفض الصوت في الركن الخلفي من مكتب ألبرتو جونزاليس بالبيت الأبيض. وقد سمعت جونزاليس وهو يتمتم بهدوء قائلًا: «هذا سوف يقتلنا» وكنا مجتمعين يومها – أنا وعدد قليل من المحامين– لمناقشة موضوع ليس له علاقة بهذا الأمر. وبدأت الأفكار تتزاحم في رأسي وأنا أحدق في دهشة إلى صور العنف السادي التي تتوالى أمامي على شاشة التلفاز. هل أنا مسئول بطريق غير مباشر عن تلك الانتهاكات؟ هل كان بإمكاني فعل شيء لإيقافها؟

كنت قد بدأت أشعر بالقلق من إمكانية إجراء استجوابات مكثفة بعد حوالي ثمانية أسابيع من تسلّمي مهام منصبي بوزارة العدل في شهر أكتوبر 2003، فخلال شهري أكتوبر ونوفمبر من ذلك العام قضيت وقتًا طويلاً في وحدات حفظ المعلومات الحساسة (SCIFs) — وهي وحدات شديدة السرية محصنة ضد الاختراق– لتلقي ملخص من مسئولين وقورين من البيت الأبيض ووكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي حول بعض برامج الحكومة السرية للغاية المتعلقة بمكافحة الإرهـاب. وعلمت أن كلًّا من تلك البرامج تمت

الموافقة عليه من قبل مكتب الاستشارات القانونية ومساندته برأي أعضاء المكتب.

في البداية كنت منشغلًا للغاية عن قراءة تلك الآراء بإجابة سيل من الأسئلة من البيت الأبيض وبالتعرف إلى أعضاء مكتب الاستشارات القانونية ومحامين آخرين بوزارة العدل وفي مواقع مختلفة داخل الحكومة. ولكن بعد مضي ستة أسابيع تقريبًا منذ تسلمي العمل أبلغني باتريك فيلبين الذي يعمل نائبًا في مكتب الاستشارات القانونية والمسئول عن الاستشارات القانونية الخاصة بالبرامج السرية بعد رحيل جون يوو وحتى قدومي- أنه يوجد رأي «معلن» صادر عن مكتب الاستشارات القانونية قد يحوى أخطاءً جسيمة وأنه كان يعمل على تصويبه. وهذا خبر مزعج لصدوره عن فيلبين؛ فهو محامٍ دقيق لكنه ليس متزمتًا فيما يتعلق بالدفع بسلطة الرئيس لأقصى حد، وهو صديق قديم ليوو وقد عملا معًا في أمور مكافحة الإرهاب منذ الحادي عشر من سبتمبر، وبالتالي فلو كان قلقًا إزاء عيوب في آراء مكتب الاستشارات القانونية الخاصة بالأمن القومي بعد الحادي عشر من سبتمبر فإن قلقه هذا مبنيٌّ على معلوماتٍ موثقةٍ وله مصداقيته.

وبدأت في قراءة الرأي الذي كان فيلبين قلقًا بشأنه وطلبت إليه أن يأتيني بأي آراء أخرى يرى أنها قد تحوي عيوبًا مشابهة. وبعد قراءة بعض من الآراء برز رأيان منهما؛ الأول —وهو بعنوان «معايير سلوكيات الاستجواب بموجب المادة 18 - 2340A - 2340 من دستور الولايات المتحدة» (Standards of Conduct for Interrogation under 18 - USC §§ 2340-2340A) – وهو ما اشتهر بعدها باسم «مذكرة التعذيب» الصادرة في الأول من أغسطس عام 2002.[1]

وكان هذا الرأي موجهًا إلى ألبرتو جونزاليس من جاي بايبي الذي كان يشغل المنصب قبلي، ولكن تبعًا لما ذكرته التقارير الصحفية وتصريحات جون يوو المعلنة فقد أعد هذا الرأي يوو بنفسه، وقد شكل هذا الرأي أحد أركان الأساس القانوني لما أقره الرئيس بوش بعدها كإجراءات «بديلة» للاستجواب تم استخدامها في مواقع سرية مع أبو زبيدة أحد قياديي القاعدة ومع خالد شيخ

محمد العقل المدبر لهجمات الحادي عشر من سبتمبر وآخرين من «المدبرين الرئيسيين لتلك الهجمات» وغيرها.[2] أما الرأي الثاني، الموجه من يوو إلى جيم هاينز (رئيسي السابق في البنتاجون) والمؤرخ في الرابع عشر من مارس 2003 فقد كان بعنوان «الاستجواب العسكري خارج الولايات المتحدة للمقاتلين الأجانب غير الشرعيين» (Military Interrogation of Alien Unlawful Combatants Held outside the United States). وهذا الرأي لا يزال سريًّا ولكن تم الإقرار علنًا بأنه كان بمثابة «السلطة المتحكمة» في تقرير «المجموعة العاملة» المعنية بالاستجوابات وهو التقرير الذي أصدرته وزارة الدفاع لاحقًا في إبريل 2003 وتضمن الكثير من التحليل نفسه الذي أصدره مكتب الاستشارات القانونية في الأول من أغسطس 2002.[3]

والمشكلة القانونية الأساسية في كلا الرأيين هي تأثير القانون الصادر في عام 1994 الذي تم بموجبه تفعيل اتفاقية دولية لتحريم التعذيب واعتباره جريمة قد تصل عقوبتها إلى الإعدام.[4] وقد عرف الكونجرس حظر التعذيب في أضيق الحدود حتى يتم تحريم أكثر الأفعال تطرفًا فقط والحفاظ على العديد من الثغرات؛ فهو لم يجرم «المعاملة القاسية اللاإنسانية المهينة» (التي يحرمها القانون الدولي) بل لم يجرم جميع الأفعال التي تؤدي إلى معاناة أو ألم جسماني أو عقلي، واقتصر ما جرمه على تلك الأفعال التي «تتعمد تحديدًا» إحداث معاناة أو ألم جسماني «شديد» أو «أذى عقلي طويل الأمد».[5] وحتى في وجود تلك التعريفات القاصرة بقيت الشكوك حول الحدود القانونية للتعذيب، فكيف يقاس الألم؟ وكيف يفصل المرء بين الألم الشديد (وبالتالي المحظور) والألم غير الشديد (وبالتالي غير المحظور)؟ ماذا يعني تعبير «الألم العقلي»؟ وما حجم الألم العقلي الذي يمكن إحداثه قبل الوصول لمرحلة الأذى العقلي «طويل الأمـد»؟ لقد كانت الإجابات عن هذه الأسئلة غير واضحة.

وقد عقب جون يوو لاحقًا على الرأي الخاص بالاستجوابات الصادر في الأول من أغسطس 2002 قائلاً: «لقد كانت نيتنا من خلال البحث الأصلي الذي أجرته وزارة العدل ـ إعطاء توجيه قانوني واضح للتعريف القانوني للتعذيب حتى يعلم عملاؤنا بدقة ما هو محظور وما ليس كذلك»[6] وقد عرف ذلك الرأي التعذيب بأنه الأفعال التي تحدث كمًّا من الألم يعادل الألم «المصاحب لإصابة أو لحالة صحية خطيرة كفاية كالموت أو فشل عضو من أعضاء الجسم أو اعتلال خطير لوظائف الجسم».[7] وأي فعل لا تتحقق فيه هذه الشروط الصارمة لا يعتبر تعذيبًا في رأي مكتب الاستشارات القانونية. وحتى في حالة تخطي المستجوبين لهذا الخط الذي يصعب الوصول إليه ابتداء ومارسوا التعذيب فلا يزال بإمكانهم، حسبما يرى المكتب، تفادي المسئولية الجنائية وذلك بالاحتجاج بقاعدة الضرورة الدفاعية (تبعًا للنظرية التي تفيد بأن التعذيب قد يكون ضروريًّا لتجنب أذى يصل إلى حد الكارثة) أو قاعدة «الدفاع عن النفس» (تبعًا لنظرية ممارسة المحققين للتعذيب لإنقاذ الدولة وإنقاذ أنفسهم). واختتم المكتب رأيه بأن قانون التعذيب ينتهك السلطة التي يمنحها الدستور للرئيس بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة وبالتالي ليس ملزمًا لمسئولي الفرع التنفيذي حيث إنه يمنع الرئيس «من الحصول على الاستخبارات التي يراها ضرورية لتجنب حدوث هجمات على الولايات المتحدة».[8]

لقد كانت الرسالة التي يوجهها رأي مكتب الاستشارات القانونية المؤرخ في الأول من أغسطس 2002 واضحة: أعمال العنف ليست بالضرورة تعذيبًا؛ وإذا مارست التعذيب بالفعل فلديك في الغالب دفاع، وحتى إن لم يكن لديك دفاع فإن قانون التعذيب لا يسري إذا كنت تعمل تحت لواء السلطة الرئاسية. وتحت ضغط السعي للحصول على معلومات عن الهجمة الإرهابية القادمة ـ نظر محققو وكالة الاستخبارات المركزية ورؤساؤهم لهذا الرأي على أنه «درع ذهبي» - كما أطلق عليه أحد مسئولي الاستخبارات لاحقًا - يوفر الكثير من الراحة.[9]

على السطح بدت الآراء الخاصة بطرق الاستجواب عملًا أكاديميًّا دقيقًا كسائر أعمال مكتب الاستشارات القانونية، ولكن تحت السطح بقليل كانت هناك مشكلات؛ إحداها أن الآراء فسرت مصطلح «التعذيب» في حدود ضيقة للغاية، وأسوأها النتيجة التي توصل إليها المكتب بأنه كي يصل الألم الواقع إلى حد التعذيب فلابد أن يكون «مساويًا في الشدة للألم المصاحب للإصابات البدنية الخطيرة كفشل الأعضاء أو اعتلال وظائف الجسم أو حتى الموت».[10] والعجيب أن مكتب الاستشارات القانونية وضع هذا التعريف من تشريع خاص بالسماح بالميزات العلاجية. وقد عرف ذلك التشريع «الحالة الطبية الطارئة» التي تستلزم مزايا علاجية معينة بأنها حالة «تظهر من خلال أعراض حادة على درجة كافية من الخطورة (تشمل الألم الشديد)» بحيث يؤدي غياب الرعاية الطبية الفورية ــ على أغلب الظن ــ للوفاة أو فشل الأعضاء أو اعتلال وظائف الجسم.[11] ومن المناسب عند محاولة تفسير معنى الكلمات في تشريع ما أن يتم النظر في كيفية تفسير الكلمات نفسها أو استخدامها في سياقات مشابهة، ولكن استخدام تشريع المزايا العلاجية لتعبير «الألم الشديد» لا يمت بأي صلة للتشريع الخاص بالتعذيب. ولو فرضنا أن هناك صلة فإن تشريع المزايا العلاجية لم يعرف «الألم الشديد» بل استخدمه كعلامة على حالة طبية طارئة إن لم تعالج قد تؤدي إلى فشل الأعضاء أو ما شابه ذلك. ومن الصعب بمكان أن يفسر معنى «الألم الشديد» بشكل نظري ولكن لم تبد التعريفات غير الدقيقة التي قدمها مكتب الاستشارات القانونية متناسقةً.

تلك وغيرها من التفسيرات المثيرة للتساؤل للتشريعات لم تكن كافية بمفردها لتدفعني لسحب الآراء المتعلقة بالاستجوابات واستبدالها. إن مكتب الاستشارات القانونية يتبع تقليدًا قويًّا وهو التمسك بآرائه السابقة حتى إذا قرر مدير المكتب خطأها. وهو تقليد شبيه بمبدأ مراعاة السوابق القضائية الذي تتبعه المحكمة في التمسك بقراراتها السابقة غير السليمة، باستثناء حالات الظروف الخاصة جدًّا. ويعكس مبدأ مراعاة السوابق القضائية الرأي القائل بأنه «في معظم الأمور يكون الأكثر أهمية من معالجة الأمر بشكل صائب هو تنفيذ

القانون المتبع» كما قال القاضي لويس برانديز ذات مرة.[12] ولو ألغى مكتب الاستشارات القانونية كل قرار سابق يختلف معه مدير المكتب الجديد فإن قراراته ستكون نزوات فردية أكثر منها سيطرة قوانين لا شخصية. فإعادة التقييم الدائم لقرارات المكتب السابقة ستجعل العديد من عملاء المكتب يجدون صعوبة في الاعتماد على قراراته. وقد حدثت تغييرات قليلة في آراء المكتب عندما حلت إدارة تنتمي لحزب ذي فلسفة قانونية معينة محل إدارة تنتمي لحزب آخر ذي فلسفة قانونية أخرى. ولم أعلم بأي سابقة قلبت فيها آراء المكتب إلى النقيض خلال حكم إدارة واحدة، وبدا أن ذلك لم يحدث قطّ وخاصةً فيما يتعلق بأمر مهم من أمور الأمن القومي.

ورغم الوجود القوي لافتراض مراعاة السوابق القضائية، فقد قررت في شهر ديسمبر من عام 2003 أنه لابد من سحب وتصويب واستبدال الآراء التي كتبها من شغلوا هذا المنصب قبلي في إدارة بوش قبل تسعة أشهر وستة عشر شهرًا. وكنت قد توصلت لهذا القرار وبدأت العمل بموجبه قبل أن يصل إلى علمي أي شيء عن الانتهاكات التي حدثت خلال عملية الاستجواب. وقد فعلت ذلك؛ لأن الأخطاء في تفسير التشريعات التي تضمنتها الآراء اشتركت مع عناصر أخرى كثيرة لتجعل تلك الآراء مثيرة للقلق بشكل غير عادي.

وكان موضوع التعذيب يحتل المرتبة الأولى في هذا الصدد؛ فهو ممارسة مندد بها عالميًا ومقززة أخلاقيًا. وكان هدف الإدارة هو الاتجاه مباشرة إلى حد المحظورات التي فرضها قانون التعذيب واستغلال كل ثغرة متاحة لعمل كل ما هو ممكن من الناحية القانونية لكشف النقاب عن أي معلومات قد توقف هجمة إرهابية. وفي البداية، كنت متشوقًا لمعرفة الأمر. هل كان من الصواب أن تصل الإدارة إلى ذلك الحد؟ هل كان من الصواب أن يصل مكتب الاستشارات القانونية إلى هذا الحد؟ وهل من الصواب أن أصل أنا إلى هذا الحد حتى ولو كان ذلك أثناء محاولتي إصلاح أخطاء قانونية سابقة؟

وسرعان ما وضعت تلك الاعتبارات جانبًا، فلم أكن خبيرًا بما يخطط له أعداؤنا أو بما يتطلب الأمر لإيقافهم. فقد تم فحص كل أساليب التحقيق التي تمارس مع معتقلي القاعدة المهمين الذين لديهم معلومات عن مخططاتها وذلك في أعلى المستويات بالسلطة التنفيذية ومن قبل مسئولين يمتلكون معلومات عن التهديد الإرهابي أكثر بكثير مما أعلمه أنا، ويتحملون شخصيًّا وسياسيًّا المسئولية حال حدوث هجمة أخرى نتيجة تقاعس الحكومة عن اتخاذ تلك الخطوات العنيفة. ولم يكن لديّ ما يدعو إلى نقد حكم رؤسائي القائل بأن محتجزين بعينهم كان لابد من التحقيق معهم بأقصى درجة من العنف يسمح بها القانون. وفي الوقت المناسب كنت أمارس دور الاستشاري وأضيف عنوة تعليقي عن الحكمة من وراء سياسات مكافحة الإرهاب. ولكن في النهاية لم يكن دوري كمدير مكتب الاستشارات القانونية تقرير ما إذا كانت تلك السياسات حكيمة أم لا وإنما كان التأكد من تنفيذها بشكل قانوني.

كما لم أجد أي خطأ جوهري في استكشاف الإطار العام لقانون التعذيب. وقد جادل البعض أن مكتب الاستشارات القانونية يجب أن يمتنع عن إسداء النصح القانوني فيما يتعلق بقانون الإرهاب؛ حيث قد تؤدي أي نصيحة إلى إخضاع أناس لأساليب موجعة تكاد تكون تعذيبًا، حتى وإن كانت قانونية. ومن الصعب أن يكون أحد محصنًا تمامًا ضد القلق بشأن هذا الأمر، ولكن في النهاية لابد أن يقوم المحامي الحكومي – وخاصة محامي مكتب الاستشارات القانونية – بوضع هذا القلق جانبًا. إن الكثير من النصائح القانونية المتعلقة بالحرب والعمليات السرية تمس مسائل أخلاقية معضلة وقد يعتمد عليها لإيذاء أناس آخرين. فهل ينبغي للولايات المتحدة أن تقذف القنابل على أحد قادة العدو إذا كان مختبئًا في مسجد مع العلم أن ذلك سيدمر المسجد ويقتل الآلاف من المدنيين الأبرياء؟ هل ينبغي أن يوافق الرئيس على عملية سرية لاغتيال زعيم دولة أخرى أو تزوير انتخاباتها؟ ليس بوسع الرؤساء تجنب اتخاذ تلك القرارات ومئات من القرارات القبيحة الأخرى وعند اتخاذهم لها، لابد أن

يكونوا على دراية بمدى توافق أفعالهم مع قوانيننا ودستورنا. فالمسئولية الأساسية لمكتب الاستشارات القانونية هي توفير المعلومات عن قانونية الفعل بغض النظر عما تمليه الأخلاقيات واحتمال حدوث ضرر من جراء ذلك الفعل.

وعلى الرغم من أن دور مكتب الاستشارات القانونية الصحيح في هذا السياق يقتصر على تفسير قانون التعذيب، فإن طبيعة السؤال كانت مؤشرًا على الكيفية التي على المكتب أن يرد بها. فلم يكن تفسير قانون التعذيب مشابهًا لحل خلاف بين الوكالات بشأن الضوابط التنظيمية لعملية اندماج، أو مثل التعليق على دستورية تشريع بالكونجرس يتعلق بالاعتمادات المالية. فالمخاطرة في برنامج الاستجواب كانت كبيرة بشكل غير عادي، فربما تجد في كفة الأمن القومي عشرات الآلاف من الأرواح فضلًا عن الازدهار الاقتصادي وربما طريقة حياتنا ذاتها. وفي الكفة الأخرى من الميزان كانت حملة الولايات المتحدة العالمية القائمة منذ عقود طويلة لإيقاف التعذيب، إضافة إلى العلاقات مع العالم الإسلامي وشرف أمتنا وسمعتها الأخلاقية. وفي هذا السياق كان من المهم على غير العادة لمكتب الاستشارات القانونية أن يسدي نصحًا قانونيًا دقيقًا ورزينًا حول معنى التعذيب.

ومما يقود إلى المشكلة الثانية المتعلقة بالآراء حول الاستجواب: القصور غير العادي في تحليلاتهم القانونية من حيث الدقة والرزانة. وأوضح مثال على ذلك هو المناقشات التي تضمنتها الآراء حول صلاحيات الرئيس بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، فالكثير من الآراء السابقة لمكتب الاستشارات القانونية قالت إن الرئيس بمقدوره تجاهل التشريعات التي تتعارض في مواقف معينة مع سلطته باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة.[13] ولكن لم يحدث ذلك من قبل بالطريقة التي حدث بها مع الآراء المتعلقة بالاستجواب. فربما قد قصر المكتب عملية تنحية التشريع الخاص بالتعذيب على المواقف النادرة الحدوث التي يرى فيها الرئيس أن تخطي القانون ضروري خلال حالة طوارئ

مع الالتزام بقانون التعذيب في الأغلبية العظمى من المواقف وعدم المساس به. ولكن رأي المكتب تجاوز ذلك بكثير؛ حيث جاء في المذكرة الصادرة في شهر أغسطس من عام 2002 أن «أي جهد يبذله الكونجرس لتنظيم استجواب معتقلي أرض المعركة سيعد انتهاكًا لسلطات «القائد الأعلى للقوات المسلحة» التي لا يخولها الدستور إلا للرئيس».[14] وهذا الرأي المتطرف لا أساس له في آراء المكتب السابقة أو في القرارات القضائية أو في أي مصدر قانوني آخر. وتتجاوز أهمية هذا الرأي بكثير الرأي الخاص بالاستجواب أو التشريع الخاص بالتعذيب؛ فهو يوحي ضمنيًا بأن العديد من القوانين الفيدرالية الأخرى التي تفرض قيودًا على الاستجواب كالقوانين المناهضة للاعتداء وقانون جرائم الحرب لعام 1996 (The 1996 War Crimes Act) والقانون الموحد للقضاء العسكري (Uniform Code of Military Justice) هي أيضًا غير دستورية، وهو رأي حري بأن يسترعي دهشة الكثير من الرؤساء السابقين الذين أقروا أو صدّقوا على تلك القوانين أو التزموا بها في وقت الحرب.

إن رأي مكتب الاستشارات القانونية بشأن الصلاحيات الرئاسية لم يكن ملائمًا للغاية؛ لأنه قام على جدالات قانونية سطحية وأحادية الجانب لم تأخذ في الاعتبار صلاحيات الكونجرس الدستورية المنافسة في وقت الحرب أو قرارات المحكمة العليا العديدة التي قد تتعارض مع هذا الرأي. حينما كنت أترأس مكتب الاستشارات القانونية لم أخجل من الدفع بصلاحيات الرئيس في وقت الحرب لأقصى مدى، ولكن عندما يذهب أحدهم إلى أن الكونجرس عاجز عن السيطرة على الرئيس، وخاصة عندما يتشكل هذا الرأي سرًّا ـ فإن احترام فصل السلطات يستوجب اهتمامًا تامًّا بالامتيازات التنافسية للكونجرس والقضاء، وهو ما افتقرت إليه الآراء الخاصة بالاستجواب.

والمشكلة الأخرى في تلك الآراء هي لهجتها المغرضة، وكما قال أحد كبار محامي الحكومة عن الرأي الصادر في شهر أغسطس 2002 إنه «يشبه مذكرة كتبها مستشار دفاع سيئ وليس رأيًا صادرًا عن مكتب الاستشارات». وقد قال

ذلك عند علمه بتراجعي عن هذا الرأي في صيف 2004. وقد افتقرت تلك الآراء إلى النبرة الموضوعية الحذرة التي يتميز بها عمل المكتب، والتي تمثل أحد المقومات الأساسية لشرعيته. فخلال جهودهم المسهبة الأحادية الجانب لإزالة أي عقبات يضعها قانون التعذيب ومن خلال تحليلهم للدفاعات والسبل الأخرى لتجنب محاكمة السلطة التنفيذية بسبب انتهاكها القوانين الفيدرالية صارت تلك الآراء عرضة للتفسير على أنها وضعت لإضفاء حصانة على الأفعال السيئة. فمهمة المكتب اليومية لتفسير القوانين الجنائية تمنحه صلاحية مؤقتة لتقرير ما تعنيه تلك القوانين وبالتالي تحصن المسئولين بقوة ضد محاكمتهم على أخطائهم، وهذه صلاحية أخطر من أن يمتلكها مكتب مجهول، واستخدامها بتروٍّ هو أمر مصيري. ولكن الآراء الخاصة بالاستجواب بدت وكأنها تؤدي لعكس ذلك؛ حيث بدت وكأنها ممارسة للسلطة البحتة أكثر منها تحليلاً منطقيًّا.

والمسمار الأخير في نعش الآراء الخاصة بالاستجواب كان اتساع نطاق الحجج القانونية أكثر من اللازم لدعم ما كان يحدث بالفعل. فحينما يسأل مكتب الاستشارات القانونية عما إذا كان العمل الذي تنوي الحكومة القيام به متماشيًا مع القانون الجنائي أم لا ـ كان عادة يضع في ذهنه عملًا محددًا ويجعل تحليله موافقًا لذلك العمل بالتحديد. وقد قال لي أحد محامي وكالة الاستخبارات الأمريكية بعد تركي العمل الحكومي إن «بيل بار نفسه [مدير سابق لمكتب الاستشارات القانونية أصبح فيما بعد وزيرًا للعدل ولم يكن يخجل من إقرار الممارسات العنيفة لسلطة الجناح التنفيذي] كان يكتب آراءً دقيقة وضيقة النطاق بشأن ممارسات معينة، ويقول: «ارجعوا لي إذا تجاوزتم حدود هذا الرأي بملليمتر واحد»،[15] وهذا تصرف حكيم خاصة في سياق العمليات الحكومية السرية التي تتعارض مع القانون الجنائي؛ فهو يضمن بهذا التصرف ألا تعمل الحكومة في ظلام السرية بعنف أكثر من اللازم، كما يحسن

من طبيعة التحليل القانوني الذي يقوم به المكتب؛ وذلك لأن التفسير القانوني أيسر ويحوي أخطاءً عفوية أقل إذا ما تم تطبيق القانون على حقائق ملموسة.

والآراء الخاصة بالاستجواب لم تسلك هذا المنحى، فالرأي الصادر في الأول من أغسطس عام 2002 تضمن تحليلًا نظريًا للتشريع الخاص بالتعذيب دون ربطه بأي ممارسات ملموسة. وتبع ذلك رأي آخر صدر في التاريخ نفسه ولا يزال سريًا وقد طبق المكتب ذلك التحليل النظري لإقرار أساليب معينة للاستجواب لا تزال هي أيضًا سرية.[16] وتلك الأساليب التي تم إقرارها كلٌّ على حدة وبشكل محدد تضمنت إجراءات وقائية مفصلة وكانت أقل إثارة للقلق من التحليلات النظرية التي تضمنتها الآراء العلنية عن التعذيب، والتي ذهبت لأبعد بكثير عن المطلوب لدعم تلك الأساليب المحددة، كما منحت المستجوبين فعليًا شيكًا على بياض. وقد حدث التفرع ذاته مع وزارة الدفاع؛ فالرأي الذي أصدره مكتب الاستشارات القانونية لوزارة الدفاع في شهر مارس 2003 تضمن توصية قانونية نظرية واسعة النطاق ولكن الأساليب الفعلية التي أقرتها الوزارة كانت محددة وذات إجراءات وقائية تفصيلية.

وباختصار، ففي مسألة تتطلب أكبر قدر من الحرص جاء تحليل مكتب الاستشارات القانونية لقانون التعذيب في الرأي الصادر في الأول من شهر أغسطس 2002 والرأي الصادر في شهر مارس 2003 ـ حاويًا عيوبًا قانونية وانحيازًا في اللهجة والمضمون وواسع النطاق وبالتالي لا لزوم له بدرجة كبيرة. وكان قلقي الأساسي بعد استيعاب تلك الآراء يكمن في الخوف من أن يتذرع أحد بالضوء الأخضر الذي تعطيه الآراء لتبرير أساليب استجواب أكثر عنفًا من تلك التي تم إقرارها تحديدًا ثم يصرون — وحجتهم في ذلك منطقية - على أنهم كانوا يعملون بناءً على التفسير القانوني الذي قدمه مكتب الاستشارات القانونية للقانون، وهكذا توصلت في شهر ديسمبر 2003 إلى أنني يجب أن أسحب تحليل مكتب الاستشارات القانونية وأستبدل آخر به.

ولكن كيف؟ فلم تكن هناك سوابق أهتدي بها، وكنت أعلم أن سحب الآراء سيكون له أصداء خطيرة. وكان رؤسائي يعتبرون استجواب المعتقلين ممن هم على دراية بخطط القاعدة أكثر الطرق فعاليةً لتجنب الهجمة الإرهابية القادمة. وقد زعم جورج تينيت في وقت لاحق لقراري أن برنامج الاستجواب «يستحق أكثر [مما] زودنا به مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي مجتمعة»، معبرًا بذلك عن وجهة النظر التي سادت الجناح التنفيذي خلال فترة عملي بالمكتب.[17] فالبرنامج تم إقراره من قبل مجلس الأمن القومي وباركه وزير العدل قانونيًا وتم إعلام قيادة الكونجرس به.[18] ولكن هيكل الاستجواب برمته تم بناؤه على آراء مكتب الاستشارات القانونية وقد ينهار إذا ما سحبت أنا تلك الآراء، فأصبحت بذلك مسئولاً عن جعل الولايات المتحدة أكثر عرضة للهجمات بسبب ذلك التراجع. وعلى نطاق أوسع سيكون في سحب الآراء ظلمٌ لأولئك الرجال والنساء الذين انخرطوا في أعمال خطرة ومثيرة للجدل استنادا إلى مباركة مكتب الاستشارات القانونية، وأولئك الذين قد يرون في سحب الآراء الخطوة الغادرة الأولى في سعي وزارة العدل لتحميلهم المسئولية القانونية عن أفعالهم السابقة، كما سيؤدي سحب الآراء إلى عدول العملاء السريين عن اعتبار آراء مكتب الاستشارات القانونية تفويضًا يعتد به عندما يطلب منهم في المستقبل القيام بأعمال مثيرة للجدل. وفوق ذلك كله، كنت قلقًا من أن يكون سحب الآراء التي أعدها صديقي جون يوو بمثابة طعنة مؤلمة في ظهره حتى وإن كان السحب هو الفعل الصائب.

وبعد محادثات عديدة مع فيلبين قررت ألا أسحب الآراء إلا عندما أستطيع إخبار وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية بدقة عن أساليب الاستجواب المتاحة قانونًا بناءً على تحليلٍ لائق. وعلى الرغم من قلقي عما يمكن أن تستخدم تلك الآراء غير الدقيقة لتبريره فإنني لم أتوصل بشكل نهائي إلى أن أساليب الاستجواب الفعلية التي أقرتها وزارة الدفاع غير قانونية. وتمنيت أن

يقلل توفيري لإرشاد بديل عند سحب الآراء ـ من الذعر المتوقع حدوثه داخل الحكومة بأكملها حول تبعات ذلك السحب.

وسارت الخطة بشكل جيد بالنسبة لرأي المكتب الصادر عن وزارة الدفاع في شهر مارس 2003. ففي شهر إبريل 2003، استند وزير الدفاع إلى رأي المكتب الصادر في شهر مارس لإقرار أربعة وعشرين أسلوبًا للاستجواب،(19) ومعظم تلك الأساليب كانت موجودة في الدليل العسكري منذ زمن طويل ويراها المحامون العسكريون متوافقةً مع اتفاقيات جنيف،(20) ولم يكن بأي منها أي مشاكل. وبسهولة توصلت أنا وفيلبين وآخرون من أعضاء المكتب إلى أن تلك الأساليب الأربعة والعشرين المعرفة بدقة والمحددة بإجراءات تمنع حدوث أي محظورات لا تنتهك التشريع الخاص بالتعذيب أو أي قانون من القوانين السارية.(21)

وفي خلال مقابلة مع أشكروفت في شهر ديسمبر 2003 أخبرته بأنني أنوي سحب رأي مكتب الاستشارات الصادر في مارس 2003 مع السماح لوزارة الدفاع بالاستمرار في استخدام الأساليب الأربعة والعشرين. لم يندهش أشكروفت ولم يعارض، فقد كان يعلم أن المكتب اكتشف مشكلات بارزة في تحليلاته السابقة وساند جهودي أنا وفيلبين لإصلاح الأمور خاصة أننا هذه المرة (على حد علمنا على الأقل) لن نطلب من البنتاجون أن يتوقف عن فعل شيء، ولم أعلم البيت الأبيض بقراري؛ فقد كان الرأي الصادر في مارس 2003 موجهًا لوزارة الدفاع، ورغم أن سحبه ستكون له تداعيات على أمور تهم البيت الأبيض كثيرًا ـ فإنني كنت أعلم أن مرور الأمر على جونزاليس وخاصة أدينجتون سيجعل إصلاح الآراء أصعب بكثير. ومن الناحية الفنية لم أكن بحاجة لموافقة البيت الأبيض وبالتالي لم أسع للحصول عليها.

اتصلت بجيم هاينز – صديقي ورئيسي السابق – خلال الأسبوع الهادئ بين كريسماس عام 2003 ورأس السنة. كنت أعلم أن سحب رأي المكتب الصادر في مارس من عام 2003 سيكون مؤلمًا بالنسبة له. فمنذ أحداث الحادي عشر

من سبتمبر كان هاينز في وسط الصراع بين بيتٍ أبيض ووزارة عدل عازمين على الدفع بالصلاحيات الرئاسية في الحرب لأقصى مدى، وقوات مسلحة عازمة على التمسك بما وصفه هاينز باستحسان ذات مرة على أنه «تقليد ضبط النفس» في استجواب ومعاملة المعتقلين.[22] ووصل هذا الصدام لذروته في ربيع عام 2003 حينما دعا هاينز المجموعة العاملة المدنية العسكرية بوزارة الدفاع لعقد جلسة لتحديد سياسة الاستجواب العسكرية في الحرب ضد القاعدة وطالبان. وفي هذه الجلسة طلب هاينز على نحو لائق آراء مكتب الاستشارات القانونية حول قانون الاستجواب- وهي الآراء التي أدت لصدور رأي عام 2003 الذي كنت على وشك سحبه. وعندما اعترض المحامون العسكريون بشدة على التحليل القانوني الذي قدمه مكتب الاستشارات القانونية أصر هاينز –وكان صائبًا – على أن وزارة الدفاع كبقية الجناح التنفيذي ملزمة بالأحكام القانونية التي يصدرها مكتب الاستشارات القانونية. وعلى الرغم من الحكم القانوني لمكتب الاستشارات فقد تصرف هاينز من منطلق رأيه مستشهدًا بالتقاليد العسكرية واعتبارات سياسية أخرى، ونصح بألا يقر رامسفيلد سوى الأساليب الأربعة والعشرين التي لا خلاف عليها.[23] ومع ذلك، أدى قبول هاينز تحليل مارس 2003 الذي أعده يوو ـ إلى معركة شرسة مع المحامين العسكريين وكانت فيما بعد أساسًا لهجمات مضللة وظالمة من الصحافة وغيرها على دوافعه وحكمه. وخشيت أن يضعف وضع يوو داخل الوزارة وتتأذى سمعته؛ إذ سحبت رأيه قبل مضي أقل من عام على تلك المعركة.

وبدأت حديثي إلى هاينز قائلًا: «جيم، لديّ أخبار سيئة؛ لقد اكتشفنا بعض الأخطاء في الرأي الذي كتبه لك يوو في مارس 2003 حول الاستجواب، الرأي قيد المراجعة وينبغي ألا يتم الاستناد إليه لأي سبب.. الأساليب الأربعة والعشرون التي أقررتها قانونية، ولكن من فضلك راجعنا لمزيد من الإرشاد القانوني قبل إقرار أي أساليب أخرى، ولا تستند إلى رأي مارس 2003 لأي سبب».

وساد صمت طويل وأجاب هاينز أخيرًا: «حسنًا يا جاك». وبعد فترة أخرى من الصمت سألني بوضوح: ما وجه الخطأ في الرأي؟

قلت له: «هناك الكثير من الأخطاء المحتملة في هذا الرأي»، وشرحت له باختصار ما يقلقني بشأن تفسير التشريع الخاص بالتعذيب وتشريعات أخرى ومخاوفي بشأن التحليل واسع النطاق الخاص بسلطة الرئيس بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة وبشأن تحليل الدفاع الجنائي.

واستغرق الحديث أقل من خمس دقائق، لم يعارض هاينز مطلقًا ولم نتحدث طويلاً عن هذا الأمر ثانية ولم يخبرني قط كيف تمت عملية سحب الرأي داخل وزارة الدفاع، لكنني علمت بعدها أنه سرعان ما تصرف، فقد شهد دان دل أورتو نائب هاينز في صيف 2005 قائلاً: «لقد طلب منا ألا نستند إلى [مذكرة مارس 2003] وأن نعمل بقرارات ديسمبر 2003. ولم أستند إليها منذ ذلك الحين».[24] كما أبلغت وزارة الدفاع بعدها مكتب الاستشارات أنه «من حيث الاستناد إلى مذكرة مارس 2003 في الفترة من مارس 2003 حتى ديسمبر من العام نفسه فقد تمت مراجعة السياسات التي أعدت بناء على محتوى تلك المذكرة وتم تعديلها بالشكل الملائم للتخلص من أي استناد إليها».[25]

وكان من السهولة بمكان إصلاح رأي مارس 2003 مقارنة بتحديات إصلاح رأي أغسطس 2002 الصادر للبيت الأبيض والذي كان أساسًا لبرنامج الاستجواب الذي تتبعه وكالة الاستخبارات المركزية. ولم يكن بمقدوري سحب الرأي ببساطة مع إقرار أساليب الاستجواب مثلما فعلت مع وزارة الدفاع، فعلى العكس من الأساليب التي أقرها البنتاجون فإن رأي عام 2002 وما صاحبه من أساليب اتبعتها وكالة الاستخبارات قد تم فحصها في أعلى الدوائر الحكومية. وعلى النقيض مما ساورني بشأن أساليب وزارة الدفاع، فلم أكن على ثقة من إمكانية إقرار أساليب وكالة الاستخبارات من خلال تحليل قانوني ملائم، كما لم أعتقد بشكل قاطع أن الأساليب غير قانونية وإلا كنت قد أوقفتها. فقد كنت لا أعلم بعد. ولم أكن لأعلم إلا بعد أن نصل لتفسير صحيح للتشريع

الخاص بالتعذيب وما إذا كانت أساليب وكالة الاستخبارات متماشية مع ذلك التفسير أم لا.

وقد استغرق التوصل لهذه النتيجة أكثر مما توقعت؛ ففي الشهور الأولى من عام 2004 لم يكن لديّ الوقت أو الإمكانيات التي أخصصها لتلك المشكلة والتي رغم أهميتها الواضحة لم تكن لها الأولوية القصوى بالنسبة لي أو للمكتب. فلم يكن رأي أغسطس 2002 أصعب الآراء المعيبة قانونيًّا التي كانت تحتاج إلى إصلاح في تلك الفترة أو أوخمها أثـرًا، فهنـاك أمور أخرى رغم كونها لا تزال سرية إلا أن جميع أعضاء الحكومـة اتفقوا على أنها ذات أولوية أكبر وقد شغلت تلك الأمور وقتي ليلاً ونهارًا وخلال عطلات نهاية الأسبوع في الأشهر الأربعة ونصف الشهر الأولى من عام 2004. وجاءت تلك المسئوليات على رأس مهام العمل العادية لمكتب الاستشارات، والتي تتضمن الطوفان اليومي من الأسئلة الصعبة للغاية المتعلقة بالإرهاب التي يحتاج البيت الأبيض والاستخبارات المركزية ووزارة الدفاع وهيئات أخرى لإجابات سريعة عنها.

وفي الوقت الذي كانت فيه تلك الأمور الأخرى على وشك أن تحل جزئيًّا في ربيع عام 2004، تفجرت فضيحة أبو غريب. وعندما بدأ نشر تلك الصور البشعة هرول كل أعضاء الحكومة للاختباء. وكان رد فعلي الأول هو التساؤل عما إذا كان أي من قراراتي بمكتب الاستشارات القانونية له صلة بتلك الانتهاكات. قراري الصادر في أكتوبر 2003 (الذي أوضحته في الفصل الأول) بأن جميع العراقيين، بمن فيهم المواطنون العراقيون المنتمون للقاعدة هم «أشخاص محميون» طبقًا لاتفاقية جنيف الرابعة تضمن استثناءً لأعضاء القاعدة، في العراق من غير المواطنين العراقيين. وكنت واثقًا من الصحة القانونية لذلك القرار الذي سانده محامون ذوو خبرة ومتخصصون في قانون الحرب بوزارتي الخارجية والدفاع وفي مكتب الاستشارات، ومع ذلك تساءلت إن كان أحد قد استغل تلك الثغرة كتبريرٍ لإساءة معاملة أعضاء القاعدة غير العراقيين

الموجودين بالعراق، كما كنت قلقًا بشأن رأي مكتب الاستشارات المعيب الصادر في مارس 2003 والتحليل القانوني الذي أصدرته مجموعة العمل بوزارة الدفاع الذي استند إلى ذلك الرأي، وكلاهما تجاهل عددًا من المحاذير القانونية الخاصة بالاستجواب. وكنت أعلم أن تلك التحليلات القانونية وضعت لمعتقلي جوانتانامو. ولكن، هل كان لها تأثير بشكل ما خارج حدود القاعدة البحرية الكوبية؟ وهل جاء توجيهي لهاينز قبل خمسة أشهر والقائل بعدم الاستناد لرأي المكتب الصادر في مارس 2003 متأخرًا جدًّا؟

ونجح البيت الأبيض ووزارة العدل بشكل كبير في إبعاد أنفسهم عن انتهاكات أبو غريب خلال شهر مايو 2003 ولكن في أوائل يونية بدأت الآراء الخاصة بالاستجواب تتسرب إلى الصحافة. ففي السابع من يونية كتبت صحيفة وول ستريت جورنال عن مسودة لتقرير مجموعة عمل وزارة الدفاع الذي استند إلى رأي مكتب الاستشارات القانونية الصادر في مارس 2003. وجاء في هذا التقرير أن «محامي إدارة بوش أقروا العام الماضي أن الرئيس ليس ملزمًا بالقوانين التي تحظر التعذيب وأن عملاء الحكومة الذين قد يمارسون تعذيب السجناء بناءً على توجيهاته لا يمكن لوزارة العدل أن تخضعهم للمحاكمة».[26] وفي اليوم التالي كتبت صحيفة واشنطن بوست عن الرأي الصادر في أغسطس 2002: «في أغسطس عام 2002 أشارت وزارة العدل على البيت الأبيض أن تعذيب إرهابيي القاعدة المعتقلين في الخارج قد يكون مبررًا وأن القوانين الدولية ضد التعذيب قد تكون غير دستورية إذا طبقت على الاستجواب في حرب الرئيس بوش على الإرهاب ـ حسبما جاء في مذكرة تم الحصول عليها حديثًا».[27]

وقد صار كل من رأي مكتب الاستشارات الصادر في أغسطس 2002 وتقرير المجموعة العاملة التابعة لوزارة الدفاع المستند إلى رأي المكتب الصادر في مارس 2003 متداولَيْن على شبكة الإنترنت حول العالم. وحظي رأي المكتب الصادر في أغسطس 2002، وهو أول محاولة لمكتب الاستشارات لتعريف التعذيب، بالنصيب الأكبر من الدراسة وأخف ما يقال عما كتب عنه من مقالات

أنها كانت غير مؤيدة، ولم يكن هناك مدافعون داخل الإدارة أيضًا عن آراء الاستجواب سوى أدينجتون. ومع ذلك فقد جادل الكثيرون بحماس أنه ليس من العدل لمن استندوا إلى آراء مكتب الاستشارات أن يتم سحب الرأي الآن، وكنت أعي ذلك جيدًا وكان ذلك هو سبب ترددي في سحب الرأي الصادر في أغسطس 2002 قبل أن أستطيع تقديم رأي بديل يحدد بدقة ما هو قانوني، لكنني كنت حينها في مأزق؛ كنت واقعًا تحت ضغط شديد من كل أركان الإدارة لمؤازرة وإعادة إقرار الرأي الصادر في أغسطس 2002. ولكنني كنت قد سحبت رأي مارس 2003 قبلها بخمسة أشهر بعد توصلي إلى أن التحليل القانوني الذي يقدمه بشأن التعذيب والمطابق للتحليل الذي يحويه رأي أغسطس 2002 كان معيبًا بشكل غير قابل للإصلاح. ولم أستطع أن أتراجع عن قراري الأول بشأن عيوب التحليل الصادر عن مكتب الاستشارات القانونية عن الاستجواب ولم يكن لديّ رغبة في ذلك، ولكنني لم أكن قد قمت بعمل تحليل مستقل عن قانون التعذيب يمكنني من القول بثقة ما إذا كانت أساليب الاستجواب الخاصة التي تتبعها الاستخبارات المركزية قانونية أم لا وأيها كان قانونيًا؛ ولذا كانت الأسباب التي دفعتني إلى تأجيل سحب رأي أغسطس 2002 لا تزال قائمةً.

وطيلة أسبوع كنت في صراع بشأن ماذا سأفعل، وفي النهاية قمت بسحب رأي أغسطس 2002 رغم أنني لم أكن قادرًا بعد على إعداد بديل، وببساطة لم أستطع الدفاع عن ذلك الرأي؛ فقد رفضت المنطق الذي بني عليه في رأي مارس 2003 وكنت أعلم أن رأي أغسطس 2002 سيواجه نفس المصير في النهاية. إن تأجيل ما لا يمكن تفادي وقوعه لن يزيد الأمر إلا سوءًا وخاصة بعد أن بات واضحًا أن كل يوم يفشل فيه مكتب الاستشارات في إصلاح خطئه الفادح الذي صار علنيًا تتعرض فيه سمعته كمؤسسة قانونية وسمعة وزارة العدل بأكملها للإساءة.

وأخبرني أحد أفراد الاستخبارات المركزية لاحقًا أن البيت الأبيض والاستخبارات المركزية وكثيرًا غيرها اعتقدوا أنني «استسلمت» تحت ضغط

الغضب الشعبي، واتهمني جون يوو أنا وآخرين في وزارة العدل بأننا «أصبنا بالذعر عند تفجر فضيحة أبو غريب» وأن قراري بالسحب «لم يكن حقيقة سوى قرار سياسي» وأن الوزارة كانت «قلقة أكثر من اللازم على نظرة العامة لعملها».[28] والظاهر للعيان هو أن خروج الآراء للعلن والغضب الذي نتج عن ذلك عجلا بقراري، ولكن في حقيقة الأمر كنت قد اتخذت قراري قبل ذلك بستة أشهر تحت ستار من الجهل بانتهاكات الحكومة أو نظرة العامة لأفعالها.

لقد كان قرار سحب رأي أغسطس 2002 قراري وحدي، ولكن خلال ذلك الأسبوع العصيب تلقيت نصحًا قيمًا من فيلبين ومن نائب وزير العدل جيم كومي؛ حيث كان كومي منذ التحاقه بالعمل في الوزارة في شهر ديسمبر 2003 أقوى حلفائي، ليس فقط في إصلاح الآراء المعيبة عن الاستجواب ولكن في الكثير من الأمور الأخرى البارزة الصعبة أيضًا، كومي مدع محنك وأحد أكثر المحامين الذين قابلتهم دهاءً وسرعةً؛ فهو يفكر بوضوح في وقت الأزمات ولديه حسٌّ ثاقبٌ عن أبعاد الأمور؛ مما يدل على صواب حكمه عليها، كما كانت أفعاله تتسم دائمًا بمراعاة الحفاظ على نزاهة وزارة العدل.

كان كومي خارج المدينة خلال الأسبوع الذي تداولت فيه مع نفسي بشأن ما سأفعله بالنسبة لرأي أغسطس 2002، ولكنني اتصلت به هاتفيًا مرتين في وقت متأخر من الليل وفي تلكما المحادثتين ساعدني على التفكير في تداعيات سحب هذا الرأي. وأخيرًا عندما أبلغت جون أشكروفت وديفيد أيرز بقراري صبيحة يوم الثلاثاء الموافق الخامس عشر من يونية 2004 اهتزا لسماع القرار وتفهمت ذلك؛ فالقرار كان قد صدر بموجب السلطة المخولة إليّ من أشكروفت. وقبل أسبوع واحد فقط، كان وزير الدفاع قد تلقى عشرات الرماح في صدره نيابة عن الإدارة بسبب قضية الاستجواب أثناء الشهادة التي أدلى بها أمام الكونجرس. وقد ساعدت في تهيئة أشكروفت لتلك الشهادة. و بالرغم من أنه قد عرف بأمر سحبي للنصيحة القانونية المسببة للمشكلة والخاصة بقانون التعذيب الذي تضمنه الرأي الصادر في مارس 2003 لوزارة الدفاع (ووافق على

ذلك)، وبالرغم من أنه عرف أن رأي شهر أغسطس عام 2002 كان يواجه المشاكل نفسها فإنني لم أخبره سابقًا بأنّني سأقوم بسحب رأي شهر أغسطس لعام 2002 أيضًا، فضلاً عن أنني أخبرته قبل مضي أقل من أسبوع على إدلائه بشهادته بأنني اعتقدت أنه، هو ووزارة العدل، يجب أن يقرّا بخطئهما. وقد كان توقيتي غير مناسب بالنسبة لوزير العدل، وقد تمنّيت في وقتها كما أتمنى الآن لو أنني قد اتخذت قراري قبل أسبوع واحد حتى يتسنى لي إنقاذه من ذلك الحرج الإضافي. وقد كان أشكروفت، أثناء سياق الأحداث، رحب الصدر بشكل غير عادي، وكالعهد به دائمًا، فهو شخص يقدم العون. لكنّني أحسست للمرة الأولى بأنّه قد يتساءل عن مدى رجاحة حكمي، وقد تساءلت عندما غادرت مكتبه ما إذا كان يوافقني على قراري أم أنه يمارس امتيازه لإبطاله.

وفي ذلك المساء قام أشكروفت بالتحدث إلى كومي. وقد علّمت لاحقًا أنّ كومي كان يدعمني بالكامل. فقد أخبر أشكروفت بأنّ الرأي الصادر في أغسطس لعام 2002 بشأن الاستجواب كان «خطأً تمامًا» وجادل أشكروفت بأنّ قراري كان هو «ما في صالح» مكتب الاستشارات القانونية، ووزارة العدل، والحكومة.[29] وفي الصباح التالي، الموافق الأربعاء السادس عشر من يونية، اجتمعت للمرة الثانية مع وزير العدل وآيرز. وقد اتضح فورًا أن وزير العدل قد وافق على قراري بسحب رأي شهر أغسطس لعام 2002 واتخذ هذا القرار ليصير هو موقف الوزارة الرسمي.

وفي ذلك الاجتماع نفسه سلّمت وزير الدفاع استقالتي، حيث إنني كنت أفكّر منذ فترة في الاستقالة، لكن توقيتي كانت تحكمه رغبتي في ضمان عدم تراجع البيت الأبيض عن سحب رأي الاستجواب حيث كنت قد اتفقت أنا وكومي على أنّ هذا التوقيت سيجعل من الصعب على البيت الأبيض أن يرفض قراري بدون أن يجعل الأمر يبدو وكأنني استقلت احتجاجًا.

أما بالنسبة لأسباب استقالتي، فقد كان هناك العديد منها. فقد كان أمامي عرض بشغل منصب في كلية الحقوق بهارفارد، وكنت قد تحمّلت الكثير من

الحكومة. ولم تكن آراء الاستجواب هي المشكلة الوحيدة أو حتى المشكلة الأكثر صعوبةً التي واجهتها في مكتب الاستشارات القانونية فقد خضت معارك أخرى أكثر ضراوة من ذلك بكثير، وقد أصابني الإرهاق الجسدي والعقلي. ولقد افتقدت زوجتي وابنيّ اليافعين، الذين نادرًا ما كنت أراهم، والذين لم أكن أراهم قطّ إلا وأنا إما مرهق أو مشتت الانتباه.

لكن السبب الرئيسي الذي قدمت من أجله استقالتي هو تشكيك الصفوة المهمة داخل الإدارة في مدى جلدي بالعمل، ومدى جدارتي. ولم يمانع البيت الأبيض في سحبي لرأي الاستجواب الصادر في أغسطس 2002، على الأقل في حضوري. وبعد أن قدّمت الاستقالة، قام جونزاليس ونائبه ديفيد ليتش، ولعدّة مرات، بمطالبتي بالبقاء. لكن قبل أسبوع أو أكثر قام ديفيد أدينجتون بسحب بطاقة أبعادها 3×5 بوصة من جيب سترته في مكتب ألبرتو جونزاليس، في حضور الكثير من كبار المحامين بالإدارة. واحتوت البطاقة على قائمة مكتوبة بخط اليد بها آراء مكتب الاستشارات القانونية التي قمت بإبطالها أو تعديلها. وقال أدينجتون بسخرية: «حيث إنك قمت بسحب العديد من الآراء القانونية التي كان يعتمد عليها الرئيس والآخرون، فإننا نحتاج منك مراجعة كل آراء مكتب الاستشارات القانونية وإعلامنا بأي منها مازلت تؤيده». ولقد كانت وجهة نظره لاذعة، غير أنها لم تكن جائرة كليًا. فلم يعترض أي شخص فيما عدا أدينجتون أن الآراء التي قمت بسحبها وإعادة صياغتها (أو بدأت في إعادة صياغتها) كانت معيبة بشدة. ولكن الحقيقة أنه في غضون تسعة أشهر فقط قضيتها في هذا المنصب قمت بتغيير أو إبطال عدد من آراء مكتب الاستشارات القانونية أكثر من أي من أقراني السالفين. وقد فقد العديد من الرجال والنساء ممن تمت مطالبتهم بالتصرّف وفق أقصى ما تسمح به حدود القانون ثقتهم في شخصي. فما الذي قد أقوم بسحبه بعد ذلك؟ ومتى؟ في ضوء كلّ ما مررت به وكل ما فعلت، لم أعرف كيف يمكنني استرجاع هذه الثقة، ولهذا قدمت استقالتي.

ولقد أخبرت أشكروفت وكومي أن هدفي الرئيسي بعد تقديم استقالتي، كان كتابة البدائل لآراء الاستجواب الصادرة في أغسطس 2002 ومارس 2003 قبل موعد مغادرتي، والذي تم تحديده بعد ستّة أسابيع. وقد ثبت أن ذلك كان طموحًا ساذجًا. فقد عملت أنا والعديد من الآخرين في مكتبي بجدّية لإنهاء تلك الآراء خلال تلك الفترة، ولكن للعديد من الأسباب كان من المستحيل إنهاؤها.

وأثناء تلك الأسابيع القليلة الماضية في الحكومة، كانت علاقاتي بوكالة الاستخبارات المركزية، وخاصةً مع المحامين التابعين لها، متوترة إلى حد ما. فقد قمت بعمل شيء قد حاولت تفاديه بشدّة؛ حيث غيّرت القواعد أثناء سير اللعبة بطريقة ربما تكون قد عرّضت الأمن القومي للخطر وألحقت بكل تأكيد الأذى بالمؤسسة التي كنت قد بدأت أكنّ لها الإعجاب، وهي وكالة الاستخبارات المركزية. ولقد كان المحامون الذين عملت معهم بوكالة الاستخبارات المركزية من بين أفضل المحامين في الحكومة: فقد كانوا أذكياء، ويقظين، وواسعي الحيلة، وهادئين في مواجهة الضغوط. فقد كانوا يتعرضون كلّ يوم هم وعملاؤهم إلى شتى أنواع الأوامر المتناقضة فيقال لهم: عليكم بالبقاء ضمن حدود القانون، حتى عندما يكون القانون مبهمًا بجنون، وإلا سيتم التحقيق معكم ومعاقبتكم بشدّة، لكن عليكم أن تكونوا سباقين وهجوميين وواسعي الخيال، طوعوا القانون لأقصى حد و لا تكونوا حذرين وامنعوا حدوث أي هجوم آخر بأي ثمن، وإلا سيتم التحقيق معكم أيضًا ومعاقبتكم. لقد تمت مطالبة الوكالة في 2002 بالمخاطرة وتبني آراء مختلفة وغير شعبية وقد طالبت وتسلمت الضمانات القانونية المطلقة من وزارة العدل والبيت الأبيض. وقد قمت بعمل المستحيل لكي أسحب درعها الذهبي.

ولقد قمت بعمل ذلك في الوقت الذي وصفه جورج تينيت فيما بعد بأنه من أكثر الأوقات خطورة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر.[30] وقد كانت الوكالة غاضبةً وقلقةً على نحو مفهوم، وكانت أيضًا رافضة، كما هو متوقع تمامًا،

للاستمرار في الاستجوابات العدوانية على الرغم من التهديدات المتزايدة. وقد ذكرت صحيفة نيويورك تايمز في أواخر شهر يونية «أن تضارب الآراء حول الحدود القانونية للاستجوابات بدأ في إبطاء الجهود الحكومية للحصول على المعلومات من الإرهابيين المشتبه بهم». [31] على الرغم من أنّ ذلك كان «في بداية الفترة الصيفية الحرجة حيث يخشى مسئولو مكافحة الإرهاب احتمال أنّ تشن القاعدة هجومًا على الولايات المتّحدة».

وقد أسهمت أعمالي في يونية من عام 2004 في المشكلة التي أربكت مجتمع الاستخبارات منذ الستينيات، حيث تمارس السلطة التنفيذية والكونجرس الضغوط على مجتمع الاستخبارات للمشاركة في أفعال مثيرة للجدل تكاد تتخطى حدود القانون، وبعد ذلك يخفقان في حمايته من الاتهامات الموجهة ضده عندما لا تسير الأمــور كما هو مخطط لها، ويـؤدي هذا بالاستخبارات إلى التقهقر و تجنب خوض المخاطر، وهو الأمر الذي يدعو إلى شكاوى السياسيين من أن المجتمع الاستخباراتي جبان ومشلول الحركة. وقد أدت تجاوزات الاستخبارات في الستينيات إلى إلقاء اللوم من جانب لجنة تشرش وقيامها بإصلاحات السبعينيات، الأمر الذي أدى إلى الشكاوى من أن مجتمع الاستخبارات قد أصبح مناهضًا لروح المخاطرة للغاية. وقد أدى هذا بدوره إلى السلوك العدواني تحت قيادة وليام كايسي في الثمانينيات؛ مما أسفر عن فضيحة إيران كونترا وفضائح أخرى ذات صلة. وقد نتج عن ذلك حملة أخرى من حملات التطهير وفرض القيود داخل الاستخبارات في التسعينيات؛ مما أدى إلى ترسيخ جذور ثقافة كره المخاطرة وتسبب للمرة الثانية (قبل وبعد الحادي عشر من سبتمبر) في تقديم شكاوى بشأن السلبية المفرطة للاستخبارات وقد تسببت تلك الشكاوى في تجدد الأعمال العدوانية مرة أخرى بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وقد تقوقع مجتمع الاستخبارات مرةً أخـرى (عقب الجدل الخاص بالاستجواب وبرنامج التسليم ومراقبة الإرهابيين) في مواجهة الشكاوى التي تمادت جدًا.

ويعـد هـذا التحـول بين السلبيـة والعدوانيـة هـو جوهـر مشاكـل مجتمـع الاستخبارات، كما أنه يعد مشكلة رهيبة لأمننا القومي؛ حيث إنه ينبثق من التقاء ثلاثة من أمراض واشنطن: تجريم الحرب، ولعبة تحاشي اللوم، ومتلازمة (احم ظهرك). فالجميع يوافقون على أنّه يجب خوض المخاطر لمواجهة التهديدات الإرهابية و لكن لا أحد يريد أن يقع عليه اللوم عندما تقع الأخطاء الحتمية. ويريد كلّ شخص أن يؤمن لنفسه الحماية بينما يريد الرّئيس إنكارًا مقبولاً من الناحية العامة، أو يوجه اللوم إلى سوء عمل الاستخبارات. وتطالب لجان الاستخبارات بالكونجرس بأن تطلع على سير الأحـداث، لكن ليس بالطريقة التي ستمنعها من توجيه النقد عندما تسير الأمور بشكل سيئ. وتريد وكالات الاستخبارات أن تتلقى أوامر واضحة من البيت الأبيض والكونجرس، وهو أمر نادر الحدوث، ومن ثم يزداد طلب الوكالات للحماية من محاميها. وبالتالي، يزداد طلب المحامين للحماية من مكتب الاستشارات القانونية. وكما تظهر أفعالي، فإن آراء مكتب الاستشارات القانونية لا يمكن الاعتماد عليها دائمًا.

وكان من الممكن تفادي بعض هذه الأمراض فيما يتعلق بالاستجواب. وقد تطلب الأمر من خليفتي، دان ليفين، وهو مدّع عام سابق ومحام خبير جدًّا بالسلطة التنفيذية، ما يقارب الأشهر الستة من العمل الشاق لإكمال، وتنقيح، ونشر بديل لرأي أغسطس 2002 الذي تشوبه العيوب.(32) وقد أعطى رأي ليفين لقانون التعذيب تفسيرًا أكثر دقة وتوازنًا، مصحّحًا أخطاء ومبالغات الرأي الأصلي. وقد رفض الرأي الجديد معالجة قضية التجاوزات الرئاسية التي تم تحليلها في المذكرة السابقة، معللاً ذلك بأن بحث هذه الأمور «يتناقض مع توجيهات الرّئيس الصريحة بأن الموظفين الأمريكيين لا يشاركون في التعذيب». وبعد ذلك، في تذييل هام، صرح ليفين في رأيه «بأنّه بينما حددنا عدة اختلافات في الرأي مع مذكرة أغسطس 2002، فقد قمنا بمراجعة الآراء السابقة لهذا المكتب فيما يتعلق بالقضايا التي تتضمّن معاملة المعتقلين ولا نعتقد أن أيًّا من

استنتاجاتهم سوف تختلف وفق المعايير المبيّنة في هذه المذكّرة».[33] وبعبارة أخرى، لن تتأثر أي من أساليب الاستجواب التي تم إقرارها بهذا التحليل الدقيق. وقد كان الرأي الذي أسفر عن كل هذا الكم الهائل من الأضرار رأيًا غير ضروري بالمرة بالنسبة للمهام التي يجرى العمل بها.

فكيف حدث هذا؟ كيف قام مكتب الاستشارات القانونية بكتابة مثل تلك الأراء التي عند كشفها للعالم بعد مرور عدة أسابيع من اندلاع فضيحة سجن أبو غريب ـ جعلت الأمر يبدو كما لو أن الإدارة كانت تعطي موافقة رسمية على التعذيب، وجلبت مثل هذا العار على الولايات المتّحدة، وإدارة بوش، ووزارة العدل، ووكالة الاستخبارات المركزية؟ كيف تعكس آراؤها مثل هذا الحكم السيئ؟ وكيف تم التبرير لها بهذا الشكل البالغ السوء؟ وكيف يمكن أن يكون لها مثل هذه النبرة الرهيبة؟ ولماذا يقوم مكتب الاستشارات القانونية بكتابة رأي غير ضروري ومتجاوز؟ لم أكن في الحكومة عند كتابة الرأي الأصلي الصادر في الأول من شهر أغسطس 2002، لكن يمكنني أن أخاطر ببعض التخمينات الحصيفة.

الخوف هو التفسير الرئيسي؛ فعند كتابة الرأي الأصلي في الأسابيع السابقة للذكرى الأولى لأحداث الحادي عشر من سبتمبر، كانت تقارير التهديد تزداد خطورة على نمط لم يحدث منذ الحادي عشر من سبتمبر. وقد كتبت الصحف عن الزيادة في ثرثرة الاستخبارات في أغسطس 2002. لكن داخل الإدارة بدا التهديد الذي يدعى «تهديد آخر الصيف» أسوأ بكثير. وقد أخبرني مسئول رفيع المستوى بوزارة العدل لاحقًا «بأننا كنّا متأكّدين من أنه ستكون هناك جثث في الشوارع» في الحادي عشر من سبتمبر 2002. وقد فزع مسئولو مكافحة الإرهاب من احتمالية وقوع هجوم تالٍ في ذكرى أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وكانوا يرغبون بشدة في وقفه. وقد كان أبو زبيدة معتقلًا لدى الإدارة، وهو «زعيم إرهابي كبير وأحد الشركاء المؤتمنين لأسامة بن لادن» وبحوزته ـ كما أوضح

الرّئيس بوش لاحقًا ـ «معلومات ليس لها مثيل عن الشبكات الإرهابية وخططها للهجمات الجديدة».[34] وقد اعتقد الرئيس «أنّ أمن أمتنا وحياة مواطنينا» يتوقفان على قدرتنا على الحصول على هذه المعلومات من أبو زبيدة.[35] كما اعتقد جورج تينيت ذلك أيضًا؛ حيث تحدث تينيت لاحقًا بشأن السياق الذي تمت فيه الاستجوابات العدوانية الأولية قائلاً: «لديّ تقارير عن أسلحة نووية في مدينة نيويورك، وعمارات سكنية سيتم تفجيرها، وطائرات ستطير إلى المطارات من جديد.. ومخططات لا أعرفها ـ فأنا لا أعرف ماذا يجري داخل الولايات المتّحدة». وتابع قائلاً: «إنني أحاول جاهدًا اكتشاف موقع حدوث الكارثة القادمة. والجميع ينسى أحد السياقات المهمة التي مررنا بها ألا وهو الذعر الواضح الذي شعرنا به نتيجة أنه كان هناك الكثير من الأمور التي لم نعلمها».[36] وأنا متأكّد أنه عندما حظيت أساليب استجواب وكالة الاستخبارات المركزية بالموافقة من مكتب الاستشارات القانونية في 2002، انتاب المحامون شعور الضغط نفسه لبذل كل جهد ممكن للحصول على المعلومات المتعلّقة بالهجوم المتوقّع وكان شأنهم في ذلك شأن أي شخص آخر.

ويوضّح الخوف السبب الذي جعل مكتب الاستشارات القانونية يتجاوز حدوده. وعندما تجاوز مكتب الاستشارات القانونية حدوده، سلك طرقًا مختصرة في إجراءات كتابة رأيه. ووفقا للنظرية التي تفيد بأن نقد الخبراء يؤدي إلى تحسين جودة الآراء، فإن مكتب الاستشارات القانونية يوزّع آراءه الأوّلية عادة على الأجهزة الحكومية التي لها خبرة في هذا الشأن. وعادة ما يتم استشارة وزارة الخارجية، على سبيل المثال، في مسائل القانون الدولي التي تتضمنها آراء الاستجواب. لكن رأي أغسطس 2002، رغم أنه لم يحتو على أي معلومات سرّية، فقد تم التعامل معه بشكل غير معتاد كما لو أنه «تحظر معرفته» داخل الإدارة. وقبل وصولي إلى مكتب الاستشارات القانونية، جعل جونزاليس قراءة الآراء القانونية الجدالية مقصورة على مجموعة صغيرة جدًّا من المحامين وكان هذا عرفًا متبعًا؛ ولـذا، ووفقًا لتعليمات البيت الأبيض، لم يقم مكتب

الاستشارات القانونية بعرض الرأي على وزارة الخارجية، فقد كانت ستعارض بشدة. وقد تم ظاهريًّا القيام بذلك؛ لمنع أي تسرب في المعلومات. ولكن في هذا السياق أو غيره من السياقات، فقد آمنت في النهاية بأن السبب وراء ذلك هو السيطرة على نتائج الآراء وتقليل المقاومة لها لأقصى حد.

وهناك شيء لابد أن يقال عن هذه المنهجية في أوقات الطوارئ الحقيقية. لكنّني لم أتبع العرف السائد عندما كنت مدير مكتب الاستشارات القانونية في 2003-2004، فدائمًا ما كنت أصر على التنسيق مع وزارة الخارجية في قضايا القانون الدولي، حتى ولو كانت القضايا على قدر عالٍ من السرية. وعلى الرغم من أن هذا النهج كان شاقًّا في أغلب الأحيان، فإنه دائمًا ما كان يؤدي إلى تحسين عملي. وقد أصررت أيضًا، رغم رفض البيت الأبيض أحيانًا منح عدد أكبر من المحامين بوزارة العدل تصريحًا للاطلاع على البرامج السرية وذلك حتى تتوافر لدينا القوة البشرية اللازمة للقيام بالتحليل القانوني الصحيح. ومع ذلك، في أغسطس 2002، اشترك عدد صغير من المحامين من البيت الأبيض ووزارة العدل ووكالة الاستخبارات المركزية في صياغة ومراجعة الرأي الخاص بعمليات الاستجواب، و اتخذ قليل منهم موقفًا ناقدًا حيال التفسير الذي ورد في الرأي بشأن التعذيب أو سلطة الرئيس.

وقد أراد كلّ هؤلاء الرجال دفع القانون لأقصى درجة مسموح بها. لكن لم يشك أي شخص، على ما أعتقد، في أنّه كان ينتهك القانون. وبالتأكيد لم يعتقد جون يوو ذلك؛ حيث دافع عن كلّ ركن من أركان هذا الرأي إلى يومنا هذا وأعتقد أنّه فعل ذلك بحسن نيّة. فقد صار يوو شخصًا لا غنى عنه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ حيث كان يتمتع القليل من الناس بالمعرفة، والذكاء، والحيوية اللازمة لصياغة عشرات الآراء المتعلقة بالإرهاب والتي قام هو بكتابتها. ومن الممكن إرجاع سوء حفنة من الآراء المهمة جدًّا إلى ذلك المزيج من الخوف الذي تخلل السلطة التنفيذية، والضغط من البيت الأبيض، ومفهوم يوو الصريح والواضح بشكل استثنائي بشأن سلطة الرئيس.

ولم يكن يوو محامي وزارة العدل الأول الذي يقوم بكتابة الآراء القانونية في أوقات الأزمات وهو الأمر الذي تم إنكاره لاحقًا في جميع المحافل. وينطبق الأمر نفسه على الرأي غير المقنع الذي كتبه وزير العدل إدوارد بيتس لإبراهام لينكولن لكي يبرّر تعليق لينكولن لأوامر الإحضار. وقد قالت المؤرخة نانسي بيكر إن رأي بيتس كان نتاج «المنافع العسكرية» و«الضرورات السياسية»[37] كما وصفه المؤرخ آرثر إم. شليسنجر، على أنه «تبريثي».[38] وقد تم توجيه أحكام مماثلة ضدّ الرأي الذي كتبه وزير العدل الموقر روبرت جاكسون بشأن إجازة صفقة «المدمرات مقابل القواعد العسكرية»* والتي أبرمها فرانكلين روزفلت أثناء الصيف العصيب عام 1940، وكان ذلك رغم عدّة قوانين للكونجرس تقر بعكس ذلك. وقد كان رأي جاكسون «التصديق على الأوتوقراطية المطلقة في مجال علاقاتنا الخارجية» ويعد ذلك الرأي أكثر «الآراء خطورةً مقارنة بأي وقت مضى... حتى قبل أن يقوم بكتابته أحد وزراء العدل بالولايات المتّحدة». وذلك طبقًا للباحث بجامعة برينستون الموقر والرجل الدستوري إدوارد كوروين.[39] وبعد خمسين عامًا ادّعى السيناتور دانيال باتريك موينيهان أن جاكسون «خرّب القانون» وأوقع روزفلت «تحت طائلة الاتهام بشكل واضح».[40] وقد قام بيتس وجاكسون، مثل يوو، بالتصرّف تحت ضغط هائل لمساعدة الرئيس على تفادي ما رأى أنه كارثة وقت الأزمة.

وأيًّا كان تبرير قيام يوو بكتابة آراء الاستجواب، سيكون من الخطأ أن نلقي باللوم لوقوع مهزلة رأي الاستجواب عليه بالكامل. فيوو رغم كل ذلك لم يكن إلا مجرد مساعد لنائب وزير العدل، وهو منصب لا يتطلّب ترشيحًا من الرئيس ولا اعتمادًا من مجلس الشيوخ. ويجب أن تقع المسئولية النهائية وراء منح يوو مثل هذه السلطة والنفوذ، ووراء الفشل في الإشراف على أنشطته بشكل أفضل ــ على عاتق مساعد وزير العدل المسئول عن مكتب الاستشارات القانونية،

---

* للمزيد عن الصفقة انظر الفصل السادس.

وعلى وزير العدل الذي يمارس مكتب الاستشارات القانونية السلطة باسمه، وعلى البيت الأبيض.

ومن المحتمل أن يكون رؤساء يوو قد فشلوا في الإشراف عليه بشكل كافٍ لسببين: نظرًا للحاجة تحت الضغط لتجاوز الحدود والصلاحيات، فقد أعجبتهم الأجوبة التي كان يقدمها؛ ونظرًا لافتقارهم للخبرة اللازمة للأمر، فقد وثقوا بحكمه. ولقد كان يوو متخصصًا في سلطات الحرب في إحدى كليات الحقوق الرفيعة المستوى، كما كانت شخصيته جذابة، وقد كان مقنعًا جدًّا في توضيح وجهات نظره. فعلى السطح، بدت آراء الاستجواب مستوفاة وعلمية؛ ولهذا لم يكن من السهل على الرجال الواقعين تحت الضغط أن يبادروا بتحليل رأي يوو في صيف عام 2002 بشكل ناقد. وقد كان جاي بايبي الذي وقّع بالفعل على رأي أغسطس 2002، محاميًا وقاضيًا جيدًا، لكنه لم يتدرب على قضايا الحرب أو الاستجواب، وقد اعتاد التصديق على آراء يوو الأوّلية بشأن هذه الموضوعات وبأقل قدر من النقد. ولم يكن رئيس يوو، وزير العدل جون أشكروفت، ولا المتلقي الاسمي للرأي، مستشار البيت الأبيض ألبرتو جونزاليس، في المواقع التي تخولهما لطرح الأسئلة المستنيرة؛ فقد جاء أشكروفت إلى وزارة العدل بخبرة ثلاثين عامًا في السياسة، بينما كان جونزاليس محاميًا مختصًّا بالشركات وقاضيًا حكوميًّا قبل مجيئه إلى البيت الأبيض. أما أدينجتون، بالطبع، فقد كان، مراقبًا مطّلعًا جدًّا لكنّه تقريبًا يتمتع بالخصائص نفسها التي قادت يوو لأن يكون متعجّلاً وعدوانيًّا جدًّا في سياق الاستجواب.

وقد اعتدت أن أفكّر في أنّ السبب الآخر في عدم إدراك جونزاليس وأدينجتون من قبل لأية مشاكل في آراء الاستجواب (والآراء الصعبة الأخرى) هو أنهما لم يفكرا في أنه من دورهما التشكيك في أهلية التحليلات القانونية لمكتب الاستشارات القانونية. وقد تحدث رويرت جاكسون مرّة بشكل علني عن سلطة المحكمة العليا، فقال: «لسنا أصحاب الرأي النهائي؛ لأننا معصومون، لكنّنا معصومون فقط؛ لأننا أصحاب الرأي النهائي».[41] وفي وقت مبكر من مدّة

خدمتي بمكتب الاستشارات القانونية، أبدى جونزاليس وأدينجتون وجهة نظر مماثلة نصّت على أن الحجج القانونية الصادرة عن مكتب الاستشارات القانونية لم تكن له صلة بسلطة رأي مكتب الاستشارات القانونية. وقد كان كل ما يهم، كما اعتقدوا، هو موافقة مكتب الاستشارات القانونية النهائية.. وأول خلافاتي مع كلا الرجلين كان بشأن ما إذا كانت هذه هي الطريقة الصحيحة للنظر إلى مكتب الاستشارات القانونية. وقد زعمت بـأنّ صحة وجـودة آراء مكتب الاستشارات القانونية هما الأهم. إن فهم مكتب الاستشارات القانونية الأمور بشكل صحيح يعد أمرًا مهمًا للتأكيد على أن الحكومة قد تصرّفت بشكل قانوني؛ فالكشف عن أي قرار خاطئ يمكن أن يكون مدمرًا من الناحية السياسية. وليس من الضروري أن يتلقى الشخص «الحصانة» ضد ادّعاءات وزارة العدل المستقبلية – وهي القضية التي أصابتهم بالقلق الشديد- إذا اعتمد هذا الشخص بشكل واضح على الآراء القانونية الخاطئة.

وقد وصلت في النهاية إلى أن موقف كل من جونزاليس وأدينجتون الخيري بعدم التدخّل في سلطة مكتب الاستشارات القانونية امتد ليشمل فقط الآراء التي أعطتهما الإجابات التي أعجبتهما. وقد قبلا بسحبي آراء استجواب مكتب الاستشارات القانونية، ولكنّهما لم يقبلا دائمًا بآراء مكتب الاستشارات القانونية التي بلغت إلى حد الاستنتاجات غير المناسبة. وقد اشتهر أدينجتون بشكل خاص بضمان أنّ أولئك الذين اشتبكوا معه لن يتلقوا أبدًا موافقة البيت الأبيض على متابعة التقدّم، حتى إذا كان من المعتقد بشكل واسع أنهم يستحقون تلك الموافقة. وقد كنت محصّنًا ضد هذا الضغط؛ لأن مجلس الشيوخ قام باعتماد تعييني، ولأنني أحببت وظيفتي «الحقيقية» كشخص أكاديمي، ولأنني لم يكن لديّ أي تطلعات أكبر نحو الترقي الحكومي، بينما لم يكن الآخرون كذلك. ففي بداية الفترة الرئاسية الثانية للرّئيس بوش الابن، أراد النائب العام بول كليمنت تعيين باتريك فيلبين؛ ذلك المحامي المحافظ الرائع الذي ساعدني في تصحيح بعض أخطاء مكتب الاستشارات القانونية السابقة، وكيلًا رئيسيًا له

يمثله عند مناقشة القضايا أمام المحكمة العليا. وقد أبدى أديتجتون الذي كان من المفترض أنه يعمل بفضل المباركة الضمنية لنائب الرئيس ـ اعتراضه على الترقية، كما اعترض وزير العدل الجديد جونزاليس، وقد عانى الآخرون مصيرًا مماثلًا للأسباب نفسها.

وقدساير ألبرتو جونزاليس تنفيذ أدينجتون الصارم لما يمليه الحزب من ترقيات في وزارة العدل، إلا أنه كان في النهاية أقل صرامة بكثير من أدينجتون فيما يتعلق بآراء مكتب الاستشارات القانونية غير السديدة التي حاولت جاهدًا تصحيحها. وكما تراءى لعقل جونزاليس، فإنه كان قد اتخذ كل الخطوات الصحيحة في تنسيق قرارات الحكومة السياسية القانونية المتعلقة بالاستجوابات. وقد أحاط نفسه في البيت الأبيض باثنين من المحامين واسعي الخبرة في شئون الأمن القومي هما ديفيد أدينجتون وتيم فلانيجان، واستمع إلى مشورتهما، وحرص كل الحرص على ضمان الحصول على مباركة وزارة العدل لسياسة الاستجواب، كما كان يشعر بالارتياح؛ لأن محامي الوزارة، جون يوو، يقوم بإجراء التحليل حيث كان خبيرًا أكاديميًّا في أمور الحرب والأمن القومي. وقد شعر جونزاليس، على ما أعتقد، بذهول رهيب عندما تداعى الأساس القانوني لسياسة الاستجواب في فصلي الربيع والصيف من عام 2004. وبعد المفاجآت المدمّرة والأصداء المؤلمة في تلك الفترة، وبعد أن أعلنت استقالتي وكنت على وشك أن أترك الحكومة، دار بيني وبين جونزاليس حديثًا وديًّا بشأن الوقت الذي قضيناه معًا في العمل، فدائمًا ما كان ودودًا جدًّا نحوي، على الرغم من الصعوبة التي بلغتها حياته بسببي، وقد أخبرني في نهاية حديثنا: «أعتقد أن تلك الآراء كانت سيئة حقًّا كما قلت لي».

وفي ديسمبر **2004**، بعد مرور أربعة أشهر من رحيلي عن مكتب الاستشارات القانونية ومرور بضعة أسابيع على بدئي العمل في كلية الحقوق بهارفارد، ورد في الصفحة الأولى من صحيفة بوسطن جلوب تقرير عن «نقاش غاضب» بين

زملائي الجدد فيما يتعلق بدوري المزعوم في العمل على «مذكرات التعذيب» أثناء وجودي في الحكومة.[42] وقبل ذلك بأسابيع قليلة كتبت واشنطن بوست عن مسودة الرأي الأوّلية التي قمت بتمريرها في مارس 2004 وأعلمت فيها ألبرتو جونزاليس بأنّ اتفاقية جنيف الرابعة تسمح للولايات المتّحدة بنقل العراقيين بشكل مؤقت من العراق لأغراض الاستجواب.[43] وقد ذكرت صحيفة بوست أن كلًا من وكالة الاستخبارات المركزية والبيت الأبيض قاما بالضغط عليّ لكتابة هذه المسوّدة، وأنه قد تم إخراج العراقيين من بلادهم اعتمادًا على تلك المسوّدة، وأنّ المسوّدة كانت جزءًا من سياسة التسليم التي تتبعها وكالة الاستخبارات المركزية والتي تنص على نقل الإرهابيين المشتبه بهم من بلد إلى آخر؛ حيث «لا يكون لهم الحق في أي إجراءات أو حقوق قانونية معترف بها».[44]

وكان أغلب هذه المعلومات غير دقيق؛ فكثيرًا ما كان يقع الضغط عليّ من قبل معظم الناس للقيام بالعديد من الأشياء في الحكومة ولكن بالنسبة لمسودة الرأي الأوّلية المشار إليها، والتي لم تكن ذات أولوية كبيرة في مكتبي، فلم أتعرض لأي ضغوط. وقد تم طرح السؤال المتعلق بنقل العراقيين بشكل مؤقت خارج العراق للاستجواب في خريف عام 2003 بعد أن أصدرت حكمي بأن حتى الإرهابيين العراقيين يعتبرون «أشخاصًا يتمتعون بالحماية» أيضًا وفقًا لاتفاقية جنيف الرابعة. وأعتقد أن مسودة الرأي الأوّلية أوصلت الاستنتاجات الصحيحة، ولكن نظرًا للأسباب التي وردت في المسوّدة، لم تكن القضية واضحة.[45] وعلى أية حال، لم يتسن لي قطّ الانتهاء من كتابة المسوّدة، ولم تدخل حيز التنفيذ مطلقًا، كما لم يتم الاعتماد عليها لنقل أي شخص إلى خارج العراق.[46] فلا أعرف ما إن كان طلب المشورة القانونية بشأن نقل السجناء العراقيين إلى خارج العراق للاستجواب يرتبط ببرنامج عمل أوسع أم لا. لكنّني أعرف تمام المعرفة أنّ مسودة الرأي الأوّلية لم يكن الاعتماد عليها ممكنًا لإساءة معاملة أي شخص، ليس فقط لأن العمل عليها لم ينته قـطّ. لكن،

بشكل أكثر أهميّةً، لأنها تفيد بأنّ الحماية التي توفرها اتفاقية جنيف للمشتبه بهم يجب أن تصاحبهم إلى خارج العراق.[47]

وقد أغفلت قصّة صحيفة البوست أغلب هذه النقاط، وبدلاً من ذلك فقد أكّدت أنّ المكتب نفسه (مكتب الاستشارات القانونية) الذي كتب آراء التعذيب هو الذي قام بكتابة رأيي، وقد أتاح ذلك لفئة قليلة من زملائي الجدد في هارفارد من الذين كرهوا ثقافتي وإدارة بوش، والذين عارضوا تعييني في الكليّة، الفرصة لكي يزعموا علنًا أن لي يدًا في تسهيل التعذيب. وقد صرح أحد الزملاء الجدد لجريدة بوسطن جلوب قائلاً: «أعتقد بأنّ الكليّة قد ارتكبت خطأً جسيمًا لعدم تعمقها أكثر في الاستفسار- قبل أن يتم هذا التعيين- عن نوع الدور الذي ربما يكون جاك جولد سميث قد أداه في تقديم المشورة القانونية لتسهيل وتبرير التعذيب».[48] بينما اقترح آخر أنه حتى إذا لم أكن مشتركًا بشكل مباشر في «مذكرات التعذيب»، فإن تلك المذكرات «تعكس الأفكار التي عمل على تطويرها مجموعة من المحامين الأكاديميين من داخل وخارج الحكومة، وهو العمل الذي لعب فيه جاك دورًا فاعلاً»[49] وعلى الرغم من أن العديد من زملائي الجدد قد وقفوا بجانبي علنًا فإن قصّة جلوب ما زالت تؤلمني؛ لأنها قدمت تصديقًا عامًّا على التلميح الذي يشير إلى أنّني كنت المهندس المصمّم لما اعتبره الكثيـرون سياسـة التعذيـب التي انتهجتها الإدارة، وذلك يناقض الحقيقة المؤلمة لما كنت أمر به خلال العام السابق. ولم تكن قصة صحيفة الجلوب أفضل طريقة لأقـدم بها نفسـي لأول مرة إلى الجيران الجدد الذين كنت أنا وعائلتي في بداية تعرّفنا إليهم، ولكنني شعرت بالخجل الشديد من أن أدافع عن نفسي في ذلك الوقت، وبينما أنكرت صياغة مسودة آراء الاستجواب علنًا، فلم أقل شيئًا عن دوري في سحبها ومحاولة تصحيحها.

وبعد وقت قليل من مرور عام على هذه الأحداث، نشرت مجلة نيوزويك قصّة عني صورتني على أنني «على النقيض مما يتخيله عني من يذمني» فقالت

تحديدًا إنني «الشخصية الرئيسية في التمرد السرّي المحتدم الذي تشارك فيه زمرة قليلة من المحامين في إدارة بوش». وقد قامت نيوزويك بسرد تفاصيل انسحابي من رأيي الاستجواب وذكرت أيضًا أنّني أثرت «مشاكل خطيرة» بشأن برنامج مراقبة الإرهابيين التابع لوكالة الأمن القومي الذي أدّى إلى مجابهة درامية مثيرة دارت بشأن البرنامج مع البيت الأبيض و«معايير قانونية أكثر حزمًا». وقد ذكرت نيوزويك أنّه في «مواجهاتي المتكررة وجهًا لوجه» مع ديفيد أدينجتون بشأن هذه الأمور، وقف مستشار نائب الرئيس «إلى جانب نفسه» بغضب واتّهمني بـ«تعريض رجال شجعان للخطر». كما نقلت المجلة عن جيم كومي مدحه لي وللآخرين في خطاب الوداع بوزارة العدل عام 2005 وتصريحه بأننا «تعهّدنا بالتصرف كما ينبغي وبالقيام بالشيء الصحيح مهما كان الثمن».(50)

ويجب أن أعترف بأنني أحببت القصّة التي أوردتها نيوزويك أكثر من القصة التي أوردتها بوسطن جلوب. وعلى الرغم من ذلك فقد ضحكت وكلي موافقةً عندما استمعت إلى رد فعل أحد زملائي المحافظين بهارفارد وهو تشارلز فرايد بشأن القصّة التي أوردتها نيوزويك حيث قال: «إن الشيء الوحيد الأسوأ من قيام حزب اليسار بتشويه سمعة الشخص هو قيامه بالاحتفاء به». إنني لم أر بنفسي شخصًا معارضًا لإدارة بوش، كما أنه مازال لديّ العديد من الأصدقاء يعملون في الحكومة. ولقد شعرت بالقلق والحرج بعض الشّيء؛ لأن العديد من الناس الذين يمقتون الإدارة والذين لم يكونوا يحبونني قبل ظهور مقالة نيوزويك بدءوا يلقبونني بـ«البطل»، وأشاروا إلى أنّ تصرفاتي عندما كنت في الحكومة أكّدت وجهات نظر كل منهم بشأن الإدارة. وقد قلقت من أنّ مديح معارضي الإدارة قد يجعل الأمر يبدو، خطأً، وكأنّني كنت أتملق المحيطين في بيئتي الجديدة على حساب زملائي القدامى.

لكنني شعرت، أكثر من أي شيء آخر، بعدم الراحة بسبب النبرة الازدواجية في القصّة التي أوردتها نيوزويك، وهي النبرة التي غالبًا ما يلاحظها الشخص

عندما يقوم كل من الصحافة والمثقّفين بنقد محاولات إدارة بوش لموازنة الأمن مع الحريّة. ولم يكن شجاري مع ديفيد أدينجتون والآخرين صراعًا بين قوات الخير وقوات الشر. فلم يكن خلافنا الحادّ حول متطلبات قانون الأمن القومي ومعاني العبارات مزدوجة التفسير التي وردت في الدستور الأمريكي ـ معركةً بين من يحبّ الدستور ومن يريد تمزيق أوراقه. ونادرًا ما تكون التساؤلات حول إمكانية وقف التهديدات الإرهابية ومدى العنف الذي سيتبع، وبشأن إمكانية دفع القانون للقيام بذلك ومدى التمادي المنتظر ـ تساؤلات واضحة، وخاصةً في خضم التقارير التي تنذر بالتهديدات المخيفة، عندما تغطي عيني المرء غمامة من الجهل والشعور بالقلق الشديد حيال عجزه عن اتخاذ الحيطة بما يكفي. وأختلف أنا عن أدينجتون من حيث الخبرة، والمنظور، والأدوار المؤداة، والمسئوليات أيضًا. وعلى الرغم من منازعاتنا العديدة، وعلى الرغم من أنني أرى أنه ارتكب الكثير من الأخطاء في إصدار الأحكام، الكبيرة منها والصغيرة، فإنني أعتقد بأنّه قد تصرّف بحسن نيّة لأجل حماية البلاد .

وقد نظرت بعين ناقدة لأعمال أسلافي في كتابة آراء الاستجواب، لكنني لم أكن حاضرًا عند قاموا باتخاذ قراراتهم العسيرة أثناء الصيف المخيف في عام 2002. وبدلاً من ذلك، نظرت إلى المشهد من منظور متغيّر سياسيًّا؛ من منظور أكثر وضوحًا دائمًا وهو المنظور الذي نرى به الأمور بعد وقوعها. وعندما قمت باتخاذ قراراتي العسيرة أثناء حالات الطوارئ وتحت وطأة الشعور بالضغط والحيرة، أدركت أنّه لن يتم الحكم على قراراتي أيضًا من منظور التهديد والخطر الذي اتخذت أثناءه هذه القرارات، بل سيتم الحكم عليها، كما قال جيم كومي ذات مرة: «في غرفة هادئة، ومهيبة، وجيدة الإضاءة، حيث يمكن النظر فيها إلى قراراتي برؤية مثالية غير عادلة على الإطلاق وهي الرؤية التي تتشكل بعد انتهاء الموقف حيث يكون من المستحيل معايشة ولو جزءًا صغيرًا من الضرورة الملحة والحالة الطارئة التي يمر بها الشخص أثناء الأزمة».[51] ولإدراكي لهذه

الحقيقة، كنت أجد نفسي، في غالبية الأحيان، أدعو بأن أتنبأ بالمستقبل بشكلٍ صحيح، وقد مدح بعض الأشخاص دوري في عملية سحب آراء الاستجواب والبدء في تصحيحها. ولكن من السّهل جدًّا أن أتخيّل عالمًا مختلفًا يؤدي فيه سحبي للآراء إلى وقف الاستجوابات التي أوضحت التحقيقات المستقبلية أنه كان ممكنًا أن توقف الهجوم الذي أودى بحياة الآلاف. وفي مثل هذا العالم الوارد حدوثه، كانت تصرفاتي ستبدو تصرفات جبانة وغبية، وتفتقر إلى الشجاعة.

الفصل السادس

رئاسة الإرهاب

في يوم الجمعة الموافق 27 إبريل لعام 2007، بعد صباح انقضى في العمل على هذا الكتاب، تركت مكتبي ومشيت في المطر لمقابلة اثنين من عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي الخاصين، وهما رونالد دو وتيم سميث (وهي أسماء مستعارة) وكان ذلك في مقهى «أو بون بان» في ميدان هارفارد في كامبريدج بولاية ماساتشوستس. وقد كانت هيئة كل من دو وسميث تماثل النموذج التقليدي لرجال الحكومة التابعين لمكتب التحقيقات الفيدرالي؛ بشعرهما القصير وارتدائهما القمصان البيضاء، والبدل السوداء، والأحذية السوداء ذات الأربطة. وبينما جلسنا في وسط حشد من طلاب هارفارد غير المهندمين الذين يلعبون الشطرنج ويستذكرون من أجل الامتحانات، وعلت وجهي عميلَيْ مكتب التحقيقات الفيدرالي الموجودَيْن في مكان لا يناسبهما - ابتساماتٌ قلقة عندما أطلقت مزحة تسخر من موقفهما إذا انكشفت هويتاهما لليساريين المحيطين بنا ممن يكرهون مكتب التحقيقات الفيدرالي إذ سوف يمزقونهما إربًا إربًا.

لقد قابلت دو وسميث مرَّتين قبل ذلك في غرفة صغيرة بلا نوافذ في مبني مكتب التحقيقات الفيدرالي بالعاصمة واشنطن؛ حيث كانا يجريان تحقيقًا جنائيًّا بشأن تسرُّب المعلومات إلى جيمس ريزن وإيريك ليتشيتبلو، والذي أسفر

عن الأخبار التي نشرتها صحيفة نيويورك تايمز وعن صدور أحد الكتب لاحقًا تناول البرنامج السري لوكالة الأمن القومي الذي يقضي بمراقبة الاتصالات الدولية ـ التي يجريها من لهم علاقة بتنظيم القاعدة ـ بدون إذن قضائي.[1] ولقد عملت على الجوانب القانونية لهذا البرنامج في 2003-2004 إبان عملي بمكتب الاستشارات القانونية. وفي اجتماعات سابقة في مكتب التحقيقات الفيدرالي، كنت قد أخبرت دو وسميث عن الاجتماع الذي حضرته في أكتوبر 2004، أي بعد ثلاثة أشهر من استقالتي من مكتب الاستشارات القانونية، مع ليتشيتبلو، وهو مراسل صحيفة التايمز الذي قام بتغطية أعمال وزارة العدل. ولم يسبق لي الكلام مع ليتشيتبلو حتى اتصل بي فجأة في مكتبي المؤقت في معهد المشروع الأمريكي لأبحاث السياسة العامة (AEI) وطلب مقابلتي لتناول القهوة معي. ووافقت، وفي نهاية حوارنا الودي الذي استمر لمدة ساعة تحدثنا فيها عن عمله في مجال الصحافة وعن الشخصيات المثيرة للجدل في إدارة بوش، طرح عليَّ بضعة أسئلة حول ما أطلق عليه اسم برنامج وكالة الأمن القومي السري. عندها ساورني شعور بالذعر، فأخبرت ليتشيتبلو كذبًا أنّني لا أعرف شيئًا عما كان يتحدّث عنه، وما إن انتهى اجتماعنا، حتى اتّجهت مباشرةً إلى وزارة العدل لإخبار جيم كومي عن هذه المحادثة، وهو نائب وزير العدل الذي عملت معه عن كثب على أمورٍ تخص وكالة الأمن القومي.

وكانت آخر مرة تحدثت فيها إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي قبل حوالي ستّة أشهر، وقد تفاجأت عندما اتصل دو ليخبرني أنّه وسميث أرادا المجيء إلى كامبريدج لعقد اجتماع قصير معي. وبعد مرور بضع لحظات من جلوسي إلى المنضدة في «أو بون بان» بدا دو أسفًا وهو يسلمني ظرفًا مصنوعًا من ورق القنب يحتوي على مذكرة استدعاء نصها: «مطلوب منك المثول والشهادة أمام هيئة المحلفين الكبرى بالمحكمة المحلية الأمريكية في ألكساندريا، في فرجينيا» وهي المحكمة ذاتها التي تمت فيها محاكمة وإدانة عضو القاعدة زكريا موساوي — وكان ذلك يتعلق بموضوع التحقيق في تسرب المعلومات. فأصابني الذهول، وبدا دو في حرج بالغ؛ حيث قال: «لقد أردنا تقديم خدماتنا إليك بشكل شخصي لأننا توقّعنا أنّك ستشعر بالغضب» وأضاف وهو

يطمئنني بأنّه لم يكن يشك في أنني مصدر التسرّب: «نعلم أنّك قد أخبرتنا بالحقيقة»، و قال إنه لم يكن متأكدًا من السبب في قيام المحامين بوزارة العدل باتخاذ قرار باستدعائي رسميًا. لكنّه كان يشك في أن السبب هو لقائي مع ليتشيتبلو.

وكانت مذكرة الاستدعاء تطالبني بأن أقدم إلى وزارة العدل أي دليل على أيّ اتصال دار بيني وبين أيّ مراسل من مراسلي صحيفة نيويورك تايمز. وأثناء استعدادي للامتثال لتنفيذ هذا المطلب، وجدت رسالة إلكترونية تعود لشهر سبتمبر 2006 من سكوت شين، وهو مراسل نيويورك تايمز الذي كان يعمل على القصّة الإخبارية التي تتناول خوف عملاء وكالة الاستخبارات المركزية من مقاضاتهم من جراء الأنشطة التي تم مطالبتهم بالقيام بها في سياق الحرب على الإرهاب. وقد كان الهدف من رسالة شين هو محاولة الحصول على إذن مني للاستشهاد بمقولة لي من حديث سابق قلت فيه إن: «أي محاكمة أو دعوى قضائية وإن كانتا خاسرتين يمكن أن يتمخض عنها عناوين صحفية ومصاريف قانونية يجلبان على صاحبهما الخراب»، وقد وافقت على ترك شين يستشهد بمقولتي، كما تحدثت معه لأخبره إنّها لم تكن الدعاوى القضائية فحسب هي التي شعر مسئولو مكافحة الإرهاب بالقلق بشأنها، بل أيضًا التهديد بالاستدعاء للمثول أمام المحكمة، وإجراءات هيئة المحلفين الكبرى وما إلى ذلك حيث إن أيًا من هذه الأمور تستغرق وقتًا كبيرًا. ولكم كنت محقًّا؛ ففي أثناء كتابة كتاب حول تأثير الشعور بالخوف من الإجراءات القانونية بعد إنهاء الخدمات الحكومية على الناس أثناء خدمتهم في الحكومة، أصبحت أفكاري ومخاوفي فجأة أمرًا ملموسًا.

وقد توقّع دو، وكان محقًّا، بأنّني سأكون غاضبًا من مذكرة الاستدعاء. فقد فهمت حاجة الحكومة لاستجوابي تحت القسم على ضوء اتصالي مع ليتشيتبلو. لكنني، أخبرت عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي بأنني قلق بشأن نفقات المحامين الذين قد أحتاج إليهم لمساعدتي في الاستعداد للمثول أمام هيئة المحلفين الكبرى.[2] كما أخبرتهم كذلك عن قلقي بشأن فخّ جريمة الحنث

باليمين. فلم يكن قد مضى على الحكم ضدّ سكوتر ليبي بتهمة الشهادة الزور والحنث باليمين سوى ستّة أسابيع فقط، كما أنني كنت أعلم أنّ تحقيقات واشنطن الخاصة بسوء استغلال المنصب الحكومي تؤدّي في أغلب الأحيان إلى قيام هيئة المحلفين الكبرى بإجراء تحقيقات طاحنة بكشف الكذب. ولم يكن لديّ بالطبع أية نية للكذب لكنني لم أستطع أن أتذكّر العديد من تفاصيل المحادثات الطويلة التي أجريتها مع مكتب التحقيقات الفيدرالي، كما شعرت بالخوف من أنني قد أعطي - وأنا تحت القسم - تصريحات متناقضة مع تلك التي أعطيتها أثناء المحادثات. فعندما يطرح المحقّقون والمدّعون الأسئلة على الشاهد مرارًا وتكرارًا حول الأحداث نفسها، فإن وقوع التضاربات يكون أمرًا حتميًا. وتضع التضاربات الشاهد في موقف يتحتم عليه فيه إظهار أنّها غير مقصودة؛ ومن ثم فهي لا تشكل جريمة. وقد أكد المدّعي العام الذي سعى إلى الحصول على شهادتي أمام هيئة المحلفين الكبرى لاحقًا على عدم وجود أي نية لسؤالي لإعادة سرد مقابلاتي الطويلة مع عميلَيْ مكتب التحقيقات، وقد وفى بكلمته، لكنني لم أعرف بذلك حتى مرت شهور بعد تسلّمي مذكرة الاستدعاء، عندما كنت بالفعل في غرفة هيئة المحلفين الكبرى.

ولم تكن أتعاب المحامين ولا فخ الحنث باليمين هما أشد ما أغضبني بشأن مذكرة الاستدعاء التي تلقيتها في ذلك اليوم الممطر في كامبريدج، لكن ما أغضبني فعلًا هو حقيقة أنّ من أصدرها وزارة العدل بقيادة ألبرتو جونزاليس. وكما عرف دو وسميث، فقد قضيت مئات الساعات العصيبة جدًا في مكتب الاستشارات القانونية، في مواجهة مقاومة البيت الأبيض الرهيبة، محاولًا التخلّص من الفوضى القانونية التي خلفها جونزاليس ومستشار البيت الأبيض آنذاك، وديفيد أدينجتون وجون يوو، وآخرون وراءهم، أثناء وضعهم أسسًا لبرنامج مراقبة الإرهابيين. وقد أخبرت عميلي مكتب التحقيقات الفيدرالي الذين اعترتهم الدهشة أثناء لقائنا في ميدان هارفارد أنني أعجز تمامًا عن فهم الأسباب التي دفعت وزارة العدل بقيادة جونزاليس إلى ملاحقتي أنا من جراء بعض تصرفات ربما تكون غير قانونية، فيما يتعلق ببرنامج مراقبة الإرهابيين، وقد فهما مغزى ما كنت أتحدّث عنه. ولكن دو قال لي بعصبية: إنّ مشروعية

أسس البرنامج كانت «خارج نطاق سلطتهم القانونية». وبسرعة غيّر عميلا المكتب الفيدرالي الموضوع لإخباري عن أحدث ما توصلوا إليه بشأن مصدر التسرّب.

ولم أكن أعارض التحقيق في موضوع التسرّب نفسه أو المراقبة المشددة للإرهابيين، فقد كنت أتفق مع الرّئيس بوش في أنّ تصريحات رايزن وليتشيتبلو قد أنذرت أعداءنا، وعرضت مواطنينا للخطر، كما «ألحقت ضررًا بالغًا» بالأمة.[3] وتمنّيت لو يقوم مكتب التحقيقات الفيدرالي بإيجاد ومعاقبة من قام بهذا التسرب، وقد قضيت العديد من الساعات في محاولة مساعدتهم للقيام بذلك، كما شاركت البيت الأبيض أيضًا في العديد من مخاوفه بشأن قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية، وقانون التنصت على المكالمات الهاتفية المحلية لعام 1978 الذي تطلّب من المسئولين التنفيذيين، خشية الزج إلى السجن، الحصول على تفويض من المحكمة قبل القيام بعملية التنصت على الأعداء المشتبه بهم في الولايات المتّحدة. ولقد كنّا في حالة حرب مع الإرهابيين الذين تسلحوا بالهواتف الخلوية التي تُستعمل لمرة واحدة فقط والرسائل البريدية الإلكترونية المشفّرة والمتوارية في نظام عالمي تُجرى فيه مئات الملايين من الاتصالات يوميًّا. ولقد بدا من الجنون مطالبة الرئيس وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة وأتباعه بالحصول على إذن من أحد القضاة للاستماع إلى كلّ اتصال من الاتصالات وفق نظام قانوني تم وضعه قبل أن تجلب لنا الثورات التكنولوجية شبكات الألياف الضوئية السريعة، وشبكة الإنترنت العامّة، والبريد الإلكتروني، والهواتف الخلوية ذات الدولارات العشرة.[4]

لكنّني استهجنت الطريقة التي استخدمها البيت الأبيض لتصحيح الوضع. فقد أخبرني أدينجتون بأسلوبه الساخر التقليدي أثناء أحد اجتماعات البيت الأبيض المتوترة في فبراير من عام 2004، بأننا «على بعد قنبلة واحدة من التخلّص من المحكمة البغيضة [المنشأة بموجب قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية]». وقد كان مستشار نائب الرئيس، والذي كان المصمم القانوني الرئيسي لبرنامج مراقبة الإرهابيين، يخطو على النهج الذي يروق للبيت الأبيض

حول قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية؛ فقد كان يكره هو ونائب الرئيس تدخل قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية في سلطة الرئيس منذ أن تم تشريعه في عام 1978. وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر قاما هما وبعض كبار المسئولين الآخرين في الإدارة بالتعامل مع هذا القانون بالطريقة التي تعاملوا بها مع القوانين الأخرى التي لم ترق لهم؛ فتخلصوا منها في سرّية استنادًا إلى بعض الآراء القانونية الضعيفة التي عملوا على حمايتها عن كثب؛ حتى لا يتسنى لأيّ شخص أن يطرح الأسئلة حول الأساس القانوني لتلك العمليات. لقد بدأت خبرتي الأولى بهذه السيطرة الطاغية، في الحقيقة، أثناء أحد اجتماعات 2003 عندما استنكر أدينجتون بغضب طلب أحد مفتشي العموم لوكالة الأمن القومي رؤية نسخة من أحد التحليلات القانونية الخاصة بمكتب الاستشارات القانونية، والذي يدعم لبرنامج مراقبة الإرهابيين. وقبل وصولي إلى مكتب الاستشارات القانونية، لم يكن مسموحًا لأحد حتى لمحامي وكالة الأمن القومي برؤية تحليل وزارة العدل القانوني لما كانت تقوم به وكالة الأمن القومي.

فليس مسموحًا لي بأن أفصح بالكثير عما بذلته أنا، وجيم كومي، وباتريك فيلبين – بعد حصولنا على دعم من وزير العدل السابق جون أشكروفت وآخرين – من جهد من أجل وضع برنامج مراقبة الإرهابيين على أسس قانونية صحيحة. ولقد صادفت البرنامج للمرة الأولى في 2003-2004 بعد وقتٍ طويل من دمجه بهيكل جهود مكافحة الإرهاب الذى تبع أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وقد كان وضعه في قالب قانوني سليم في تلك المرحلة، بدون القضاء على بعض أدوات مكافحة الإرهاب الأكثر أهمية للحكومات، يُعد إلى حدٍّ بعيد أحد أصعب التحديات التي واجهتها أثناء عملي في الحكومة. وقد كان من الممكن تفادي المحنة برمتها. وفي السابع عشر من يناير 2007، أخبر جونزاليس الكونجرس بأن السلطة التنفيذية، تحت ضغط من الكونجرس وجلسات المحكمة التي أعقبت التسرّب، استطاعت التوصل إلى أحد الترتيبات «المستحدثة» مع محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية – وهي المحكمة السرية التي تدير نظام قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية والتي تجاهلتها الإدارة من

الأساس ـ لتحقيق الأهداف الحكومية من أمثلة «السرعة والمرونة» في المراقبة بما لا يتجاوز الأركان الأربعة التي حددها قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية.[5] وفي عام 2004 بدأت أنا وآخرون بوزارة العدل في إجراءات العمل مع محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية لإمداد الرئيس وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة بالمزيد من المرونة في تعقب الإرهابيين. ومن البداية كان يمكن أن تأخذ الإدارة هذه الخطوات وغيرها من الخطوات لرفع مستوى مراقبة الإرهابيين بالطرق القانونية غير القابلة للجدل ولتقليل إمكانية تسرّب أسرار الأمن القومي المدمّرة، لكن هذا فقط إن كانت راغبة في العمل مع محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية أو الكونجرس. وقد وجد البيت الأبيض أنه من الأسهل بكثير العمل بشكل فردي، في السرّ.

ويتوقّع الشعب الأمريكي من الرئيس أن يتّخذ إجراءات مبتكرة وعدوانية من أمثلة برنامج مراقبة الإرهابيين لإبعاد الإرهابيين قدر المستطاع، كما يلومون الرئيس ولا أحد غيره عندما يوجه الإرهابيون ضرباتهم. وقد قال الرئيس السابع والعشرون وليام هوارد تافت: «تتمثل الحكومة بأكملها في شخص الرئيس في عقول الناس» ذلك أنهم «يجعلونه مسئولاً عن كل تقصير أو تصرف خاطئ من جانب المجتمع بشكل عام».[6] وينطبق قول تافت المأثور أكثر ما ينطبق على قضية الأمن القومي. لكن في الوقت الذي نتوقّع فيه من الرئيس أن يعمل على حمايتنا، نقوم أيضًا بالتشكيك في دوافعه ونخشى سلطته عندما يتصرّف للقيام بذلك. وعندما أخبر جيمس ماديسون، توماس جيفرسون بأنّه لمن الحقائق العالمية أنّ فقدان الحريّة في الوطن تُلقى المسئولية فيه على القوانين التي توفر الحماية من الخطر الخارجي، سواء كان ذلك الخطر حقيقيًا أو ادعاءً» فإنه كان يفكر حينها في الرئاسة.[7] ويسفر تحكم الرّئيس في الجيش ووكالات الاستخبارات، وقدرته على التصرّف في السرّ، وحقه في التفسير الذاتي للحدود القانونية المتعلقة بسلطته ـ عن خلق فرص استثنائية لإساءة استعمال المنصب؛ فقد استخدم الرؤساء في كل مراحل التاريخ الأمريكي التهديد بالحرب أو إعلان الطوارئ لتوسيع سلطاتهم بالطرق التي اتضح فيما بعد أنها غير مرتبطة بالأزمة أو غير ضرورية.

وقد قال آرثر شليسنجر الابن، في كتابه الشهير «الرئاسة الإمبراطورية» (*The Imperial Presidency*)،[8] في عام 1973 «تكمن المشكلة في ابتكار وسائل لخلق التوازن بين الرئاسة القوية الهادفة وأشكال الرقابة الديمقراطية القوية الهادفة هي الأخرى». وقد تمثلت حجّة شليسنجر التي كتبها في ظلّ فضيحة ووترجيت ـ في أن الرؤساء ادّعوا بدون وجه حق سلطة الأمن القومي بشكل هدّد بإزعاج آليات المسئولية الديمقراطية. وتعاني الرئاسة في عصر الإرهاب - رئاسة الإرهاب - العديد من رذائل الرئاسة الإمبراطورية التي تحدث عنها شليسنجر. لكن هذه الرذائل تظهر في حلل جديدة، كما تواجه رئاسة الإرهاب أيضًا تحديات جديدة بشأن التزاماتها المزدوجة والمتضاربة أحيانًا لحمايتنا والإبقاء على ثقتنا. وحتى الرؤساء الأفضل مقصدًا وإعدادًا، ممن يمارسون القيادة غير المسبوقة ويتصرفون بحكمة، سيرتكبون الأخطاء في التعامل مع المفاضلة الصعبة بين الأمن والحريّة وهي المفاضلة التي يفرضها التهديد الإرهابي غير المنتهي على ما يبدو. لكن يمكن أن يتعلّم الرؤساء القادمون من تجارب السنوات الست الأخيرة، ومن الفترات الرئاسية الأخرى ذات الأزمات ـ كيفية الحد من هذه الأخطاء.

وقبل خمسة عشر شهرًا من طلب استدعائي للمحكمـة، حضـرت عشـاءً في مطعم كمبودي بكامبريدج على شرف إلين سكيـري أستـاذة اللغـة الإنجليزية بهارفارد التي ألقت الخطاب الافتتاحي لسلسلة محاضرات «عصر الإرهاب» (Age of Terror) التي تبنّاها مركز العلوم الإنسانية بهارفارد. وأثناء العشاء، سأل مدير المركز، هومي بابا، مجموعة المثقّفين الجالسين حول المنضدة عما إذا كان «خطاب التهديد» الذي تلقيه إدارة بوش على مسامعنا (رموز مستوى التهديد ذات الشفرات الملونة، وعبارات الخوف الرنانة، وما شابه) يُعد ردّ فعل مبالغًا فيه على التهديد الحقيقي أم أنه جهـد يدعـو للسخريـة لتغطية تدني مستوى الاستخبارات وتبرير الأعمال العسكريـة في الخارج والقيود المفروضة في الوطن، وأجبت بأن الإدارة كانت تصف فهمها للتهديد

بحسن نيّة. وقد قام أستاذ شاب كان يجلس إلى المنضدة بالاعتراض بقـوة قائلًا: «لقد قامت إدارة بوش بخلق هذا التهديد برمته، كما أنه تم تصميمه لإخافتنا». وقال أيضًا إن القاعـدة والجماعات التابعة لها لا يشكـلان تهديـدًا كما أنهما ليسا على هذه الدرجة من الكفاءة كما قد يبدو من ضربتهما المحظوظة بالحادي عشر من سبتمبر؛ فالأسلحة النوويـة صعبة المنال أو الصنـع، أما الأسلحة الكيميائيـة والبيولوجيـة، فرغـم أنهـا أسهـل في صنعهـا، فإنهـا صعبة الاستخدام بشكل فعـال. وقـد استنتـج أن ردّ فعـل الإدارة المتصنـع تجاه أحداث الحادي عشر من سبتمبر، قريب الشبه من ردود الأفعـال المبالـغ فيها للرؤساء السابقين تجاه التهديدات الملموسة، من أمثلة الذعر الأحمر، واحتجاز اليابانيين، وحركة مكارثي.* وقد انتشرت همهمة موافقه في جميع أنحاء الغرفة، كما اتفق العديد على أن ردود أفعال الحكومة على أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت عبارة عن محاولات تبريرية من أجل توسيع نطاق سلطة الرئيس.

وبعد مرور حوالي عام، وفي إحدى ضواحي بوسطن على بعد أربعة أميال تقريبًا، لاحظ أحد ركاب مترو الأنفاق أداة صغيرة ملحقة بدعم التعلية على الطريق السريع (Interstate 93)، وهو الطريق السريع الرئيسي الواقع في شمال جنوب بوسطن. وقد بدت الأسلاك والأنابيب البارزة من الأداة متصلة بشريط كهربائي في لوحة دائرة إلكترونية وبطاريات. وقد خشيت السلطات المحليّة أن تكون هذه الأداة قنبلة زرعها الإرهابيون. وسرعان ما تعالت صفّارات الإنذار عبر الهواء وانتقلت فرقة القنابل ببوسطن، وسيارات الشرطة، وشاحنات المطافي، وسيارات الإسعاف، وأطقم مروحية التلفزيون إلى موقع الأحداث، موصدة سير المرور المتجه شمالًا على طريق 93 السريع ومحطة مترو الأنفاق الواقعة تحته. وقد قام أحد ضباط وحدة الكشف عن المتفجّرات، مرتديًا درع فرقة القنابل

* نسبة إلى السيناتـور جوزيـف مكارثـي وهـي حركـة كانـت تهدف إلى البحث عن أنصار الشيوعية وإقالتهم من وظائفهم حتى ولو كان ذلك بلا دليل وقد اتصف هذا السلوك بالقمع. (المراجع)

الأخضر السميك، بتوصيل كابلات ما بالأداة وحطّمه بخرطوم المياه. ولاحقًا، قامت السلطات بغلق محطات القطار، والطرق السريعة، والجسور عندما تم الكشف عن وجود أدوات مماثلة حول أرجاء المدينة.(9)

وقد ظهر أن العبوة لم تكن قنبلة إرهابية، بل إعلان إلكتروني مقاس 12× 18 بوصة ومغطّى بالأضواء المغناطيسية، وهو شبيه بلعبة ليت برايت للأطفال. وتمثل الأضواء شخصية تدعى «مونينيت» من برنامج يدعى «قوة مكافحة الجوع البحرية للناشئين» (Aqua Teen Hunger Force)، وهو برنامج كرتوني يدور حول صندوق ناطق من البطاطس المقلية وأصدقائه من الأطعمة السريعة. وقد وضع فنانو فيديو الهيبي ثماني وثلاثين أداة من هذه الأدوات حول أرجاء بوسطن كجزء من أعمال الدعاية والإعلان المثيرة من نوع «التسويق الفيروسي» للترويج لبرنامج الكرتون، وقد نجحوا في تحقيق ما يفوق حتى أحلامهم. فقد صار كلّ شخص في بوسطن الآن يعلم بأمر شخصيات برنامج الكرتون التي تسببت في تعطل أجزاء من المدينة مما كلّفها حوالي مليون دولار كرسوم الاستجابة للحادث بل أكثر من ذلك في مقابل الخسائر التي سببها تعطل المرور للأعمال.(10)

وقالت مارثا كوكلي المدعي العام لولاية ماساتشوستس، موضّحة السبب في استجابة مسئولي بوسطن بمنتهى القوة لما اتضح أنه عبارة عن أضواء وامضة وغير مؤذية «بالنسبة لأولئك الذين استجابوا لذلك، من كبار المسئولين، كان مظهر الأداة يوحي بمدى الشر، فكان بها بطارية من الخلف وأسلاك».(11) وقد أصدرت شرطة بوسطن لاحقًا «رسالة» تشرح «كل الحقائق والملابسات» وراء ردّ فعل المدينة على أضواء الكرتون. وأثناء الصباح الذي كانت منهمكة فيه بالاستجابة لتهديد الأدوات الضوئية، علمت شرطة بوسطن أيضًا أنّ السلطات البريطانية اعتقلت عدّة إرهابيين مشتبه بهم، وأنه قد تم إغلاق محطة مترو بالعاصمة واشنطن بسبب طرد مريب، وأن أربعة من الأشخاص قد تضرروا من جراء الأدخنة المنبعثة من طرد في مكتب بريد مدينة نيويورك. وبينما كان مسئولو شرطة بوسطن يستجيبون للتقارير حول الطرود المتعدّدة ذات الأسلاك

والأنابيب البارزة، أبلغ مركز نيو إنجلاند الطبي عن العثور على ما يحتمل أنها قنبلة أنبوبية وراء رجل هرع راكضًا خارج المبنى وهو يصرخ: «إن الرب ينذركم أن اليوم سيصبح يومًا حزينًا»،[12] وبهذا العدد من التقارير التي تنهمر كالمطر، وإبان ظروف الشك الرهيبة، قررت شرطة بوسطن أنّه كان يتحتم عليهم أن يفترضوا الاحتمال الأسوأ فيما يتعلق بالعبوات التي وردت عنها البلاغات حول أرجاء المدينة.

وقد ساعدت أعمال شرطة بوسطن في ردها على حادثة إعلان مونينيت على الحكم على مسئوليات الرئيس المذهلة بشكل أفضل؛ حيث يرى الرئيس في كلّ صباح التهديدات التي تعد أكثر ترويعًا بمئات المرات من تلك التهديدات التي قادت الشرطة إلى إغلاق طرق المواصلات في بوسطن. وفي داخل الحكومة الفيدرالية يشعر مسئولو مكافحة الإرهاب بالخوف بحق، كلّ يوم، من وقوع هجوم مدمر على الوطن. ويشعل فتيل هذه المخاوف معرفتهم بأهداف الإرهابيين والعدد اللانهائي من الأهداف. وجهلهم النسبي بتوقيت وقوع الهجوم التالي، أو مكانه، أو كيفية حدوثه.

وقد شارك عموم الأمريكيين الحكومة في القلق إلى درجة كبيرة في الحادي عشر من سبتمبر. لكن منذ ذلك الحين، تضاءل اهتمام الرأي العام بالتهديدات الإرهابية. وبعد مرور شهرٍ واحد من أحداث الحادي عشر من سبتمبر، اعتقد 85٪ من الشعب الأمريكي في احتمالية وقوع هجوم آخر في المستقبل القريب، وبحلول صيف 2007، قلّت هذه النسبة إلى 40٪.[13] وأثناء تلك الفترة نفسها، نقصت النسبة المئوية من المواطنين الذين رأوا الإرهاب هو المشكلة الأكثر أهميةً التي يمكن أن تواجهها الأمة من 46٪ إلى 4٪.[14] وقد قال الجنرال مارشال ذات مرة: «لا تستطيع الديمقراطية خوض حرب مدتها سبع سنوات»،[15] وأضاف: «لقد مرت الديمقراطية على وجه الخصوص بوقت عصيب وهي تخوض حربًا طويلة الأمد تقل فيها بوادر التهديد الواضحة. ونظرًا لعدم وقوع أي هجوم على الوطن منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فإنه من الطبيعي أن يبدو الإرهاب الذي يمارسه المتطرفون من المسلمين أقل ترويعًا مما كان يعتقده

الكثيـرون في وقـت مـا». وقد كتـب بول بيلـر، نائـب الرئيـس السابـق لمركـز مكافحة الإرهاب بوكالة الاستخبارات المركزية، في الحادي عشر من سبتمبر 2006 كتب قائلًا: «تعد فترة السنوات الخمس وقتًا قصيرًا بالنسبة للمجاهدين الإسلاميين الذين يفكرون من منطلق الكفاح التاريخي، وازدهـار وانهيار الحضارات، ونيل الجزاء في الآخرة».[16] ولكن بالنسبة للديمقراطية التي تخوض حربًا فهي لوقت طويل، كما أنه من الطبيعي أن تخبو اليقظة العامّة بمرور الوقت، حتى إذا لم يخفت التهديد في نظر الرّئيس، ولو قيد أنملة.

ويميل الدعم العام بشكلٍ خاص إلى أن يكون قصير الأجل في هذه الحرب التي تفتقر إلى الدلائل المعتادة لأزمة وقت الحرب. وعلى النقيض من الحرب العالمية الثانية والحرب الأهلية، عندما كانت المخاطر التي تحيق بالأمة واضحة، لم تؤد هذه الحرب (ضد الإرهاب) إلى فرض التجنيد، وكان حشد القوات بعدد قليل، وكانت الإصابات قليلة نسبيًّا، ولم يكن هناك نقص في السلع، أو تقنين، أو فرض ضوابط اقتصادية؛ فلم نر أية انقسامات خطيرة بالجيش، أو انتصارات عامّة حاسمة، مثل المعارك في ميدواي وجيتسبيرج. لقد عانينا الهزائم في هذه الحرب، لكن الانتصارات كانت غير مرئية إلى حد كبير، وهي في الغالب تتضمّن وقوع الإرهابيين في الأسر أو قتلهم بشكل فردي. وقد كان أفضل دليل على نجاحنا هو غياب وقوع هجوم ثانٍ على أرض الوطن ذي تأثير عكسي وذلك بتقوية النزوع العامّ إلى الشك في حقيقة التهديد. ويدعم هذا النزوع إلى الشك مرور سنوات من إنذارات التهديد التي تطلقها الحكومة والتي، في غياب وقوع الهجوم، تبدو مثل المبالغات أو التلاعب. كما يعزز هذا الشك أيضًا قيام الحكومة بالقبض على المجموعات المحلية التي تحيك المؤامرات الشريّرة والتي تبدو رغم ذلك محدودة القدرات، مثل جماعة لاكوانا 6، ومجاهدي بينتبول بفرجينيا، وجماعة «بحور داود» القائمة بميامي، ومتآمرين تفجيرات مطار جون كينيدي. وتعتقد السلطة التنفيذية أنّها يجب أن توقف مؤامرات الإرهاب في وقت مبكر جدًّا، قبل أن يكتمل التخطيط لها، لكن على مرّ السنين تسببت الاعتقالات المبكّرة في أن يصير العديد من الناس ساخرين كل يوم أكثر.

وعندما تضاءل شعور الناس بتهديد الإرهاب، أصبحت الجوانب السلبية لجهود مكافحة الإرهاب أكثر سطوعًا.[17] فمن الطبيعي أن يقل تركيز الجمهور على التهديد الذي لا يستطيعون رؤيته، ويزداد تركيزه على الأمور التي يتسنى رؤيتها، مثل: الإنذارات الكاذبة، والاغتراب عن الحلفاء، وتجنيد الإرهابيين، وسوء استغلال الموارد، وتقلص المجد الأمريكي. وتعد العراق هي الرقم الأوّل في خانة التكلفة في سجل الحسابات، ويليها خليج جوانتانامو. فلا يشبه مركز الاعتقال على هذه الجزيرة صورته القاتمة المرسومة له في الصحافة على الإطلاق؛ حيث يعد أغلبه مرفق سجن حديثًا للغاية؛ إذ يتم التعامل مع المعتقلين الإرهابيين بشكل أفضل من النزلاء المدانين في السجون ذات الحراسة المشددة في الولايات المتّحدة. لكن مرور سنوات من تضليل الرأي العامّ بمعلومات خطأ حول جوانتانامو، والتي عمل على توثيقها حالة السرية والأخطاء الحكومية، تسبب في الإساءة إلى سمعة الولايات المتّحدة بشدة من حيث الإنصاف؛ حيث يعتقد الكثيرون أن المصلحة الوطنية تتطلّب إغلاقه. وقد امتلأت المحاورات العامّة بالمطالبة بما يماثل ذلك من العودة إلى الحالة الطبيعية فيما يتعلّق بالاعتقال، والاستجواب، ومحاكمة الإرهابيين المشتبه بهم.

ويقول بول بيلر: «لم يكن الإرهاب دائمًا يتعلق بالأضرار الجسدية بقدر ما كان يتعلق بحالة الخوف وردود الأفعال التي يثيرها الخوف.[18] ويفهم الإرهابيون هذه النقطة جيدًا؛ ويستغلّونها. وقد أعلن أسامة بن لادن في 2004 أنه «سهل علينا استفزاز هذه الإدارة واستدراجها »، وأضاف: «فيكفي أن نرسل اثنين من المجاهدين ليرفعا خرقة مكتوبًا عليها «القاعدة» حتى يركض الجنرالات إلى هناك مسرعين ليتسببوا في تكبّد أمريكا الخسائر البشرية والمالية والسياسية»[19] وقد قاد تبجّح بن لادن، والتكاليف الكثيرة التي تكبدناها في ردنا على تهديد الإرهاب، قاد البعض إلى أن يحثّوا الحكومة على تغيير منهجيتها، ويقولون: لقد كنا لنتعامل بشكل أفضل في مكافحة الإرهابيين، إذا هدأت الحكومة، وتوقّفت عن الخوف من الهجمات، وعن افتراض الاحتمال الأسوأ، وعن الردّ بعدائية شديدة على التهديدات.[20] ويجادل أحد قياديي أنصار فكرة العودة إلى الحالة

الطبيعية، الصحفي جيمس فالوز أنه إذا توقفت الولايات المتّحدة عن الخوف ثم تعرضت لهجوم بعد ذلك، على الرغم من أنها قد بذلت كل ما في وسعها من جهود، فسيصير الأمر فظيعًا ومأساويًا - كما هو مأساوي بالفعل [ذلك أنه] في كلّ يوم في أمريكا يموت 100 شخص في حوادث اصطدام السيارات كما يموت 50 شخصًا ضحية لجرائم القتل» لكن «مواصلة تشويه سياسات البلاد الداخلية والعلاقات الدولية بسبب الخوف المفرط ستكون أسوأ بكثير».[21]

وقد هدأت الحكومة، على الأقل بالنسبة للعالم الخارجي، خلال السنوات الستّ الماضية؛ حيث نرى عددًا أقل من إنذارات التهديدات الملوّنة، وعددًا أقل من التنبؤات بدنو يوم الحساب، وعددًا أقل من الاستعراضات العامّة للعصبية والخوف. لكن خوفها الداخلي أقوى من أن نتمنى زواله. فلأجيال قادمة، ستوصم رئاسة الإرهاب بخوفها المتواصل من وقوع الهجوم المدمّر، وبالهوس لمنع هذا الهجوم، والميل إلى التصرّف بعدائية وبشكل استباقي لتحقيق ذلك. وقد تميزت التهديدات بمثل هذه الأسس القويّة من حيث مدى الاحتمالية، وذلك الوعد الفظيع بحلول الدمار الرهيب؛ حيث إن أيّ قائد تنفيذي مسئول ومدرك للتهديدات - سواء كان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، أو شرطة بوسطن - يجب أن يفترض الأسوأ. وسيقوم كلّ رئيس منتظر بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر سواء كان جمهوريًا أو ديمقراطيًا، بتبني هذا الموقف كما فعل لينكولن، وروزفلت، ورؤساء آخرون في أوقات الحروب أو الطوارئ. فإذا وقع أيّ شيء، فإن الرئيس الديمقراطي التالي - مستوعبًا بعض معايير التهديد، ومدركًا تمام الإدراك أنّه هو فقط رجلًا كان أو امرأة المسئول الأوحد عندما يلقى آلاف الأمريكيين حتفهم إثر الهجوم التالي - فسيكون قلقًا بدرجة أكبر من الرئيس الحالي من القدرة على إحباط التهديد، خاصةً إذا لم يقع أي هجوم في هذه الأثناء.

ويفهم الرئيس وأي شخص آخر مسئول عن الأمن القومي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أنّ هذا الموقف سيقودهم لعمل أشياء ستبدو، كما

سيتبين لاحقًا، مبالغات في رد الفعل أو أخطاء. ولا يتمتع مسئولو الأمن القومي بالقدرة على تنبؤ الأمور عند تحديد كيفية التصرّف، لكنّهم يفهمون تمامًا العواقب الوخيمة المحتملة لعدم أخذ التهديدات بجدية بما فيه الكفاية؛ ولهذا يركّزون بشكل مسرف على الشكل الذي قد يبدو عليه التهديد الأصلي قبل أن يصبح حقيقة؛ حيث إنهم يعرفون أنه إذا تم اعتقال أغلب متآمري أحداث الحادي عشر من سبتمبر أثناء صيف 2001، فإن هؤلاء المتآمرين كانوا سيبدون كأشخاص ساخطين غير مهمين يفتقرون إلى الأسلحة أو المهارات المطلوبة لقتل ثلاثة آلاف شخص أو التسبب في أضرار تكلفت العشرات من مليارات الدولارات في صباح يوم واحد؛ ولذا عندما يعلم مسئولو الأمن القومي بشأن الجماعات التي تبدو مثل خلايا القاعدة أو المقلدين لها، فإنهم يعتقدون بأنّهم لا يستطيعون تكبد ثمن عدم التصرف ويعتقدون أنّهم لا يمكن أن يكونوا صبورين حال استخدام تقنيات الاستجواب التقليدية عندما يكون تحت أيديهم قيد الاعتقال شخص ما مثل أبو زبيدة؛ الشريك المقرّب لابن لادن والذي اشترك في العديد من الهجمات الإرهابية السابقة على الأمريكان، والذي كان على الأرجح على دراية بالهجمات المستقبلية (وربما الهجمات الوشيكة هو المصطلح الأقرب). ويقلق مسئولو مكافحة الإرهاب من عدم التدقيق عند القيام بالتحقيق مما يمكن أن يسفر عنه الكشف عن إحدى المؤامرات، أو من الإحجام عن القيام بالتنصت على رقم تليفوني مثير للشكوك قليلًا، فربما يؤدي ذلك إلى زكريا موساوي آخر، أو من إطلاق سراح أحد المعتقلين الذين ربما يعاودون القتل، أو من الإخفاق في اغتيال إرهابي معروف عندما يتمكنون من الوصول إليه؛ فهم يفهمون أن التصرف وكذلك عدم التصرف كلاهما يجلب الأخطاء، وأن هناك مفاضلات بين المنفعة القصيرة الأجل التي تعود على الأمن من التصرف بعدائية وبين الخسائر التي ستقع على المدى الطويل فيما يتعلق بالأمن حال المبالغة في الإجراءات العدوانية. ولكن الحوافز المشجعة والمسئوليات الواقعة على عاتقهم تدفعهم للتركيز على المدى القصير بدلًا من المدى الطويل، وإلى الحد من السلبيات الزائفة التي ربما تتمخض عن حادث

حادي عشر من سبتمبر آخر بدلًا من الحد من الإيجابيات الزائفة التي ستؤدي إلى اتهامهم بالمبالغة أو الوقوع في الخطأ.

وكانت الهوة تتزايد بين وجهة نظر الحكومة حيال تهديدات الإرهاب وما تعتقد أنه يجب القيام به لوقف تلك التهديدات، وبين رأي الجمهور في تلك القضية، وهي مشكلة كبيرة بالنسبة لرئاسة الإرهاب والبلاد، وكما قال أبراهام لينكولن ذات مرة: «إن مشاعر الرأي العام هي كل شيء» وأضاف: «فمع مشاعر الرأي العام، ليس هناك ما يمكن أن يفشل، وبدونها ليس هناك ما يمكن أن ينجح».[22] وعندما لا يتقاسم الجمهور مع الرئيس عملية تقييم حجم التهديدات، يمر الرئيس بأوقات عصيبة محاولًا كسب الثقة والدعم اللازمين لمواجهتها. فقد كان أحد أسباب إعراض إدارة كلينتون عن اتخاذ خطوات تتسم بالمخاطرة في عام 1998 من أجل الهجوم على أسامة بن لادن، وقتله هو أن الرأي العام لم يدرك مدى خطورة التهديدات التي يفرضها أسامة بن لادن ومن ثم لن يفهم أو يدعم أي قرار يتخذ ضده، وخاصة إذا (كما كان ذلك محتملًا) أسفر عن خسائر جانبية أخرى في أرواح المدنيين والممتلكات المدنية. أما في الحروب الأخرى، عندما أدرك الرأي العام وبوضوح مدى المخاطرة، كان على استعداد لمنح الرئيس حرية مطلقة لمواجهة التهديد. ولطالما كان لينكولن يثير قضية الضرورة العامة أثناء الحرب الأهلية بوصفها مبررًا لتطويع الدستور والقوانين لمواجهة الأزمة. وذلك هو ما فعله روزفلت أيضًا في الحرب العالمية الثانية. أما أثناء الأسابيع والشهور التي أعقبت الحادي عشر من سبتمبر، فقد قام الرئيس بوش، أيضًا، بالتصرف بموجب شعور مشترك بحالة الضرورة العامة، ولكن بمرور السنين أخذت صورة الضرورة تتلاشى.

وكان التحدي الرئيسي الذي يواجه رئاسة الإرهاب يتمثل في إرساء حالة من الثقة الكافية لدى الشعب الأمريكي لتمكين الرئيس من اتخاذ الخطوات اللازمة لمحاربة العدو الذي لا يراه الرأي العام، ولا يمكن أن يستوعبه من بعض النواحي.[23] وهذه المهمة بالغة الصعوبة. فيجب على الرئيس في عصر

الإرهاب أن يقوم بتثقيف الرأي العام إزاء التهديدات دون إخافتهم بشكل لا يستحق. ويجب عليه أن يقنع الرأي العام بالاحتياج إلى الخطوات المناسبة لملاقاة هذا التهديد، وشرح الأخطاء التي لا مفر منها، والعمل بحكمة في حالة ما إذا ما وقع الهجوم، وعليه إقناع الرأي العام بأنه يتصرف بحسن نية من أجل حماية الجميع وليس التصرف على حسابهم من أجل تعزيز موقفه أو حمايه نفسه.

وقد واجه فرانكلين روزفلت مجموعة مماثلة من التحديات خلال الأشهر الثمانية عشر التي سبقت دخول الولايات المتحدة معترك الحرب العالمية الثانية في ديسمبر 1941.[24] ومنذ الحرب العالمية الأولى، عزمت الولايات المتحدة المنقطعة عن العالم تمامًا – على ألا تبدد الموارد والأرواح الأمريكية مرة أخرى مطلقًا في الحرب الأوروبية التي (كما ظن الكثيرون في الحرب العالمية الأولـى) لم تخدم أيًا من المصالح الأمريكية. وكانت الانعزالية الأمريكية نابعة من قناعة مفادها أن المحيط الأطلسي والمحيط الهادي يوفران الشعور بالأمان الذي تحتاجه الولايات المتحدة في مواجهة التهديدات الاستبدادية. وبحلول عام 1935، قام هتلر بإحكام سطوته في ألمانيا، ونقض معاهدة فرساي، وكشف عن نواياه في إعادة بناء قوة ألمانيا العسكرية. وفي السنة نفسها وفقًا لما أقره المؤرخ ديفيد كينيدي: «ترسخت الانعزالية الأمريكية لتتحول من مجرد عدم الاكتراث بالعالم الخارجي إلى حالة من التنصل الفعلي المدروس من كل ما يتعلق ولو من بعيد بالسياسة الدولية أو التدخل العسكري»،[25] وقام الكونجرس عام 1935 بإصدار أول قانون من بين العديد من قوانين عدم الانحياز التي كانت تحظر على الولايات المتحدة إرسال الأسلحة، أو الذخائر، أو التمويل أو معظم أشكال الدعم الأخرى إلى أي من المتحاربين في الحروب التي تزايدت في أوروبا وآسيا. ويفسر المؤرخ كينيدي ذلك قائلًا: «من خلال الخيوط القانونية الدقيقة نسج الكونجرس معطفًا طويلًا أسبغ على

الولايات المتحدة مظهرًا تامًّا من انعدام الحيلة في مواجهة الحرائق العالمية الهائلة التي كانت على وشك أن تندلع».[26]

وخلال النصف الثاني من ثلاثينيات القرن العشرين، وبينما حصدت ألمانيا البلدان في أواسط أوروبا وقامت اليابان بغزو الصين - كان روزفلت يعتقد (كما قال في خطبة «Quarantine» عام 1937) أنه لم يكن هناك مفر من الحروب العالمية المتنامية «من خلال الانعزالية وحدها أو الحيادية» وأنه لا يمكن الحفاظ على السلام سوى من خلال «المساعي الإيجابية».[27] ولكن، ظلت حالة الانعزالية الأمريكية راسخة، وفشلت محاولات روزفلت الهزيلة لزعزعة القيود التي تفرضها حالة الحيادية من أجل تقديم المعونة إلى البلدان التي كانت تعارض ألمانيا واليابان. ثم في ربيع عام 1940، اجتاح هتلر البلدان المنخفضة* وفرنسا، ولاحق القوات البريطانية حتى فروا من دونكيرك، وهدد بريطانيا العظمى نفسها بإلحاق الدمار بها. ووافق روزفلت مع رئيس الوزراء البريطاني تشرشل على أنه إذا نجحت ألمانيا في ذلك، فإن العالم بأسره - متضمنًا الولايات المتحدة وكل من عرفناه ونوليه عنايتنا - سوف يهوي إلى هاوية مظلمة إيذانًا بحلول عصر مظلم جديد»؛[28] ولذلك، اتخذ قراره أخيرًا بأن يخطو خطوات قوية نحو تثقيف الشعب الأمريكي فيما يتعلق بخطورة هذا التهديد، ونحو إعداد البلاد إعدادًا عسكريًّا، ونحو التملص من قيود الحيادية؛ بحيث يتمكن من إرسال المعونة إلى الجانب البريطاني.

وكانت أولى خطوات روزفلت نحو هذه الاتجاهات هي تعديل وزارته. وفي العشرين من يونية 1940، كانت فرنسا تتهاوى، فأُعلن أنه سوف يستبدل بوزيري الحرب والبحرية الديمقراطيين والانعزاليين نسبيًّا آخرين من الجمهوريين المتوجهين نحو العالمية، من الذين كانوا في السابق خصومه السياسيين. وبالنسبة لوزارة الحرب، وقع اختياره على الأرستقراطي هنري ستيمسون، وهو

* البلاد المنخفضة مناطق ساحلية تقع بين فرنسا وإنجلترا، وعرفت البلاد المنخفضة قديمًا باسم «نذرلاندز» وهي المساحة التي قسّمت بين بلجيكا ولوكسمبرج وهولندا.(المراجع)

إحـدى أبـرز الشخصيات العامة في أمريكا التي تحظى بالإعجاب. وكان ستيمسون قد قدم خدماته بنجاح كوزيرٍ للحرب تحت لواء وليام هوارد تافت وكوزير للخارجية في عهد هربرت هوفر، وكان قد صوّت ضد روزفلت في عامي 1932 و1936. وقام روزفلت بتعيين فرانك نوكس وزيرًا للبحرية، وهو رئيس صحيفة شيكاغو ديلي نيوز، وخصـم لـدود لخطـة نيو ديـل، ونائـب الرئيـس آلـف لانـدون المرشـح في انتخابات 1936. وكان ستيمسون ونوكس من الأنصار المعروفين لرفـع الاستعداد العسكري وتقديم الدعم لبريطانيا العظمى. وصـرح روزفلـت إلى الأمـة قائلًا: «جاءت التعيينات في مجلس الوزراء وفقًا للإجماع الساحق لمشاعر الأمة حيال التضامن الوطني في وقت الأزمة العالمية وخدمـة لصالـح دفاعنـا الوطنـي- ولا شـيء غير ذلك»،[29] ولم يكـن الجـزء الخاص بـ «لاشيء غير ذلك» صحيحًا تمامًا؛ فأعلـن روزفلـت التغييرات الوزاريـة عشيـة عقـد المؤتمـر القومـي للحزب الجمهوري الذي من شأنـه ترشيح ونديل ويلكي الذي سيكون خصمه في الانتخابات الرئاسية عام 1940. وقد كان يدرك أن هذه التعيينـات سـوف تـؤدي لانقسـام الجمهوريين بشـأن قضايـا التأهـب لخـوض الحـرب وتقديـم المعونـة إلى بريطانيـا العظمـى، وسوف تعمل على إضعاف ويلكي.

ومع ذلك، فقد أدى جلب ستيمسون ونوكس لمجلس الوزراء إلى خدمة أهداف أسمى أيضًا. وكما ذكر أحد المقالات المؤيدة التي كتبها رئيس تحرير صحيفة واشنطن بوست: «على الصعيد الخارجي، ستخدم هذه التعيينات التأكيد على الوحدة الأمريكية الجوهرية أثناء التطور السريع للقوة العسكرية التابعة لنا والتي أصبحت ضرورة حتمية في ظل الأحداث التي وقعت في أوروبا». وأضافت الصحيفة: «وعلى الصعيد الداخلي، ينبغي أن يعاونا في ضخ هذه الدماء الجديدة وفي الإسراع في برنامج التأهب» الذي حظي بتفضيل ستيمسون ونوكس، وعلى اعتبارهم من القادة ذوي الخبرة سيكون بإمكانهم إمعان النظر.[30] وربما كان الأمر الأهم هو أن تعيين الجمهوريين سوف يساعد روزفلت في الأوقات العصيبة المقبلة عندما سيحتاج إلى التأكيد على سلطات تنفيذية استثنائية من أجل الحفاظ على أمن البلاد. وقد لاحظت نيويورك تايمز

أن تعيين كل من ستيمسون ونوكس يشابه «احتجاز بعض الرهائن من أجل المستقبل»؛ لأنه «إذا تعثر البرنامج الدفاعي بسبب الانتماءات الحزبية أو عدم الكفاءة، فسيكون بوسع السيد نوكس والسيد ستيمسون أن يوجها للإدارة ضربة قاسية وذلك بتقديم استقالتيهما».(31) ولقد اتخذ روزفلت خطوة غير عادية عندما قام بتكبيل يديه وأعطى مفاتيح المملكة العسكرية إلى من كانوا طوال حياته خصومه السياسيين، لكنه كان يفهم أن تكبيل يديه بهذه الطريقة سوف يعزز من سلطاته تعزيزًا واضحًا بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة. وكان يعلم أن ستيمسون ونوكس يشاطرانه أهدافه نفسها بشأن الاستعدادات العسكرية وتقديم المعونة إلى بريطانيا، وأن دعمهما بعد أن أذعنوا له سرًّا من شأنه أن يعزز مصداقيته عند اتخاذ الخطوات المثيرة اللازمة لمجابهة العواصف المتربصة.

وكان أحد الإجراءات الأكثر إثارة للجدل التي اتخذها روزفلت هو قراره في سبتمبر من عام 1940 بمنح بريطانيا العظمى 50 مدمرة من المدمرات العتيقة مقابل بعض القواعد العسكرية في نصف الكرة الأرضية الغربي. وكان تشرشل يتوسل إليه من أجل هذه المدمرات منذ مايو؛ بحجة أنها كانت ضرورية لمنع الألمان من غزو بريطانيا العظمى. وقد تردد روزفلت في اتخاذ قراره حيث كان العام هو عام الانتخابات الرئاسية بينما كانت الانعزالية لا تزال تهيمن، وكان أي تحرك صوب خوض الحرب يمكن أن يؤدي إلى أضرار سياسية. وانتاب روزفلت ومستشاريه القلق أيضًا من أن يسفر نقل السفن عن إضعاف دفاعات أمريكا وفي حالة سقوط بريطانيا العظمى واستيلاء النازيين على تلك السفن، فلن يؤدي ذلك إلا إلى إضافة المزيد لترسانة الألمان. وأخيرًا، اعتقد روزفلت أن قوانين عدم الانحياز تحظر مثل هذا الصفقة في كل الأحوال، وكتب إلى تشرشل الذي أصيب بالإحباط في مايو 1940 يقول: «إنه من غير الممكن الإقدام على خطوة من هذا النوع إلا بتصريح محدد من الكونجرس، وأنا لست متأكدًا من أنه سيكون من الحكمة بالنسبة لي أن أقدم هذا الاقتراح إلى الكونجرس في الوقت الراهن».(32)

وعلى مدار فصل الصيف، صار الموقف في بريطانيا العظمى أكثر هشاشة، وصارت المناشدات أشد توسلًا ويأسًا. وأخبر تشرشل روزفلت في يونية بأن الحصول على المدمرات أصبح يعتبر «مسألة حياة أو موت».[33] وبعد ذلك بشهر واحد، أخبر الرئيس بأن «مصير الحرب كلها يمكن أن يتقرر تبعًا إلى هذا العامل الصغير الذي يسهل إصلاحه» وناشده قائلًا: «على مدار هذا التاريخ الطويل في العالم، هذا هو الشيء الواجب عمله الآن».[34] واجتمع روزفلت مع مجلس وزرائه في الثاني من أغسطس 1940، فيما وصفه ستيمسون الذي كان قد خدم اثنين من الرؤساء من قبل – أنه «أحد أخطر وأهم المناقشات الجدلية التي حضرتها في اجتماع لمجلس الوزراء مقارنة بأي وقت مضى».[35] وكان الجميع في مجلس الوزراء قد اقتنعوا بأن بريطانيا العظمى يمكنها أن تنجو من الاجتياح الألماني، وخاصة إذا تلقت المدمرات، وأن عدم اتخاذ هذه الخطوة الصغيرة نسبيًّا سيعود بالضرر الأكبر على مصالح الولايات المتحدة مقارنة باتخاذها. واقترح فرانك نوكس فكرة مقايضة المدمرات في مقابل القواعد العسكرية. ولكن؛ كيف تتم هذه الصفقة بشكل قانوني؟ وقد ظل روزفلت يحاول من وراء الكواليس على مدى أحد عشر يومًا أن يجد طريقة للحصول على موافقة الكونجرس الأمريكي على الصفقة، ولكن ثبت أن هذا مستحيل من الناحية السياسية في عام الانتخابات الرئاسية؛ ولذلك وفي الثالث عشر من أغسطس، قرر روزفلت مع مجلس وزرائه التصرف وحدهم دون السعي وراء التصريح الرسمي من الكونجرس، على الرغم من أنه منذ ثلاثة أشهر مضت كان الرئيس يعتقد أن خطوة من هذا القبيل ستكون غير قانونية.[36] وسجل ستيمسون في مذكراته الشخصية أن «الجميع كانوا يشعرون أنه موقف ميئوس منه وأنها خطوة أخطر من أن يتم اتخاذها».[37]

وأثناء شهر أغسطس 1940، قام روزفلت باستخدام استراتيجية ثلاثية التشعب من أجل تحقيق مشروعية صفقة المدمرات، وكان العنصر الأول فيها هو تثقيف الشعب الأمريكي حول مدى أهمية هذه المقايضة. ومع مساعدة هائلة من «مجموعة القرن»، وهي منظمة تضم مسئولين عموميين بارزين من الحزبين أيدوا فكرة منح المعونة لبريطانيا – قام البيت الأبيض بتنظيم حملة وطنية لإقناع

الدولة بأن صفقة المدمرات حيوية بالنسبة لأمن الولايات المتحدة، وبذل الجنرال جون بيرشينج، وهو قائد الحرب العالمية الأولى الموقر، كل جهده بإلقاء خطبة عبر أثير الراديو لتذاع عبر أنحاء البلاد، وبدأ خطبته قائلًا: «من واجبي أن أخبركم أنه في رأيي أننا نواجه مشكلات بالغة الخطورة وأن جميع الأشياء التي نعتبرها أعز ما لدينا مهددة بخطر محدق».[38] وأكد بيرشينج وغيره من الشخصيات البارزة ذات المصداقية في «مجموعة القرن» أن الألمان «يحتقرون الفكر الأمريكي وقد أقسموا على تدميره»، وأن «الديمقراطية والحرية» معرضان للخطر، وليس هناك احتياج لدى البحرية الأمريكية لهذه المدمرات القديمة ولكن هناك حاجة ملحة لإقامة القواعد العسكرية البحرية في نصف الكرة الأرضية الغربي، وأن صفقة المدمرات هي أفضل طريقة حتى يتسنى لأمريكا أن توقف الألمان في الحرب بدون إشراك الأمريكيين فيها.[39]

وكان العنصر الثاني في استراتيجية روزفلت هو التشاور على نطاق واسع؛ فبذل ما بوسعه لكي يقنع الصحافة بدعم الصفقة. كما أولى اهتمامًا خاصًا للمعارضة السياسية التي يواجهها. وكان الرئيس يتمتع - بالفعل - بالدعم الحماسي من الجمهوريين ستيمسون ونوكس وكان يتفق معهما، مقابل معارضة الديمقراطيين في مجلس وزرائه، على أنه ينبغي أن يمد يده إلى ونديل ويلكي الذي كان خصمه الجمهوري في الانتخابات الرئاسية. ورفض ويلكي الموافقة على الصفقة، ولكنه أعلن «دعمه المخلص من صميم قلبه للرئيس في أي ما كان سيقدم عليه لكي يمنح خصومنا ذوي القوة الموارد المادية التي تتمتع بها الأمة» وأضاف أن «خسارة الأسطول البريطاني من شأنها أن تضعف إلى حد كبير دفاعاتنا».[40] وقام روزفلت وطاقم موظفيه أيضًا بالتشاور مع العديد من أعضاء الكونجرس، وأبرزهم الزعيم الجمهوري بمجلس الشيوخ تشارلز ماكنري الذي كان نائب الرئيس ويلكي في ترشحه للرئاسة. وأخبر ماكنري الرئيس أنه لا يستطيع دعم الصفقة علنًا لكنه قال إنه لن يعترض عليها إذا تسنى العثور على أسس مشروعة لإبرامها بدون موافقة مجلس الشيوخ.[41]

وكان العنصر الأخير في الاستراتيجية هو تأمين صدور رأي قانوني من وزير العدل روبرت جاكسون. وكانت هناك اثنتان من العقبات القانونية التي تعترض طريق الصفقة؛ قوانين عدم الانحياز التي يبدو أنها تحظر عملية نقل المدمرات، وحقيقة أن الصفقة سوف تتم من خلال «اتفاقية من الطرف التنفيذي» منفردًا؛ الأمر الذي يبدو أنه امتياز دستوري لمجلس الشيوخ أن يقبل (أو يرفض) هذه المعاهدة. واحتوى جاكسون هذه المشاكل، وهي مشاكل جعلت الرئيس والجميع تقريبًا على مدى عدة أشهر يعتقدون أن فكرة نقل المدمرات فكرة مستحيلة - من خلال ثغرات قانونية والتي لاقت نقدًا في ذلك الوقت باعتبارها معيبة، ولكن المحصلة التي توصل إليها جاكسون كانت منطقية بما يكفي؛ إذ انهمرت القنابل على لندن في ذروة معركة بريطانيا في أغسطس 1940، وتم كتابة رأي جاكسون بطريقة قلصت تأثير ما اعتبره الكثيرون تأكيدًا خطيرًا على السلطة الرئاسية الأحادية. وكان لرأي جاكسون لهجة واعية وكان مكتوبًا باقتضاب بحيث لا يتم إقرار أي شيء آخر أكثر مما يستلزمه الأمر، ولم يعتمد رأي جاكسون على سلطات القائد الأعلى التي يتمتع بها رئيس الدولة، وركز بدلًا من ذلك على ما وافق عليه الكونجرس وما حظره. وخرج على هذا المنوال؛ لكي يقر بأن سلطة الرئيس على العلاقات الخارجية «ليست مطلقة».. وكما لو كان يثبت هذه النقطة، ولطمأنة أولئك الذين انتابهم القلق من جراء هذا القرار الأحادي الذي لم يسبق له مثيل بشأن نقل المدمرات - كتب جاكسون في محصلته أن الكونجرس قد حظر بالفعل عملية نقل متعلقة بالموضوع تخص زوارق الطوربيد التي كانت لا تزال قيد التصنيع حينها، وأن الرئيس كان ملزمًا بهذا القرار المعتزم.[42]

وقد أعلن روزفلت في الثالث من سبتمبر - متسلحًا برأي جاكسون - عن صفقة المدمرات «التاريخية»، وأطلق عليها أهم حدث في مجال الدفاع عن الولايات المتحدة منذ صفقة شراء لويزيانا. ونجحت استراتيجيته لتوعية كل أنحاء البلاد نجاحًا منقطع النظير. وسرعان ما حظيت الصفقة بالنجاح والشعبية الضخمة ورأى الجميع أنها ستعود على الولايات المتحدة بنفع السيطرة على قواعد عسكرية بحرية مهمة نظير تكلفة فعلية ضئيلة. وراوغ ويلكي وبعض

المناصرين لحالة الانعزالية بشأن ما إذا كان ينبغي على الرئيس أن يسعى للحصول على موافقة الكونجرس أم لا. ولكن في ظل المنافع الواضحة من وراء هذه الصفقة لصالح البلد، و مع رأي جاكسون الحصيف المنشور في صفحات نيويورك تايمز – لم تسفر الاعتراضات بشأن المشروعية والتي أطلقها «المتقيدون بحرفية القانون»، كما أطلق عليهم روزفلت، سوى عن تأثيرٍ واهٍ على الرأي العام.(43)

وكانت صفقة مقايضة المدمرات في مقابل القواعد العسكرية — وهي صفقة متواضعة نسبيًّا ـ هي أقصى ما أمكن لروزفلت تقديمه لبريطانيا قبل الانتخابات في عام 1940. ولكنّ البريطانيين كانوا يحتاجون إلى أكثر بكثير من مجرد خمسين مدمرة عتيقة، وبعد الانتخابات عقد روزفلت العزم على منحهم المزيد. ووقف في طريقه الكثير من العقبات، فقد كانت بريطانيا قد أفلست، ولا سبيل لها لكي تدفع من أجل المعونة، حتى لو توصل روزفلت إلى طريقة لتقديم هذا الدعم لها. ولم يكن باستطاعة روزفلت تقديم مساعدة بالحجم المطلوب إلا عن طريق السعي والحصول على تصريح واضح من الكونجرس، وكان الحصول على مثل هذا الدعم أمرًا عسيرًا؛ لأن كما يقول المؤرخ روبرت داليك، «الانتخابات واستطلاعات الرأي الأخيرة أظهرت أن البلاد لا تزال تعارض معارضة قوية فكرة المشاركة في القتال وكانت منقسمة بشكل مؤلم بشأن المخاطرة بخوض الحرب لإنقاذ بريطانيا».(44) ونظرًا للذعر الذي تملك روزفلت من فكرة العواقب الوخيمة التي ستنزل بأمريكا إذا سقطت بريطانيا العظمى، فقد واصل دفع المسيرة للأمام على الرغم من كل شيء. وفي ديسمبر 1940، قرر السعي لكي يحصل من الكونجرس على سلطة منح بريطانيا العظمى ما يلزمها بالمجان، ولا يطلب من بريطانيا إعادة العتاد سوى بعد انتهاء الحرب. وعندما أعلن روزفلت لأول مرة فكرة «الإقراض والتأجير» ، كما أصبح يطلق عليها، صور تشبيهه الشهير لهذه الفكرة بأنها مثل أن نقرض الجيران خرطوم ري الحديقة عندما تندلع النيران في منزلهم، وقال: «أنا لا أقول لجاري قبل هذه العملية «يا جاري العزيز إن خرطوم ري الحديقة قد كلفني خمسة عشر دولارًا، وعليك أن

تدفعها لي في مقابله». فما الصفقة التي تجري الآن؟ أنا لا أريد خمسة عشر دولارًا بل أريد استعادة خرطوم ري الحديقة بعد إخماد الحريق».[45]

وفي ديسمبر 1940 ويناير 1941، حشد روزفلت البلاد من أجل فكرة الإقراض والتأجير باثنتين من أشهر وأنجح وأهم الخطب التي ألقاها، أولاهما: «ترسانة الديمقراطية» (Arsenal of Democracy) التي بثت ضمن سلسلة خطب «دردشة قرب المدفأة» في التاسع والعشرين من ديسمبر، وثانيتهما: الخطاب السنوي إلى الكونجرس في السادس من يناير، والتي أعلن فيها عن فكرة قيام العالم على «أربع حريات». وعملت هذه الخطب، وكذلك المؤتمرات الصحفية خلال الفترة نفسها على «تعميق استيعاب أمريكا لما هو على المحك» وذلك وفقًا لما قاله جين إدوارد سميث وهو كاتب السيرة الذاتية لروزفلت.[46] وعلى الرغم من ذلك، ظلت البلاد منقسمة على نفسها.[47] وشهد الشهران التاليان كما قال المؤرخ وين كول: «واحدة من أهم المناقشات الجدلية وأكثرها حماسية في تاريخ الشئون الخارجية الأمريكية»، وأضاف: «في داخل وخارج الكونجرس، تجادل الأمريكيون في شأن مدى الحاجة والمزايا والمخاطر في اقتراح الرئيس».[48] وكان أحد الأخطار الرئيسية التي تناقشوا بشأنها هو مقدار السلطة التي ستمنح الرئيس، وكان روزفلت يسعى إلى الحصول على السلطة التي تخول له أن يمنح أي «أداة دفاعية» إلى أي دولة يعتبر الرئيس الدفاع عنها أمرًا حيويًا بالنسبة للدفاع عن الولايات المتحدة. ولم يكن تقرير الأقلية الصادر عن الكونجرس مخطئًا في تقديره تمامًا عندما قال إن «مشروع هذا القانون يعطي الرئيس سلطات مطلقة وغير مسبوقة ولا يمكن التنبؤ بها».[49]

فهل يجب أن يؤتمن روزفلت على هذه السلطات؟ بطبيعة الحال، لم يعتقد مناصرو حالة الانعزالية أن ذلك صواب، واتهمت صحيفة شيكاغو تريبيون اقتراح روزفلت بأنه «مشروع قانون دكتاتوري» مصمم ليرمي إلى «تدمير الدولة».[50] ووجه الجنرال روبرت وود، زعيم اللجنة الأمريكية الأولى (AFC) المناصرة للانعزالية، إصبع الاتهام وقال إن الرئيس «لا يطلب شيكًا موقعًا على بياض» بل إنه «يريد دفتر الشيكات موقعًا على بياض مع سلطة تمكنه من تسخير

القوى البشرية وقوانيننا وحرياتنا».[51] وورد التعبير عن مخاوف مماثلة أثناء جلسات الاستماع المطولة بشأن مشروع القانون، وتساءل سيناتور نيويورك هاملتون فيش موجهًا تساؤله لستيمسون وزير الحرب عما إذا كان يمكن للرئيس وببساطة أن «يمنح أي جزء من الأسطول البحري يراه مبعثًا للرضا؟»[52] وقال سيناتور ولاية نيو جيرسي تشارلز إيتون لستيمسون: «إن ما يقلقني في مشروع هذا القانون» هو أنه «ينتهج كما هو واضح الأسلوب الدكتاتوري ويضع كل السلطة في أيدي رجل واحد».[53]

ووفقًا للمؤرخ كينيث ديفيس، فإن شهادة هنري ستيمسون التي تطرح الإجابة عن هذه التساؤلات وما شابهها من شواغل مماثلة «قد اجتذبت اهتمامًا أكبر وأوسع نطاقًا عبر أنحاء البلاد أكثر مما حققته أي شهادة أخرى من جانب الإدارة»،[54] وكانت «أكثر فعالية من أي دعم آخر تلقاه مشروع هذا القانون». واستنادًا إلى تجربته مع العديد من الرؤساء فيما وصفه بأنه «عن قرب» ـ أبرز ستيمسون في شهادته أنه كان «معجبًا دائمًا بالتأثير الواعي الهائل الذي تفرضه المسئولية الجسيمة الواقعة على عاتق الرئاسة على أي رجل» ثم أكد للكونجرس أنه يمكنه أن يضع، بكل أمان، مسئولية حسن تطبيق سلطة عملية الإقراض والتأجير الواسعة النطاق والمنقطعة النظير «في أيدي الرئيس الحالي للولايات المتحدة الذي تمكنت من وضعه قيد الملاحظة عن كثب لمدة ستة أشهر».[55] وعندما تعرض للضغط مرارًا وتكرارًا بشأن ما إذا كان الرئيس سيمنح كل ما في الترسانة الأمريكية، أجاب ستيمسون «بالتأكيد المطلق» على أن «الحكومة أو القانون الصارم بشكل (أو بعبارة أخرى القائم على أساس) لا يمكنك أن تضع ثقتك في أي فرد لن يستطيع النجاة من اختبار الحرب»[56] فإن البلاد لن تتمكن من البقاء دون منح الرئيس السلطة الاستثنائية وحرية التصرف في وقت الأزمـة. ووقف ستيمسون الذي ظل جمهوريًا طوال حياته والذي عمل مع روزفلت بشكل وثيق ولا يمكن التشكيك في نزاهته ـ ليقول إن الرئيس يستحق الثقة بشأن هذه المسئولية الضخمة.

وسن الكونجرس تشريع الإقراض والتأجير بهامش موافقة كبير في الحادي عشر من مارس 1941، وانتقل البلد من انقسامه بشأن مشروع القانون إلى التصويت لصالحه بنسبة 61٪.[57] ولاحظ المؤرخ وارن كيمبال أنه «رغم أن الحرب الفعلية كانت على بعد تسعة أشهر فإن قانون الإقراض والتأجير كان بمثابة إعلان عام عن إنشاء أكبر التحالفات المثمرة والتعاونية في العصر الحديث – وهو التحالف الأمريكي ـ البريطاني ضد ألمانيا النازية».[58] وبعد أربعة أيام من صدور قانون الإقراض والتأجير، تحدث روزفلت عن نجاحه التشريعي أثناء مأدبة العشاء في الاجتماع السنوي لمراسلي واشنطن وقال: «لقد دخلنا لتونا في نقاش كبير»، وأضاف: «هذا النقاش ليس مقصورًا على قاعات الكونجرس فقد دار في كل صحيفة، وعلى كل موجة إذاعية، وعلى كل برميل مشقق في جميع أرجاء البلاد؛ وقد حسم الأمر أخيرًا وبتّ فيه الشعب الأمريكي بنفسه. نعم، ربما كان قرار ديمقراطيتنا قد جاء ببطء، ولكن عندما تم اتخاذه، لم يكن قرارًا يعبر عن صوت رجل واحد، بل صوت 130 مليون فرد، وهو قرار ملزم لنا جميعًا، ولم يعد العالم يساوره الشك بعد الآن».[59]

ويمكننا أن نتعلم الكثير من أساليب روزفلت في الاستجابة لتهديدات الأمن القومي التي اعتقد أن الرأي العام لا يتفهمها ولا يأخذها على محمل الجد بما فيه الكفاية، وكان الدرس الأول هو أهمية التشاور والموافقة بالإجماع حتى أثناء الأزمة؛ وذلك لأن الأمريكيين يتوقعون من الرؤساء أن يبادروا إلى التصرف بعدائية لحماية البلاد، وخاصة في حالات الطوارئ، حتى إذا كان ذلك يعني تجنب القانون. وقال متخصص الشئون الرئاسية كلينتون روسيتر ذات مرة إنه إذا لم يكن الرئيس «متهمًا على نطاق واسع وعلى نحو دائم أثناء عصره بالتخريب في الدستور»، فإنه ربما ينسى أن من يحدد كونه أحد الرجال البارزين حقًا هم الأجيال القادمة».[60] إن إحدى الأمارات على عظمة الرئيس ـ نجاحه في القيادة أوقات الأزمات؛ فنظرًا لأن القانون ليس مصممًا دائمًا وفق أو من أجل المهمة المطلوبة منه وقت الأزمة، فإن القيادة الناجحة أحيانًا ما تتطلب التحايل

على القانون أو انتهاكه، ولكن المهم هو كيف يقوم الرئيس بتلك الأمور، وهذا ما يتضح من تعامل روزفلت مع صفقة المدمرات.

وكان روزفلت المحامي كثير السخرية من «المتقيدين بحرفية القانون» المهووسين بما كان يعتبره قيودًا قانونية فنية خلال وقت الأزمة، وكان لا يمانع في تطويع القانون عندما كان يعتقد أن الموقف يتطلب ذلك. ولكنه دائمًا ما كان ينتابه القلق العارم حيال العناصر الأكبر في التشريعات السياسية بالنسبة لتصرفاته. فعندما جعلت سياسة الانتخابات والصحافة في هذا الوقت من المستحيل على الكونجرس أن يعطيه الموافقة الرسمية القانونية على صفقة المدمرات، كانت استراتيجيته هي التشاور على نطاق واسع والفوز بموافقة المؤسسات الأمريكية المهمة ـ الشعب، الكونجرس، ومجلس الـوزراء، والأحزاب، والصحافة – على أساس أقل رسمية. وكما كتب شليسنجر في عام 1973: «على النقيض من الرؤية السائدة في عصرنا الحالي التي تنص على أن الرئيس القوي هو الرئيس الذي يتصرف دون تشاور ودون إشعار، تابع روزفلت [في صفقة المدمرات] العمل مع توجيه العناية والحرص على الفوز بموافقة الأغلبية». وكان شليسنجر يعقد مقارنة ضمنية بين روزفلت وريتشارد نيكسون، وقد استطرد شليسنجر قائلًا إنه على الرغم من أن صفقة مقايضة المدمرات في مقابل القواعد العسكرية كانت صفقة «من جانب واحد في شكلها فإنها كانت مصحوبة بتشاور موسع ومفعم بالحيوية – في داخل السلطة التنفيذية، وبين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وفيما بين قادة كلا الحزبين ومع الصحافة».[61]

وكان روزفلت قد تعلم أهمية التشاور والموافقة بالإجماع في العلاقات الخارجية من خلال خبرته في إدارة ويلسون، وقال: «تذكر كيف خسر ويلسون منظمة عصبة الأمم، وخسر فرصة الولايات المتحدة أن تشارك في أهم المساعي الدولية على الإطلاق» وكان روزفلت يوجه كلامه إلى وزير العمل فرانسيس بيركينز في عام 1934. وخسر ذلك لفشله في إقناع الكونجرس بالمشاركة، وهم لديهم إحساس بالمسئولية، ولا يمكنهم تكوين قناعات صادقة ما لم تتح لهم الفرصة لدراسة الموقف عن كثب».[62] ومن الواضح أن روزفلت لم يكن عاطفيًا

أو ساذجًا في علاقاته بالكونجرس، بل كان سياسيًا في غاية البراعة، مراوغًا، ومتكتمًا في الغالب، ومخادعًا في بعض الأحيان. وكان دافعه إلى المشورة وحصد الموافقة ليس فقط لأن ذلك هو الصواب الذي ينبغي القيام به ولكن أيضًا لأن ذلك كان من حسن السياسة، حتى على الرغم من أنه كان مؤلمًا وينطوي على مخاطرة الرفض. وقد مكنه التشاور وحصاد الموافقة بالإجماع من ممارسة سلطاته وتحقيق الأشياء التي كانت ستبقى خارجة عن إرادته إذا لم يقم بالتشاور. وقد خدمه ذلك أيضًا في مهمة الإيضاح والتنوير، ومساعدة إدارته في أن يتفهموا المشاعر العامة، ويساعدوا الجمهور على تفهم ما هو على المحك. وأجبر ذلك المؤسسات الأخرى، ولا سيما الكونجرس، على قبول المسئولية الجزئية للقرارات المهمة في البلاد، وبالتالي ضمان أن الرئيس قد حظي بمساندة بلاده حينما اتخذ الخطوات المصيرية.

ولقد فهم روزفلت كذلك أهمية إرساء المصداقية والثقة أثناء وقت الحرب أو الأزمة، وخاصة عن طريق عبور الجسر الفاصل المؤدي إلى الحزب السياسي المعارض. وفي 1940-1941، لم يكن الرأي العام يعرف بالقطع ما إذا كان الرجل يعمل من منطلق المصالح القومية أم يتصرف لأجل مصلحته الشخصية. و في كثير من الأحيان، لحق به الاتهام بـ «الدكتاتورية»؛ ولذا فقد صار الفوز بالدعم الكامل من الجمهوريين ستيمسون ونوكس، في صفقة المدمرات وقانون الإقراض والتأجير، متطلبًا ضروريًا لدحض هذه المخاوف. وكما لاحظ أستاذا القانون الدولي إريك بوسنر وأدريان فيرميول: «إن بتوسيع دائرة أولئك الذين يشاطرون الرئيس امتياز الوصول إلى المعلومات، وضمان أن السياسة تقع تحت السيطرة الجزئية للمسئولين الذين تختلف تفضيلاتهم عن تفضيلات الرئيس، وبالترحيب بكل من لديه معلومات يمكنه الإدلاء بها، فقد ساعدت الشراكة الثنائية بين الحزبين في تبديد الشكوك بشأن اتخاذ القرارات السياسية استنادًا إلى دوافع حزبية أو تفضيلات متطرفة، الأمر الذي أدى بدوره إلى تشجيع العامة والكونجرس على تفويض الرئيس سلطة حرية التصرف»[63] وكان روزفلت يتفهم هذه النقاط جيدًا.

واتباع إدارة بوش لمنهج «العمل الفردي» مع العديد من القضايا السياسية القانونية المتعلقة بالإرهاب يناقض منهج روزفلت المتبع في 1940 - 1941. ومن البديهي فيما بين العلماء السياسيين والمؤرخين الذين يدرسون الرئاسة الأمريكية أن سلطة الرئيس لا تقاس في الأساس بسلطته الصارمة الواردة في الدستور، والقوانين، والسوابق القضائية، ولكنها تقاس بدلًا من ذلك بصلاحياته المرنة لإقناع المؤسسات الأخرى في مجتمعنا بالنزول على وجهة نظره. وكما قال شليسنجر وهو يردد أصداء الأطروحة الشهيرة التي قدمها باحث الشئون الرئاسية ريتشارد نيوشتات «إن القدرة على إدارة الأليات الشاسعة المدوية في الحكومة تنبع من مهارات فردية، مثل مهارات الإقناع، والمساومة، والزعامة».[64] وعملت إدارة بوش بمفهوم مختلف تمامًا عن السلطة وهو يعتمد على الحد الأدنى من التشاور، والعمل المنفرد، والدفاع بالتقيد بحرفية القانون. وتتلافى هذه المنهجية السياسية إلى حد كبير: الحاجة إلى الشرح، والتبرير، والإقناع، وإشراك الرأي العام، والتسوية.

وبينما اشتهر روزفلت بالتشاور على نطاق واسع (وإن لم يكن ذلك بشفافية دائمًا) داخل إدارته وبدونها أيضًا قبل اتخاذ القرارات المصيرية إبان وقت الحرب، كانت إدارة بوش تشتهر بالتكتم والانغلاق في دوائر بعينها في مداولاتها.

وكان التحليل القانوني المثير للجدل الذي ثار بشأن صفقة مقايضة المدمرات نظير القواعد العسكرية قد جرى التدقيق فيه في توقيت مسبق وعلى نطاق واسع، سواء داخل الحكومة ومع الجماهير في الرسالة الشهيرة الموجهة إلى صحيفة نيويورك تايمز التي كتبها دين أكسون وبن كوهين.[65] وعلى النقيض من ذلك، ففي إدارة بوش قامت مجموعة صغيرة ومتشابهة العقليات إلى حدٍ كبير من المحامين باتخاذ العديد من القرارات القانونية المهمة، وتم الإعلان عنها، إذا تم الإعلان عنها أصلًا، دون التشاور مع من هم خارج الإدارة. وأدى ذلك إلى نوعين من المشاكل: المشكلة الأولى هي أن هؤلاء المحامين ارتكبوا أخطاء قانونية وسياسية أصبحت باهظة التكلفة بالنسبة للإدارة على طول

الطريق، وكان العديد من هذه الأخطاء ليست ضرورية وكان يمكن تجنبها من خلال عقد مشاورات أوسع نطاقًا، أما المشكلة الثانية، ولعل هذا من المفارقات، فهي تسرب المعلومات بدرجة مفرطة. وقال القاضي بوتر ستيوارت في قضية وثائق البنتاجون *(Pentagon Papers)*، وهو يتوقع ما يمكن أن يحدث في إدارة بوش بعد ثلاثة عقود لاحقة: «عندما يكون كل شيء سريًّا، فإنه لا يوجد ما هو سري، ويصير النظام نظامًا يتجاهله الساخرون أو المهملون ويتم التلاعب به من قبل أولئك الذين يرغبون في الحماية الشخصية أو الترويج لأنفسهم».(66)

وتحاشت الإدارة أيضًا التشاور الحقيقي مع الكونجرس، على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، ومع أعضاء حزب الرئيس ذاته فضلًا عن أعضاء من جانب المعارضة. ويعتبر الجدل السياسي إحدى نقاط القوة التي تتمتع بها الديمقراطية في زمن الحرب؛ لأنه يتيح لقيادة البلاد أن تعرف أخطاءها وتصححها. وكان فشل إدارة بوش في إشراك الكونجرس قد قضى على القلاقل قصيرة الأجل الناجمة عن النقاش العام، ولكن على حساب الكثير من الأخطاء المتوسطة الأجل، كما أنه حرم البلاد من تلك المناظرات الوطنية؛ من أمثلة قضية الإقراض والتأجير، حول طبيعة التهديد والاستجابة الصحيحة، والتي كان من شأنها أن تقدم دورًا تنويريًّا وتشريعيًّا بغض النظر عما ينبثق من هذه العملية. وقد ألحق هذا الفشل أيضًا الضرر بالسلطة التنفيذية في التعامل مع السلطة الثالثة في الحكومة وهي السلطة القضائية، وقد صارت المحاكم أكثر تشككًا بكثير في سياسات الرئيس المناهضة للإرهاب أكثر مما كان ليحدث لو عمل الرئيس على تأمين الحصول على الدعم الصريح من الكونجرس ومن الدولة كلها.

وسيقول البعض إن علاقات الكونجرس مع الرئاسة هي طريق ذو اتجاهين، وأنه في السنوات الست الماضية قد تخلى الكونجرس عن دوره في ممارسة مسئوليات الأمن القومي وهذا صحيح إلى حدٍ كبير ولكنه لا يثير الدهشة، ففي مسائل الحرب والأمن يكون الموقف الطبيعي للكونجرس هو الاستفسار

والشكوى لكنه لا يصنع القرارات الصعبة. وهذا الموقف يقلل من مسئولية الكونجرس ويسمح له بأن يقرر ما إذا كان سينضم إلى الركب أم سيقف في صفوف الناقدين، وفقًا لما ستنتهي إليه مجريات الأمور. ويقول أستاذ القانون الدستوري جون هارت إيلي بينما كان يفسر سبب انزواء الكونجرس من عملية صناعة القرار الحقيقية فيما يخص هذه القضايا: «إن اتخاذ قرارات الحرب والسلم أمر عسير... وبعبارة أكثر دقة، أمر محفوف بالمخاطر السياسية»،[67] وأضاف: «إن تحمل المسئولية والاستعداد للمساءلة يعد أمرًا يدعو للذعر حقًّا».[68] ولا يمكن أن يتحاشى الرئيس تحمل المسئولية والاستعداد للمساءلة مع قرارات الأمن القومي لكنه يمكن أن يقوم بتوزيع المسئولية وبذلك يقلص من حجم الاتهامات المضادة وغيرها من الآثار السلبية للمجازفة التي تتطلبها وظيفته، عن طريق إجبار الكونجرس على التداول والنقاش واتخاذ موقف. وغالبًا ما كان فشل إدارة الرئيس جورج بوش في القيام بذلك يؤدي إلى ترك الرئيس وحده، ويداه ملطختان بالدماء إذا لم تسر الأمور وفق نصابها الصحيح. وبإجبار الكونجرس على تحمل المسئولية المشتركة تضعف الامتيازات الرئاسية بالتصرف من جانب واحد، ولكنه يقوي السلطة الرئاسية عمومًا ــ كما فهم روزفلت.

وذهبت الإدارة أخيرًا إلى الكونجرس في خريف 2006 بالإكراه بعد أن قالت المحكمة العليا إنها لا تستطيع عقد لجان عسكرية دون موافقة صريحة من الكونجرس، وأسبغ الكونجرس عليها قواعد جديدة مثلما كان يفعل الرئيس طوال الوقت، وقد كانت أكثر تفصيلًا ولكنها كانت لا تزال خطوطًا إرشاديةً مبهمةً بشأن الاستجواب، وبشأن مختلف الجهود الرامية إلى التقليل من المراجعة القضائية لأدنى حد. وذهبت الإدارة كذلك إلى الكونجرس في صيف 2007 بعد أن قلصت محكمة الاستخبارات السرية التي تدير عمليات المراقبة الإلكترونية ــ من سلطات الحكومة بشأن رصد بعض المكالمات الدولية التي تمر عبر خطوط الاتصالات الأمريكية.[69] ومنح الكونجرس للرئيس سلطة واسعة النطاق لكي يتنصت على المكالمات الهاتفية الدولية ورسائل البريد الإلكتروني دون استصدار أمر قضائي.[70] ورغم أن الحوار الوطني بشأن مشروعي القانون

كان مقتضبًا، فقد كان التشريع الذي انبثق في كلتا الحالتين يبين أنه عندما يرغم الرئيس الكونجرس على اتخاذ موقف والاستعداد للمحاسبة، وتحمل المسئولية، فإنه يمكنه الحصول على الكثير مما يعتقد أنه يحتاجه من أجل الأمن القومي.

وعلى الرغم من هذين الجزأين المهمين من التشريع، فلا تزال الدولة تفتقر إلى المؤسسات الشاملة والمتماسكة والدائمة التي تحتاجها لمراقبة واعتقال وشل حركة الإرهابيين. وقد أوضح شليسنجر: «إن مهمة أصول الحكم الديمقراطي هي الحفاظ على المؤسسات والقيم جنبًا إلى جنب بقدر كافٍ مع السرعة الهائلة للتاريخ؛ وذلك لإعطاء المجتمع فرصة السيطرة على مصادر الطاقة التي يحررها العلم والتكنولوجيا».[71] وحتى بعد مرور ست سنوات على الحادي عشر من سبتمبر، لم تنجح حكومتنا في هذه المهمة، ويبقى تشريع المحاكم العسكرية لعام 2006 قيد التنازع القضائي بصورة كثيفة ونحن لم نعقد محاكمة واحدة أمام المحكمة العسكرية، كما أننا لم نصل إلى إجماع بشأن ما إذا كان يجب محاكمة الإرهابيين في محاكم عسكرية أم مدنية ومتى يكون ذلك، إذا تسنى حدوث ذلك على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، لم يتعاون الكونجرس والرئيس معًا من أجل إرساء برنامج متماسك ودائم لاحتجاز مئات من الإرهابيين الذين يشكلون خطورة والذين ربما لا يمكن تقديمهم إلى المحاكمة في أي محكمة أبدًا، أما بالنسبة لعمليات المراقبة، فإن تشريع المراقبة لعام 2007 يعكس الإجماع في الآراء في كلا الحزبين بشأن الحاجة إلى تحديث قدرة الولايات المتحدة على رصد الإرهابيين، ولكن هذا التشريع لم يكن شاملًا، والأهم من ذلك أنه لا يقدم سوى سلطات مؤقتة تنتهي بعد انقضاء ستة أشهر. وحتى قبل التوقيع على مشروع القانون، وعدت بيلوسي المتحدثة باسم مجلس النواب وآخرون بتنقيح القانون تنقيحًا جليًا في الخريف،[72] وكان الشاغل الرئيسي في قانون المراقبة الجديد — وهي القضية التي مثلت عقبة كبرى أمام إصداره، والتي ستكون مهمة جدًّا ومركزية أثناء التنقيحات المقترحة التي ستجرى في الأشهر المقبلة - هو أن الكونجرس لا يثق في وزارة العدل حيال الإشراف على البرنامج وضمان أن عمليات التنصت على الهاتف دون إذن قضائي تتخذ اتجاهًا سليمًا نحو الاتصالات عبر الدول.[73]

وحتى وقت قريب، فإن الإدارة لم تقلق نفسها كثيرًا بقضايا الثقة والمصداقية التي تعتبر مهمة جدًّا لتحقيق النجاح السياسي عمومًا، وخاصة عندما تكون الجماهير التي يحاول الرئيس قيادتها منقسمة على نفسها وغير متأكدة من طبيعة التهديدات التي تواجهها. وقد فقدت الإدارة ثقة الجماهير في كفاحها ضد الإرهابيين عندما شنت حربًا عظمى استنادًا إلى التهديد المتعلق بالإرهاب الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل والذي تبين أنه غير سليم. وانتشرت الحرب في العراق وامتدت لتؤثر على كل شيء آخر تقوم به هذه الإدارة في حربها الشاملة على الإرهاب. ولكن حتى لو لم تكن هناك حرب على العراق، أو إذا حظيت تلك الحرب على العراق بالنجاح، فستظل إدارة بوش تعاني مشاكل في مصداقيتها؛ لأنها قد اتخذت بضع خطوات قلائل لتعزيز الثقة في سياستها ضد الإرهاب، وليس هناك هنري ستيمسون في مجلس وزراء الرئيس بوش الذي أعلن الحرب. وكان أفضل دليل على عدم اكتراث الإدارة بالسياسة بالمعنى الذي تفهمه روزفلت، وأوضح علامة على افتقارها للاهتمام بالمصداقية مع الجماهير إشارتها الصريحة إلى نفسها وهي تؤكد أهمية الحفاظ على نطاق السلطة التنفيذية وتوسعته. وينتاب الجمهور القلق بشأن الإفراط في السلطة الرئاسية في أوقات الحرب، ويحاول الرئيس الحصيف تهدئتهم ومواجهة هذه المخاوف. لقد كان لينكولن وروزفلت يتمتعان بقوة أي رئيسٍ آخر حظينا به في أي وقت مضى، لكنهما لم يتحدثا علنًا عن الحاجة إلى توسيع نطاق سلطتهم كمسألة مبدأ؛ لأن القيام بذلك من شأنه أن يكون أسلوبًا انهزاميًّا وقرارًا غير حكيم سياسيًّا؛ فعندما مارسا سلطات غير عادية، قاما بذلك أمام الجمهور المتجهم الوجه، مع التعبير عن احترام القيم الدستورية، ومع تقديم شروح عن السبب في أن الخطوات المتخذة وسائل مؤسفة لكنها ضرورية من أجل غاية الأمن القومي المهمة.

ومن الأمثلة الجيدة على منهجية الإدارة المتناقضة موضوع بيان التصديق الذي أضافه الرئيس بوش لقانون صدر عام 2005 يحظر المعاملة «القاسية واللاإنسانية، أو المهينة» في حالة الاستجواب التي تضع قيودًا جديدة متواضعة على الرئيس،[74] وكان القانون المقدم تحت إشراف سيناتور أريزونا جون ماكين

قد لاقى معارضةً مبدئية من جانب البيت الأبيض. وبعد أسابيع من المفاوضات، دعا الرئيس بوش السيناتور ماكين إلى البيت الأبيض فيما وصفته صحيفة واشنطن بوست بأنه «مصالحة علنية» وإعلان عن «هدف مشترك» ليتضح إلى العالم، كما قال الرئيس بوش: «إن هذه الحكومة لا تقوم بالتعذيب وأننا نلتزم بالاتفاقية الدولية بشأن التعذيب».[75] ولكن ما إن أصبح مشروع القانون قانونًا، حتى أصدر الرئيس بوش بيانًا قال فيه إن هذا القانون قد ينتهك صلاحياته كقائد أعلى للقوات المسلحة وأنه ربما لا يتصرف دائمًا ممتثلًا لهذا القانون.[76]

وقد أصدر الرؤساء «بيانات تصديق» لأجل الكثير من الأغراض، متضمنًا ذلك إعلانهم عن اعتقادهم أن جميع أجزاء القانون المطروحة للمناقشة ـ أو جزءًا واحدًا منه ـ قد لا تتفق مع الدستور، ولكن بيان التصديق لا يخدم أي غرض قانوني رسمي. وإذا كان الرئيس بوش قد شعر في وقت لاحق أنه في حاجة إلى أن يعمل على نحو مخالف لقانون ماكين، فقد كان بإمكانه أن يتصرف على هذا الأساس وينشر القرار في ذلك الوقت دون أي بيان تصديق سابق. إن الشيء الوحيد الذي حققه البيان في الوقت الذي وقع فيه الرئيس على مشروع القانون هو أنه أفسد إجماع الآراء المؤقت والنوايا الحسنة التي قد تم التوصل إليها مع الكونجرس في هذه القضية، وأدى إلى إشعال فتيل انعدام الثقة في الرئيس بصورة أكبر.

وقد واجه روزفلت قضية مماثلة بصدد قانون الإقراض والتأجير، وكان القانون يتضمن شرطًا يسمح لمجلسي الكونجرس (الشيوخ والنواب)، بدون الحصول على موافقة من الرئيس، بالاعتراض بحق النقض «الفيتو» على قرارات بعينها كان الرئيس قد اتخذها بموجب القانون، وظن روزفلت أن هذه الترتيبات تنتهك مبدأ الفصل بين السلطات.[77] ومع ذلك وقع القانون لما له من أهمية واضحة. لكنه قلق بشأن تأثير السوابق القضائية لاستعمال حق النقض المشروع مع القانون؛ ولذلك، كلف وزير العدل روبرت جاكسون بكتابة مسودة مذكرة رسمية لتوضيح السبب في أن بند الفيتو في القانون «غير دستوري بشكل واضح» على حد تعبير روزفلت. وقرر روزفلت، مع ذلك، أنه لا ينبغي أن يعلن فورًا «بيان

التصديق» الذي كان يحوي اعتراضاته الدستورية، وأعرب عن قلقه ــ كما أوضح جاكسون في وقت لاحق، من أن ذلك «يمكن أن ينفر منه على نحو خطير بعض مصادر دعمه في الكونجرس في وقتٍ كان سيحتاج فيه إلى الاعتماد عليها كثيرًا»، وكان ينتابه القلق أيضًا من أن الكشف العلني الفوري عن اعتراضه قد يسفر عن «ترسيخ الخوف في البلاد من أنه كان يسعى لزيادة سلطته الشخصية».(78)

إن التناقض بين منهجيتي الرئيسين يثير أحد أعظم الألغاز عن إدارة بوش: لماذا كانت الإدارة في كثير من الأحيان تعمل على تأكيد السلطة الرئاسية بطرق تبدو غير ضرورية وانهزامية سياسيًا؟ الجواب، حسبما أعتقد، هو أن مفهوم الإدارة عن السلطة الرئاسية كان يحوي مغزى لاهوتيًا يتفوق في كثير من الأحيان في أهميته على العواقب السياسية. وكان الدافع وراء بيان التصديق لقانون الاستجواب هو الدافع نفسه الذي أسفر عن الدفاع الفاشل من جانب السلطة التنفيذية الأحادية فيما يخص إقالة المدعين الفيدراليين الأمريكيين، والخطب التي تتحدث عن رغبة الإدارة في أن تترك الرئاسة أكثر قوة مما كانت عليه عندما تولتها، ومزاعم القائد العام المبالغ فيها الواردة في آراء الاستجواب، واستراتيجية التصرف الفردي مع الكونجرس، ومقاومة المراجعة القضائية، وغيرها الكثير من التأكيدات العلنية على السلطة التنفيذية وهي تأكيدات ضارة سياسيًا ميزت إدارة بوش. وعلى النقيض من ذلك يمكن أن نعتبر منهجية روزفلت مثالًا على ازدواجيته الشهيرة، لكنها كذلك كانت أقل أيديولوجية، وأكثر واقعية، وأكثر مراعاة للعواقب السياسية مقارنة بمنهجية إدارة بوش.. وكانت تبنى على فكرة أن السلطة الرئاسية تقوم في المقام الأول على الإقناع والموافقة بالإجماع بدلًا من الإجراءات التنفيذية من جانب واحد.

ولن تنجح تكتيكات القيادة الديمقراطية التي استخدمها روزفلت في 1940-1941 نجاحًا حتميًا دائمًا. ففي بعض الأحيان، تفشل محاولة إقناع البلاد أو الكونجرس بحجم التهديد، وتحقق الشراكة الثنائية بين الأحزاب في بعض الأحيان نتائج عكسية، وأحيانًا يبدو التصرف النفعي العملي بدلًا من التصرف

وفق المبادئ تصرفًا انتهازيًا ويثير الريبة. ولكن استراتيجية إدارة بوش ليست استراتيجية مكفولًا عملها، ومن المؤكد أنها ستؤدي لتدمير الثقة تمامًا. وعندما تبذل الإدارة محاولات ضئيلة للعمل مع المؤسسات الأخرى في حكومتنا وتجعل شغلها الشاغل وأولويتها المعلنة هي التأكيد على أن هدفها هو توسيع نطاق سلطتها، ينصت الكونجرس، والمحاكم، والجماهير بعناية، وينتابهم القلق.

ثمة شخصية مهمة غائبة عن هذا الكتاب الذي يتناول أولى رئاسات الإرهاب: الرئيس جورج دبليو بوش نفسه.. لقد اجتمعت مع الرئيس بوش مرتين فقط ولم نتكلم في كلتا المرتين ولكن بالنسبة لي وللعديد من المسئولين الآخرين من خارج دائرته الحميمة، كان الرئيس هو الحاضر الغائب وكانت أولويته الأولى بعد أحداث 11 سبتمبر وأوامره تنحصر في القيام بكل ما هو ممكن لوقف الهجوم القادم. وبينما أكتب هذه الكلمات، نرى الرئيس وقد نجح في نيل هذا الهدف.. أيًا كان ما نظنه بشأن الوسائل التي لجأ إليها والأخطاء التي ارتكبها، يعتبر ذلك إنجازًا كان يبدو مستحيلًا في الثاني عشر من سبتمبر 2001.

لقد عقدت المقارنة بين الرئيس بوش والرؤساء السابقين الذين شهدوا أزمات مثل: لينكولن وروزفلت. وأنا أدرك أن هذه المقارنة سابقة لأوانها ومضللة. فاليوم نحن نعتبر لينكولن وروزفلت من الرؤساء العظماء إبان زمن الحرب ومن أعظم المدافعين عن الدستور، ونميل إلى نسيان أخطائهم وتجاوزاتهم التي استحقا النقد من أجلها كما لو كانا غير أكفاء أو دكتاتوريين في زمنهما، وخاصة في المراحل الأولى من حروبهما الخاصة. ونحن ننسى هذه الأشياء؛ لأننا نعرف كيف كانت أزماتهم عظيمة؛ ونظرا لأننا نرى الرؤساء العظماء بترفق في مقابل وهج ملاحم الانتصار التي حققوها على الجنوب الذي كان يصر على استرقاق البشر والتهديدات النازية واليابانية. وعلى العكس من ذلك، فإن الرئيس بوش لا يزال في خضم حربه على الإرهـاب، وهي حرب لا يزال العديدون يعتقدون أنها غير موجودة، وحرب لا يرى أحد منا أنه قد انتصر فيها

سواء كانت على حق أو باطل، ويرجع ذلك لحد كبير إلى مأساة العراق.[79] فبالنسبة للينكولن وروزفلت، كان الانتصار في الحرب نفسها هو المبرر للوسائل التي لجأوا إليها. أما بالنسبة لبوش، فالفشل في الحرب الدائرة الآن والذي يشكل تهديدًا غير قاطع هو ما يطغى على كل شيء.

وربما يرى المؤرخون في المستقبل الرئيس بوش كما نرى نحن الآن لينكولن وروزفلت. وقال شليسنجر إن سمعتهم الرئاسية «تصعد وتهبط، مثل الأسهم في بورصة وول ستريت، وتتحدد تبعًا لمعادلات العرض والطلب في عصر لاحق من التاريخ».[80] فربما يعتقد المؤرخون أن المناقشات المحتدمة حول الاستجواب ستكون مثل تعليق لينكولن أوامر الإحضار واعتقال روزفلت لليابانيين، وكلها أمور تستحق الندم الشديد لكنها حلقات غير مهمة نسبيًّا مقارنة بواقع الحرب الأكبر الذي يحتويها. وربما يؤكد المؤرخون هذه التحديات غير المألوفة التي واجهها الرئيس بوش، والتحديات غير المألوفة التي واجهت رئاسة الإرهاب: فالعدو في هذه الحرب أصعب في إيجاده ولكنه بالفتك نفسه مثل أي عدو قاتلناه من قبل. والمخاطرات القائمة في هذه الحرب أقل وضوحًا مما كانت عليه في أي سياق تهديد مناظر سابق؛ مما يجعل من الصعب علينا تنوير وإعداد الجماهير من أجل هذا التهديد، وبالتالي من الصعب كسب ثقتهم. وتتسم هذه الحرب بطابع لا متناهٍ ومنتشر بما يفرض تحدياته على وعي الديمقراطية. ويغلب على الثقافة الراسخة درجة أكثر من العدائية والتشكك في هذه الحرب مقارنة بما كان عليه الحال في الحرب العالمية الثانية أو الحرب الأهلية. وفي هذه الحرب يصعب تحقيق التعاون الدولي بسبب أن أعداءنا يتواجدون على أراضي حلفائنا، وحلفاؤنا الذين نزج بمواطنيهم إلى السجن على اعتبارهم مقاتلين معادين لنا لا يصدقون أننا في حالة حـرب. إن هذه الحرب يتم خوضها من خلال ثقافة قانونية مقيدة غير مسبوقة ويتم نشر الأخطاء المرتكبـة فيهـا على الفـور على نطـاق عالـمـي عبـر الإنترنـت؛ ليراهـا الجميـع وينتقدوها.

ولعل التاريخ يقاضي الرئيس بوش بترفق على ضوء هذه التحديات الصعبة غير العادية، لا سيما إذا كانت الطريقة التي تعامل بها مع الحرب التي بدأت في الحادي عشر من سبتمبر سوف تؤتي ثمارًا عظيمة في المستقبل. ولكن حتى إذا اعتبر المؤرخون في المستقبل أن الإنجازات التي حققها الرئيس بوش أكثر خيرًا مما نرى اليوم، فسوف يكون المرجح دائمًا أن يغطي على هذه الإنجازات معرفتنا بالآراء الغريبة وغير الجذابة التي تعتنقها إدارته عن السلطة الرئاسية. ويعلم الشعب الأمريكي اليوم أفضل مما كان يعلم خلال الحرب الأهلية والحرب العالمية الثانية أن لينكولن وروزفلت، وفقًا لكلام شليسنجر، اعتبرا «المبالغة في السلطة التنفيذية مجرد وسيلة لتحقيق غاية أسمى للحكومة؛ وهي الحفاظ على الحرية والقانون، تلك الحكومة التي يشكلها الشعب وتعمل لصالحه ومن خلاله»، وأنهما «استخدما سلطة الطوارئ بوجه عام مع التمييز وضبط النفس» (81) وتفهم لينكولن وروزفلت، كما قال شليسنجر، أن «الرئيس القوي حقًّا ليس هو الشخص الذي يعتمد على سلطته ليصدر الأوامر لكنه الذي يدرك مسئوليته، والفرصة المتاحة للتنوير والإقناع».(82)

وليس من الوارد أن نفكر في الرئيس بوش بهذه الطريقة؛ لأنه لم يعتنق مبادئ لينكولن وروزفلت عن القيادة الديمقراطية في أوقات الأزمات. وتقريبًا، كان لا يعطي أي انتباه مطلقًا للعوامل المرنة للتشريع - التشاور، والتداول، وإظهار الاكتراث، والتعبير ذي المصداقية عن مشاغل الرأي العام بالنسبة للقيم الدستورية والدولية - في تعاملاته مع الكونجرس، والمحاكم، والحلفاء. وكان يعتمد بدلًا من ذلك على القوة الصارمة التي تفرضها صلاحياته. وقد شهد تلك القوة الصارمة تتقلص في نواحٍ كثيرة؛ لأنه فشل في أخذ الجوانب الأكثر مرونة من السلطة على محمل الجد. وربما تصير هذه السخرية تراث رئاسة بوش للسلطة التنفيذية.

ولن ينتهي التهديد الإرهابي الذي يشكله المتطرفون من المسلمين بانتهاء إدارة بوش، ولن تنتهي التحديات التي يضعها هذا التهديد أمام نظامنا الدستوري، ولسوف تسفر التهديدات اللامتناهية التي تشكلها المجموعات

الإرهابية المتفرقة والتي تتزايد قوتها، شأنها في ذلك شأن تهديدات الحرب الباردة الطويلة والمخيفة التي سبقتها ـ عن رئاسة تضطلع بقدر أكبر من المسئولية والسلطة. ويجب علينا أن نحاول بناء مؤسسات تتسم بالتعقل وتكون طويلة الأمد وتسمح لرئاسة الإرهاب بمواجهة هذا التهديد من خلال مخطط يكفل حقوق المساءلة الديمقراطية. وفي النهاية، وعلى الرغم من ذلك، لن يتسنى الحفاظ على حالة الديمقراطية الدستورية من خلال الهياكل المؤسسية وسن القوانين الأفضل، ولكن سيكون ذلك، كما علمنا شليسنجر، من خلال القادة الذين يلتزمون بما يتوصل إليه رأي الإجماع من المحكومين الذين تثقل أعناقهم الضوابط والموازين.[83] وفي حالات الطوارئ المستديمة التي نواجهها، يكون أفضل أمل نتعلق به للحفاظ على كل من شعورنا بالأمان وحريتنا ـ هو اختيار القادة الذين سيتقيدون بالقيم الدستورية حتى عندما يظهر ما يجبرهم على الانحراف عنها.

شكـــر وتقديـــر

هناك الكثيرون ممن أود أن أتوجه إليهم بالشكر على مساعدتهم لي في هذا الكتاب..

أولًا أود أن أعبر عن امتناني للموظفين السياسيين وموظفي حقل الخدمات المدنية الذين كانوا زملاء لي في الحكومة، والذين تعلّمت منهم الكثير، وأود أن أخص بالشكر جيم بيكر، وجيم كومي، وجيم هاينز، وديفيد ليتش، وودان ليفين، وسكوت مولير، وبيت فيلبين، وإيد ويلان لصداقتهم، ونصائحهم الجيدة، ونزاهتهم.

لقد قمت بعقد المقابلات مع أكثر من أربعة وعشرين مسئولًا حكوميًّا سواء في الفترة الراهنة أو السابقة من أجل الإعداد لهذا الكتاب. وقد طلب مني معظمهم عدم ذكر أسمائهم أو توثيق المقتطفات المقتبسة منهم بشكل رسمي، لكنني أتوجه إليهم بالشكر مجتمعين؛ عرفانًا بما قدموه من وقتهم الثمين وفراساتهم الثاقبة. وقد استخلصت المقتطفات المقتبسة التي وردت في هذا الكتاب، والتي حصلت عليها من المحادثات التي كنت حاضرًا أثناءها، من ذاكرتي، لكنني قمت في كل حالة بتحري الدقة مع أحد المشاركين في المحادثة على الأقل، أو مع شخص ما ممن كنت قد رويت له المحادثة مباشرة بعد وقوعها، أو كليهما معًا. وأتوجه بالشكر إلى المسئولين الحاليين والسابقين، وآخرين أيضًا؛ لمساعدتهم في هذا الشأن.

وقد كان أكثر شخصين قدما لي المساعدة في صياغة هذا الكتاب هما بن ويتس وأندرو وودز. ولم يكن بن محاميًا، لكنه يمتلك عقلًا قانونيًا عظيمًا وهو كذلك كاتب عظيم. ولقد ساعدني في تصميم هيكل الإخراج الروائي لهذا الكتاب كما أمدني بالعديد من الاقتراحات الجيدة جدًا. وقد ساعد أندرو أيضًا في الصياغة الروائية كما كان ناقدًا لاذعًا لطريقة كتابتي. وقد ساعدني في تنظيم أفكاري في العديد من المحادثات والرسائل الإلكترونية، وكان رائعًا بشكل خاص في اختيار الحجج والإيضاحات اللائقة من بين العديد من الحجج والإيضاحات السيئة التي قمت بعرضها، ولم أكن لأكتب هذا الكتاب بدون مساعدة بن وأندرو.

وأشعر بالامتنان أيضًا للتعليقات الممتازة، والمحادثات المثمرة، مع كل من جون باريت، وديفيد بارون وكريس ديموث، ودان دريزنر، وتشارلز فرايد ورايان جودمان، وإلينا كاجان، وفريدريك كاجان، وفيل هيمان، ومارتي ليدرمان، وداريل ليفينسون، وسيباستيان مالابي، وجون مايكلز، وريتشارد بوزنر، وجاري شميت، وجيسيكا ستيرن، وبيل ستانتز، وكاس سونستين، وإليزابيث ثيودور، وليزلي وليامز. وفضلًا عن تعليقات تشارلز فرايد المفيدة، فقد أمدني بالكثير من النصائح الجيدة أيضًا. وعلاوة على تعليقات إلينا كاجان المثمرة ونصائحها الجيدة، فقد أمدتني، وهي عميدة الكلية التي أعمل بها، بالدعم والتشجيع منقطع النظير، كما وقفت إلينا بجانبي أيضًا، في الوقت الذي كان من الممكن أن يتخلى فيه الآخرون عني لو كانوا في مكانها؛ مما يجعلني أدين لها بالعرفان الشديد.

ويجب أن أتوجه بالشكر أيضًا إلى الراحل آرثر إم شليسنجر الابن. فعندما عدت إلى الحقل الأكاديمي بعد عملي بالحكومة، قرأت مئات الكتب والمقالات حول الرئاسة والسلطة التنفيذية. وقد كان الشخص الذي استمررت في الرجوع إلى أعماله، والذي بدا أن لديه الأفكار الأكثر فراسة والجديرة بالذكر حول موضوع الرئاسة إلى حد بعيد هو شليسنجر. ولم يتسنَّ لي شرف مقابلته

قطّ، ومع ذلك فقد كان له تأثير واضح في كل أنحاء هذا الكتاب، خاصةً في الفصل السادس.

وقد قام عدد من طلاب القانون الذين يتحلون بالموهبة بجامعة هارفارد ببذل مجهود عظيم في عملية البحث والتحقق من دقة الاقتباسات من بينهم: جون بيركون، ودوجلاس كالاهان، وكانديس تشو، وتيجانا دفورنيك، وبيل جوردون، وتشيم كاجيدان، ونيل شاه، وجريجوري شيل، وجينيفر شكابيتار، وجي. بي. تارتر، وإليزابيث ثيودور. وقد عمل كل من كانديس، وتيجانا، وإليزابيث معي وقتًا أطول من الآخرين؛ حيث كانوا يتميزون بالموهبة اللازمة لكي يفهموا استفساراتي التي لم تكن دائمًا واضحة أو مفهومة، ولكنهم سرعان ما يعرفون ما أحتاج إليه، في أي وقت ليلًا أو نهارًا.

وقد عاونتني مساعدتي ليان سبيروني في العديد من المهام؛ حيث أبقتني منظمًا ودقيقًا في مواعيدي، كما تأكدت من أنها تعمل كل شيء كما ينبغي أن يكون بالضبط. وتعقبت مكتبة كلية الحقوق بهارفارد تعقبًا سريعًا جدول طلباتي «العاجلة» لاستعارة الكتب كما ساعدتني بالعديد من الطرق الأخرى أيضًا.

وقد حالفني الحظ للغاية؛ إذ إن اثنتين من مؤسسات المحاماة تتوليان التمثيل القانوني المتعلق بالعمل في هذا الكتاب مجانًا وخدمة للصالح العام. وقد ساعدني كل من جيفري سميث، وروبرت وينير، وجون مايكلز من شركة آرنولد آند بورتر على تنظيم الكتاب أثناء عملية المراجعة قبل النهائية للمعلومات السرية. وقد قام كل من دون آير، وبيتر روماتوسكي، ومارك ريتشيوت من شركة جونز داي بتمثيلي فيما يتعلق بقضية هيئة المحلفين الكبرى التي تمت مناقشتها في الفصل السادس. وقد أمدني هؤلاء المحامون بالنصائح القانونية الرائعة وغيرها من النصائح، كما كان من اللطيف العمل معهم أيضًا، وقد حظيت بشرف حقيقي عندما قاموا بتمثيلي.

وقد قام وكيل أعمالي أندرو وايلي بتولي مسئولية هذا المشروع بدافع من إيمانه بي؛ حيث إنه عندما تقابلنا للمرة الأولى لم تكن لدي أية فكرة عما أردت أن أكتب عنه أو عن خطوات صياغة كتاب من هذا النوع. وعندما أرسلت لأندرو

النسخة الأولى من مسودة كتابي المقترحة الصيف الماضي، تلقيت وابلًا من النقد اللاذع والمفيد كما لم يحدث من قبل في حياتي، أنا ممتن لذلك وللمساعدات الأخرى التي قدمها أندرو أثناء تلك العملية، كما أشعر بالامتنان أيضًا إلى ستارلينج لورانس المحرر في نورتن، للموافقة على نشر هذا الكتاب، ولصبره على التأخيرات غير المتوقعة في وصول نص الكتاب إلى يديه، ولاقتراحاته المفيدة، كما أشعر أيضًا بالامتنان إلى العديد من الناس في نورتن من الذين مدوا لي يد العون؛ حتى أصل بنص الكتاب إلى الشكل الذي يلائم نشره، وإلى ماري بابكوك لما قامت به من عمل رائع في تحرير الكتاب وعلى مساعداتها الأخرى.

وأتوجه بعميق عرفاني إلى زوجتي ليزلي وليامز، وإلى ولديّ الاثنين؛ جاك الرابع، وويل، لحبهم لي وصبرهم عليّ. فليزلي هي البهجة التي تضيء حياتي والتي لا أستحقها، وأهدي إليها هذا الكتاب.

لقد قمت بكتابة هذا الكتاب بسرعة وأشعر بأن القلق يتملكني من أنه على الرغم من كل هذه المساعدات التي تلقيتها، فإن الكتاب سيحتوي على بعض الأخطاء التي سأكون وحدي، بالطبع، مسئولًا عنها.

الهوامـــــش

مقدمـــة

1. Elliot Richardson, The Creative Balance: Government, Politics, and The Individual In America's Third Century 43—44 (1976).

2. فيما يلي قائمة غير حصرية:

وزراء العدل:

John Ashcroft, Never Again: Securing America and Restoring Justice (2006); Francis Biddle, In Brief Authority (1962); Herbert Brownell, Advising Ike: The Memoirs of Attorney General Herbert Brownell (1993); Homer Cummings, Selected Papers of Homer Cummings, Attorney General of The United States, 1933—1939 (Carl Brent Swisher Ed., 1939); Robert H. Jackson, That Man: An Insider's Portrait Of Franklin D. Roosevelt (John Q. Barrett ed., 2004); Robert F. Kennedy, Thirteen Days: A Memoir of the Cuban Missile Crisis (1973); Richard Kleindienst, Justice The Memoirs of Attorney General Richard Kleindienst (1985); Edwin Meese, With Reagan: The Inside Story (1992); Griffin B. Bell & Ronald J. Ostrow, Taking Care of The Law (1986); Richardson, *supra* note 1; Elliot L., Richardson, Reflections of A Radical Moderate (2000); William French Smith, Law And Justice In The Reagan Administration: The Memoirs of An Attorney General (1991); Dick Thornburgh, Where The Evidence Leads:an Autobiography (2003).

نواب وزراء العدل:

Warren Christopher, Chances of a Lifetime (2001); James Comey, Testimony before the Senate Judiciary Committee (May 15, 2007).

متاح عبر الرابط التالي:

http://glucfac.typepad.com/georgetown_university_law/files/comey.transcript.pdf.

النواب العموم:

Legends in the Law: A Conversation with Robert H. Bork, BAR REPORT, Dec.—Jan. 1998.

متاح عبر الرابط التالي:

http://www.dcbar.org/for_lawyers/resources/legends_in_the_law/bork.cfm

Drew S. Days III, *When the President Says 'No': A Few Thoughts on Executive Power and the Tradition of Solicitor General Independence,* 3 J. APP. PRAC. & PROCESS 509 (2001); Drew S. Days III, *Executive Branch Advocate v. Officer of the Court: The Solicitor General's Ethical Dilemma,* 22 NOVA L. REV. 679 (1998); Drew S. Days III, *In Search of the Solicitor General's Clients:A Drama with Many Characters,* 83 KY. L.J. 485 (1994); CHARLES FRIED, ORDER AND LAW: ARGUING THE REAGAN REVOLUTION: A FIRSTHAND ACCOUNT (1992); ERWIN N. GRISWOLD, OULD FIELDS, NEW CORNE: THE PERSONAL MEMOIRS OF A TWENTIETH CENTURY LAWYER (1992); Rex E. Lee, *The Advocate's Role in First Amendment Jurisprudence,* 31 GONZ. L. REV. 265 (1995); Rex E. Lee, *Lawyering for the Government: Politics, Polemics & Principle,* 47 OHIO ST. L.J.595 (1986); *Rex E. Lee Conference on the Office of the Solicitor General of the United States,* 2003 BYU L. REV. I (2003) (reflections of Theodore B. Olson, Charles Fried, Thomas Merrill, Donald Ayer, Drew Days, Walter Dellinger, Michael Dreeben, Seth Waxman, Barbara Underwood, Kenneth Starr, Daniel M. Friedman, Frank Easterbrook, Keith Jones, Andrew Frey).

مكتب الاستشارات القانونية:

DOUGLAS W. KMIEC,THE ATTORNEY GENERAL'S LAWYER: INSIDE THE MEESE JUSTICE DEPARTMENT (1992); JOHN YOO,WAR BY OTHER MEANS: AN INSIDER'S ACCOUNT OF THE WAR ON TERROR (2006).

المدعون:

RICHARD BEN-VENISTE & GEORGE FRAMPTON JR., STONEWALL: THE REAL STORY OF THE WATERGATE PROSECUTION (1977); LEON JAWORSKI,THE RIGHT AND THE POWER: THE PROSECUTION OF WATERGATE (1979);WHITNEY NORTH SEYMOUR, UNITED STATES ATTORNEY: AN INSIDE VIEW OF "JUSTICE" IN AMERICA UNDER THE NIXON ADMINISTRATION (1975); JEFFREY TOOBIN, OPENING ARGUMENTS: A YOUNG LAWYER'S FIRST CASE: UNITED STATES V. OLIVER NORTH (1992); LAWRENCE E.WALSH, FIREWALL: THE IRAN-CONTRA CONSPIRACY AND COVER-UP (1998).

محامو وزارة الخارجية:

ABRAM CHAYES, THE CUBAN MISSILE CRISIS: INTERNATIONAL CRISES AND THE ROLE OF LAW (1974); Abraham D. Sofaer, *Iran-Contra: Ethical Conduct And Public Policy,* 40 Hous. L. Rev. 1081 (2003); Philip Zelikow, Annual Lecture At The Houston Journal Of International Law: Legal Policy For A Twilight War (Apr. 26, 2007)

متاح عبر الرابط التالي:

http://www.hjil.org/lecture/2007/lecture.pdf.

مكتب مستشار البيت الأبيض:

JOHN W. DEAN, BLIND AMBITION:THE WHITE HOUSE YEARS (1976); LEONARD GARMENT, CRAZY RHYTHM: FROM BROOKLYN AND JAZZ TO NIXON'S WHITE HOUSE, WATERGATE, AND BEYOND (2001); SAMUEL ROSENMAN, WORKING WITH ROOSEVELT (1952); THEODORE C. SORENSEN, DECISION-MAKING IN THE WHITE HOUSE: THE OLIVE BRANCH OR THE ARROWS (1963); THEODORE C. SORENSEN, KENNEDY (1965).

Miller Center Conference on the Role of White House Counsels in Presidential Politics and American Governance (NoV. 10, 2006).

متاح عبر الرابط التالي:

http://millercenter.virginia.edu/scripps/digitalarchive/conferenceDetail/11

المتحدثون:

Theodore Sorensen, Kennedy White House Counsel; Harry McPherson, Johnson White House Counsel; Judge Abner J. Mikva, Clinton White House Counsel; Peter Wallison, Reagan White House Counsel; Michael H. Cardozo, Carter Deputy White House Counsel; C. Boyden Gray, Bush (41) White House Counsel; Joseph Onek, Carter Deputy White House Counsel; Jane Sherburne, Clinton Special Counsel; Robert Lipshutz, Carter White House Counsel; David G. Leitch, Bush (43) Deputy White House Counsel; Michael J. Egan, Carter Associate Attorney General.

الفصـــل الأول. الوظيفـــة الجديـــدة

1. إن وصفي لحقائق البناء المعماري مستقى من إدارة الخدمات العامة ـ وزارة العدل. الولايات المتحدة، واشنطن، العاصمة، وهو متاح عبر الرابط التالي: (ابحث عن"Department of Justice") www.gsa.gov.

2. انظر: Theodore B. Olson, *Politicizing the Justice Department,* in THE RULE OF LAW IN THE WAKE OF CLINTON 151 (Roger Pilon Ed., 2000).

3. انظر: Vanessa Blum, *Curtains Raised for Change at DOJ?* Legal Times, Mar. 8, 2005;Vanessa Blum, *Ashcroft's Inner Sanctum,* Legal Times, Oct. 13, 2003.

4. Douglas W. Kmiec, The Attorney General's Lawyer: Inside The Meese Justice Department (1992).

5. لقد أخبروني أن ألبرتو جونزاليس أعاد مكتب الاستشارات القانونية إلى موقعه التقليدي السابق عندما أصبح وزيرًا للعدل.

6. *Peter J. Spiro, The New Sovereigntists: American Exceptionalism and Its False Prophets*, Foreign Affairs, Nov./Dec. 2000, at 9.

7. Judiciary Act of 1789, ch. 20, §35, 1 Stat. 73,93

8. Mass. Const. OF 1780. pt. I, art. XXX

9. انظر: Principles to Guide the Office of Legal Counsel (Dec.21,2004) متاح عبر الرابط التالي:

http://www.acslaw.org/files/200420%programs_OLC%20principles_white%20paper.pdf

10. William P. Barr, *Attorney General's Remarks, Benjamin N Cardozo School of Law, November 15, 1992,* 15 Cardozo L. Rev. 31,35 (1993).

11. Confirmation Hearing on the Nomination of Jack Landman Goldsmith III to be Assistant Attorney General, Office of Legal Counsel, Department of Justice: Hearing before the Senate Committee on the Judiciary, 108th Cong. (2003).

(شهادة جاك جولد سميث)، متاحة عبر الرابط التالي:

http://frwebgate.access.gpo.gov/cgi-bin/getdoc.cgi?dbname=108_senate_hearings&docid=f:91347.wais.

12. William H. Rehnquist, *The Old Order Changeth: The Department of Justice under John Mitchell,* 12 ARIZ. L. REV. 251, 252 (1970).

13. انظر: Principles to Guide the Office of Legal Counsel ، الهامش 9.

14. نقلًا عن: NancyV. Br, Conflicting Loyalties: Law And Politics In The Attorney General's Office, 1789—1990, At 27 (1992).

15. Eugene C. Gerhart, America's Advocate: Robert H. Jackson 221—22 (1958).

16. Maeva Marcus, Truman And The Steel Seizure Case: The Limits Of Presidential Power 187 (1994).

17. انظر: David Barron, *Constitutionalism in the Shadow of Doctrine: The President's Non-enforcement Power,* 63 Law & Contemp. Probs. 61,92—95 (Winter/spring 2000); Frank H. Easterbrook, *Presidential Review,* 40 Case w Res. L. Rev. 905,919 (1990).

18. جاكسون مؤيدًا الحكم في قضية: Youngstown Sheet & Tube Co. v. Sawyer, 343 U.S. 579, 634 (1952).

19. انظر على سبيل المثال:

Memorandum from Walter Dellinger, Assistant Attorney General, to the General Counsels of the Federal Government, The Constitutional Separation of Powers between the President and Congress (May 7, 1996).

متاح عبر الرابط التالي: http : //www.usdoj.gov/olc/delly.htm; Memorandum from Walter Dellinger, Assistant Attorney General, to John Schmidt, Associate Attorney General, Constitutional Limitations on Federal Government Participation in Binding Arbitration (Sept. 7, 1995).

متاح عبر الرابط التالي: http://www.usdoj.gov/olc/ arbitn.fin.htm.

20. David Gray Adler, *Clinton, the Constitution, and the War Power,* in THE PRESIDENCY AND THE LAW: THE CLINTON LEGACY 46 (David Gray Adler & Michael A. Genovese Eds., 2002).

21. انظر على سبيل المثال:

Memorandum from Walter Dellinger, Assistant Attorney General, to Abner J. Mikva, Counsel to the President, Presidential Authority to Decline to Execute Unconstitutional Statutes (Nov. 2, 1994).

متاح عبر الرابط التالي: http://www.usdoj.gov/olc/nonexcut.htm

Memorandum from Walter Dellinger, Assistant Attorney General, to Alan J. Kreczko, Special Assistant to the President and Legal Advisor to the National Security Council, Placing of United States Armed Forces under United Nations Operational or Tactical Control (May 8, 1996).

متاح عبر الرابط التالي: http://www.usdoj.gov/olc/hr3308.htm

22. انظر المصادر الواردة في الهامش 17، الفصل 4.

23. Adler، الهامش 20، صفحة 19.

24. كانت محصلة مكتب الاستشارات القانونية تقر بخلاف ذلك، وتجادل بأن الكونجرس صرح بعملية القصف بالقنابل من خلال المخصصات المالية الموضوعة للقذف بالقنابل. وقد انطلقت تلك المحصلة في وجه إلحاح تزكيات سلطات الحرب على أن التفويض بشن الحرب «لا ينبغي استنباطه.. من أي شروط مدرجة في قانون المخصصات المالية» ولكن جادل مكتب الاستشارات القانونية بأن هذا الشرط الوارد في قانون صلاحيات الحرب لعام 1973 لم يكن ملزمًا للكونجرس في عام 1999 والذي رأى أنه ملائم للوضع في كوسوفو. المرجع السابق.

25. GRIFFIN B. BELL & RONALD J. OSTROW, TAKING CARE OF THE LAW 185 (1982) (مع إضافة التأكيد).

26. انظر: Douglas Jehl, *The Conflict in Iraq: Prisoners; U.S. Action Bars Rights of Some Captured in Iraq*, N.Y.TIMES, Oct. 26,2004, at Al.

الفصـــل الثانـــي: الرئيـــس القائـــد الـــذي ورطـــه القانـــون

1. GEOFFREY PERRETT, DAYS OF SADNESS, YEARS OF TRIUMPH: THE AMERICAN PEOPLE, 1939—1945, At 358 (1973).

2. FRANCIS BIDDLE, IN BRIEF AUTHORITY 210—11 (1962). النص المقتبس هو إعادة صياغة بيدل لما قاله بالدوين.

3. المرجع السابق. صفحة 213.

4. المرجع السابق. صفحة 213، 218.

5. المرجع السابق. صفحة 219.

6. المرجع السابق. صفحة 219، 226.

7. المرجع السابق. صفحة 219.

8. انظر: KENNETH S. DAVIS, FDR: THE WAR PRESIDENT, 1940—1943, At 426 (2000) انظر أيضًا: PETER IRONS, JUSTICE AT WAR: THE STORY OF THE JAPANESE-AMERICAN INTERNMENT CASES 61—62 (1993).

9. GEOFFREY C. WARD, A FIRST-CLASS TEMPERAMENT: THE EMERGENCE OF FRANKLIN ROOSEVELT 455—56 (1989). انظر أيضًا: JEAN EDWARD SMITH, FDR 171—73 (2007);JOSEPH E. PERSICO, ROOSEVELT'S SECRET WAR: FDR AND WORLD WAR II ESPIONAGE 32 (2001).

10. WARD، الهامش 9، صفحة 456

11. Geoffrey R. Stone, Perilous Times: Free Speech In Wartime From The Sedition Act of 1798 to the War on Terrorism 222—23 (2004).

12. انظر: Perico، الهامش 9، صفحة 7، 8. CHRISTOPHER ANDREW, FOR THE PRESIDENT'S EYES ONLY: SECRET INTELLIGENCE AND THE AMERICAN PRESIDENCY FROM WASHINGTON TO BUSH 77—78 (1995).

13. انظر ANDREW، الهامش 12، صفحة 91؛ انظر أيضًا: CURT GENTRY,J. EDGAR HOOVER: THE MAN AND THE SECRETS 210—ii (2001).

14. انظر: ROBERT DALLEK, FRANKLIN D. ROOSEVELT AND AMERICAN FOREIGN POLICY, 1932—1945, At 225—26 (1995).

15. Franklin D. Roosevelt, Fireside Chat (May 26, 1940)

مقتبس من Dallek، الهامش 14، صفحة 225.

16. Perisco، الهامش 9، صفحة 167.

17. انظر: Commission Appointed by the President of the United States to Investigate and Report the Facts Relating to the Attack Made by Japanese Armed Forces Upon Pearl Harbor in the Territory of Hawaii on December 7, 1941, Attack Upon Pearl Harbor by Japanese Armed Forces, S. Doc. No. 159, 77th Cong., 2d Sess. 1—21 (1942).

متاح عبر الرابط التالي: http://www.ibiblio.org/pha/pha/roberts/roberts.html.

18. انظر: Davis، الهامش 8، صفحة 24 - 419؛ Greg Robinson, By Order of the President: FDR and the Internment of Japanese Americans 64—65 (2001).

19. Andrew، الهامش 12، صفحة 128؛ انظر أيضًا Perisco، الهامش 9، صفحة 167 — 168.

20. Biddle، الهامش 2، صفحة 225.

21. أنا ممتن للأستاذ جون باريت لإقناعي بهذه النقطة.

22. Robert H.Jackson,That Man: An Insider's Portrait of Franklin D. Roosevelt 59,74 (2003).

للاطلاع على إحدى خطب روزفلت الشهيرة التي تتهكم على «التقيد بحرفية القانون» انظر:

Franklin D. Roosevelt, Speech On Constitution Day, Sept. 17, 1937.

متاح عبر الرابط التالي:

http://teaching Americanbistory.org/library/index.asp?document=1100.

(«أطلب من [الشعب الأمريكي] إعطاء ولائه للدستور نفسه... وإعلاء شأن البساطة المجيدة لأغراضه بدلًا من القانونية المعقدة التي مضى عليها قرن من الزمان»).

23. Michal Belknap, *The Supreme Court Goes to War: The Meaning and Implications of the Nazi Saboteur Case,* 89 Mil. L. Rev. 59, 89 (1980).

24. Eugene Rachlis, They Came to Kill: The Story of Eight Nazi Saboteurs in America 22, 57 (1961).

25. Felix Cotton, *Death Penalty Asked for Eight Captured Spies,* Wash. Post June 29, 1942, At 2.

26. انظر: Week In Review, N.Y.Times,Aug. 2, 1942, § 4, at 2

(تقرير عن التصويت الأولي للمعهد الأمريكي للرأي العام).

Memorandum from Franklin D. Roosevelt to Francis Biddle (June 30,1942) .27

وقد وردت المذكرة السابقة في:

David j. Danelski, *The Saboteurs' Case,* 1 J. S. Ct. Hist. 61, 65 (1996)

Lewis Wood, *Army Court to Try 8 Nazi Saboteurs,* N.Y.Times,July 3, 1942, At 1,3. .28

The Shape Of Things, Nation, July 18, 1942, At 41. .29

Arthur Krock, *In The Nation: Civil Rights In The Saboteurs' Trial,* N.Y. Times, .30 July 21, 1942, At 18.

Lewis Wood, *Supreme Court Is Called in Unprecedented Session to Hear Plea of* .31 *Nazi Spies,* N.Y. Times, July 28, 1942, At 1, 10.

32. كما هو مقتبس من Rachlis، الهامش 24، صفحة 249.

33. Biddle، الهامش2، صفحة 331.

34. المرجع السابق.

35. Danelski، الهامش 27، صفحة 69.

Editorial, *Saboteur Case,* Wash. Post, Aug. 1, 1942. .36

Editorial, The *Saboteurs and the Court,* New Republic, Aug. 10, 1942. .37

U.S. Department of Defense, National Defense Strategy of the United .38 States (2005).

متاح عبر الرابط التالي:

http://www.defenselink.mil/news/mar2005/d20050318nds2.pdf.

39. انظر: Homer Bigart, *Berrigan Case a Mistrial on Main Plotting Charge; But Jury Finds the Antiwar Priest and Sister Elizabeth Mcalister Guilty of Smuggling Letters at U.S. Prison,* N.Y Times, Apr. 6, 1972, At 1; Linda Chariton, *Philip Berrigan Granted Parole,* N.Y Times, Nov. 30, 1972, At 89.

James Ridgeway, *Manhattan's Milosevic: How You Can Do What* the *Government* .40 *Won't: Arrest Henry Kissinger,*Village Voice, Aug. 21, 2001, At 34; Christopher Hitchens,the Trial of Henry Kissinger (2001).

Harold Hongju Koh, *Transnational Public Law Litigation,* 100Yale L.J. 2347, .41 2366 (1991).

Warren Hoge, *Pinochet Arrest Upheld, but Most Charges Are Discarded,* N.Y. .42 Times, Mar. 25, 1999, At A6.

Warren Hoge, *After 16 Months Of House Arrest, Pinochet Quits England,* N.Y. .43 Times, Mar. 3, 2000, At A6.

44. Henry A. Kissinger, *The Pitfalls of Universal Jurisdiction: Risking Judicial* Tyrrany, Foreign Aff.,July/Aug. 2001, At 86, 92.

45. انظر: Patrick Bishop, *Kissinger Shuns Summons,* Daily Telegraph, May 31,2001at 18.

46. انظر: Larry Rohter, *As Door Opens for Legal Actions in Chilean Coup, Kissinger Is Numbered Among the Hunted,* N.Y.Times, Mar. 28,2002, At A1.

47. انظر: Steve Boggan, *'War Crimes' Claims: Kissinger Begins To Stoop Under The Weiht Of Legal Scrutiny; Opinion Bears Down Pinochet; Judge Leaves The Way Open For Charge Against Kissinger; Court Rejects Application To Arrest Nixon's Right-hand Man Over Covert Cia Activities In The 1970's,* Independent, Apr. 25, 2002, At 5; Leslie Crawford, *Plea to Question Kissinger in Uk Refused,* Fin. Times, Apr. 23, 2002, At 2.

48. Boggan، الهامش 47، صفحة 5.

49. Al Webb, *Ex-Aide to Nixon Rejects Criticism; Kissinger Sees No Rights Violations,* Wash. Times, May 2,2002, at A12.

50. Charles J. Dunlap,Jr.,Air Combat Command Staff Judge Advocate, Address at the Air And Space Conference And Technology Exposition: The Law of Armed Conflict (Sept. 13, 2005).

متاح عبر الرابط التالي:

http://www.afa.org/media/scripts/dunlap_conf2005.asp.

51. Glenn Frankel, *Belgian War Crimes Law Undone by Its Global Reach; Cases against Political Figures Sparked Crises,* Wash. Post, Sept. 30, 2003.

52. Amnesty International, "Collateral Damage" Or Unlawful Killings?: Violations of the Laws of War by NATO during Operation Allied Force, June 6, 2000.

متاح عبر الرابط التالي:

http://news.amnesty.org/library/index/engeur700182000?open&of=eng-332.

53. Neil A. Lewis, *US. Rejects All Support For New Court On Atrocities,* N.Y.Times, May 7, 2002, At All.

54. انظر: American Servicemembers' Protection Act of 2002, 22 U.S.C. § 7421—7433 (2002).

55. *The Shape of Things,* Nation, Aug. 8, 1942, At 103

56. Memorandum From Jay S. Bybee, Assistant Attorney General, Department of Justice, to William J. Haynes II, General Counsel, Department of Defense,

Potential Legal Constraints Applicable to Interrogations of Persons Captured by U.S.Armed Forces In Afghanistan (Feb.26, 2002).

وقد أعيد طبعه في:

The Torture Papers: The Road to Abu Ghraib 144 (Karen J. Greenberg & Joshua L. Dratel Eds., 2005) [Torture Papers يشار إليها فيما يلي].

57. Memorandum from Alberto R. Gonzales, Counsel to the President, to President George W. Bush (Jan. 25, 2002).

وقد أعيد طبعه في: Torture Papers 118.

58. Memorandum From Alberto R. Gonzales، المرجع السابق، صفحة 20–119.

59. المرجع السابق. صفحة 119.

60. المرجع السابق.صفحة 120.

61. المرجع السابق.

62. المرجع السابق.

الفصـــل الثالـــث. الخـوف ومكتـب الاستشـــارات القانونيـــة

1. Curt Anderson, *Every Threat, Including Hoaxes, Appears in Daily Report for Bush,* Star-Ledger (Newark, N.j.), May 25,2003, At 17.

انظر أيضًا: George Tenet,At The Center Of The Storm: My Years at the Cia 231—36 (2007).

2. من أجل المزيد من المعلومات عن هذه العبارات القليلة، انظر المصادر المشار إليها في الهامش 1.

3. Tenet، الهامش 1، صفحة 99، 232.

4. مقابلة شخصية مع جيمس بيكر.

5. مقابلة شخصية مع جيمس كومي.

6. انظر: National Commission on Terrorist Attacks upon the U.S. ,The 9/11 Commission Report (2004).

[ستتم الإشارة إليه فيما يلي باسم The 9/11 Commission Report].

7. Doris Kearns Goodwin, No Ordinary Time: Franklin and Eleanor Roosevelt: The Home Front in World War II 310—11 (1995).

ولمعلومات أكثر عن غرفة الخرائط، انظر:

ERIC LARRABEE, COMMANDER IN CHIEF: FRANKLIN DELANO ROOSEVELT, HIS LIEUTENANTS, AND THEIR WAR 21—23 (1988); JOSEPH PERSICO, ROOSEVELT'S SECRET WAR: FDR AND WORLD WAR II ESPIONAGE 161—62 (2001).

8. GEORGE C. MARSHALL, INFANTRY IN BATTLE 16 (2d ed. 1939).

نشر الكتاب في الواقع قسم التاريخ العسكري والمنشورات في مدرسة المشاة بتوجيه من الكولونيل المارشال حينذاك، ولكن من المعتاد أن نعزو المقتطف إلى المارشال نفسه. انظر على سبيل المثال:

ARTHUR M. SCHLESINGER,JR. ,THE CYCLES OF AMERICAN HISTORY 423 (1999).

9. مقابلة شخصية مع بيكر، انظر الهامش 4. وقد أكد بيكر لي أنه لم يكن أول من استخدم استعارة «حارس المرمى» في وصف دور مسئولي مكافحة الإرهاب.

10. TENET، الهامش 1، صفحة 245 – 246.

11. Philip Shenon, *Threats and Responses; The Commission; Panel Plans* to *Document the Breadth of Lost Opportunities,* N.Y.TIMES,Apr. 11,2004, §1, At 16.

12. JOHN ASHCROFT, NEVER AGAIN: SECURING AMERICA AND RESTORING JUSTICE 130 (2006).

13. RON SUSKIND,THE ONE PERCENT DOCTRINE: DEEP INSIDE AMERICA'S PURSUIT OF ITS ENEMIES SINCE 9/11 (2006).

14. Chitra Ragavan, *Cheney's Guy,* U.S. NEWS & WORLD REP., May 29, 2006, At 32.

15. Dana Priest, *Covert Cia Program Withstands New Furor,* WASH. POST, Dec. 30, 2005, At Al.

16. Letter from Thomas Jefferson to John B. Colvin (Sept.20, 1810), in 12 THE WRITINGS OF THOMAS JEFFERSON 418 (Andrew A. Lipscomb ed., 1903).

17. المرجع السابق صفحة 422.

18. انظر: Declaration of National Emergency by Reason Of Certain Terrorist Attacks

وقد أصدره رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وهو متاح عبر الرابط التالي:

http://www.whitehouse.gov/news/releases/2001/09/20010914-4html.

وقد جعل الرئيس بوش بيان إعلان حالة الطوارئ الأصلي بأثر رجعي من أحداث الحادي عشر من سبتمبر. المرجع السابق نفسه. فضلًا عن أنه أعلن في 23 سبتمبر 2001، أن الولايات المتحدة في «حالة طوارئ قومية بسبب التهديد غير المعتاد والخارق للعادة الذي يتعرض له الأمن القومي، والسياسة الأجنبية، واقتصاد الولايات المتحدة بسبب أفعال الإرهابيين والتهديدات الإرهابية التي اقترفها الإرهاب الأجنبي».

انظر: Message from the President of the United States, Blocking Property and Prohibiting Transactions with Persons Who Commit, Threaten to Commit, or Support Terrorism, 147 Cong. Rec. H5964

وهو متاح عبر الرابط التالي:

http://www.whitehouse.gov/news/release/2001/09/20010924.html.

تم تجديد بيان إعلان الطوارئ هذا كل عام منذ ذلك الحين، وكان أحدث تجديد في 2006. انظر: Continuation of the National Emergency With Respect to Persons Who Commit, Threaten to Commit, or Support Terrorism, 71 Fed. Reg. 55,725 (Sept. 22, 2006).,

19. انظر: Daniel A. Farber, Lincoln's Constitution (2003).

20. Harry V. Jaffa, A New Birth of Freedom: Abraham Lincoln and the Coming of the Civil War 362 (2000).

21. Letter from Abraham Lincoln to Albert Hodges (Apr. 4, 1864), In 7 The Collected Works of Abraham Lincoln 281 (Roy P. Basler Ed., 1953).

22. Arthur M. Schlesinger,jr.,The Imperial Presidency 60 (1973).

23. Kenneth S. Davis, Fdr: The War President, 1940—1943, At 600 (2000).

24. 88 Cong. Rec. 7044 (1942).

25. Davis، الهامش 23، صفحة 601.

26. Dana Milbank, *In Cheney's Shadow, Counsel Pushes the Conservative Cause,* Wash. Post, Oct. 11,2004, Ata2l.

27. انظر بيان الرئيس عن توقيع (2863h.r.)، وهو متاح عبر الرابط التالي:

http://www.whitehouse.gov/news/releases/2005/12/20051230-8.html.

28. Kenneth T. Walsh et al., *The Cheney Factor: How the Scars of Public Life Shaped the Vice President's Unyielding View of Executive Power,* U.S. News & World Rep.,jan. 23,2006, At 40.

29. Jane Mayer, *The Hidden Power; The Legal Mind behind the White House's War on Terror,* New Yorker, July 3, 2006, At 44.

30. House Select Committee To Investigate Covert Arms Transactions With Iran And Senate Select Committee On Secret Military Assistance To Iran And The Nicaraguan Opposition, Report Of The Congressional Committees Investigating The Iran-contra Affair, S. Rep. No. 216, H. Rep. No. 433, 100th Cong., 1st Sess. 11(1987).

31. المرجع السابق صفحة 11، 19.

32. المرجع السابق صفحة 437.

33. المرجع السابق صفحة 457.

34. المرجع السابق صفحة 474.

35. Charlie Savage, *Cheney Aide Is Screening Legislation; Adviser Seeks to Protect Bush Power*, BOSTON GLOBE, May 28, 2006, At Al.

36. LOUIS FISHER, THE POLITICS OF SHARED POWER: CONGRESS AND THE EXECUTIVE 166 (3d .ed. 1993).

37. Oral History: Richard Cheney, *Frontline* (PBS).

متاح عبر الرابط التالي:

http://www.pbs.org/ Wgbh/pages/frontline/gulf/oral/cheney/1.html.

38. Mayer، الهامش 29، صفحة 44.

39. يمكنك الرجوع إلى: Interview with Vice President Richard B. Cheney, *This Week* (ABC television broadcast, Jan. 27, 2002).

(«أحد الأشياء التي أشعر بالالتزام تجاهها، وأنا أعلم أن الرئيس يفعل ذلك أيضًا، لأننا تحدثنا عنها ـ هو أنه ينبغي أن نقوم بتسليم مناصبنا لخلفائنا وهي في حالة أفضل مما وجدناها عليه»).

40. Council On Foreign Relations, *Making Intelligence Smarter: The Future of U.S. Intelligence.*

متاح عبر الرابط التالي: http://www.fas.org/irp/cfr.html

41. MELISSA BOYLE MAHLE, DENIAL AND DECEPTION: AN INSIDER'S VIEW OF THE CIA FROM IRAN-CONTRA TO 9/II, at 40 (2004).

42. انظر: Nomination of Scott W. Muller to be General Counsel of The Central Intelligence Agency: Hearing before The Select Committee on Intelligence, 107th Cong. (2002).

(البيان الافتتاحي للسيناتور بوب جراهام)، وهو متاح عبر الرابط التالي:

http://www.fsa.org/irp/congress/2002_hr/100902muller.html.

43. انظر بوجه عام: ROBERT BAER, SEE NO EVIL: THE TRUE STORY OF A GROUND SOLDIER IN THE CIA'S WAR ON TERRORISM (2002).

44. STEVE COLL, GHOST WARS: THE SECRET HISTORY OF THE CIA, AFGHANISTAN, AND BIN LADEN, FROM THE SOVIET INVASION TO SEPTEMBER 10, 2001, at 425 (2004).

45. انظر المرجع السابق صفحة 425.

9/11 COMMISSION REPORT, at 132 & n. 123.

46. COLL، الهامش 44، صفحة 425.

47. انظر COLL، الهامش 44، صفحة 424–30.

9/11 COMMISSION REPORT, at 132—33.

48. 9/11 COMMISSION REPORT, at 93.

49. R. Jeffrey Smith, *Worried CIA Officers Buy Legal Insurance; Plans Fund Defense in Anti-Terror Cases*, WASH. POST, Sept. 11, 2006, at AOl.

50. For CIA Agents, Insurance Sometimes Necessary, *Morning Edition* (NPR radio broadcast, Dec. 14, 2005).

51. المرجع السابق.

52. Memorandum From John Yoo, Deputy Assistant Attorney General, Office of Legal Counsel, to Timothy Flanigan, Deputy Counsel to the President, The President's Constitutional Authority to Conduct Military Operations Against Terrorists and Nations Supporting Them (Sept. 25, 2001).

وقد أعيد طبعه في: TORTURE PAPERS.

53. المرجع السابق.

54. المرجع السابق. صفحة 24.

الفصـل الرابــع. عندمـا يضـع المحامـون سياسة الإرهاب

1. James Risen & Philip Shenon, *Traces of Terror: The Investigation; U.S. Says It Halted Qaeda Plot to Use Radioactive Bomb*, N.Y. TIMES, June 11, 2002, at Al.,

2. Padilla V. Hanft, 423 F.3d 386, 388 (4th Cir. 2005).

3. يمكن الاطلاع على نسخة من شهادة ميلاد حمدي عبر الرابط التالي:
http://f11.findlaw.com/news.findlaw.com/hdocs/docs/hamdi/hamdi92680birthc.pdf

4. انظر المصادر المستشهد بها في:
http://fll.findlaw.com/news.findlaw.com/hdocs/docs/hamdi/hamdi9268obirthc.pdf.

5. BOB WOODWARD, BUSH AT WAR 15 (2002).

6. President George W. Bush, Address to a Joint Session of Congress and the American People (Sept.20, 2001).

متاح عبر الرابط التالي:

http://www.whitehouse.gov/news/release/2001/09/20010920-8.html.

انظر أيضًا: WHITE HOUSE, THE NATIONAL SECURITY STRATEGY OF THE UNITED STATES OF AMERICA 5 (2002).

متاح عبر الرابط التالي: http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.pdf

(«الولايات المتحدة الأمريكية تشن الحرب ضد الإرهابيين على نطاق عالمي، العدو ليس نظامًا حكوميًا سياسيًا مفردًا أو شخصًا أو دينًا أو مذهبًا.. العدو هو الإرهاب - المتعمد، المدفوع سياسيًا لممارسة العنف ضد الأبرياء»).

7. Bruce Ackerman, *The Emergency Constitution*, 113 YALE L.J. 1029, 1032 (2004)

8. Bruce Ackerman, *Talk Of 'War' Is Misleading and Dangerous*, Philadelphia Inquirer, Sept. 12, 2006.

9. انظر: Bradley & Goldsmith، الهامش 4، صفحة 2068–70.

10. انظر: National Commission On Terrorist Attacks Upon The U.S., The 9/II Commission Report 132, 485 N.123 (2004).

11. Authorization for Use of Military Force, Pub. L. No. 107-40, 115 state. 224 (2001).

12. المرجع السابق.

13. *For Rumsfeld, 'War On Terror' Is Misleading Label*, Chicago Tribune, Dec. 12, 2006, at 23;Jane Perlez, *Briton Criticizes Us's Use of 'War On Terror,'* N.Y. Times, Apr. 17, 2007, at Alo.

14. Hamdan V. Rumsfeld, 126 5. Ct. 2749, 2775 (2006)

انظر أيضًا: Hamdi V. Rumsfeld, 542 U.s. 507 (2004) (رأي الأغلبية).

15. انظر: Andrew C. Mccarthy & Alykhan Velshi, *We Need a National Security Court*, in Outsourcing American Law (Forthcoming 2007).

16. انظر المصادر المستشهد بها في الهامش 10.

17. أنا أقيم هذه المحصلة على أجزاء شتى، فهناك جزء يعتمد على تخميني عما يمكن أن يكون عليه مثل هذا الرأي القانوني، وجزء آخر على مذكرة مكتب الاستشارات القانونية الخاصة بالاعتقال، وإذا اقتضى الأمر اغتيال بن لادن، انظر الهامش 10، وجزء آخر على دفاع مايك شور، رئيس «محطة أليك» (وحدة وكالة الاستخبارات المركزية المسئولة عن تعقب بن لادن) ومؤسس برنامج التسليم، وتذهب محصلتي إلى أن المحامين (بمن فيهم محامو وزارة الدفاع) طالبوا بتوضيح أن كل هدف من أهداف برنامج التسليم كان يشكل «تهديدا على الولايات المتحدة و/ أو حلفائها». انظر:

Extraordinary Rendition in U.S. Counterterrorism Policy: The Impact on Transatlantic Relations: Hearing before the International Organizations, Human Rights and Oversight Subcomm. and the Europe Subcommittee of the House Foreign Affairs Committee 110th Cong. (2007).

(بيان مايكل شور).

انظـر أيضًـا: Michael Scheuer, *A Fine Rendition*, N.Y. Times, Mar. 11,2005, Ata23

18. Hamdi, 542 U.s. At 518.

19. Carlotta Gall, *A Nation Challenged: Taliban; Prison Sealed Off as US. Picks Inmates To Interrogate*, N.Y. Times, Dec. 30, 2001, At B1.

20. انظر: Carlotta Gall, *Traces of Terror: Prisoners; Video Vividly Captures Prelude to Fortress Revolt*, N.Y. Times, July 16, 2002, at A15; Katharine Q. Seelye, *A Nation*

Challenged: The Detention Camp; U.S. to Hold Taliban Detainees In 'the Least Worst Place,' N.Y. Times, Dec. 28, 2001, at B6; Christopher Marquis, *A Nation Challenged: The Fighting; US. Troops Reinforcing Safety of Base In Kandahar,* N.Y. Times, Feb. 16,2002, Ata9.

21. مقابلات مع مسئولين كبار حاليين بوزارة الدفاع ومسئولين كبار سابقين بوزارة الدفاع.

22. انظر: Press Release, Office of the Press Secretary; President Discusses Creation of Military Commissions to Try Suspected Terrorists (Step.6, 2006).

متاح عبر الرابط التالي:

http://www.whitehouse.gov/news/releases/2006/09/20060906-3.html.

23. انظر: Ann Devroy, *US. to Double Refugee Capacity at Guantanamo; Officials Make Plea to Cubans,*Wash. Post, Aug. 25, 1994, at AI.

24. Memorandum from Patrick F Philbin, Deputy Assistant Attorney General, and John Yoo, Deputy Assistant Attorney General, Office Of Legal Counsel, to William J. Haynes II, General Counsel, Department Of Defense, Possible Habeas Jurisdiction over Aliens Held in Guantanamo Bay, Cuba (Dec. 28, 2001).

وقد أعيد طبعه في:

The Torture Papers:The Roin to Abu Ghraib 29,37 (Karen J. Greenberg & Joshua L. Dratel Eds., 2005).

[سيشار إليها فيما يلي: Torture Papers].

25. Esther Schrader, Response to Terror: POWs Will Go to Base in Cuba, L.A. Times, Dec. 28, 2001.

26. قد أشارت العديد من الوثائق العامة إلى مذكرة فيليب عن هذا الموضوع:

Memorandum from Patrick F. Philbin, Deputy Assistant Attorney General, Office of Legal Counsel, to Alberto Gonzales, Counsel to the President, Re: Legality of the Use of Military Commissions to Try Terrorists (Nov. 6, 2001).

انظر الرابط التالي على سبيل المثال:

http://leahy.senate.gov/press/200406/062204c.html.

27. مقابلة شخصية مع برادفورد برينسون.

28. هذه المقتطفات مقتبسة في الواقع من وثيقة بتوقيع فريد إيكل الذي يعمل فيث لديه، انظر:

Memorandum from Fred Ikle, Undersecretary of Defense for Policy, to Alan Gerson, Acting Legal Counsel, USUN Mission, Re: UNGA Sixth Committee—Item 122—Status of the Protocols Additional to the Geneva Convention of 1949 and Relating to the Protection of Victims of Armed Conflicts 7 (Oct. 24, 1984).

لكن فيث كتب المسودة لإيكل (التي حوت مجادلات مماثلة لتلك الواردة في مقاله عن هذا الموضوع، انظر: Douglas J. Feith, *Law in the Service of Terror: The Strange Case of the Additional Protocol,* 1 NATIONAL INTEREST 36 (1985)

وكان هو الشخص المسئول عن تحديد ودفع قضية البروتوكول 1 نحو المحصلة الناجحة. وفي المذكرة المرسلة إلى وزير الدفاع من خلال مكتب إيكل، أعطى ريتشارد بيرل ــ وهو الرئيس المباشر لفيث ــ الصلاحية، مجادلاً بأنه «قد جادل علنيًّا وداخل الحكومة أن مثل هذا التصرف قد يكون صحيحًا أخلاقيًّا وضربة موجهة إلى محاولات إضعاف قوانين الحرب بما يتلاءم مع حماية السكان المواطنين وضد هؤلاء الذين قد يضفون الشرعية على المجموعات الإرهابية».

Memorandum for the Secretary of Defense through the Undersecretary of Defense for Policy from Richard Perle, Assistant Secretary of Defense for International Security Policy, Geneva Protocols Ratification Package—Information Memorandum (Feb. 26, 1987).

وقد كتب إيكل ملاحظة مكتوبة بخط اليد في المذكرات متفقًا مع بيرل. المرجع السابق.

29. Memorandum from George P Shultz, Secretary of State, to the President, 1977 Protocols Additional to the Geneva Conventions of 1949 on Protection of War Victims (Mar. 21, 1986).

30. Message from the President of the United States, Protocol II Additional to the 1949 Conventions, and Relating to the Protection of Victims of Noninternational Armed Conflicts,Jan. 29, 1987, S.Treaty Doc. No.2, 100th Cong., 1st Sess. (1987).

31. Editorial, *Denied: A Shield for Terrorists*, N.Y TIMES, Feb. 18, 1987, At A22.

32. Editorial, *Hijacking the Geneva Conventions*, WASH. POST, Feb. 18, 1987, at A18.

33. Memorandum from William H. Taft IV, Legal Advisor, Department of State, to Alberto Gonzales, Counsel To The President, Comments on Your Paper on the Geneva Convention (Feb. 2, 2002).

وقد أعيد طبعه في: TORTURE PAPERS 129, 133.

34. Memorandum from John Yoo, Deputy Assistant Attorney General, Office of Legal Counsel, and Robert J. Delahunty, Special Counsel, Department of Justice, to William J. Haynes II, General Counsel, Department Of Defense, Application of Treaties and Laws to al Qaeda and Taliban Detainees (Jan. 9, 2002).

وقد أعيد طبعه في: TORTURE PAPERS 38, 53—62.

35. Douglas J. Feith, *Conventional Warfare*, WALL ST.J., May 24, 2004.

36. مقابلة شخصية مع دوجلاس فيث.

37. Feith، الهامش 35.

38. Memorandum from CoLi L. Powell, Department of State to Alberto Gonzales, Counsel to the President, Draft Decision Memorandum for the President on the Applicability of the Geneva Convention to the Conflict in Afghanistan (Jan. 26, 2002).

وقد أعيد طبعه في: Torture Papers 122, 122.

39. المرجع السابق صفحة 123.

40. انظر: Memorandum from George W. Bush, President of the United States, to the Vice President, Secretary of State, Secretary of Defense, Attorney General, Chief of Staff to the President, Director of CIA, Assistant to the President for National Security Affairs, Chairman of the Joint Chiefs of Staff, Humane Treatment of al Qaeda And Taliban Detainees (Feb. 7, 2002).

وقد أعيد طبعه في: Torture Papers 134, 134—35.

41. U.s. Department of The Army, Field Manual No. 27-10, The Law Of Land Warfare ¶ 71(a) (1956).

42. انظر: Memorandum from William H. Taft IV, Legal Advisor, Department of State, to William J. Haynes II, General Counsel, Department of Defense, Memo Re: President's Decision About Applicability of Geneva Conventions to al Qaeda and Taliban (Mar. 22, 2002).

وقد أعيد طبعه في:

The Torture Debate in America 283, 307 (Karenj. Greenberg ed., 2005).

43. انظر Memorandum from George W. Bush، الهامش 40.

44. Katharine Q. Seelye & Steven Erlanger, *A Nation Challenged: Captives; US. Suspends the Transport of Terror Suspects to Cuba*, N.Y. Times,Jan. 24, 2002, At A1.

45. جاكسون مؤيدًا الرأي الصادر في قضية Youngstown Sheet & Tube Co. V. Sawyer, 343 U.s. 579, 635 (1952).

46. Robert Kagan, *Power and Weakness*, 113 Policy Rev. 3 (2002).

متاح عبر الرابط التالي:

http://www.hoover.org/puplications/policyreview/3460246.html

47. Craig Whitlock, *US. Faces Obstacles to Freeing Detainees*,Wash. Post, Oct.

48. Jeffrey Goldberg, *A Little Learning: What Douglas Feith Knew, and When He Knew It*, New Yorker, May 9, 2005, at 36.

49. انظر مصادر للاستشهاد، الهامش 17.

50. راجـع: Address by Philip Zelikow, Annual Lecture to Houston Journal of International Law: Legal Policy for a Twilight War (Apr. 26, 2007).

متاح عبر الرابط التالي: http://www.hjil.org/lecture/2007/lecture.pdf.

51. مقابلات مع مسئولين حكوميين كبار من الحاليين والسابقين.

52. Address by Philip Zelikow، انظر الهامش 50.

53. انظر: Hamdi V. Rumsfeld, 542 U.S. 507 (2004).

54. انظر: Rasul V. Bush, 542 U.S. 466 (2004)

55. انظر: Hamdan V. Rumsfeld, 126 S. Ct. 2749 (2006)

56. انظر على سبيل المثال: Scott Shane, *The Question of Liability Stirs Concern at The C.I.A.*, N.Y TIMES, Sept. 16,2006, Atal2.

57. Linda Greenhouse, *Justices, 5-3, Broadly Reject Bush Plan to Try Detainees*, N.Y. Times, June 30,2006, at Al.

58. Adam Liptak, *The Court Enters the War, Loudly*, N.YTIMES,July 2,2006.

59. Press Release، الهامش 22.

60. Scott Shane & Adam Liptak, *Shifting Power to a President,* N.Y Times, Sept. 30, 2006, at Al.

الفصل الخامس. التعذيب ومأزق المحاماة الرئاسية

1. انظر: Memorandum from Jay S. Bybee, Assistant Attorney General, to White House Counsel Alberto Gonzales, Standards of Conduct for Interrogation under 18 U.S.C. § 2340—2340a, (Aug. 1, 2002).

[سيشار إليها فيما يلي Bybee Memorandum]، وقد أعيد طبعه في:

THE TORTURE PAPERS:THE ROAD TO ABU GHRAIB 172 (Karen J. Greenberg & Joshua L. Dratel eds., 2005)

سيشار إليها فيما يلي: [TORTURE PAPERS].

2. انظر: Press Release, The White House, President Discusses Creation of Military Commissions to Try Suspected Terrorists.,

متاح عبر الرابط التالي:

http://www.whitehouse.gov/news/release/2006/09/20060906-3.html.

3. انظر: Sen. Carl Levin, Senate Floor Speech on the Amendment To Establish an Independent Commission on Detainee Treatment (Nov. 4, 2005).

متاح عبر الرابط التالي:

http://www.senate.gov/~levin/newsroom/release.cfm?id=248311.,

4. انظر U.S.C. § 2340, 2340A.

5. المرجع السابق.

6. John yoo,war By Other Ms ix (2006)
7. Bybee Memorandum، الهامش 1، صفحة 176.
8. المرجع السابق .صفحة 207.
9. مقابلة شخصية مع محامي وكالة الاستخبارات المركزية.
10. Bybee Memorandum ، الهامش 1 صفحة 172.
11. انظر على سبيل المثال:

8 U.S.C. § 1369 (2000); 42 U.S.C. § 1395w—22(d)(3)(B); 1395dd(e) (2000).

12. (برانديــز معترضًــا) Burnet v. Coronado Oil & Gas Co., 285 U.S. 393, 406 (1932)

13. انظر على سبيل المثال: Memorandum from Walter Dellinger, Assistant Attorney General, to Alan J. Kreczko, Special Assistant to the President and Legal Advisor to the National Security Council (May 8, 1996).

متاح عبر الرابط التالي: http://www.usdij.gov/olc/hr3308.htm.

14. Bybee Memorandum، الهامش 1 صفحة 207 (مع إضافة التأكيد).
15. مقابلة شخصية مع محامي وكالة الاستخبارات المركزية.
16. Memorandum from Daniel Levin, Acting Assistant Attorney General, Office of Legal Counsel, to James B. Comey, Deputy Attorney General, Legal Standards Applicable under 18 U.S.C. § 2340—2340A (Dec.30, 2004), at n.8.

متاح عبر الرابط التالي: http://usdoj.gov/olc/18esc23402340a2htm.

Letter from Michael J. Garcia, U.S. Attorney, to Lawrence S. Lustberg et al., Re: ACLU et al. v. Department of Defense et al., No.04 Civ. 4151 (Nov. 9,2006).

متاح عبر الرابط التالي:

http://www.aclu.org/images/torture/asset_upload_file825_27365.pdf

(متضمنًا الرد الإداري من وكالة الاستخبارات المركزية بشأن بنود قائمة الادعاء 16 أغسطس 2004)

انظر أيضًا: ACLU, Responsive Records Specifically Identified In Plaintiff's May 25, 2004 Torture FOIA Request (Aug. 16, 2004).

متاح عبر الرابط التالي:

http://www.aclu.org/images/torture/asset_upload_file272_27380.pdf

Nomination of John Rizzo to be CIA General Counsel: Hearing before the Senate Select Committee on Intelligence, 110th Cong. (2007).

17. Interview with George Tenet, *60 Minutes* (CBS television broadcast, Apr. 29,2007).

متاح عبر الرابط التالي:

http://www.cbsnews.com/stories/2007/04/25/60minutes/main2728375.shtml.

18. انظر: George Tenet, At The Center Of The Storm 241—42 (2007)

19. انظر: Memorandum from Donald Rumsfeld, Secretary of Defense, to James T. Hill, Commander, U.S. Southern Command, Counter-Resistance Techniques in The War on Terrorism (Apr. 16, 2003).

وقد أعيد طبعه في: Torture Papers 360.

20. انظر: U.S. Department of the Army, Field Manual No. 34-52, Intelligence Interrogation

متاح عبر الرابط التالي: http://www.fas.org/irp/doddir/army/fm34-52.pdf

21. شرح فيلبين منطقنا في شهادة أدلى بها في الصيف التالي:

Treatment of Detainees in the Global War against Terrorism: Hearing before the House Permanent Select Committee on Intelligence, 108th Cong. (2004).

(بيان باتريك فيلبين نائب مساعد وزير العدل)

22. Memorandum from William J. Haynes II, General Counsel, Department of Defense, to Donald Rumseld, Secretary of Defense, Counter-Resistance Techniques (Nov. 27, 2002).

وقد أعيد طبعه في: Torture Papers 237.

23. انظر: Nomination of William Haynes II to be U.S. Circuit Judge for the Fourth Circuit: Hearing before The Senate Judiciary Committee, 109th Cong. (2006).

(بيان لوليام هاينز).

انظر أيضًا: Press Briefing by White House Counsel Alberto Gonzales, Department of Defense General Counsel William Haynes, Department of Defense Deputy General Counsel Daniel Dell'Orto and Army Deputy Chief of Staff for Intelligence General Keith Alexander, June 22, 2004.

متاح عبر الرابط التالي:

http://www.whitehouse.gov/news/releases/2004/06/20040622-14.html

Department of Defense, Working Group Report on Detainee Interrogations in The Global War on Terrorism: Assessment of Legal, Historical, Policy, and Operational Considerations (Apr. 4, 2003).

وقد أعيد طبعه في: Torture Papers 286.

24. انظر: Military Justice And Detention Policy in the Global War on Terrorism: Hearing before the Subcommittee on Personnel of the Senate Armed Services Committee, 109th Cong. (2005).

(شهادة دانيال ديل أرتو، النائب الرئيسي للمستشار العام، وزارة الدفاع).

25. Letter from Daniel Levin, Acting Assistant Attorney General, to William J. Haynes II, General Counsel of the Department of Defense.

متاح عبر الرابط التالي:

http://balkin.blogspot.com/levin.haynes.205.pdf

26. Jess Bravin, *Pentagon Report Set Framework for Use of Torture—Security or Legal Factors Could Trump Restrictions, Memo to Rumsfeld Argued*, WALL ST. J., June 7,2004, At Al.

27. Dana Priest & R.Jeffrey Smith, *Memo Offered Justification for Use of Torture; Justice Dept. Gave Advice in 2002*,WASH. POST, June 8,2004, At Ao1.

28. Yoo، الهامش 6 صفحة 185، 182 Viii.

29. مقابلة شخصية مع مسئول حكومي رفيع سابق.

30. TENET، الهامش 18، صفحة 245–46.

31. David Johnston, *Uncertainty about Interrogation Rules Seen as Slowing the Hunt for Information on Terrorists*, N.Y.TIMES,June 28,2004, at A8.

32. Memorandum from Daniel Levin، الهامش 16.

33. المرجع السابق. في (N.8)

34. Press Release, Office of the Press Secretary, President Discusses Creation of Military Commissions to Try Suspected Terrorists, Sept. 6, 2006.

متاح عبر الرابط التالي:

http://www.whitehouse.gov/news/releases/2006/09/20060906-3.html

35. المرجع السابق.

36. مقابلة شخصية مع تينيت، انظر الهامش 17.

37. NANCY BAKER, CONFLICTING LOYALTIES: LAW AND POLITICS IN THE ATTORNEY GENERAL'S OFFICE, 1789—1990, at 3 (1992).

38. Arthur M. Schlesinger, Jr., *War and the Constitution: Abraham Lincoln and Franklin D. Roosevelt,* in LINCOLN:THE WAR PRESIDENT (Gabor S. Boritt ed., 1992), 145, 157.

39. Letter to the Editor, Edward S. Corwin, *Executive Authority Held Exceeded in Destroyer Deal,* N.Y.TIMES, Oct. 13, 1940.

40. DANIEL PATRICK MOYNIHAN, ON THE LAW OF NATIONS 72 (1990).

41. Brown V. Allen, 344 U.S. 443, 540 (1953) (جاكسون، معلنًا تأييده للنتيجة).

42. Marcella Bombardieri, *Harvard Hire's Detainee Memo Stirs Debate,* BOSTON GLOBE, Dec. 9, 2004, At Al.

43. انظر: Draft Memorandum From Jack Goldsmith III, Assistant Attorney General, to William H. Taft IV, General Counsel, Department of State, et al., Draft of an Opinion concerning the Meaning of Article 49 of the Fourth Geneva Convention as It Applies in Occupied Iraq (Mar. 19, 2004).

وقد أعيد طبعه في: Torture Papers 366.

44. Dana Priest, *Memo Lets Cia Take Detainees Out Of Iraq,* Wash. Post, Oct. 24,2004, At Aol.

45. تحظر المادة التاسعة والأربعون من الاتفاقية «نقل» و«نفي» الأشخاص المحميين إلى أماكن خارج منطقة الاحتلال لأي سبب. وهي تقول كذلك أن «دولة الاحتلال» ـ وهي الولايات المتحدة في العراق ـ «لا يجوز لها أن ترحل أو تنقل جزءًا من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها». وإذا كان حظر النفي أو النقل يمنع حتى مجرد الترحيلات المؤقتة للعراقيين إلى أماكن خارج العراق، فإنه يبدو أن الشروط نفسها في المادة عينها تحظر الترحيل المؤقت للمواطنين الأمريكيين إلى العراق. ولكن كان هناك الآلاف من المواطنين الأمريكيين الذين يعملون من أجل سلطة الائتلاف المؤقتة وفي مراكز أخرى في العراق، ولم يفكر أحد في أن وجودهم غير المستديم في العراق وجود ينافي القانون. وكانت هذه المحصلة تتسق مع البحوث الإضافية التي تقترح أن أغراض المادة 49 هي حظر الترحيل المستديم إلى وخارج المنطقة المحتلة. وهكذا استنتجت مسودة المذكرة أن الولايات المتحدة تستطيع أن تقوم بترحيل «الأشخاص المحميين» من العراق «إلى دولة أخرى لتسهيل القيام بالاستجواب، لفترة وجيزة لكنها ليست غير محددة».. وقامت بتبرير هذه النصيحة بطريقتين: الأولى، أشارت مسودة المذكرة إلى أن المصادر المتصلة بالقانون لم تشر إلى «كم من الوقت بالتحديد» ينبغي أن يؤخذ الشخص المحمي من العراق. ولقد حذرت من أن انتهاك المادة 49 كان «خرقًا خطيرًا» لاتفاقيات جنيف، الأمر الذي قد يعتبر جريمة بموجب قانون جرائم الحرب، وأوصت بأن أي ترحيلات مقترحة «ستتلقى تقييمًا دقيقًا بما يتماشى مع المادة 49، وعلى أساس دراسة الحالات الواحدة تلو الأخرى» وهي تسدي نصائح إضافية كما هو مطلوب منها.. وثانيا، أبدت المسودة ملاحظة أن الأشخاص المحميين الذين يتم ترحيلهم بصفة مؤقتة إلى خارج العراق يحق لهم «الاحتفاظ بمزايا» اتفاقيات جنيف، ويمكن ترحيل العراقيين لأغراض الاستجواب، ولكن اتفاقية جنيف بشأن التعذيب والإكراه النفسي والبدني تحول دون وقوع أي شيء قاسٍ. انظر: Draft Memorandum from Jack Goldsmith الهامش 42.

46. انظر: Confirmation Hearing on The Nomination of Alberto R. Gonzales to Be Attorney General of The United States before the Senate Committee on the Judiciary, 109th Cong. (2005).

(رد ألبرتو جونزاليس عن الأسئلة التي طرحها السيناتور إدوارد كينيدي)
Confirmation Hearing on the Nomination of Alberto R. Gonzales to Be Attorney General of the United States before the Senate Committee on the Judiciary, 109th Cong. (2005).

(رد ألبرتو جونزاليس على الأسئلة الإضافية التي طرحها السيناتور إدوارد كينيدي)
Confirmation Hearing on the Nomination of Alberto R. Gonzales to Be Attorney General of The United States before the Senate Committee on the Judiciary, 109th Cong. (2005).

(رد ألبرتو جونزاليس على الأسئلة الإضافية التي طرحها السيناتور باتريك لي، نيابة عن السيناتور كارل ليفين).

47. انظر: Draft Memorandum From Jack Goldsmith، الهامش 43.

48. Bombardieri، الهامش 42، في A1

49. نفس المرجع السابق.

50. Daniel Klaidman, Stuart Taylor Jr. & Evan Thomas, *Palace Revolt*, Newsweek, Feb. 6, 2006, At 34.

51. James Comey, Intelligence under the Law, Remarks at NSA Law Day. Ft. Meade, Maryland (May 20, 2005), in 10 Green Bag (Forthcoming 2007).

الفصل السادس. رئاسة الإرهاب

1. انظر: James Risen, State Of War: The Secret History of the CIA And The Bush Administration (2006);James Risen & Eric Lichtblau, *Bush Lets US. Spy On Callers without Courts*, N.Y. Times, Dec. 16, 2005, At Al.

للاطلاع على وصف الحكومة للبرنامج، انظر: FISA for the 21st Century: Hearing before the Senate Committee On The Judiciary, 109th Cong. (2006)

(بيان الجنرال مايكل هايدن، مدير وكالة الاستخبارات المركزية.. بيان ستيفين برادبوري، نائب مساعد وزير العدل، مكتب الاستشارات القانونية، وزارة العدل)

Responses to Questionnaire on FISA for the 21st Century, Senate Committee on the Judiciary, 109th Cong. (2006)

(إجابة اللوتينانت جنرال كيث ألكسندر).

انظر أيضًا: FISA for the 21st Century: Hearing before the Senate Committee on the Judiciary (C-SPAN television broadcast, July 26, 2006).

متاح عبر الرابط التالي: http://www.cspan.org

2. لقد كنت سعيد الحظ أن ثلاثة من المحامين البارزين من المؤسسة القانونية لجونز داي وهم ـ دونالد اير، بيتر روماتوسكي، ومارك ريتشوت ـــ وافقوا على تمثيلي أمام هيئة المحلفين الكبرى بلا مقابل وخدمة للصالح العام.

3. Peter Baker, *Surveillance Disclosure Denounced; 'Disgraceful,' Says Bush of Reports*, WASH. POST, June 27, 2006, At A1.

4. انظر المصادر المستشهد بها في الهامش 1.

5. Eric Lichtblau & David Johnston, *Court to Oversee US. Wiretapping in Terror Cases*, N.Y.TIMES, Jan. 18,2007, At A1.

6. WILLIAM HOWARD TAFT, THE PRESIDENCY 47—50 (1916).

7. Letter from James Madison to Thomas Jefferson (May 13, 1798), in THE COMPLETE MADISON: HIS BASIC WRITINGS, at 257—58 (Saul K. Padover ed., 1953).

8. Arthur M. Schlesinger,jr.,the Imperial Presidency X (1973).

9. John R.Ellement & Andrew Ryan, *Bomb Squad Removes Suspicious Object That Closed 1-93 North*, BOSTON GLOBE, Jan. 31, 2007.

متاح عبر الرابط التالي:

http://www.boston.com/news/globe/city_region/breaking_news/2007/01/bomb_squad_remohtml.

John R. Ellement, Mac Daniel & Andrew Ryan, *Suspicious Objects Found throughout Boston after Morning Bomb Scare*, BOSTON GLOBE, Jan. 31, 2007.

متاح عبر الرابط التالي:

http://www.boston.com/news/globe/city_region/breaking_news/200701/suspicious_obje.html.

10. Michael Levenson & Raja Mishra, *Turner Broadcasting Accepts Blame, Promises Restitution*, BOSTON GLOBE, Feb. 2, 2007, At A1.

11. Suzanne Smalley & Raja Mishra, *Froth, Fear, and Fury: Cartoon Devices Spur Antiterror Sweeps; Two Men Are Arrested*, BOSTON GLOBE, Feb. 1, 2007, At A1.

12. Message from Ed Davis, Boston Police Commissioner, to the Boston Police Department (Feb. 1, 2007).

متاح عبر الرابط التالي:

http://www.bpdnews.com/2007/02/message_from_the_police_commis_2.html.

13. Joseph Carroll, *Only 29% of Americans Say U.S. Is Winning War On Terrorism: Lowest Percentage Recorded to Date*, GALLUP NEWS SERVICE, June 22, 2007.,

متاح عبر الرابط التالي: http://www.galluppoll.com/content/?ci=27955.

14. Lydia Saad, *Public: Iraq War Far and Away Top Problem for US.*, GALLUP NEWS SERVICE, Mar. 22, 2007.

متاح عبر الرابط التالي: http://www.galluppoll.com/content/?ci=26944&pg=1

Lydia Saad, *Americans View of 'Most Important Problem' Continues to be Iraq*, GALLUP NEWS SERVICE, June 22, 2007.

متاح عبر الرابط التالي:

http://www.galluppoll.com/content/default.aspx?ci=27949&pg=2.

15. مقابلة أجراها د. سيدني ماثيوس، الماجور لاوي لامسون، و الماجور ديفيد هاملتون مع الجنرال جورج مارشال (25 يولية 1949)، نقلًا عن:

Maurice Matloff, *Allied Strategy in Europe, 1939—1945*, in MAKERS OF MODERN STRATEGY FROM MACHIAVELLI TO THE NUCLEAR AGE 677, 681 (Peter Paret ed., 1986).

16. Paul R. Pillar, *Counterterrorism Gives, Iraq Takes Away: Responses to "Is There Still a Terrorist Threat?" Round 2*, FOREIGN AFF., Sept. 11, 2006.

متاح عبر الرابط التالي:

http://www.foreignaffairs.org/special/9-11_roundtable/9-11_roundtable_pillar-2.

17. أفضل معالجة تناولت الموضوع: JOHN MUELLER, OVERBLOWN: HOW POLITICIANS AND THE TERRORISM INDUSTRY INFLATE NATIONAL SECURITY THREATS, AND WHY WE BELIEVE THEM (2006).

18. Paul R. Pillar, *Even Hyped Threats Can Be Real: Responses To 'Is There Still a Terrorist Threat?' Round 1*, FOREIGN AFF., Sept. 7, 2006.

متاح عبر الرابط التالي:

http://www.foreignaffairs.org/special/9-11_roundtable/9-11_roundtable_pillar.

19. http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?archiveid=97259

20. المرجع السابق.

James Fallows, *Declaring Victory*, ATLANTIC MONTHLY, Sept. 2006.

21. James Fallows, *Act As If Mueller Is Right: Responses to "Is There Still a Terrorist Threat?"* Round 1, FOREIGN AFF., Sept. 7, 2006.

متاح عبر الرابط التالي:

http://www.foreignaffairs.org/special/9-11_roundtable/9-11_roundtable_fallows.

22. Abraham Lincoln, First Lincoln Douglas Debate, Ottawa, 111. (Aug. 21, 1858), in 1 ABRAHAM LINCOLN: COMPLETE WORKS, COMPRISING HIS SPEECHES, LETTERS, STATE PAPERS, AND MISCELLANEOUS WRITINGS 298 (John G. Nicolay & John Hay eds., 1907).

23. أفضل معالجة أكاديمية لهذه القضية، والتي قد تعلمت منها الكثير:

Eric A. Posner & Adrian Vermeule, *The Credible Executive, 74 U. CHI. L. Rev.* 865 (2007).

24. كانت روايتي لجهود روزفلت في فترة ما قبل الحرب تستند إلى:

WAYNE S. COLE, ROOSEVELT AND THE ISOLATIONISTS, 1932—1945 (1983); ROBERT DALLEK, FRANKLIN D. ROOSEVELT AND AMERICAN FOREIGN POLICY, 1932—1945 (1995); KENNETH S. DAVIS, FDR: INTO THE STORM, 1937—1940 (1993); KENNETH S. DAVIS, FDR: THE WAR PRESIDENT, 1940—1943 (2000); DORIS KEARNS GOODWIN, NO ORDINARY TIME: FRANKLIN AND ELEANOR ROOSEVELT: THE HOME FRONT IN WORLD WAR 11(1995); DAVID M. KENNEDY, FREEDOM FROM FEAR: THE AMERICAN PEOPLE IN DEPRESSION AND WAR, 1929—1945 (2005); JEAN EDWARD SMITH, FDR (2007).

25. KENNEDY، الهامش 24، صفحة 384، 393.

انظـــر أيضًـــا: ROBERT SHOGAN, HARD BARGAIN: HOW FDR TWISTED CHURCHILL'S ARM, EVADED THE LAW, AND CHANGED THE ROLE OF THE AMERICAN PRESIDENCY (1999).

26. KENNEDY، الهامش 24، صفحة 394،401.

27. President Franklin D. Roosevelt, Quarantine The Aggressors (Oct. 5, 1937)

متـــاح عبـــر الرابـط التالـــي: http://sagehistory.net/worldwar2/docs/fdrquar.htm.

28. KENNEDY، الهامش 24، صفحة 440.

29. *Two Appointments,* TIME, July 1, 1940; Arthur Krock, *Roosevelt Move Fails to Satisfy His Critics; Appointment of Knox and Stimson to the Cabinet, They Insist, Hampers rather than Helps Solidarity,* N.Y.TIMES,June 23, 1940, at E3.

30. Editorial, *The Cabinet Changes,* WASH. POST,June 21, 1940, at 10.

31. Editorial, *Two Appointments,* N.Y.TIMES,June 21, 1940, At 18.

32. نقلاً عن SCHLESINGER ، الهامش 8 صفحة 105.

33. DALLEK، الهامش 24، صفحة 243.

34. المرجع السابق. صفحة 244 (مع إضافة التأكيد).

35. SMITH، الهامش 24، صفحة 469.

36. المرجع السابق. DALLEK، الهامش 24، صفحة 245.

37. GOODWIN، الهامش 24، صفحة 142.

38. John H. Crider, *Pershing Would Let Britain Have 50 Old U.S. Destroyers To Guard Our Own Liberty,* N.Y. Times, Aug. 5, 1940, At 1.

39. تأتي المقتطفات من خطاب الجنرال بيرشينج، في المرجع السابق.

40. Smith، الهامش 24، صفحة 471.

41. Shogan، الهامش 25، صفحة 178؛ انظر أيضًا Schlesinger، الهامش 8.

42. Robert H. Jackson, U.S. Attorney General, to the President, Opinion on Exchange of Over-Age Destroyers for Naval and Air Bases (Aug. 27, 1940).

وقد أعيد طبعه في: 34 (1940) Am.J. Int'l L. 728.

43. Smith، الهامش 24، صفحة 472؛ Shogan، الهامش 25، صفحة 242-45، 259.

44. Dallek، الهامش 24، صفحة 253.

45. Davis, Fdr:The War President، الهامش 24، صفحة 75.

46. Smith، الهامش 24، صفحة 487.

47. Goodwin، الهامش 24، صفحة 215.

48. Cole، الهامش 24، صفحة 414.

49. Warren F Kimball, The Most Unsordid Act: Lend-lease, 193 1—1941, at 176 (1969).

50. Kennedy، الهامش 24 صفحة 472.

51. Cole، انظر الهامش 24، صفحة 414.

52. Lend-lease Bill: Hearing On H.R. 1776 before the Senate Committee on Foreign Affairs, 77th Cong. 92 (1941).

53. المرجع السابق، صفحة 102.

54. Davis, Fdr:the War President,، الهامش 24، صفحة 106.

55. Lend-lease Bill، الهامش 52، صفحة 110.

56. المرجع السابق. صفحة 148. تفسيري لهذه الجملة بناء على Davis, Fdr: The War President، الهامش 24، صفحة 106.

57. Goodwin، الهامش 24، صفحة 215.

58. Kimball، الهامش 49، صفحة241.

59. President Franklin D. Roosevelt, Speech on Lend-Lease at the White House Correspondents'Association Dinner (Mar. 15,1941).

متاح عبر الرابط التالي:

http://www.millercenter.virginia.edu/scripps/digitalarchive/speeches/spe_1941_0315_roosevelt.

.60 Clinton Rossiter,the American Presidency 130 (1987).

.61 Schlesinger، الهامش 8، صفحة 109،106.

.62 Frances Perkins,the Roosevelt I Knew 340 (1946).

.63 Posner &Vermeule, Supra Note 23, at 901.

.64 Arthur M. Schlesinger,jr.,the Cycles Of American History 284 (1999).

انظر بوجه عام: Richard E. Neustadt, Presidential Power And The Modern Presidents: The Politics Of Leadership From Roosevelt To Reagan (1991).

.65 Shogan، الهامش 25، صفحة 190.

.66 New York Times Co. v. United States, 403 U.S. 713, 729 (1971).

(القاضي ستيوارت. مؤيدًا).

.67 John Hart Ely, War and Responsibility: Constitutional Lessons of Vietnam and Its Aftermath 52 (1995).

.68 المرجع السابق. صفحة ix.

.69 James Risen, *Bush Signs Law to Widen Legal Reach for Wiretapping*, N.Y. Times, Aug. 6,2007, At Al.

.70 المرجع السابق.

.71 Schlesinger، الهامش 62، صفحة 422.

.72 انظر: Tim Starks, *Pelosi Seeks to Change FISA Bill*, Cong. Q., Aug. 5, 2007

متاح عبر الرابط التالي:

http://public.cq.com/docs/cpt/news100-000002567347.htm

Press Release, Speaker Nancy Pelosi, Pelosi Requests Conyers and Reyes Offer Legalizations to Amend FISA 'As Soon As Possible' (Aug. 4, 2007)

متاح عبر الرابط التالي:

http://speaker.house.gov/0278pr/?id=0278.

.73 انظر: Lara Jakes Jordan, *Gonzales Issue Snarls Surveillance Law*, Associated Press,Aug. 3, 2007.

متاح عبر الرابط التالي:

http://wwwguardian.co.uk/worldlatest/story/0,,- 6824136,00.html.

.74 Detainee Treatment Act of 2005, Pub. L. No. 109-148, Div. A, Tit. X, 119 Stat. 2739

(يتم تقنينه في 42 U.s.c. § 2000dd To 2000).

.75 Editorial, *Unchecked Abuse*, Wash. Post,Jan. 11, 2006, at A20.

76. President's Statement on Signing of HR. 2863, the "Department of Defense, Emergency Supplemental Appropriations to Address Hurricanes in the Gulf of Mexico, and Pandemic Influenza Act, 2006" (Dec. 30, 2005).

متاح عبر الرابط التالي:

http://www.whitehouse.gov/news/releases/2005.

77. اتفقت المحكمة العليا مع روزفلت عندما حذفت «أصوات الفيتو التشريعية» المماثلة باعتبارها غير دستورية بعد أربع سنوات لاحقة.

INS v. Chadha, 462 U.S. 919 (1983).

78. Robert H. Jackson, *A Presidential Legal Opinion,* 66 HARV. L. REV. 1353, 1357 (1953).

وقد أخبر روزفلت جاكسون أنه يعتقد أن وجهة نظره بشأن شرط الفيتو التشريعي يجب أن تتاح للنشر في المستقبل، ولكنه ترك الوقت وطريقة القيام بذلك لتقدير جاكسون الذي اختار إعادة طبع مذكرة روزفلت في (*The Harvard Law Review*) بعد ذلك باثني عشر عامًا. المرجع السابق.

79. في يونية 2007، قال 29٪ فقط من الأمريكيين إن الولايات المتحدة وحلفاءها كسبوا «الحرب على الإرهاب». وكان ذلك «أقل نسبة مئوية حصلت عليها وجهة النظر تلك منذ الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر». كارول، انظر الهامش 13.

80. SCHLESINGER، الهامش 64، صفحة 373.

81. Arthur M. Schlesinger, Jr., *War And The Constitution: Abraham Lincoln And Franklin D. Roosevelt,* in LINCOLN, THE WAR PRESIDENT:THE GETTYSBURG LECTURES 145, 174 (Gabor S. Boritt Ed., 1992).

82. SCHLESINGER، الهامش 8، صفحة 326.

83. المرجع السابق، صفحة 418.

الكشـــــــاف

الكشـــــــاف

الكشـــــــاف

الكشــــاف

الكشــــــاف

رواية لاعب محوري عن الصراع بين سيادة القانون وضرورة الدفاع عن أمريكا



باعتباره مديرًا لمكتب الاستشارات القانونية كانت مهمة جاك جولد سميث تقديم المشورة إلى الرئيس بوش بشأن ما هو مسموح وما هو غير مسموح من الناحية القانونية. وقد تولى جولد سميث منصبه في أكتوبر من عام 2003 وبدأ في مراجعة أعمال أسلافه ممن سبقوه في هذا المنصب، وكانت آراؤهم تمثل الإطار القانوني الذي يحكم سلوك الجيش ووكالات الاستخبارات في حربهم ضد الإرهاب، وقد وجد جولد سميث أن الكثير من هذه الآراء قد شابها العوار القانوني إلى حد كبير، ولاسيما تلك التي تحكم معاملة المعتقلين واستجوابهم.

وبرغم كونه محاميًا محافظًا وإدراكه حتمية تلافي وقوع حدث يماثل الحادي عشر من سبتمبر مرة أخرى، فإن إصراره على احترام القانون وضعه في مسار تصادم مع رموز كبيرة في الإدارة الأمريكية. ويقارن جولد سميث بين ردة فعل الرئيس بوش حيال الحادي عشر من سبتمبر والأزمة القانونية المماثلة التي شهدتها إدارتا لينكولن وروزفلت، كما يبين لماذا كان عجز بوش عن تحقيق التوازن بين إصراره على التصدي للإرهابيين من ناحية والتماس الثقة والتعاون من مؤسساته الحكومية من ناحية أخرى سببًا في إلحاق الضرر برئاسته وربما بقدرة الرؤساء القادمين على الاستجابة بفاعلية في أوقات الأزمات.



www.nahdetmisr.com

